شرح کافیه
رضی الدین استرآبادی شرح رضی
صفحه ۵۱۱

۲۰۱

۱۵۱۶۵
۹۰۶۸۷

شرح کافیه
رضی الدین استرآبادی شرح رضی
صفحه

۲۰/

شرح کافیه
رضی الدین استرآبادی شرح رضی

۱۵۱۶۵
۹۰۶۸۷

بسم الله الرحمن الرحيم وبه حسبي

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحد
وتاهت في مهامه معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام
كلما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما ينعقد عليه
ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته
على خير انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة
الاطهار من عترته واولاده **وبعد** فقد طلب الي بعض من اعتنى بصلاح
حاله واسعفه بما تسعه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح
على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص
في هذا اللج والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا
لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول
الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على
مشرفه لا لثقافة فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى الموفق للارشاد
الى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل **قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد**
اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة ولبس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي
التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل
والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب **وقيل**
ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد
وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر قال الله تعالى وتمت
كلمة ربك **واللفظ** في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به
هاهنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير
اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس
على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم تكلما بل هو
موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان
اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المهملات فكقولك لمن تكلم
بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا الكلام غير مفيد
واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام
واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف
المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ
والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج
من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام
استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهو حكاية
عنهم بحيث ترد هنك لحيتك بعض الذا يعني هتك بعضها وقد اختص الكلام

واصطلاح

في اصطلاح النحاة بما سيجي والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني
مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه
في المعنى لا اول انك وضعته اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر
مع قصد التواطؤ قيل انك وضعته كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة
بدرت من شخص لمعنى الفاظ موضوعة لعدم دوران اقتران قصد التواطؤ فيها ومحرفات
العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف لاول التواطؤ وعلى
ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر
الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى
لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول
قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك
المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب ونصر
فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم
يكونا علمين واسماء الحلية تبعا لمعنى مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل
جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ
المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور
المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد
المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ
مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة
على ما يجي واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها
ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وتجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا
كان اخص من الفصل لوجه وهو هاهنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا
وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح اح
الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى حياة
المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعم من هذيا
وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله
وضرب زيد غير علمين **فان قيل** ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة
وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة والتاء
للوحدة **فالجواب** ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما
يجي في باب المعرفة ولان سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين **احدهما**
استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان ولو لم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور
من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق

نات

قصة

معيد للكثرة فيناقض الوحدة **والثاني** ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قوله ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه **ان قيل** لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث **فالجواب** انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ ها هنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع **ان قيل** كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات **قلت** لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارطي وبرقع لفظة واحدة وكذا ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان خلافا للثانيتين **ان قيل** هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع **فالجواب** انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب الواضع اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا **ان قيل** ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع افعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منهما يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين **فالجواب** ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة

وكذلك

وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل المضارع وعجز الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي وشوي ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بالاتفاق مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذا كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى جعلنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء الكلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلمات اعتراض وارد الا ان يجيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه والجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزءان مسموعان معا **قوله وهي اسم وفعل وحرف** انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه مع كلمة اخرى كلام **فان قيل** يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ونحو مررت بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف **فالجواب** انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما دخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصولهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر بهما او تقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل **فان قيل** انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين **قلت** ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مسلم لكن

معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانه لفظ دال على معنى
مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول
ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان
معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد
بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد
اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين
فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت
لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي
وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد
ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل
بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك
مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب
زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشي
الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا شعور به وبمعناه اذ هو
ما لا نعرفه ففي جميع ذلك جنبتان احدهما محكوم عليه بشي وهو المذكور في لفظك
والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان
التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل
على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان
ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم واما من الخبر اي لان حالها او لانها ذات
دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدا محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك
زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله
اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر
بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول
اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا
الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة
والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فهذه قسمة دايرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها
ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل
واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن

كلمتين

كلمتين بالاسناد ولا يتاتى الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد
الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد
والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ويعني بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة
تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم
في جواب من قال ازيد قايم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل
كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر
جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان
يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احترازا
عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام
زيد وزيد قايم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشاي
نحو بعت وانت حر وفي الطلب نحو هل انت قايم وليتك او لعلك قايم وكذا نحو
اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف للمضارع
لكثرة الاستعمال بدلا له قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغايب
ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد
قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان
يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه وفي
فيه مزيد بحث ان شا الله تعالى وقوله على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه
احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمروا
امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع
في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر وكان
على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما ركب منه لذاته ليخرج بالاصلي
اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها
مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل
وبمعناه كما في اسما الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب منه لذاته
الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه
اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها
لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزا فجزا الشرط وجواب
القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة
والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة لذاتها او لا
كالجملة التي هي خبر المبتدا وسايرها ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن

عة

الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل
بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز
بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض
المركب من الاسم والفعل نحو ضربك ومن جميع الانواع الاربعة الاخيرة التركيبات الثنائية
الممكنة بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك
لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند
ومسند اليه والاسم بحسب الوضع لا يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه والفعل لكونه
مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة ه
الاشيا اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف
والفعل مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما
لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم
مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته
مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل
او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيها ولا مسند اليه
فظهر بهذا المعنى معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم
والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع
هذا الرابط **قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة**
الثلاثة لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان
يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه فالذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا
المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر **قوله** ما دل كالكلمة دلت
والا لاورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها
للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم
وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئيها **وقوله** في نفسه الجار
والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة
كما ان الضمير في قوله فيما بعد على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم
ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي
لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها
في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض
قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار
في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني حمل في نفسه صفة
لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت
على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى ه
الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قايم

لان

لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد
منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما متقدم كما في نحو بصري او موخر عنه كما في الرجل ه
والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه
الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما
كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر
مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام ه
المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد
مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى
الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة
اضرب ونون نضرب على معنى الضمير من اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين
كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل
والاغلب في معنى الحرفان يكون معنى الاسما الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون
دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وما نضرب في خطاب المذكر فانها
تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتدا في من ومعنى لفظ
الابتدا سوا الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتدا ليس مدلوله مضمون لفظ اخر
بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك
المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتدا نحو الابتدا
خير من الانتها ولو يجز الاخبار عن من لان الابتدا الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف
يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشي باعتبار المعنى الذي
في نفسه مطابقة فالحروف وحدها لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنضود بجنب
شي ليدل على ان في ذلك الشي فايدة ما فاذا افرد عن ذلك الشي بقي غير دال على معنى اصلا
فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض
على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاني رجل طويل موجد
لمعناه اذا الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول
فهو دال على معنيين احدهما قايم بالاخر اذ الطول قايم بذو ومعناه الطول وصاحبه
لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل
عليه طويل في قام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه
اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد شديد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية
زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دال ايرادا بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ
غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع
ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية مما ارتفع به ولا
يندفع الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه

الاخبار من وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف فانه لا يفيد الا معنى الابتدا في غيره
قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان
قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى
واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ
الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع
الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة
معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق
والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي
الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن
الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ
عليه وضعا ويخرج اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم
الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولهما
وضعا وكذا يخرج اسما الافعال لان ذلك ليس فيهما بالوضع الاول بل الوضع الثاني
كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ان قلنا
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل
الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على
السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشا
وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سوا كان الانشا العارض لازما كما في عسى وغير
لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال
اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس
موضوعا للحديث الكاين في معنى من الزمان بل لكل ما مضى من الزمان او في المكان
نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى ه
في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد
ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع للاخبر كيه على احد الازمنة
الثلاثة كالعبور مثلا بمعنى كون الشي في الماضي او في المستقبل فانه دال على احد
الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تنتهي هذه الدلالة مع تغير
الوزن كالعابر وعبر يعبر والحق انه بمعنى مضى او كيفا في المكان او في الزمان
قال تعالى كانت من الغابرين وانما بعض قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي
والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران
مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تعميم ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعاني المقصودة لها **ان قيل** ان ضمير الغايب والاسما الموصولة وكاف التشبيه
الاسمية وكم الخبرية واسما الشرط واسما الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه

فالجواب

فالجواب ان الضمير المذكور والاسما الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر
لكن لا يفيد معنا ما الذي هو الشي المبهم وبحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا
تفيد معناها الذي هو الشي المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج لصلتها لكشف
ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما
مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف
وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف
الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر
وكذا معنى كم كثير الا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها
فان معناها القلة التي في مجرورها واما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين
الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق
بين الكافين وبين رب وكم فيما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات
الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما ه
حينئذ من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما
يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب
فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى
الشرط موجود في الشرط والجزا اي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست
معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال له سيبويه ان حرفي
الاستفهام والشرط المعنى لهمزة وان حذفنا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال
فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسما الاستفهام والشرط نحو من
تضرب اي امن تضرب ومن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان
من تضرب بجميع اسما الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا
ولو قلنا الحرفيما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بشيلهما وبالكاف
ورب وكم **قوله** ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد
اليه والاضافة **الفرق** بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة
مطردة لا منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدا ه
وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كلما دخله لام التعريف
فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على ه
معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله
لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس جعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقا النفي
والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع
جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية

نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن فاسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تنطرد
وكذا نحو كل ما دخله اللام فاسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام **قوله** دخول اللام اي
لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على
فعل في صورة الاسم كما يجي في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتدا ولام
جواب لو او غير ذلك وانما اختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين
الذات المدلول عليها مطابقة في نفس لما ان الفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف
مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا
الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على
صريح الفعل المشابهته لاسم المفعول ومع ذلك شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر
وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته
الثلاث وينقصوا امر المضارع الذي هو فرعه فيه واحد منها فنقصوه ما يكون
معمولا الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب **واما التنوين**
فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذا اربعة اقسام
احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه فنيل وتختص بالصوت واسم الفعل
واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس تمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم
منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف
يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد
التنكير ايضا فاسميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسما
لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن
الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب
من غير المنصرف مع كونه معربا المشابهته للفعل الذي اصله البنا وثالثها التعويض
عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قايما وسيجي ان المضاف لا يكون الا اسما ٥
ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على
الاعرف من انهم لا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت
للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت في الاعلام
وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال انه في جمع المؤنث ٥
في مقابلة النون في جمع المذكر لكن هذا المعنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا
الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين التي في الواحد
في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون
شي من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم
علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شي ايضا من تلك المعنى لكنهم حطوها عن النون
بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها
وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف فقال جار الله وانما لم يسقط

في عرفات

في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التي كانت فيها لمحض التانيث سقطت
والتا فيه علامة لجمع المونث وفيما قال نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة
تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا
نقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله
ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة
والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات
لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر
فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف فالمانع هذا مع انه
جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقا الكسر ويروي بيت امرء
القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال بكسر التا بلا تنوين
وبعضهم بفتح التا في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف
فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بالاطلاق والاشهر بقاء التنوين في مثله مع
العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم وهو في جميع
لترك الترنم لانه انما يؤتى به للاشعار بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق ٥
وذلك لان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها
التنوين لمناسبته اياها اذا قصدوا الاشعار بترك الترنم جعلوا التنوين من المد وهذا
التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان
اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعم والقا
وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيخص باسم الغالي لان الغلو تجاوز الحد وحد هذا
التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية
المقيد فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا
كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالحقيقة
او يكسر للساكنين كما في حينئذ على ما يجي في الخفيفة والحق بالروي المقيد تشبيها
له بالمطلق وانما اختص كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما
في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة
اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم واما نحو ضربت
وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله
يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليا بين الضال والسمر راجع الى المفعول
المتعجب منه اي من مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو في موضع غير مو
كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على
تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس
الاول بجمع والثاني بتثنية اذا لتثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى

والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرار
كما ذكرنا والتكرار ضم شى الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتاكيد والتقرير والغالب
فيما يفيد التاكيدات بذكر لفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرايه
مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظى ايضا ضم شى الى مثله ٥
فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقولنا اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله
تعالى ارجع البصر كرتين فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به واختص الاضافة
اعنى كون الشى مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما
فى غلام زيد والتخصص والتعرف من خصايص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة
فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف فى مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المصنف من
خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من
اضافة الظروف الى الافعال وعد بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله
قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر وتعرف المضاف به مع خلو الفعل
عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال
ومجى مثله فى كلامهم فان الظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية
لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من
حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله وهو معرب
ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق ٥
المعرب لانه فى صنف الاسما فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم
المركب وكذا جميع الحدود الذى يذكرها المصنف فى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق
على شيين على احد الجزءين او الاجزا بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال فى ضرب
زيد مثلا ان زيد مركب مع الضرب وضرب مع زيد فهما مركبات ويطلق على المجموع ٥
فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر
وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس من لان المركب فى اصطلاحهم
فى المجموع اشهر منه فى كل واحد من جزءيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسما لا يكون الا
مركبا من شيين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف يورد يورد فى حدود
هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى
ان يجتنب فى الحدود والرسوم او ضح الالفاظ فى المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ
المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر شهرة وان تنزلنا عن هذا
المقام وسلمنا ان المركب هنا النظام هو احد الجزءين او الاجزا فليس كل اسم مركب الى غيره
مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب العامل الاترى ان المضاف اسم مركب مع المضاف
اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف

عامل على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما
بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسما الحروف الموجودة فى اوايل السور نحو حم وليس قوله
مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه يراد به الحرف والفعل الماضى
والامر على ما فسره فى الشرح ان اخذنا لفظ مبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى
المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ الاصل فى جميع الافعال البنا
على ما ذهب اليه البصريه فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع ما لا
ينصرف بل ان يختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصلا فى الاعراب كالاسم لتوارد
المعانى عليه كما يجى فى بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل بالحرف
والماضى والامر المصدر فى نحو عجبنى ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر
ها هنا يشبه الماضى لتقديره به مع ان اى ضرب والاسم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه
معرب مع ان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا لمشابهته للماضى بدليل انه
يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر فى حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه
لمبنى الاصل احترازا عن قسمى المبنى وذلك لان الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وهو الاسما المعدودة تعديدا كاسما العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسما حروف التهجى
نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كخ وهدع والمعانى الموجبة للاعراب ٥
انما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب
فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسما المجردة عن السبب
ويجى فى التصريف فى باب التقا الساكنين تحقيق الكلام فى الاسما المعدودة تعديدا
ان شا الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع
مشابهته للحرف والفعل على ما يجى فى باب المبنى وذلك فى المضمرات والمبهمات واسما
الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتى فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج
هذه الاسما واما اخر الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل لوجه قوله
وحكمه ان يختلف اخره لاختلاف العامل لفظا او تقديرا هذا الذى جعله
المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا
المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان
المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى هو لغة ومعرفة مثل هذا
الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان
معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون
دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشى للكلام فيعطيه
بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرفنا الاختلاف الصحيح لا من
معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز
تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان
قيل اى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك

في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هؤلاء فهو مثل نحو جاني قاض فالجواب
ان المعرب يختلف اخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر
كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه
الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس
وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل
الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف الاسم المقصور في جاني الفتى فانه يقال
ان الرفع مقدر في اخره **قوله لفظا او تقديرا** مصدران بمعنى المفعول
اي يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون
المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير **قوله** الاعراب ما اختلف اخره
به هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح **قوله** ليدل على المعاني المعتورة
عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسما والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله
به لما **قوله** المعتورة اي المتعاقبة **قوله** عليه اي على المعرب **قوله**
ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم
لفظة ما العامل ايضا لانه الشي الذي يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف
حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب فهما في لفظ ما كالقاطع والسكين
وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة
جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن
الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة
بان يقال با الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على
الحد بكسر الاخر لاجل يا الاضافة ويا النسبة وفتحه لاجل تا التانيث بان
يقال الاعراب الذي كان على الاخر انتقل لاجل يا الاضافة من غير انتقال الذي
اخر وانتقل لاجل يا النسبة وتا التانيث وانتقل الى اليا والتا بتركيبهما مع الاسم
وهذا تغير في الاخر وكذا في الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه
قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا
يدخل العامل في المضاف الى اليا والمنسوب والمونث بالتا والمثنى والمجموع الا
بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاني مسلمان عن المثنى
ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم
مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع
لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان
النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون
اخر الحروف فكذا النون **قال** المصنف انما اخترت هذا الحد وهو
مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الا انه لم يسبق على احد بعض المتاخرين الاعراب
اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا وظاهر

ان

ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف اخره به
ولا يختلف اخر شي الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت
الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشي من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد
منها اذ لو لم ما احرز لكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شي واحد
والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشيا فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان
يقولوا هذا بناء منك على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب
حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شي واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الاخر
اي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من
الحركات فلما صار الدال بعد التركيب في حال الرفع فقد اختلف اي انتقل من حال
السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال
الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهاهنا
ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان
كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذا ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا
هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف
الاخر انا احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا
اردت مثلا اعراب ابا بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها
الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الاخر لغرض اعرابه
اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين
للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع وجعلتهما مع القلب علامتي النصب
والجر وكذا فوه وذلك لانه قد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا لشيئين
بعدما كان لشي واحد فينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو ان المسلمات
وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلاثة فهما كضمتي تلك مفردا وثلاث
مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين بالمسلمين
وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز
حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب فهو هو ولو جعلنا
ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما توهم المصنف فهي ايضا ثلاث
اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة
كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل
ستة اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلاثة وقال ايضا
لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو
جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاني زيد فلا اختلاف
اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال
الاخر من السكون الى حركة ما فيه اذا اختلاف ثم نقول لو فسرنا الاختلاف

ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف
اخره به فالم تنقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به
الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به
لاما اختلف **قوله** ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسما **اعلم**
انه ربما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في الكلمة معنيان
او اكثر غير طاري احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض
وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال
باشتراكها ومن للابتدا والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة
لاحد المعنيين او المعاني عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا
لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون
في الكلمة معنيان او اكثر يطرا احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطاري
ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة
دون الحقيقة وهذا الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف
العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل
المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صاير
كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف
نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد تكون قرينة المعنى
الطاري على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف
اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرو ان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري
معنى واحدا لا غير لكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة
لانها تطلب للتلبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيين او الاشيا
فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة
الاخرى التي تطرا ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج
فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط
حتى ان بعد ما طرا بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها
الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض
فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد
التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد وهي الاسما
الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم تجتلب
حروف مد اجنبية للاقتصاد بذلك بل جعل في الاسما الستة لام الكلمة او عينها
علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف
وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدا والخبر
وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها جزؤ الكلام بلا واسطة كغير المفعول

معه

معه من المفاعيل وكالحال وكالتمييز او اقتضاها بواسطة حرف الجر كالمفعول معه والمستثنى
غير المفرغ والاسما التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب
الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد
التمييز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف جر ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فنزيه
مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف
معنى اخر منهما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب
المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر
اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
بالنصب فان سقط الجار النعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجي
ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث
هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا
لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل
لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الاخر على مذهب
الكسائي والفرا اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف في ناصب الفضلات فقال
الفرا هو الفعل مع الفاعل وهو مبني على الاصل المذكور اذ باسنادهما احدهما الى الاخر صار
فضلة فيهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال
هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول
بانضمامه اليه كلاما فصار غيرهم من الاسما فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل
نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بنا على الاصل الممهد المذكور
وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عامل الجر في ظاهر الفضلة
اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف
الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف
في الاسم كما يجي في باب الاضافة فيبرز النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب
اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد فاذا حذفنا الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف
الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا للدلالة على معنى
اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين
بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم
الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما
للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه
نحو مر بزيد ومما ايضا في الاصل فضلتان وكان قياس المستثنى غير المفرغ بل لا
والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل
للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا لا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى

المفرغ لم يبيدوا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا **واما** الحروف فلا يطرا على
معانيها شي من معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم **واما** الافعال
فلا يلزمها الا معنى واحد طاري كما مر **بلى** قد يطرا عليها في بعض المواضع احد معنيين
ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيطلبك على ما يجي في قسم الافعال فاعتبر ذلك
الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بشبهه الاسم خلافا للبصريين على ما يجي
في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب للاسما دون الافعال والحروف
وان اصل كل اسم ان يكون معربا **فان قيل** كيف حكم بذلك واصل الاسما الافراد
وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسما المعدودة **قلت**
انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسما الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض
لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولنا اصل الاسما
الاعراب صنفان منها احدهما اسما الاصوات كنخ ووجه ودده لان الواضع لم يضعها
الا لتستعمل مفردة لا لفظا تكن في الاصل كلمات كما يجي في بابها والثاني اسما
حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم من تحركات اوايلها تلك
الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه
باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة
اعني الهمزة واما الفا فاسم الهمزة لان اولها الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول
لام الف **واما قوله** يكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة
لا صورة لا **ولو** نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين ٥
في نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل
من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم **وقد** صاغ كثيرا منهما على حرفين
كخ وجه وباو تا وبا وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون د
في التركيب مشابها للحرف كمن وتا الضمير وكافه فعلم انه بني لثبوت علته
فجوز بناوه على اقل من ثلاثة **ثم** نقول لا يلزم الكسائي والفرا ما الزما في ترافع
المبتدا والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدا والخبر على الاخر لانه يجب تقدم
العامل على المعمول فيلزم تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي
مقدم على ذلك الشي وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة
حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب
كما مر **قلنا** ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من
اخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا
للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من
الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا
في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول

الفكر

الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذا كعمل
كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر في نحو قوله ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على
الشرط اذ هي موثرة لمعنى الشرط متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدا
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهذا
مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على
الفاعل ولا كونهما على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا اصل الفاعل في الرفع وعلى
التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست
محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر
لما تقرر في الاذهان من تقدم الموثر على الموثر فيه واستحالة تقدم الشي على موثره
ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما موثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان
واخواتها وما ولا التبرية على ما يجي في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة ٥
منتصبة وهي اسم ان ولا التبرية وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما ٥
يجي في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما
في الاخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق
وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز
تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا
في الخبر ولم يعتنوا بحال الفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل
لكونها فضلات تظهر لك ان اصل الاسما الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب
لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والكنايات وبعض
الظروف واما اسما الاصوات واسما حروف التهجي فبناوهما اصلي لا يحتاج الى تعليل
واعرابهما في نحو قوله ٥ تداعين باسم الشيب في متثلم ٥ وقوله اذا اجتمعوا على الف
وواو ويا هاج بينهم جدال ٥ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم
بالصواب **وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم**
المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة
فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده
بجزء من اليا وفتحه الاتيان بعده بشي من الالف والا فالحركة والسكون من صفات
الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحروف بلا فصل ببعض حروف
المد وبعد ذلك سكون سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبعد
ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرفا تاما
وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة
ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البنا ضما
وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا

وكذلك نصب الفم تابع لفتحة كان الفم كان شيا ساقطا فنصبته اى فتحته بتحريك
اياه فسمى حركة البنا فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه
فهو ككسر الشى اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا
وحركة البنا كسرا الا ان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم الثالث
ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشى القاطع
للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا
لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب
عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبنا المرصوص ه
قوله رحمه الله **فالرفع علم الفاعلية** اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال
الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمد **والنصب علم المفعولية**
فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع
فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشبههما واما الجر
فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه
فالرفع ثلاثة اشيا الضم والالف والواو فى نحو جا مسلم ومسلمان ومسلمون
وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف واليا فى نحو ان مسلما ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشيا الكسر والفتح واليا فى بزيد وباحمد
وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر
فى الجر فروعها كما يجى وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على
الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جا الرجل
وقد لا يكون فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والكسر والفتح
فى عبارات البصرية فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث
او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف
بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا ه
قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات
كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال
الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى العلامة
الاضافة والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البنا ضده
وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البنا على الحركات وانما جعل الاعراب
فى اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
بعد الموصوف **قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى** انما ليس كالعامل
لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه ونعنى بالتقوم
نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة
عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف

اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل
ومحلها الاسم وكذلك الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا
الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل
فالبا فى قوله به مقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا هو الالة حقيقة الالة ه
والمقوم هو المتكلم وليس الباء فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان
فى لفظ المصنف ايهاما لان الظاهر فى نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير
فاذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب
وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم
ان بينهم اختلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف
فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموضح المقوم للاضافة بين
الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو خير
فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه
او متبين به كما ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها
فا السببية او واو الجمع كما يجى فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا
الجر برب المقدرة بعد الواو والفا وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر
المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر بالكلية منسوخة والمضاف مفيد معناه
ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الاسم مضافا اليه
حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة
وليس بشى لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التى بين المضاف ه
والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى
بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل ه
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف هذا تقسيم للاسما المعربة
بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشيا والنصب اربعة
اشيا والجر ثلاثة اشيا فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها
فى اى معرب يكون فبدا بمعربات اعرابها بالحركات لانه الاصل فى الاعراب لخفتها
وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحد منها فى محلها
اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر وهو شيان احدهما
المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سوا كان مضافا او لا **قوله المنصرف**
احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما
الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فتخرج الاسما الستة
اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفى شى من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما

للجامع لثلاثة قيود الجمعية احتراز عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد
مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف
للحركات والانصراف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وانبيا وانما اعرب
اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة
مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة
كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا
كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله
رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اي
مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور والحال الضمير المستكن فيه والباقي قوله
بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى متلبسان بالضمة ومعنى الكلام بما مع
هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا
قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين ه
المجرور عند المصنف فيا شاعوان في الدار زيدا والحجرة عمروا على ما يجي والثاني
من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء واحد اعني
الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المونث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو واليا
والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح
نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع
المذكر السالم على ما يجي بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه ثم شرع في معربات اعرابها بالحروف
وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها
وهي الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير يا المتكلم
لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب ساير المثنا الاسما المثناة والمجموعة
وكذا اذا صغرت لان المصغر منها تحرك عينه ولامه وجوبا لبنية وزن فعيل وحرف
العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير يا
المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة يحرك بالحركات لما سيذكر والمضاف الى
يا المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي وفي نسخة هذه الاسما الستة يعني عن الاحتراز
عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ونحو في اعراب هذه الاسما الستة اقوال الاقرب
عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني
المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي
في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم الرفع وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف
اليه فهو مع كونها بدلا من لام الكلمة او عينها احرف اعراب وسنشيد هذا الوجه
بعد ذكر الوجوه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف

بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسما
حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال
فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال وانقلبت الواو يا لكسرة
ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه
انه كيف خالفت لاعربة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يدودم في رد
اللام في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا
اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف
ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال
المصنف ظاهر مذهب سيبويه انها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي
بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول
الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيبويه به
وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات وتبعد ما قال في فوك وذو مال
لبقا المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات
منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها والفا
لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت
الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف
ناشئة منها للاشباع كما في قوله وانني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا
ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكرم
وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال لا في الوزن
وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي
فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو
في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب
فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك
ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو
ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف واليا مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة
وهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتا في بنت تفيد التانيث د
بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
هذا اخر كلامه ويقال عليه اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض
التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح
للاعراب من سنخها اى علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم يقول انما جعل
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع

بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما لاستيفا المفرد للحركات وللحروف وان كانت
فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها
كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسما واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في
المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها
مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة كلا
في موضعه وانما اختاروا هذه الاسما بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد
منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك
اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسما من بين الاسما المفردة المشابهة للمثنى
لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من
كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كالفا مجلوبة للاعراب
فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذا كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب
واما نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام
بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليس حرف علة والحرف
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسما واو فاختاروها لكون الواو التي فيها
اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه يا
ثم نقول جعلوا الواو ويا في الجر والفا في النصب ليكون الالفاظ الثلاثة باشد النفع
والياء مثل الكسر لا لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان
الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف
وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين
فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج
المراة والهن الشي المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك
والثاني من الثلاثة اقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره يا
وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق آخره الف ونون
ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن على هذا كلا وكلتا داخلا
اذ لم يستعمل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة
للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع
المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى
اذ هو كقولك ابنان واسمان بمحذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا
مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى
ثم ثني لم يمكنه ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنا لو استعمل

طرفي الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن انه يقال للمفرد اثنان اثن
اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى والثني في مجموع الحبل لان كل
واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان واللذان ونحوه لان ظاهر
مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد
وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان فانهم لم يقولوا ذيان واللذيان
فنحو ذيان واللذيان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ
موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها **وانما اعرب** المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما
ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمة اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم
بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب
في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته
لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى
لكثرتهم
والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم ثم ارادوا اعرابهما فان
المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الالف في المثنى وواو الجمع علامتي الرفع
فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالنيابة مقام الحركات الا اليا
للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر
يا فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات
خلافا للرفع وترك فتح اليا من قبل اليا في المثنى ابقا على الحركة الثابتة قبل
اعراب المثنى مع عدم استثقالها **وانما الضم** قبل يا الجمع فتقلب كسرا
لاستثقاله قبل اليا الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان
السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف
فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع ان حذف نونهما
بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل
في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق
فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة
الفتحة واما اليا فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا **وقال** سيبويه
حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة
عليها قياسا على مذهبه في الاسما الستة فالمثنى والمجموع اذا معربان بالحركات
المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول
وقال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب
الحروف دالا على المعنى لان انقلابها صحح لفظا فقصد الاعراب اللفظي **ونقول**

باي شي يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولو لا يجوز كما اخترنا ان
يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون
علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى
هو الالف والواو والياء وهي لفظية **فان قيل** كيف يكون معربا بلا اعراب
قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد
الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به **وقال** الاخفش والمازني
والمبرد انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب **وقال** الكوفيون هي الاعراب
ومعنى القولين سوا فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي
ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع
دلايل الاعراب فذاك ما اخترنا **وقال** الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها
علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب
لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسما الستة **وقال** بعضهم الاعراب
بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلايل الاعراب وهذا
قريب من مذهب الكوفيين في الاسما الستة والكلام عليه ما مر هناك **فان
قيل** علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسما
الستة والمثنى والمجموع حصولها قبل تمام الحروف **فالجواب** ان حق اعراب
الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان
الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد
ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فتكون الحركة بعد جميع
حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف
اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما
تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي
يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها
غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون في
خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يثبت لها من تلك المعاني شي وانما
يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع ما يكون ه
في بعض المواضع علامة التنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون
للتنكير وكذا يسقط التنوين للبنا في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو
يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين
وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان
المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة
الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح
لانه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف

والحذف

والحذف تخفيف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجي في التصريف من المناسبة بينهما وان كان
الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت
بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو
القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجي في باب الوقف ه
وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان
حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من
الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة
على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب
الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبتت معها باثبات
الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاني
رجلان باق عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا
زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولهن احدهما وفي نحو يا زيدان
ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة
على ما دلت عليه الحركة مغنية عن النون بضرب الحركة **وقال** بعض الكوفيين
انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين
في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة **وقيل** هو بدل من الحركة ه
وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة **وقال** الفرا هو للفرق بين المفرد
المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع
الياء والواو والجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجمع بنا على ان المثنى كان
في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مكررا مفردا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد
ومع تسليمه نقول انما وضعا على صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان
الا تنوينا واحدا لانه اسم واحد وذلك التكثير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة
شبهه به لفظا بكون الفه حرف لين ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد
عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلاثة
اشيا نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما وجينا كلانا وجيتما كلاكما وان
جاز ايضا ان تقول كلاهما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما
جيتما وكلانا جينا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو هو في المعنى
ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جينا كلانا وجيتما كلاكما وجاكلاهما مما
وكلاهما جاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال
جاني اخواك كلا اخويك وكذا لذا يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى

وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر
في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند
سيبويه لابدال التاء منها في المونث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من اليا الا
في اثنتين **وقال** السيرافي هو بدل من اليا لسماع الامالة فيه واما
الكسرة فلا توثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجي الكلام
عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا
وانما جي بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تتمحض
للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المونث
كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء ساكنة واخت
في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه الامور
والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع
بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف
في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما للاضافة فاصلهما كل
المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود
الاحاطة في شيئين لا في الجمع فالواو لم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها
سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال في كلت كفيه توالي دائما بجيوش
من عقاب ونعم **والجواب** انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير اليهما المفرد
قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب
قلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما يجب في التثنية واما
البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب
كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا
لمعنى المثنى **واعلم** ان كلا وكلتا لا تضافان الا الى المعارف لان وضعهما
للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف
اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى كلانا ولا يجوز
تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث
افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال
تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال لما افردت اولوا وعشرون واخواتها
وفجرنا خلالهما نهرا **والقسم الثالث** ما فيه الواو واليا قال انما افردت
اولوا وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق
بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولوا وعشرون ه
واخواتها كذلك لان اولوا موضوع وضع جمع السلامة وليس له واحد من لفظه اقل
في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلاث واربع لحاد العشرون وثلاثون

واربعون

واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل ثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها
عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وهكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها
واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف
القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على معدود في اخره الف او يا ونون
مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذا بخلاف كلا فلا
تحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر
من اثنين في اخره واو ويا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولوا وعشرون واخواته
واما ذو فهو داخل في حد المجموع المذكور على اي وجه كان لان واحده ذو فال لكني
اريد به الذوينا **قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا
او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه** هذا بيان
ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر
الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه لحذف المضاف وهو اعراب واقام
المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل **اعلم** ان تعذر
الاعراب لاحد الشيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله
فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا
الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال
الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرجت عن جوهره وانقلبت حرفا اخر اي همزة
فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن
نحو غلاميّ ومسلميّ مضافا الى يا المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا
ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد
تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب
الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه
مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الجي في مثالنا ليس
مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق ه
بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ثم نقول
انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى يا المتكلم لزموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة
لتناسبها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة
لازمة واجتماع الحركتين في حرف متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة
وكذا في نحو قاضيّ المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب
واما المستثقل اعرابه ففي شيئين يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا
فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضم
والكسر على اليا المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين

مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان
عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على اليا مع كسرة
ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي
نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركات
والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا ان كان ممنوعا من الحركات
الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي
مبني على ما يجي والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضافا الى
يا المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاني مسلمي والاصل مسلموي
اجتمعت الواو واليا مع تماثلهما في اللين واولاهما ساكنة مستعدة للادغام
فقلبت اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا
يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين
قلب الاول الى الثاني كما يجي في التصريف وادغم بعد القلب والا لما في الاخرى
وكسر ما قبل اليا لاتمام ما شرع واقفه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف
والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سيل وسيلا اي لانه لم يسبقه ه
تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف ولبست اليا الساكنة
المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز
منها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة
فكانها متحركة لصيرورتهما مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كهيام وان كان
الاسم الذي قلبت واوه يا للادغام في اليا على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن
الاوسط كحمور وا ايضا ابقوا الضم على حاله فقالوا في جمع الوي لي فثبت ان الواو
الذي هو علامة الرفع مقدر في جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية
الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاني صالحا القوم ورايت
وصالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور
عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه
ضميرا متصلا كجزء المضاف واما اللفظة في الاحوال الثلاثة فقد دخلت في باب
كلامي غلامي فلذا لم نفرده بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقل اعرابه الموقوف
عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاني زيد ومررت بزيد وان يعد في القسم المتعذر اعرابه
مطلقا المحكي نحو من زيدا ومن زيد ومن زيد لكونه معربا مقدرا لاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني ولذا لم يعده
المصنف كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه
وغلامك وغلاماي ومن زعم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البنا بل انها شرط كما يجي في
الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون
بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله غير المنصرف**

نافية

ما فيه علتان من تسع الى وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قوله ما فيه علتان اعلم اولا
ان قول النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل
ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلا ح
الاصوليين ما توجد العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان
سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد
من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة
اذ باجتماع اثنين منهما يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحد منها
يقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما وستعرف الشروط ان شا الله تعالى ويدخل
في الحد الذي ذكره المصنف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب وكذا الجموع
بالالف والتا علما والجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون فانه لم
يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد يجوز صرفه ه
للضرورة او للتناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين
المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير
مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان
حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد الا النحاة غير المنصرف
اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه
للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان
من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين
او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم ان الاسم لما شابه الفعل حذف
لاجله مما يفضله اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه
الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوى هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة
تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين ه
لا لما لا اصالة له فعلى قولك هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما
في احمران واحمرون **وقال** بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين
معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا
ولا احد منهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر يسقط تبعا للتنوين
وذلك لانه يعود في حال الضرورة مع التنوين تبعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة
الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه
الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام ه
والاضافة والبنا فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل

لا للاضافة ولا للبنا ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا
يونون بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر
السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون نحو مسلمين للمونث لان النون فيهما ليس للتمكن
كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب
بل الى سيبهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما العليين
لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر لنفوذ اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد
يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب احدها واقواها ان يصير معنى الاسم
معنى الفعل سوا كان في اسما الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البنا
ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه
في شي من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال
التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البنا فتبطيل بعضه على المضارع وهو فرع
الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سوا
كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه
بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فروع الاسما افادة واشتقاقا اما الافادة
فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنى الاسم فيه عنه واما الاشتقاق
فيجي في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة اضعفها مع ضعف الفعل في البنا ولا
يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل
يمنع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة الاعراب ثم يتبعه
الكسر على قول او يمنع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون
الاسم فرعا من جهتين ولم يكتف بكونه فرعا من جهة واحدة لكون المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج
في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير
ظاهر كما يجي فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين **فان قلت**
اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل
اولى من العكس **فالجواب** ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس
ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير معنى اسم الفعل معنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسما على الافعال في المعنى
فيعطى حكم الفعل وذلك بينا اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله فحسب وهذا
مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل
بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل فاذا اتفق مشابهة الاسم
للحرف لاحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كاسما
الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه
وهمنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف

ورسوخه

ورسوخه في البنا دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشا الذي هو بالاصالة
للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب
كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما
الحرف فيشابه الفعل فقط **قوله** والنون زايدة انتصب زايدة على انها حال من
النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى اخره اي تكون علل منع الصرف
عدلا ووصفا وكذا ولذا والنون زايدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث
المقصوره وهي كل الف زايدة في اخر الاسم العلم سوا كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى
او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التا كالف التانيث فاذا علا الالف والنون سببا بعينهما كقبعثرى
لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التا فهذا الالف المقصورة الممتنعة من التا اولى لمشابهتها
لها لفظا وامتناعا من التا واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث
الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التا مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما
ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمرا في باب التانيث دون الالف
في نحو سكري لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي
ك ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون
ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي
لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث
اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقا الاسم
على حاله والفرع لوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع
التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا
والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما يجي بعد
او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل
او اوله زيادة كزيادة الفعل لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
غيره وهمنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك
مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة **قوله** وحكمه ان لا كسر ولم يقل
ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح
ج الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج
غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل
ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط
واختص بالبنا في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **قوله**
ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش
ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعرا وذلك لانهم كانوا
يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار

الامر الى ان صرفوه فى الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا وقواريرا قال
الكسائى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور
عن احد فى الاختيار نحو جاءنى احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف
فى جواز صرفه فلا ينصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون
صرف افعل من فى الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف
وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط
العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام فى تفصيل الاسباب
وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله شعر
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة
تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا تخرج لاجلها الاشياء عن اصولها
وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا
ومنعوا رواياتهم بان الرواية يفوقان شيخى ولا انصاف فان الرواية لو ثبتت
عن ثقة لم نجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا
صرف لتناسب المنصرف الذى يليه اى اغلالا فهو نظير هنا تناسب الشئ ومراعى الاصل
امرانى قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف
حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى
الظنونا والرسولا فالسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف
وانما صرف لتناسب اواخر الاى فى هذه السورة لان اواخر الاى كالقوافى يعتبر توافقها
وتجانسها ولذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مابورة وفرس
مامورة اى سورة يعنى كثيرة النتاج وقال الله تعالى والعجم ثم قال تيسرو باليسرى
لموافقه قلى قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين
على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية اما
نحو ثمان ورباع اى الذى الغى رباعيته ورجل سراح اى طويل ورجل جراب اى غليظ قصير
فشواذ وايما نحو التامى والتفارى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل التا
واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع ويجى حكمه واما يمان وشام
فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما
صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى
ويا النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن نحو حمالى وكالتى فى المنسوب الى جمال وكال
وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقنى الليلة برق بالتهم
يا لك برقا من يشقه لا ينم قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشامى بتشديد
اليا وهو قليل فيجى وجهه فى التصريف ان شاء الله تعالى وانما تعد يا النسب عارضة
فى قارى وكراسى وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى احادها وصيغت هذه
الجموع على اعتبار تلك اليا ات فى الاحاد وليس ذلك الا اعتداد اليا فى المفرد وصوغ

نحو

الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى
وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف واليا للنسبة الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه
نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس
ولا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما ونقدير النسب فى الرباعى انسب فلو كان
منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقال فى ثمان انه منسوب الى الثمانية
اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود
كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ستة ضعف ثلاثة وقد يجى
تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الفا المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا
من احدى يائى النسبة وكذلك اليا غير اليا كما قيل فى جحجان وذلك وقد جا ثمان فى الشعر
غير مصروف شاذا قال الشاعر يحدو ثمانى مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه
معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع جمعا اما سراويل فاعجمى وقد فقدنا الاحاد
بالعربية او عربى مفرد شاذا وجمع تقديرا كما يجى واما نحو كلب واجمال فانهما وان لو
بات لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل
تصغيره على لفظه فتى فى عدم جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا لا مفرد ولذا
قال تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار
وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصلح
الاعتذار بمجى افعل فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدين ولا باجروا
لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة رديئة شاذة والافصح ضم الهمزة والاباشد لانه جمع
شد على غير قياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدى فانت
الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى
يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا يسمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب
ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقوله
جذب الصراريين بالكرور جمع صرا جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا بسلامة ونحن قلنا انها
جمع التكسير وقيل لما لم يكن فى الاحاد له نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام
العرب ففيه الجمع وشبه العجمة فعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال
الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل
لا يحتاج الى العجمة كما يا تى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده
اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كما كالب
او لكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما
قيام الفى التانيث اعنى الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة
وبنا الكلمة عليهما بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض وان اتفق فى بعض
الاسما لزومها كعنصوه ومجدوه وحجارة وخزانة كما يجى فى باب التانيث
قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر

نك

وجمع او تقدير اكعمرو وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية لغير القلب ولا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا لغير القلب ليخرج نحو ايس في ايس وقولنا ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال **قوله** خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وسموا الصرف ايضا الاسم معدولا اي مصروف عن بنيته والعدل الانصراف والخروج **قوله** عن صيغته الاصلية يخرج عنه احتراز قلنا انه معدول عن الاخر ونحو عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لو تصنع عليها الالان يقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها لها **قوله** تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجيل سوا بمعنى جل جوا او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هنا لك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وفقد سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث ومثلث فعند قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزا وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا وكاد القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقرا والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جا فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجا فعال الى عشرة في قول الكميت

ولم يستريثوا حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **فان قيل** الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر في اربع **قلت** هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرا يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يوثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج والانمام بهرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظة اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه

مرة

مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى **وقال** الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات اخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى الفضليان الفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل اخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول ولا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما موضعها نحو جاني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما اخرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والاضافة وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ملموله نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر **قيل** الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة في كما في الله اكبر لالزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل مادام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بنا المضاف كما في الغايات او مع سادّ مسدّ المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اينما او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح **ثم** لقد امر استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ثم عدل بها عن تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كونه بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ها هنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر **واجيب** بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التنكير الى التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان بمعنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بنا سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد من اللام والاضافة ان يستعمل من ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر

في قولك نسوة اخر معدولة عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر
واخرى واخريات معدولات ايضا عن اخر من لان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل
بالفا التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يبين فيهما حكم منع الصرف
في موضع نحو احمران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما واخرون
هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي انقا
كون الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد
فالاولى ان لا يدعى كون اخر ونظايره معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على
التعيين بل نقول انها معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشيا الثلا(ثة)
مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو مستلزم لاحدها
كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسد
العدل بما فسره به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج
اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل
فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية وعتمة ومسا وبكرة معينات لان الاصل من تخصيص
اللفظ المطلق بشي معين بما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة
ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان
يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه
فلم يمنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجي واما
جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعا
وقياس جمع فعلا افعل فعل كحمرا وحمر **قال** ابو علي ليس قياس كل فعلا ان
يجمع على فعل بل قياس فعلا مونث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع
وقوله حلايل اسودين واحمرينا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا من جمع
وفعل يصلح لجمع المذكر والمونث لجاز جاني الرجال جمع فاكد والحقات جمعا اسم لا صفة
وقياس جمع فعلا اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات
فجمع معدول عن احديهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه
الان على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب
الجمع ان شا الله تعالى واما التعريف لاخر وجمع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا
في جمع لان الاصل في جانا القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه
قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف لا يتبين فيه كما يجي
واما مع حذفه فالمانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام
اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز
الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان الموكد فيه محدودا
ففيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومسا وبكرة وضحى وعتمة
وضحوة معينات فانها معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة

نحو

نحو النجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه
العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هنا اما العلم واما الوصف قال المص
رحمه الله فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار اسما بالغلبة في باب التاكيد فهما
منع كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفا(ت)
هو امن باب احمر حمرا ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على
اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسما بالغلبة افاعل
كاساود واداهم **قال**

اتاني وعد الحوص من آل جعفر ۝ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا

فافعلون لا يجوز فيه لا قبل العلمية ولا بعدها وايضا فعل فعلا لا يجي في الاغلب
الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون
وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراتي من كل شي
فهو تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه
والمجرد عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام
والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر
وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مونثه
جمعا وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز
ان يغير بعض تغيير عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة صح ان وزنه افعل
صار كاحمر الذي هو افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمرا واذا جاز لك ان تقول حسنا
وخشنا وعليا مع ان مذكرها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم
الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو
غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف
المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من
افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سوا صار بالغلبة علما كالنجم والصعق او لا
نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول اخذا من استغراق الكلام لهم فثبت عدل سحر وامس
محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجي في الظروف المبنية **قوله** او تقديرا
تقدم معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسما على ثلاثة اضرب اما اسم جنس
غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدي وجمع كغرف وجمر وهذه كلها منصرفة
وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالندا كحطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضرب في مبالغة
ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالندا نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر
كفعال في المونث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب الندا وفعل وفعال المختصان
بالندا معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل
كانا كحطم لم يختصا بالندا بل ساوقاه في مبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوف

خطل في الاستعمال حالهما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ادري في نقصان بعض الاشيا
المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على الناقص معدولا عن الشي وسيجي لهذا مزيد
بحث في اسما الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة
من الصرف معدولة وكذا افعل المختص بالندا فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعال لا
ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار
وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه
خرط القتاد كما يجي في اسما الافعال لو تاتى الاقتصار في جمع فعلى افعل التفضيل ولا
عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا ثمة واما علم موازنه جمع شرطين ثبوت فاعل
وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحا لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم
وجحا قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن
فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وهو معدول وانما حملناه على كونه
معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع
للشرطين غير منصرف واضطررنا حينئذ الى تقدير العدل على ما تقدم لئلا تنخرم
القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا وغير
منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب
اما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه
وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلمية ولا مع ثبوت فعل
ايضا قبلها فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جا له
فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله
عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب
من العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه جا لهما فاعل
قبل العلمية جا فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى ه
يابى الظلامة منه النوفل الزفر ه لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال
العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل انهما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان
كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق بجنسه فا فان قيل هلا حكم
في المرتجلة التي هي نحو موهب ومكوزة ومحبب وجوه انها معدولة عن موهب
بكسر الها ومكازة ومحب وجه قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس
الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل
خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه
وان كان قياس معتل الفا بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل
في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع ه
وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفا الواوي
الاكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع

بفتح

بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بنا على انه فوعل او على انه مفعل
لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف او وهمهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل
علما واما شمس من مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا
انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر
وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يتاتى لانه لا يوثر في الثلاثي الساكن الوسط واما حبوة
فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حبوة وجبوة جميعا
فعلة قلنا ان نرتكب كونها معدولة قوله وقطام في تميم اي في لغة تميم
اما في لغة الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير
المنصرفة ويعني باب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة وذلك ان فعال
على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناوه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار
للفجرة وصفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا
لمشابهة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب
وحمام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير
معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المونثة فلغة الحجازيين
بناوه كله قيل لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا المقدر وبنو تميم افترقوا فرقتين
اكثرهم على ان ذات الرا من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر
كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البنا او كسر الرا
المصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الرا كقطام معربة غير منصرفة ه
للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج
اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي
وجب تقدير العدل فيه لغرض البنا الذي هو سبب الامالة فقدروا فيه ايضا
طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرا كان او لا وسيجي
الكلام على تقدير العدل في مثله في باب اسما الافعال قوله الوصف شرطه
ان يكون في الاصل فلا تضر الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع
اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل
لطاير تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل صفة فلذلك صرف مررت بنسوة
اربع فلا تضر الغلبة فلذلك امتنع ارقم واسود وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على
ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا
فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكره وهو عدم قبوله للتا فانه
يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التا في اربعة ليس بطارية
على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمونث والمذكر في الرتبة قبل المونث بخلاف نحو يعمل
ويعملة فان يعملة للمونث فالتا طارية بشي وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز
ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو

الثاني المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط
اعتبار الوزن وهو اتصاله بالها فاذا كان للوزن في الحال حاصلا فيهما والخروج عن
اعتباره في حال الاخرى فسوا كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي
الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان
متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل **قوله**
فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشيا ثم يصير
بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينة بخلاف ساير
ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار
اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف ساير اخوانه وكذا النجم في الثريا
والبيت في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية
السود حتى لا تحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به تلك النوع
من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد منه من قرينة لما الموصوف
نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولاسيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة
فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة
تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في بابهما لا ينصرف الوصف من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ فبان لهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف
سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر
بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم
يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز
في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يؤثر
في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقا معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها
فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود
لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقا معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في
في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسما وكسرا تكسيرها لم يخلع
عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف
مقدر فيهما واذا اقترن فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن
نعلم ان معنى اسود الغالب حية سودا ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى
ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يبق نحو اسودان

الوصفية

الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد
العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم
تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن
ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها ه
قوله وضعف منع معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا
ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال نحو ابرز
افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة
السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي
طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الدرع جدلا فكانه مونث اجدل وكذا توهم
في اخيل ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول
صرف هذه الكلمات ونحوها الان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا ولا عارضا ولا
اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان
لا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى
القوة كما تقول رايت عنقا ابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من
الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف
فاما منع صرفه مثله فغلط ووهم **قوله** التانيث بالتا الى يمتنع اعلم ان
التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتا فاما الالف فتحتم التاثير بلا
شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ونريد بتا التانيث
تاء ابني في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ها فنحو اخت وبنت ليس
مونثا بالتا بل التا بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة
التا للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت ومنت مذكرا لصرفتها والتانيث
بالتا على ضربين احدهما ان تكون التا فيه ظاهرا فشرطه العلمية سوا كان مذكرا
حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة ولا هذا ولا ذاك كغرة فلا يوثر من دون
العلمية بدليل نحو امراة قايمة وفي قايمة الوصف الاصلي والتانيث بالتا فالعلل التي
الامر التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك
للخلل ان وضع تا التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قايمة
قايم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث
ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسما الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة
وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة
وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية
صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التا بسببها فتا عايشة كراجعة صارت
لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ
وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس

موضوعا مع التا فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التا فصارا لتا كلا م
الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب
فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب للحروف اذا استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل ه
وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارطاليس
ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها التنا
مع عدم مبالاتهم بالبس بر اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شيت
واما زيادة الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف
التانيث في نحو بشرى وذكرى وتا التانيث في نحو غرفة والف الالحاق
في نحو معزى لم يجز زيادته لان ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد
على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وهذا الحكم ان لم تفد الزيادة
الا ما افادها العلم كتا الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم واما افادت
الزيادة معنى الحرف فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز
لزوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التا المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ
العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج
العلم بها عن التعيين كيا النسبة ويا التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي ه
وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما
في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب الاعلام **فان قيل** فاذا صار
التا بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قايم مقام سببين كالالف فتكون
العلمية شرطا في قيامه مقام السببين ولا تكون سببا **قلت** لما ذكرنا من
ان وضع التا في الاصل على العروض فلم يبلغ مبلغ الالف التي
وضعها على اللزوم وثانيهما ان تكون التا مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي
سوا كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتا
اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا نوثر التا مقدرة ايضا الا مع
العلمية الا ترى ان نحو حايض منصرف مع التانيث والوصف وشرط العلمية ايضا
منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التا الظاهرة متحتمة التا ثير
مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة
ظاهرة واما التا المقدرة فضعيف فان سد مسد في اللفظ حرف اخر او جوبا
والا ففيه الخلاف كما يجي وما يسد مسده الحرف الاخير في الرابع على الثلاثة
لان موضع التا في كلامهم فوق الثلاثة والرابع زايد على الثلاثة اما نحو شبة وشاة فمجهول
اللام وقيل سد مسد التا التصغير مع عقرب على عقيرب ورد ولذا التا بخلاف
قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتا المقدرة حقيقيا او مونثا حقيقيا
كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سوا سميت به مذكرا حقيقيا

او مونثا حقيقيا او لا هذا او لا ذاك وذلك لان فيه تا مقدرة وحرفا سادا مسده
فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول
ان سميت به مونثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع ه
النحويين على منع صرفه للتا المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع
القايم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك
تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى
الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى
ضعف السادّ مسد التا وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير التا التانيث وذلك كرجل سميته بسقر
وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر فيها التا التذكير في الوضع الثاني على
ما ضعف تانيثه في الوضع الاول تعلق هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير
واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التا
ولا مسد السادّ مسده شي وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان
يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سوا كان حقيقيا او لا كهند
اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مونثا
حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه
مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم جوزوا فيه بين
الصرف وتركه لفوات السادّ مسد حرف التانيث وما يسد مسد السادّ ه
وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال او وضعا كدار وثار وفي الثنائي كيد
اسم امراة وان كان فيه العجمة ففيه وجوه فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف
لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجي وان سميت به مونثا حقيقيا او لا فترك الصرف
لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع
سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم
المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر
في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا
شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر لم يذكرها المصنف احدها ان لا يكون
ذا التا المونث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف
لان الرباب قبل تسمية المونث كان مذكرا لمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض
وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه
في الاصل شخص حايض وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي سمي به المذكر
تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نسا ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة
التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بالجماعة ولا يلزم
هذا التاويل لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا او لم يبق التانيث الحقيقي

لان الاصل المطرح في الصفات ان يكون
المجرد من التا منها صيغة المذكر وذو التا
موضوعا للمونث وكل نعت للمونث بغير التا
فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملتها للمونث صح

الذي كان في المعرّ ولا الى التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل
بالجماعة وبموعزكازه كما ذكرنا وثانيهما ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر وذلك
لان الاسما المونثة السماعية كذراع وعناق ونحوهما لوحينئذ على اربعة اضرب قسمة
عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف
وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب
استعمالها مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي به مذكر وجاز الصرف ايضا او لا
تستعمل الا مونثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست
الامر اعني سميت المونث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك
الاوسط كجمل وحسن او زايدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور
امر التانيث بالطران مع ساد مسد التا او ساد امسدا لساد وان كان ثلاثيا ه
ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمي بشيء منهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعون ه
الصرف متحتما كماه وجوز لظهور امر التانيث بالطران وابو زيد وعيسى والجرمي
يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى
اصله **قوله** وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث
ما التانيث مقدرة سوا كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب **قوله** زيادة على
الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المونث وذلك لما ذكرنا ان الحرف
حروف الزايد على الثلاثة تقوم مقام التا وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد
الساد مسد التا واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التا ولا مسد الساد الزايد
المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث
الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل
العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال الشرط تحتم تاثيره اي تاثير
التانيث المعنوي **قوله** فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم
الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة **قوله**
فان سمي به مذكر اي بالمونث المقدر تاوه **قوله** فشرطه الزيادة اي الزيادة
على الثلاثة ولا يعتد بتحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل
بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف
الا اذا سد مسد علامته حرف ولا يبقا ومد الحركة القايمة مقام الساد ويكون
ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التا مقدرة ويجي ان العجمة
لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما يوثر يا القطعية بعد ثبوت
سببين دونها فتقدم وجور منصرفا لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع لان الباقام
مقام التا التانيث **ش** واما اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب
ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو
ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها

طريقة

طريقة واحدة فلا تعدها لغيرهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا او ه بقا وترك صرفهم سدوس
وخندق ويجروثان فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه او الحي وفي الاماكن
بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل
لخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها
وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت
كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب اما والا ابا القبيلة
فمنعوه الصرف **قال**
وهم قريش الاكرمون اذا انتموا ه طابوا فروعا في العلى وعروقا ه ويصفونه ببنت
نحو ه تميم بنت مر وقيس بنت عيلان ه وكذا قد يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن
نحو باهلة ابن اعصر وباهلة امراة وقد يونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه
بتاويل حذف مضاف مونث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى
كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون ويجوز ان يكون ترك ه
صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر
والمونث باعتبارين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا
ان جعلته اسم النبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف اي سورة هود فالصرف
وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسما الكلم المبنية
في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية فان اعربتها فلك
الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجي بسط القول فيها
وفي اسما حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شا الله تعالى
قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات
والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وما دخله اللام
والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين
والكسر تبعا للتنوين للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف يتبعه
الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف
فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة مقامهما لكنه
لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل لم يبق
من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط
المضاف اليه منها وتعويض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف **قوله**
العجمة الى ممتنع العجمة شرطها علمية في العجمية وتحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة
فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع **قوله** علمية في العجمية اي كون الاسم علما
في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم
بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سوا كان قبل استعماله

فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل اولا كقالون فانه للجيد بلسان الروم سمي نافع
به راويه عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة
في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم تقتضي
ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام
والاضافة فاجتمعتا جاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية
لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك
قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تعذر ان الطاري
يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب ويا النسبة ويا التصغير ويخفف
ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان
في كركان وآذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا
مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجموع سائر
التصرفات كاللجام والفرند والابريق والبرنج فيصير كالكلمة العربية فان
جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع
العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس ونحو فيهما الوزن وكذا اجرد
مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما فنفي العجمة على ما قال المصنف الشرطان معا
وبجان العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك
الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة
فنحو لمك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين
كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك
ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة
التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شي بل الاعجمي لمجرد كونه
ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع
كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب
والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن
الوسط جائز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون
الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شي من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع صرف ماه
وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل
عن ان تاثير التي على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث
المعنوي واما لكونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول
اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام
فصيح او غير فصيح ويتبين مما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو
هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقيقية

بالعربي

بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض
التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو
ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها
قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل
تاويله بالبقعة او القلعة لا العدل يقال انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير
المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه الصلاة والسلام
قوله الجمع اي الخامس الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير ها كمساجد ومصابيح
واما نحو فرازنة فمنصرفه وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة
تقديرا واذا حذف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض **قوله** صيغة
منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير كجمع كلب على اكلب لانه جمع الاسم
جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع
كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما
قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا
على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله عليه الصلاة والسلام انكن صواحبات
يوسف وقوله جذب الصواريين بالكرور ٭
وقوله ٭ واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار ٭
كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا
وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة ساكن
الوسط فلو فاتت هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل
واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير ها احترازا
عن نحو ملائكة لان التا تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطوا عية
فتنكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب من قال ان
قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع
وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب
والموثر هو المشروط مع الشرط **قوله** وحضاجر علما للضبع غير منصرف
قوله علما حال من الضمير في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع
والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه اذا كان علما ينبغي
ان يكون منصرفا لا ينبغي اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم الجنس
لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام ففيه اذن
الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا
كثمان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف
لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يعتبر زوال

يلمح العلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل
الموثر الجمعية الاصلية القايمة مقام السببين فان قيل اليس بين الجمعية
والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب
ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة
من الرجال الكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى
الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما
وان جعلا كشي واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من ابانين معنى التثنية اذ معناه
هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى
عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح
ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتنافيا فنقول لا نسلم
ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع
الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية
كما يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على
ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وصفيتان فلا يضره في منع الصرف عروض
ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه
ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العوض
وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم
على المعنى وصاحبه وضعية نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم
معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية
كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هاهنا كالغلبة
هناك فلا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها
لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بلى الفرق بين
العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم
والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم
ﻫ انما سميت هانيا لتهنا ﻫ وقول حسان ﻫ
وشق له من اسمه ليجله ﻫ فذو العرش محمود وهذا محمد ﻫ وايضا فنحن نعلم ان اللقب
كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى
الوصف الاصلي ويوكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر
والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية
كيف يلمح فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع هانئ ومحمد في المثل
والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان
يجب الا ان المقصود الاهم الاعم من وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها
المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى

الاصلي

الاصلي الغاية يلمح لم يحاخفيا فيها ولم يوما اليه ايما كما قلنا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما اعلام نعتبر
وان لم يتنافيا العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير
معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح
لمحها فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم
اذا لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما كما قال ابو علي وهو
ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه
العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان
غير مبني احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي
يجعل عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده
شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال
السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون
على انه غير منصرف قال ﻫ فتى فارسي في سراويل رامح ﻫ واختلف في تعليله
فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي معقود عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه
من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع
الاجر لخفة الا ان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو كلب واجر
فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شي لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي
وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية
الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف
وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب
تام لكون الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة
لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي
جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال ﻫ
عليه من اللوم سروالة ﻫ فليس يرق لمستعطف ﻫ ويشكل عليه بان اطلاق
لفظ الجمع على الواحد لم يجى في الاجناس فلا يقال للرجل رجال بلى جاء ذلك في الاعلام
كمداين في مداينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك
ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف لا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه
لا ان له مفردة فقدرناها لئلا ينخرم القاعدة وايضا اذا استعمل الشي على الاطلاق
جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وكيس اخلاق
ان يقول مثل هذا لا يختص بوزن افعال لانه قد جا نحو قوله ﻫ
ﻫ جاء الشتاء وقميصي اخلاق ﻫ شراذم يضحك منه التواق ﻫ
وشراذم لفظه جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا لا
مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم

الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرّب كما عرّب الاجر وهو
غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله
الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** واذا صرف
فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحينئذ هذا ويمكن تقدير
الجمع في سراويل مطلقا صرفوا او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم
يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرفه فلم يلتفت الى وقوعه على الواحد وكذا يجوز
في نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت
حمارا حزابي وحزابيا فيقول هو جمع حزبا اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري
بتخفيف قوله ونحو جوار يعني وقد جا عن بعض العرب اي المنقول من هذا الجمع اعلم ان الاكثر
على ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جا عن بعض العرب في الجر جواري قال
الفرزدق ه

فلو كان عبد الله مولى هجوته ه ولكن عبد الله مولى مواليا ه وقال الاخر
سما الاله فوق سبع سمائيا ه وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى
ابن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار
رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان
الاعلال متقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر
المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة
بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى
الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا ولا يعترض عليه ان اليا الساقط في حكم الثابت
بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء لحكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون
الاخر تحكم وكل ما حذف للاعلال الموجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم
كيد ودم ومن ثم صرف جندل وزلزل مقصوري جنادل وزلازل **وقال**
المبرد التنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري
بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من
الحركة بحذف الثقيل بحذف اليا للساكنين **وقال** سيبويه والخليل ان
التنوين عوض من اليا فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال
ثم جوار بحذف اليا لاستثقال اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف والثقل
بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من اليا ليقطع التنوين الحاصل طمع اليا
الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب
المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري
كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين
وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت

بالجوار

بالجوار عند سيبويه بحذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق
معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال متقدم
على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى
حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف
تنوين الصرف ثم خاف رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا
بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو احوى واشقى
فانه قدم الاعلال فيه مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان اصل
احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين
من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه
بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه باليا والخفة اللفظية مقصودة
في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعية الا
ترى انك تقول خطايا واداوى بلا تنوين انما قال لما انقلبت اليا الى الالف الجمع
الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي فيه الخلاف المذكور نحو
قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما نحو يونس
يحصل له مخالفة الحالة في التنكير وذلك بانه يتقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى اليا
ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي
ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بيا مفتوحة في الحالين
وانما قدم منع الصرف لان العلمية بسبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون
الصرف فقد وجدها في نحو قوله ه يغوث من مراد ايرج ه كما تقدم واما عند
سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو
احوى قلت احي بحذف اليا الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد يا مكسورة مشددة
في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التصريف ان
شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة
على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف اليا نسيا بخلاف
نحو جوار فان اليا كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى
الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف يعد ويضع علما وان كان قد
سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء يحذف اليا الثالثة من نحو احي نسيا
بل بعلة اعلال اعيل وذلك لان زوال الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة
بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحي في الاعلال فاحي عنده
كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من اليا كما ذكرنا وبعضهم
يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون
في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور **قوله** التركيب الى يجعلك اسما
كان شرطا التركيب العلمية لان الكلمة متى تداخلت في وضع العلم فهو من حذف

لحدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك
والزوال **قوله** وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقا
الجزئين على ما كانا قبل العلمية كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا
جزوه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ونحو قولنا ايضا وان
لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاصح انه
مراعاة البنا الاول علما يجي في باب المبنيات **قوله** الالف والنون المزيدتان
اعلم ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة
امتناع دخول تا التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون
عن التاثير ونشابهتهما ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو نسا وبكا لصدر من
وزنا فسكر من سكران كحمر من حمرا وكون الزايدين في نحو سكران مختصين
بالمذكر كما ان الزايدين في نحو حمرا مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة
اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة
في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها ونشابهتهما ايضا
بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التا وهما زيادة الالف والنون
معا كزيادة زايدتي حمرا معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع
الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل في هذا هو الامتناع من تا
التانيث **وقال** المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل
قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعا وبهرا وليس بوجه لا مناسبة
بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا او لذلك للمناسبة التي بينهما
الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم في النسبة الى اللحية
والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون ثم عمران بدل من حرف فربما تسامح كونها
مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف لاجل مشابهته
الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران
واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر
فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن
زيادة التا وهذا الامتناع شرطها سوا كانت مع العلمية او الوصف والوصف
عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين
قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية لتومن بها عن
دخول التا كما ذكرنا في التانيث بالتا **قوله** او صفة فانتفا فعلانة
عطف باو على معمولين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا على ان لان
التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفا فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله

كما

كما يجي في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى اولى لا لا اولى وقيل لان وجود فعلى
ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفا التا لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه
فعلانة وايضا نحو غضبانة وسكرانة بنو اسد فيمن قال اذن فعلان فعلى وهذا دليل
قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفا التا لا وجود فعلى فاذا كان
المقصود من وجود فعلى انتفا التا وقد حصل هذا المقصود في رحمان لا بواسطة
وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلو سلط القوم على غيره
ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه اعني التا ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب
ان يكون غير منصرف **فان قلت** لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به
الى انتفا فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف
والنون وبين الف التانيث بكون مونث هذا على غير لفظه **قلت** هذا
الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة مؤثرا
بحيث لا تؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفا
التا الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفا التا من دون وجود
فعلى ثم نقول لمنع الصرف في رحمان اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن
وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفا التا اولى
من اشتراط فعلى والحصر ان يقول بل الصحيح فيما يشك فيه هل صرفته العرب
اولا لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم فاينمو فعلان صفة هل انتفى منه
فعلانة او لا او هل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم
يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جا عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف
تشبيها بباب سكران **قال**
كردوس بيشة من حرق ومن علق ۝ كانه لامح عريان مسلوب ۝
وقد جات الفاظ تحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل
الزيادة فلا تصرف نحو حسان وحبان فهما ان امام الحسن والحبن فيصرفان
وان من الحس والحب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان وقال الاخفش
اذا سميت بها صيلان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا انصرف اذا
سميت بهراق اذ الها بدل من الهمزة **قوله** ومن ثم اختلف في رحمان
يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفا فعلانة لم يصرفه
في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود
فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
ولا في صرف ندمان لانتفا الشرط على المذهبين **قوله** ووزن الفعل
المعتبر قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يات في الاسما الا
اعجميا نحو بقم وبخو شلم لبيت المقدس وعلما في كلام العرب او منقولا عن الفعل
نحو شمر لفرس وبذر لما وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا

نحو يزيد ويشكر وزبرج خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد
ويشكر في الاسماء منقولان وزبرج اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتندرابه
واثمد من ابانه في الفعل واما افعل فمن الخواص اذ لم يات مثل في اسماء الاجناس الا دئل
لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله
عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وفوقهم لطائر تبشر ولاخر
تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم
يسم فاعله من قولهم دئل به اي اسرع والدألان مشي سريع واما دئل علما فيجوز
ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل التغيير ولا لذا النقل الى العلم
كما قيل شمس ابن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان
صح ما نقل ان الدئل لغة في الوعل والدئل بمعنى الاست فهو ساد **قوله**
او يكون اوله زيادة كزيادته اي او وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة
الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مالوف اذا سمي به انصرف لان
الهمزة اصلية وكذا ابلق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان
افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما التتب علما فممنوع من الصرف لكونه
منقولا من جمع تب والفك شاذ ولو رايت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به
ونون تنضب اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المصنف
او يكون اوله زيادة كزيادته او غلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال
اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل ايضا فان الفعل اذ لو غلب الوزن
في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل
المصنف على مخالفتهم شيان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بحاتم
لانصرف اتفاقا ولو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته
في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي
اقل قليل كحاتم وعالم وساتم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده
لان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان
والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء
كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال
من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر
ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى
قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشحم
والحم وامتد ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع
وافكل وارنب وللقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجيء من جميع الافعال
الثلاثية بل جاء على ما اخترته من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل
ومن كل ثلاثي يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل

بفعل

يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية
النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل
الا قليلا كانشب على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة
في افعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم
به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على
المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك
بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما تعرف مثلا ان افعل في الفعل
مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا
في شي كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به في نحو شمر
وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر
وانما اشترط في وزن الفعل التصدير بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة
قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله
مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى
فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد
اختصاصا بالفعل بخلاف الوزن وان كان مشتركا كافعل الغالب في الفعل حتى
صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى
واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمد وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل
وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات
ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه التاء
ولا يكون عرضة له لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه
هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب
الاسم لاختصاصه بالاسم وترجح التاء لحاذا الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل
مع الوصف الاصلي لسليمان من تجاذب الوزن والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق
التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الالحاق
عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء
هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل ه
واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل وتفاعل ودحرج ودحرج وفعلل
وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل ونحو ذلك واذا سميت بنرجس
بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة
المذكورة شرط الوزن فلا يوثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا
الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل
واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول
الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء

ذلك حو

لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم الابدال لان الاكثر في الاستعمال
اراق واريق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة
المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه
نحو يعد ويهب وكذا محذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع
ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا احش وارم واغز لان
همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف
الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة ولم يتحرك ه
في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام
لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان بالجزم او الوقف
الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسما تقول في المسمى بتقل واخش جاني تقول
وجاني اخشي وكذا في المسمى بتقل وبع جاني قول وبيع وان لم يكن في الغير الزيادة
المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بتقل وبع وعد او بقيل وبيع لم
يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاني قول
وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يعتبر
ايضا بالوزن كما في رد وبيع **وقال** المبرد ان كان التغيير قبل النقل
اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما
اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه
يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم لانه لم يصادفه
الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل
الذي لا اختصاص له بوجه بالفعل لا يوثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر
وزن الفعل مطلقا سوا غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل
وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا
عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله ٥
٥ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٥ متى اضع العمامة تعرفوني ٥
والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد
في قوله ٥ نبئت اخوالي بني يزيد ٥ ظلما علينا لهم فديد ٥
وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا
الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره في باب
الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة **قوله** وما فيه الى واحد يعني بكون العلمية موثرة ان يكون
منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا
لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا ٥
احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني

ان تكون

ان تكون مع الوزن سوا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد
ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب
فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم
النظير في الاحاد وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو
ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند
سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد تذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر
كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه التانيث والعلمية
والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا توثر العلمية عنده لحصول الاكتفا
بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي شيا فتقول في حمرا
علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلا
فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل
ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي
مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل
والعلمية بدليل عمر وهو اقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا
للعدل الاصلي مع العلمية الكم لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفعل
من قولك لفعل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون
اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر
لفظي ولم يالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع
له او لا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك ٥
لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني
كون العلمية شرطا لا غير ففي موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون
فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع دخول التا
فتشابه الفا التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية بسبب
معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع
اتفاقا في المونث بالتا لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف
الزايدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك
مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها
واما ان تجامع ولا توثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحرا او بشرى خلافا للجزولي
فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى الشرح كلام
المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة
شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتا والعجمة والتركيب
والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم
مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون وا قصى ما يمكن اجتماعه

من جنس العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان ٥
لكان يزول تانيث الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط وجميع
ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم
النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية
المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل
اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر
وسحر وامس عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان
الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يضاد الثلاثة
ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ لو لم يكون اذن منتهى لانما اجتمع
فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود
العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها
الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي بلا سبب او بسبب واحد فينصرف فهذا غاية ما يمكن
ان يتمحل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن
كما قلنا في ديل وكما يمكن ان يقال في اصمت علما للمكان القفر اذا صله اصمت بضم التا
فعدل الى اصمت في حال العلمية ولو سلط العلمية فيه على وزن الفعل والعدل
حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا
في عمر بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل
وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن ابن له ان
صيغته العدل وان حصل فيه لاجل العلمية محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا
كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو
مذهب سيبويه لسبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلاث ومثلث
وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال المصنف هاهنا لا يثبت من دون العدد
وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب احمر رب مسمى بهذا
اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون لا يعتبر وصفا كان معنى رب مسمى بهذا
اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان نزايل باب العلمية لا يعتبر وصفا كان
او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول
سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا
وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا كان نكر سحر بعد التسمية
به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له قبل التسمية
به لكون المراد به سحر يوما ما وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد
بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه الجمع الاصلي
مع العلمية التي ظاهرها انما قصد له فكيف لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولي

فليست وهو عدم النظير في الاحاد وشبه بسبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب
ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة
الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك
صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كما كان اذ هو
جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على موازنه
كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام
في احمر بعد التنكير فسيجي ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سوا يصرفه الاخفش
خلافا لسيبويه وقال الاخفش اذا سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف
التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحرا او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان
الاسم الاخير بعد التسمية صار جز الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث
ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير
نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزو
الاخير جز الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله
مؤثرة حال ومفعول لجامعها ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتا والعجمة ٥
والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما
نفي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا تجامع
سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر
نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية
المؤثرة تجامع اربعة اشيا وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا
فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا
نكر بقي بلا سبب لزوال الشرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة
من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما
معا لتضادهما فلا تكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب
واحد قالوا واما قلنا انهما متضادان لان حكم الكلي يكون لكل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا
بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم
غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان
تضادهما فقد تقدم واعترض على قوله بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم
يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية
عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرو
العلمية على الوزن والعدل اذ كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد
بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بيتنا قوله وخالف

الاخفش مثال احمر اذا نكر اعتبار
للصفة بعد التنكير ولا يلزمه ايضا
كما لم يعتبر اعتبار المتضادين
ونحو ... صح

سيبويه الى الواحد **قوله** اعتبارا منصوب حال من سيبويه اي خالف سيبويه
معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش
قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه
في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد
زواله فكان حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب
المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما
الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص تناف **قوله**
في حكم واحد يعني في الحكم لمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين
فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم
واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لاجل الصفة
وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن
بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار
انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى
الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر
فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا
وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد به اثبات معنى
الوصف الاصلي فيه لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال
بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان لا اعتبار خلاف الاصل اذ المعدوم من
كل وجه لا يوثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى
الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر
فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك
تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان
لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر
اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا **وقال** الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف هذا
كله في افعل فعلى وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت
به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيل انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه
الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف
من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف
ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل في افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل
الاسمي الذي لا معنى للوصفية فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل

فعلا

فعلا فيكون علة في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق
الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاما افعل التفضيل مع من
فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني
فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن لسبب
وجود علامته للوصف اعني من بخلاف باب احمر لعريه من العلامة الدالة على
الوصف ولو سميت رجلا باجمع يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه
في معنى الوصف نحو من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والمحي عنه
معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها
ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول
الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل
امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال
في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت به المذكر ثم صغرته انصرف ايضا
لزوال علامة الجمع ووزن المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير
لا يزيل التانيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق فاذا صغر بعد
التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة
كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة
كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد وزجر ويشكر وتغلب احيمد
ونزيجر ويشكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيبطر بيبطر واما
ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي
تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع **نفا**
وصف مستانفا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه مستانفا
كما اعتد بالوصف العارض في مثنى وثلاث لكونه وصفا مستانفا فلا ينصرف
ادوير تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض
الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال
فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف
المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل
على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال لشخص رجيل وفيما
قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد بها في ادير والاولى ان يقال لا تنافي
بين الوصف والعلمية كما ذكرنا لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي
وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل
وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير
المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف
والنون فتقول انه يبقى الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو

سكيران وعثمان في سكران وعثمان وان انقلب ايا كما تقول في سلطان
علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه وما ينقلب يتبين في التصريف
في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا ح
وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث
والتركيب والعجمة **قوله** وجميع الباب اي باب الكسر اي كان بدونهما تنجر
بالفتح فصار ربما ينجر بالكسر اعلم انه من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى
انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام
والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف
لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعر بعدم تمامه فتنافيا
واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نون المثنى والمجموع ويجوزان يقول
لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت
فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام
والاضافة لانهما من خواص الاسماء تترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه
الفعل فكانه ليس فيه علتان من تسع فدخل الكسر فعلى هذا صار الاسم
بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف فكانه
لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم معهما منصرفا او باقيا على عدم
الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود
الكسر فالاول اولى **قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية**
قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام
كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل
فضلة لكن يشتبه به بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وضربا ولا
والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** ما اشتمل ذكر
الضمير مع رجوعه الى المونث اي المرفوعات نظرا الى جزء الضمير اعني الا ان
المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كما تقول من كانت امك ونعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث
يكون علم الفاعلية احد اجزائه ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو
الدال على الفاعلية والابتدا والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احدهن
الاشيا مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا والخبر وخبران واسم كان واسم
ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذا دل كل واحد منها على
كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احدهن الاشيا مرفوع
والاولى على ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمد لان
الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما بينا بل هو

اصل

اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل **قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند
اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قايم
ابوه** قوله منها الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا
والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل
المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه **قوله**
ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل
فيه فاعل الفعل الانشائي نحو نعت وهل ضرب زيد ونحوه **قوله** اوشبهه
يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم
يقل اومعناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع لهما الضمير في زيد
قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة
عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجي
في باب المبتدا **قوله** وقدم الضمير فيه للفعل اوشبهه وفي عليه
لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند
اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او في الاصل
كما مر في حد الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا
وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع
لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع كالجوامد
فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد **ان قيل** فالمبتدا في قولك
قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم اليه **قلت** هو مؤخر
تقديرا ونقدر عنه فلا تقديم **قوله** على جهة قيامه به اي قيام
الفعل اوشبهه في الضمير في به لما اي على طريقة قيامه وشكله سواء كان
قايما ام لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي طرزه وطريقته
والجار في قوله على الفعل جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا
على طريقة اسناد الفعل ونعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الى فعل
ويفعل واشباههما وذلك لان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل
حقيقة نحو طرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط
من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قايما به على الحقيقة كالامور
النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل
لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر
بل بهما الصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج
مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعله اصطلاحا
فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلا
لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا

فهم

معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد
لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا والعامل
في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب
علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي فعله
فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا
فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك
جاز اي جواز هذه المسيلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل
وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير
موخر عنه لان زيد فاعله واصله ان يلي الفعل فهو متقدم على الضمير
تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال
انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل
فهو متقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير
مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم
مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجي وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه
وفي الضمير الذي يجي مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب
لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا في مسيلتنا
فان مجيه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جيت بعد ابهم
بشي الغرض من مجيك به تفسيره فقط لم يبق الابهام واما اذا جيت بعده بشي
الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول هاهنا فلا يكفي في التفسير لانه
يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع النحاة
في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية
كما يجي خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا
اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل
للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله ٭
٭ جزى ربه عني عدي بن حاتم ٭ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ٭
وبقوله ٭
٭ لما عصى اصحابه مصعبا ٭ ادى اليه الكيل صاعا بصاع ٭
ويجوز التاويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله ٭
٭ الا ليت شعري هل يلومن قومه ٭ زهيرا على ما جر من كل جانب ٭
والاولى تجويزه ما ذهبنا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع توهم
في باب التنازع ما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة
المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي في مفعول
ما لم يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قبله ضرب غلامه زيدا وكذا

اذا كان للفعل مفعول ايتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل
بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت باخيك زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي
من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسالتين قوله
واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله
بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل
على المفعول بعد ان كان يجوز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على
التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل
والمفعول به الذي سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل
والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما عن الاخر وجب
تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب
لمانع والقراين اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع
دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فليلزم كل واحد مركزه ليعرف
بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او
كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت
موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية
نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك
وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا
كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل فمعنى المثال الذي
اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت
لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وهما الامران موجبان للاتصال بالعامل
صارتا كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك
لانهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة
الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل
اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل
بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا
متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله
بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا
انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب
ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك
محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال
لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية
زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى

الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب
عمروا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا هو وضاربية زيد
باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء زيد
الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد
فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيدا الا عمرو مقصور
على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمروا على زيد فاما ان تقدمه عليه
من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاحتمال ولا يجوزونه واما ان تقدمه عليه مع الا
نحو ما ضرب الا عمرو زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمروا وزيدا مستثنيان
معا فالمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو واصل
المسئلة اعنى فى ما ضرب زيدا الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان
لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية
هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها
شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول فى البدل ما نحا احد شيئا الا عمرو ويدكم
ولا تقول فى غير البدل ما نحا احد بنى الا عمرا الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة
وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين فالمستثنيان بدلان
منهما نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين لكونهما بدلين
عما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا فليسا هم
بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول
عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب
عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا وكان احدهما مذكورا
دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين
اذا ليسا لواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور
فان استدل المجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد فى حالة
الا اراذلنا فى بادى الراى اى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل
مقدر اى اتبعوك فى بادى الراى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا
يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم
معنى وليس بمستثنى فان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء
شيئين باداة الاستثناء الا ان اكثر النحاة استقبحوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا ان يكون معمولا له الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى

الا

الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيدا الظريف او معمولا لغير العامل
فى المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك لان ما بعد الا من
حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى
ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان
لا يتوغل المعمول فى الجزء الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طريق ذلك الخبر
غير ممنوع عن ان يليه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان
المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا
فليس فى الجزء الاجنبى عن عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا
معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة
المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله

كان لم يمت حى سواك ولم يقم ٭ على احد الا عليك النوائح ٭ وكقوله
٭ لا اشتهى يا قوم الا كارها ٭ باب الامير ولا دفاع الحاجب ٭

اضمروا له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير
كارها والكسائى يجوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان
العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما فى قولك ما مررت الا راكبا
بزيد فى الشعر وفى غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانبارى يجوز رفع
ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك بهذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما
بعد المستثنى بالا سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما
ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة
بينة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يبقا الا ان معرو
زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان
فيما ضرب زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا **قوله** او معناها
يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى
انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا العكس
الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فى افادته
الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء
مالدم لمن اعتق واجيب بان المراد فى الحديثين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس
الولاء الا لمن اعتق كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد
قوله واذا اتصل به ضمير مفعول ووقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله
وهو غير منفصل وجب تاخره **قوله** لما بيان لما يعرض فيوجب مخالفة
الاصل اى تاخر الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير
راجع الى مفعول وجب تاخر الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه
اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يجوز عند الاخفش

وان جئ كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول لصلة الفاعل او صفته نحو ضرب
زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل
هندا ضربها جاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممنوع بخلاف
الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اتم مما بين الاخرين قوله
او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب
عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه فيما
ضرب زيد الا عمرا فان مضروبيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية
محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور
المذكور قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال
من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا
لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله
زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال
اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال
بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب
الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول
عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بل قولهم الا حظيته فلا اليه برفع حظيته من باب
حذف الفعل بلا خلاف اي ان لم تكن للحظية من النساء فانا لا اليه اي غير مقصر
فيما يحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما
على تقدير الا اكن حظيته فلا اكون اليه قوله وليبك يزيد ضارع هذا
ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ههنا مقدر
مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال
عنه وكانه لما قال ليبك يزيد سال سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع
والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحارث ابن نهشل وتمامه ٭
٭ ومختبط مما تطيح الطوائح ٭
يقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما
يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع
ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
يكفيه رائحة الافعال اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان
ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال
اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما
تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح
واطاحته الطوائح اي ذهبت به ومتت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات

وهو

وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب
مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو اوى
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اي سال
من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك
المنايا يزيد ويجوز ان تكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح
وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان
الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله
ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر الظاهر نحو استجارك لان الغرض
بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام
المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار زال ذلك الابهام المحوج
والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس
تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم
مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك الخبر لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حروف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمسالتنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن
فيه ويبطل ما نسب اليه لوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض
الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل
رافع لمنفس اي ان هلك منفس وهو مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا
من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف
لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى
الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم
ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر
وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح
المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت تحقق تحقق
ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان
معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند
الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم
حرف لا يفيد معناه الافرادي الا بانضمامه الى غيره كما سيجيء في حد الاسم وههنا
افاد المعنى الكلامي فلا بد من تقدير الكلام عليه بقرينة الكلام الذي صدقه
لفظ نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيتقدر بعد نعم جملة فعلية فاذا
كان الاخير السؤال جملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم
فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب
ولذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان وفي الفاعلية

والمفعولية مختلفين **اعلم** انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو اقائل وضارب زيدا وليشمل اكثر
من عاملين نحو ضربت وهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل
وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان **قوله** ظاهرا بعدهما انما قال
ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من
ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير
مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو
في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر لان المنفصل يجب انفصاله بعامله
والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ه
ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد
الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه ه
البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعمده فلا بد
ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان
هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا
ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيد وما قعد الا زيد فيكون
الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر
فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما
لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كان
مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان
الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن
اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع اما ان يكون خاليا من
العمل في المتنازع او نائبه اعني الضمير لضربت واكرمني زيد وكذا ضرب
واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو
ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العامل ولا يظهر
في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت
في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر
كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم عاملا اذ لكل منهما من العامل مثل ما للاخر
على السوا وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل
مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا
من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله
للثاني كما هو مذهبه على ما يجي ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه هاهنا في ان هذا من باب الحذف لا

قف
على ان الفاعل يحذف
في هذا المقام

الاضمار

لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال
الاول في المنفصل المرفوع يجي مثله في اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون التنازع ويكون قد حذف
المفعول مع الامر الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول
يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو مررت وغضبت بك فعلى
هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل وفي المنصوب المجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك
الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فيقول المصنف بعدهما لا حاجة
اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما او اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك
مررت وقعدت واياك ضربت واكرمت **قوله** فقد يكون في التنازع اعلم
ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان
على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني
واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية
معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لا يتبين ه
بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا
في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفات على ضربين لانهما
اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت
زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان
معنى قوله فقد يكون في التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان
في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث
من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا
لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من
القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله ويختار البصريون**
اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول اي البصريون يقولون المختار
اعمال الثاني مع تجويزنا اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال
الاول مع تجويزنا اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب
الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو
اعملت الاول في العطف نحو ما قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله
باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشي وقد بقيت فيه بقية وكلاهما خلاف
الاصل ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد
وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك
المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر
في كلامهم **قوله** الاولى اي اعمال الاول **قوله فان اعملت الثاني**
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي

قف
على جواز الفصل بين العامل والمعمول
بالاجنبي بلا ضرورة وعلى جواز العطف
على الشي وقد بقيت منه بقية وفي الثاني نظر

وجاز خلافا للفراء في مثل ضربني وضربت زيدا وحذف المفعول ان استغني
عنه والا اظهر هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان يطلب المتنازع الفاعلية او المفعولية
فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا
مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول
ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين ضربتني
واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات والكسائي
يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل الحالة كما قيل

فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد

وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره
في الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فيقول ضربني واكرمت
زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المصنف
عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال
انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا ونقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر
واحد مما يدل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية
قال وجاز ان يأتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد
هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني المفعولية مع طلب الفعل الاول الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا
هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله
وحذف المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني
وطلب الاول المفعولية فالواجب حذف المفعول والبصريون هاهنا والكسائي
في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم
الاضمار قبل الذكر لانه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع
مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل
الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول
ضربته واكرمني زيد وقال انما لا يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت
يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت
مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر
المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان

فهو

كل

كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز
ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر
الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان
قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر
منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر
كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا فحذفا ولما قال الشاعر

لا تخلنا على عداتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء

اي لا تخلنا اذلا فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو
حسبنيه وحسبت زيدا قائما قوله لانه اضمار قبل الذكر في المفعول
قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل
الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق
المفعول لم لا يجوز الاضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت
زيدا هو فتقول ههنا حسبني وحسبته زيد قائما اياه كما ذكره السيرافي هذا
والجواب ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح
ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا
لعلمت وباره قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فيظهر هذا بيان انه اذا اعملت
الاول على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو
اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيدا
وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني
هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات بضمير الفاعل
في الثاني على وفق الثاني بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع
من حيث كونه معمولا للاول متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا
لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته
زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني
اوثر الطالبين في الاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم
مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك فلك المطلوب الذي للاول الذي حقه
ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب
انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل
هذه المسئلة اعني عند اعمال الاول وطلب الثاني المفعول على ان المختار اضمار

المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه
وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني
والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني
عند اعمال الاول **قوله** الا ان يمنع مانع فيظهر وذلك اذا كان ذلك
المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره حينئذ مطابقا للمعود اليه مخالفة
بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لا يجوز
حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت والاعتراض قد سبق فاما
ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر
في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب
لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه
لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه
والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلتبس المخالفة بينهما قال
تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار
قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز نحو حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا
وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني
اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها
اياها هندا قائما وفي كل هذا انتفى حاصل الفصل الاجنبي بين العامل والمعمول
وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل **قوله وقول امرئ القيس ٥**
كفاني ولم اطلب قليل من المال البيت من تنازع المعنى هذا جواب عن
استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم
قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر
عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزم محذور اذ كان يكون
الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار
بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول
مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه
له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن
على الاخر **اجاب** البصرية ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان
البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي
ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين
وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا
منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة

والاكرام

والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت
نحو لو لم تشتمني لاكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى البيان فساد معنى البيت لو كان
من باب التنازع فنقول اوله فلو انما اسعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان
سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب
قليل من المال اعطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو
في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذا استشهدا
بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد
ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف
اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا **فان قلت** فالى من توجه قوله ولم
اطلب اذا لم يكن موجها الى القليل **قلنا** قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد ٥ ولكنما اسعى لمجد مؤثل ٥ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ٥
فالمعنى لو ان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد
حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا
كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا هاهنا معنى البيت
لو كان سعيي لتحصيل قليل من المال لمعيشة ما وجدتني ممنوعا عن السعي ولم يكن مني طلب
مع ذلك لوجدان بل كنت مستقرا واطيئنا ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل
مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان
المتعديان الى ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني
وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ
مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون الفعلين فيكون ذلك اشارة اليه
وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى
قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف
مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله مفعول**
ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فعل او يفعل قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم
فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف
الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل
ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افتعل وافعل
واستفعل وفعّل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح
ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي

لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله ولا يقع المفعول الثاني من**
باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني
من باب علمت كما يجي في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى
اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا علمت
فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول
اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت
زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف
الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجر بمن نحو من قبلك والجار لا يثبت
مع المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا الا اذا
كانت محكية جاز فيها قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله
تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد تجي
الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة
بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله او لم
يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم والم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين
لكم كيف فعلنا بهم وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر
لكان وجعل مقام الفاعل نحو كيف يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما
ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل
فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا يبنى على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كيف قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكيف
القيام والمتقدمون منعوا من تقدم قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل
قالوا لانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند
اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون
الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني
ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ
مسندا الى شي اسند ذلك الشي الى ذلك اللفظ بعينه لم وهلا كما يكون الشي مضافا
ومضافا اليه بالنسبة الى شيين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون
فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة
نحو ظن زيدا قايم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز
قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مسندا فلا يجوز في نحو
علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو اعلمك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام

الفاعل

الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه
ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول اعلم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك
زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى
افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم
يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار لحق الصفة
وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبيت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة
فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل
اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي
علمت اولى لمفعول اعلمك زيدا اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه **قوله**
والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النايب
مناب شي ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا
يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ
هو جزوه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع
عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من
ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جيت للسمن فلا
يقال جي للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل
وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع
ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل
ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريات
واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا اتفاقا نحو طاب زيد نفسا
طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيها
في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه **قوله** واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به
بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين اما الكوفيون
فذهبوا ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى
لانه واجب استندوا الا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وبقول
الشاعر ه ولو ولدت قفيرة جرو كلب ه لسب بذلك الجرو الكلابا ه
وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من
غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لا لالحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش
اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما
والشرط في المفعول المطلق القايم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به فلذا جاز
سيبويه اضمار المصدر المعهود فقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج نحو خرج

تا على قرينة التوقع اى فقد الفعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير
لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اى استحسن قيامى
ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذا ناب عن الفاعل يجب
هنا ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى تتبين احتياج الفعل اليه ليصير مفيدا
كلاما فلو قلت ضرب ضرب لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن نحو لذلك ضرب
بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المصنف ضرب ضرب شديد ولذا
يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شي وجلس مكان
او زمان او في موضع لان هذه الاشيا معلومة من الفعل ولا فايدة متجددة في ذكرها
ويشترط في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف
نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت
في دار ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل
بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
لكن ليس مسئولا المفسر ضميرا كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل
في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول ه الاكثرون على
انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح
بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق
لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم
واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره **قوله**
من باب اعطيت اى مما له مفعولان اولهما ليس بمسند ثانيا كان اولهما فيه معنى الفاعل
دون الثاني فعلى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى اخذ والدرهم معطو وفي كسوت
عمرا جبة عمرو ملتبس والجبة ملتبسة وكذا في غيره **قوله** ومنها المبتدا والخبر
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان
وان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين
للماهية بجميع اجزايها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد
المصنف لكل منها حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف
العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان وظن واخواتها وما
ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب
عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد لبا ومن فكانهما معدومان وعن قولهم
في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتدا
بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت
كالحروف الزايدة التي لا فايدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف

في الدار

في الدار لا الرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد
وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا
ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا او لا
يحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست
بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا **فان قيل** نحن لا نحمل الصفة المرفوعة
على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهو المركب مجرد عن العوامل
فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب على حد المبتدا بقولهم هو الاسم
المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كالاسم الواحد لكن
الاعتراض وارد على كل حال على من منع من اجاز رفع صفة لا التبرية اذا كان مضافا
نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يجري فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد
قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال ان انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدي
وسواء عليهم انذارك او تركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر
على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسما التي تركب مع عاملها نحو واحد
واثنان ولخرج المبتدا الثاني فقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة
الواقعة الى اخره هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد
المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشي اذ لم يكن لهذا
المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات
اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع
الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون
فانه خبر ومبتدا والظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان
او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك هما فاعل مع انه مضمر **قوله**
بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان
وان قايم الزيدان واقايم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون يجوزون
رفع الصفة للظاهر على انه فاعل للظاهر بغير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو فايز
الزيدان كما يجوزون نحو في الدار زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد ولحري نحو غير قايم الزيدان
مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجي في باب الاستثنا وكذا قولهم خطيئة
يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك وخطيئة يوم لا اصيد فيه اى يقل ويندر فهذه
كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من
معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي علي عمرو مبتدا لا خبر له كما تقل رجل لما فيه من معنى

التعليل الذي هو قريب من النفي كما يجي في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان
قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان
وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى
يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا وهو كاللام
الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شي بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها
فعلا معهما واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم
عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتدا في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل
لاسناده الى شي واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يوثر واجيب بان العوامل في كلام
العرب علامات لا مؤثرات في الحقيقة والعدم المخصوص اعني عدم الشي المعين يصح ان
يكون علامة لشي لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول
وتجريد الاسم لاسناده الى شي اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتدا بجعل الاسم في صدر
الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان
التجريد عدمي فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتدا هو العامل
في الخبر ايضا لطلبه لهما على السوا ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ
ويحكى هذا عن ابي علي وابن جني وقال الكسائي والفرا هما يترافعان وقد قوينا هذا
في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال الخلف في ارتفاع
الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم
الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي كانت
الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مسندا لما بعدها
فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فمعمول الصفة الواقعة بعد حرفي الاستفهام وحرف
النفي اما ان يكون مفردا او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا
والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها
ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة
ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما
بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة
والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شي اخر على ما اخترنا في حد
العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم
بالاخر كالمبتدأ والخبر **قوله** والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الثاني والاول
والاسما المعدودة **قوله** المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسما المعدودة
قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدأ الثاني **قوله** واصل المبتدأ
التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم
لانه محكوم عليه فلا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه

ومرتبة

ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي ه
اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار بالطاري دون المطرو عليه واما
وجوب تقديم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون
الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى
الاسم واستغنا الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا
الايذان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل
وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا
من اول الامر انها هنا فعلية ولو بدي بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما باسم اخر وبالفعل تعين
الفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر **قوله** ومن ثم اي ومن جهة
كون اصل المبتدأ التقديم جارت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جارت وفيها اضمار
قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد
الضمير لفظا وقبله تقديرا **قوله** وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه
ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار
الموخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن ثم جوز ضرب
غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان
ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف حينا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع
التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يجب فيها تنكير المبتدأ **قوله** وقد يكون
المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة
وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة
على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه
والحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون
فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل مخصص بالحكم المتقدم عليه فوهم
لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشي
قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان
وما احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شيت وذلك ان الغرض من
الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشي او لا فضابط
تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين
غير مختصتين بشي واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم
في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما
من الرجال قايما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم في الدار واي تخصص النكرة بوجه
وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يوميذ ناضرة وكذا في الفاعل
لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام
رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا ننكر ان الغالب وقوع المبتدأ معرفة الكثير وقوعه

نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه
وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول ينبغي المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها
ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجي في بابه والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر
اهر ذا ناب وامر اقعدك عن الحرب وشيء ما جاء بك الى مخة عرقوب الثالث المبتدأ
الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث
او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة
الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ارى الا وتخص يضربك السادس بعد اما نحو اما غلام
فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك
اي رجل جاءني لان السؤال الاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط
له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك
لما كان في معنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد
ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانه حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم
اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص وكون الاختصاص
الحاصل من الخبر كان لاعتبار اي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المختص
في الصورتين حاصل عند المتكلم لا يعلم كون احدهما في الدار فتعين كونه الاختصاص عند
المتكلم في جواز تنكير المبتدأ الجار الابتدا باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم
بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل
في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزوم امتناع ارجل في الدار وهل
رجل في الدار وارجل في الدار وامراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم
وعدم شيء اخر يخصص به المبتدأ **قوله** وما احد خير منك ان وجه التخصيص
فيه ان النكرة في سياق النفي للعموم فقولك ما احد عم جميل لا شخص حيث لم يبق احد منهم وفيه
نظر وذلك لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة حتى يبين لما ارشد اليه واما اذا قلت
ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يخصص
بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال
انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية
على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت
ان حكمك على الواحد على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك
كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم
لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فقال الاندلسي الخبر هو الشرط
دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه
اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتدا فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعا
من كان لك ناش نعته و رجاوه فات تعني ورجاي وقيل الخبر هو الشرط والجزا

مع

مع الصيرورة بهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا
ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف
الشرط وحروف الاستفهام ثم حذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط
اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام احد اي ان انسانا
قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت
فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للمقدر
المفسر بالظاهر وكذا في ما نحو ما كان فليكن لذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل وما تفعل افعله
وكذا في كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه تخصص بنسبته الى المتكلم لان اصله سلمت
سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال
النصب غير مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدر
ايضا ويلك لك لكان خلعا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكير
رعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب
انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا
والتقدير الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان يقول سلام
ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخذ ابو تمام وترك
الانشاد على ما حكي لما ابتدا القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه
مخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع [illegible]
مصونات الدموع السواكب مع ان سلام لا يجوز ان يكون معنى مصدر سلمت لان سلمت
مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام
عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك
فعلى ما قال المصنف ينبغي ان يكون سلام عليك في لفظ سلام عليك عليك ليس وكذا بل
سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما او الاصل سلمك الله سلاما ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم نقل المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل
على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث
ثم نقلوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا ثم نقوه بعد حذف الفعل تقضا
لغبار معنى الحدوث **قوله** والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه
فلا بد من عايد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا يكون جملة اسمية او فعلية كما مثل به
المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري
وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما
اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب
كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير
للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا

وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم امازيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون
قسمية نحو مازيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع **قوله** فلابد من عايد لان
الجملة الواقعة خبرا اما ان يكون هي المبتدا معنى اولا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في
ضمير الشان نحو هو زيد قايم وكما في قولك مقولي زيد قايم لارتباطها به بلا ضمير لانها
وان لم تكن اياه فلابد من ضمير ظاهرا او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام
فلابد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع
لمثل هذا الغرض ثم قيل في بعض الاخبار كما يجي ان الظاهر قايم مقام الضمير
وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في مواضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا اما جزؤها المبتدا الاول نحو البر
الكر بستين اي الكر منه لان جزئية تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان
المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان
معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه اي البر
الكر بستين كاينا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا
مفعولا به والمبتدا كل قال

قد اصبحت ام الخيار تدعي ۞ علي ذنبا كله لم اصنع ۞ وقال
ثلث كلهن قتلت عمدا ۞ فاخزى الله رابعة تعود ۞

قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا
بحجة اذ كل موجب يتبادره الى الجحد كما تقول زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم
نقال له لانا نبين الجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما المجرور
فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب
فليشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او صفة
محلا نحو انا زيد ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما
المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد
ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجي في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكونها اتصالا بالموصول اشد اذ لا يغني الموصول عنها وسيما بتعلد
مرفوعا نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه
في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لان الموصوف جزؤ الكلام بخلاف الخبر فانه مع المبتدا
جملة فالتخفيف فيما هو بعض كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص
حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من
لوازم الموصول وضرورياته فالحذف بالجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه
يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير

فان

فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند
سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال الشاعر

لعمرك ما معن بتارك حقه ۞ ولا منسئ معن ولا متيسر ۞

معن مبتدا فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شي وان لم يكن
بلفظ الاول ففي الشعر كان او في غيره قال

اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت ۞ حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ۞

وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قايم ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال
تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير
التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا
اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا عند الكوفيين بالخلاف فيعنون بالخلاف ان هو
المبتدا في نحو زيد قدامك او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا
له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه
في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا
يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لابد للظرف
من محذوف يتعلق به لفظي والمخالفة التي ذكرتم لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل
فيه المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا
في نحو مررت بزيد جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه
مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان
يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلوا منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون
الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه
وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور
اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجي في نحو لولا
زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى
فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف في ثلثة
مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفي هذه المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار
الا بمحذوف موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف
للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا
احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل اتفاقا كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا وما نع انه قالوا اذا
كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب
شيا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر

لاخبر واحد والتقدير في زيد ضرب غلامه زيدا مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب
يكون شيا واحدا كما تقدم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يتقدم بالمفرد فالمنسوب الى زيد
في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه تفصل بالظرف بين اما
وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي والجواب ان الظرف في مثله ليس مستقرا اي متعلق
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفا نحو اما امامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو
اما زيدا فانا ضارب كما يجي في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب
بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها
موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول
الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمة وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان
الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع
المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يوكد كقوله
فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله

ايا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

وينصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع
على ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او ظرف حرف استفهام او حرف نفي
فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة ٥
لا صريح المصدر اما قوله

لحقنا بني ابنا سلمى بن جندل ... تهددكم اياي وسط المجالس

فلا اعتماد الظرف فيه لان ما عمل فيه ان بلا اعتماد لتشبهها بالمصدر في انها لا توصف مثله
ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدايه كيلا يعمل وان بلا اعتماد
لتشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع
مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه
معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم
على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد
على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقدم فالضمير
متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد
اجاز كون زيد في زيد قايم فاعلا ايضا في جواز عمل الظرف بلا اعتماد فقولان
وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره
زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم
ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو

في داره

في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير
من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز
ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض عن المضاف اليه لسبب التركيب الاصلي الحاصل
بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن
له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون
خبرا عن اسم عين ولا حالا عنه ولا صفة له لعدم الفايدة الا في موضعين احدهما ان تشبه
العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يجعل اضافة
معنى اليه تقديرا نحو قول امري القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل ه
عام نعم تحوونه اي حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك
لا كوكب الليلة قال تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة
او يكون اسم الزمان مولابه عن زمان خاص واسم العين علم نحو في اي ليلة نبس كوكب ومن اي
رجل هو ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ثم ينظر فان استغرق المعنى جميع الزمان
او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره
لانه باستغراقه اياه كانه هو ولايهام التنكير المناسب للخبرية ويجوز النصب في هذا
الزمان المنكر والجر بفي ولو قلت الارض يوما الا الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة
لتخصيص حصول الشي بزمان هو وفي غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم
معنى لم يحد وله ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان
نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه
كانه هو ولايهام التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره
بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا
يجيزون صمته في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا
نعلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا
كما في الاول عند البصريين واوجبه الكوفيون كما اوجبوه في المنكر للعلة المذكورة فان
وقع الفعل في اكثر الزمان سوا كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي
اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما
قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعا للناس الى الاستعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سوا كان
اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية
عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي
انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فصحت رفعه وليس بظرف
كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان
اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة ولا يختص بالشعر نحو قوله الا جبيل امامها خلافا

للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد
قال سيبويه لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقول هو مني مجلسك ومتكا زيد ه
ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان
متكا زيد وذلك لان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب
قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار د
ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد
رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلاهم ليشرف
عليهم كي لا يجوروا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله
ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى لان الظرف
حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتوا وبعده عنه يبعده عن الاحتوا وفيه نظر
وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس ببعيد من المظروف بل هو محتو عليه
لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا ه
وموقتا محدودا او اخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو
داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف
بعد مضاف وكذا ذو مسافة سير ليلة فمني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر
وكذا قولهم هو مني فوق اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اذا صاح
الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير هو ذو مكان فوق المدود وذو مكان بلوغ دعوة الرجل
واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخا وميلا او بريدا او يوما وليلة فلان الخبر
هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخ
وعلى التمييز عند الجمهور وهو مبين عن النسبة اي تباعدت فرسخا فالفرسخان
مميزان لها كما ان الماء في امتلا الاناء ماء ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك
دنوت انملة اي دنو انملة ثم قيل انه قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز
رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخ خلف دارك او يوما خبران وكذا قولهم
داري من خلف دارك فرسخ او فرسخان لان من لا تعمل فيه عن مثله وجرى وجها على السوا
كما في قولك رايت قبلك ومن قبلك وقال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع في الظروف
التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وتعين ذلك بقا
داري من خلف خلفه دارك ولسكت عليه وبجواز مني في فرسخ بالنصب ايضا على ان مني خبر
المبتدا اي من اشياعي وفرسخ حالا اي ذو كذا فرسخا سيرا او فرسخ او على الظروف اي
في فرسخ اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا والعلم
ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة
قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم
الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي
منبسطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر

ومتقدم

ومتقدم والبصرية يجوز نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف
كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشي عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب
ما امكن حمله على عدم خروجه عنه ه وقوله

ه فساغ لي الشراب وكنت قبلا ه اكاد اغص بالماء الحميم ه

اي قبل ذلك يتقوى مذهب البصرية ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة والسبت مما كان
في الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون
ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف لا ظرف له واعلم ان اليوم اذا
وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين
بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت
في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم
لا يكون في اليوم واجازه الفرا وهشام وذلك لنا ويليها اليوم الان كما يقال انا اليوم
افعل كذا اي الان فمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد والان اعم من الاحد فيصح ان يكون
ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق
او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به كقوله تعالى
وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي
بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون احد من المبتدا والخبر
معنى الاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لذلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنسا

ش ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت ه فانما هي اقبال وادبار ه

وقوله تعالى ولكن البر من امن بالله وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا لكن ذا البر من
امن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة
نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير
المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله ه انا ابو النجم وشعري
شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشي اخر كما يقال مثلا شعري مليح ونقول انا انا اي
ما تغيرت عما كنت قال

م رموني وقالوا يا خويلد لا ترع ه فقلت وانكرت الوجوه هم هم ه

واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي خليط فيحتمل
الضمير فكله هاهنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا
به لم يحتمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد
اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد
ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي تعدد اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالجامد كله
على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق
ولكنه لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفايه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان
لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم

وان جرى على غير من هو له اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه
انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه
انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما
البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجي في باب الاضمار
ان شاء الله تعالى **قوله** واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من
ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو
زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر
عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبر والجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران
مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام
قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام رتبة
التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعد
ما يغير به لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير امورا جاء الى ما قبله بالتغيير او معتبر
لما يجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك الحكم المضاف الى اداة الشرط
او الاستفهام بحيث تقدمه نحو غلام من قام وغلام من كم تغرم لان معنى الشرط
والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجب تقدمه على ما له الصدر **قوله**
او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر
معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما
في قوله • بنونا بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد •
وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه النسبة التي تذكر الجملة لاجله
هو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة
بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام •
• لعاب الافاعي القاتلات لعابه • واري الجنا اشتارته ايد عواسل •
اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي **قوله** او كان الخبر فعلا
له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو تقدم اشتبه المبتدا بالفاعل
فان قيل يلزم ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا فقلت
يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول
منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا
النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدا ان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر
اذا اقترن بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفا الذي هو التعقيب
وايضا لكونه في الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا
تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك
ان قدمته من غير الا انعكسه كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز التقديم

مع

مع الا لما يجي في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد
قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
مثل اين زيد او كان مصححا مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة
مثلها زبدا او عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه
نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من
ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث
لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها ككان
واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يا بني
الشكر واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها
المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقديمه
على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان
تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا
احترازا للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضربه والذي ان تضربه
يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة كالكلمة الواحدة الا انه لا يؤثر في صلته
معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر
معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان
قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه
مقدر بجملة قلت لا شك ان اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد
فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان
الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر
نحو غلام من راكب زيد او بدونه نحو غلام من زيد راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد
اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد
او مضافا اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصححا اي كان الخبر الذي تقدمه
مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها
مخصصها فيجوز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال
في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب احترازا عن نحو امت في الحجر
لا فيك مما لا يتضمن معنى الدعا ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم
او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا
هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف

عاملة الاسم الذي بعده وليس اذن من هذا الباب قولنا في الاغلب احتراز عن قوله امت في حجر
لا فيك وقولنا مما يتضمن معنى الدعا احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك قال لاغلب تاخير
الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او لمتعلقه اى متعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزو
الخبر فقولك على التمرة جزو المجرور جزوه ونحو ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور
متعلق به والمجرور وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه تعلق
المجرور بعامله القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزو الخبر وجب تقديم الخبر
حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد
تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير
الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذا انفصل
بين الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير
وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها نايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشي
لان التقدم اللفظي يكفي في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذا ابتلى
ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زبدا غلامه ضارب لا في نحو زبدا
غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل المفعول له فكان مفعوله متاخر بخلاف
اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفا بالتقدم
اللفظي **قوله** او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان
ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند
الجرمي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقدم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لان المكسورة
لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدا لكونها جملة والمبتدا مفرد فاذا تقدم الخبر
عرفت من اول الامر ان الذي يجي بعد ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدا ولا يصلح
له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قايم عندي فربما التبست المفتوحة
بالمكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قايم عندي
او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تنفع الفتحة
الخفية اللبس لان الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي
في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا نعني بمجي المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما
يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم
الخبر علم ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويجي
في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز المكسورة
لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا تصلح ان تكون
مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان
ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها
لما ذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا تلتبس المفتوحة

بالمكسورة

بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد ومعنى انما قايم زيد
لانك لو قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثنا على الحكم
في الاستثنا المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثنا واذا كان لتقديم الخبر يفهم منه
معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت التميمي
انا **قوله** وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون
بعطف وبغيره فالاول نحو زيد عالم عاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منهما فيما
نحن فيه الخبر عن شي واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على
ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون
معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد
للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت
متضادة فهي على ضربين لانك اما ان تصف جزو المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزو الاخر
بالخبر الاخر او تصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس
هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا انه لا فرق بينهما
ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى بهما رجل عالم
ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل
مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا تقول هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل
لاتصال البعضين بخلاف الجزو الاول فان كل واحد منهما منفك عن الاخر واذا جاز اسناد
الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا
حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزو المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج احمر اي ظاهره فتشرح ومنه قولهم
زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني فهو ما اتصف
فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزايه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزايه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل
واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف
على بعض نحو قوله • الى الملك القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم •
وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع
اجزايه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما الذي لا يرجع ضمير كل واحد الى مجموع
المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا منفك تقديره اي احدهما عالم
والاخر جاهل **قوله** وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفا في الخبر وذلك

الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة باحدهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله
درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم
ان بهما اعلم ان الفا تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم
ولا تحذف الا لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ونحو فيجي على قرا الاتيان
بالفا في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور هيهنا
وهو شيان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف وتدخل في قولنا الموصول اللام
اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا واصلها لا تكون الا فعلا في صورة
اسم الفاعل والمفعول لما يجي في الاسما الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي
الذي يدخل في خبره الفا ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في كلمات الشرط وفعل الشرط
نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا
المومنين والمومنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل
منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افا الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون
الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم اذ لا يريدون كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص والاهله
ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية
التي يفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفا في خبر المبتدا هيهنا وان لم يكن موصولا لانه
موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه
معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي في الدار او عندك
فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف فقط
لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزا الذي يدخله الفا فاما الصلة
والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسما الشرط
نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية
دخيلة في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى
كشرطي من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون
مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان
الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفا لكونه كالجزا من حيث انه ليس جزا
الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم
مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما لمضمون
ما قبلها كما في جميع الشرط والجزا ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون منه الاية
الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معي فلا يرد ما قال بعضهم ان الشرط سبب
للجزا في حقيقته في حروف الشرط ان شا الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة

بالفعل

بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد تجي
صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول
وقد تدخل الفا في خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم
لمضارعته كلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة نحو
كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفا على خبر غير ما ذكرنا من المبتدا ت
والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد

• وقايلة خولان فانكح فتاتهم • واكرومة الحيين خلو كما هيا •

وسيبويه يوول مثله بنحو هذه خولان فانكح **قوله** وليت ولعل مانعان
بالاتفاق جميع نواسخ الابتدا يمنع دخول الفا في خبر المبتدا المذكور الا ان وذلك
لانه انما دخله الفا لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط وبلزومها التصدر ولا يدخلها نواسخ
الابتدا لان تلك النواسخ توثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يوثر في الجملة لا يدخل
على جملة مصدرة بلازم التصدر في قوله واذا تضمن الخبر المفرد الا ان هذا المبتدا
لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يوثر يدخله في الجملة المتاخر
معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة
ولكن من بين سايرها لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل
اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز
رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجي في الموضع المشار اليه اجراها مجرى
ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاعراب في الشرطية فلا يدخلها
شي من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا تخرج
كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله

• ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظبا •

قوله والحق بعضهم ان بها الحق ان في المنع من دخول الفا بليت ولعل قال المصنف
اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو
البقا وابن يعيش ان المجوز لدخول الفا مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** وليت
ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثني
وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفا في خبر ليت ولعل للزوم المنافاة وذلك
لان ما بعد الفا الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت
ولعل لا يحتمل ذلك ليس بشي لصحة قولك ان كان زيد فاضربه قال تعالى ان الذين
يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون
بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم **قوله** وقد يحذف المبتدا لقيام
قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع
ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمرو وضربي زيدا قايما وكل رجل
وضيعته ولعمرك لافعلن المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شي الا وجوبا

ولاجوازا الامع قرينة دالة على تعينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع
النعت بالرفع كما يجي في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجي فلو ظهر
المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف ايضا وجوبا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد وفيه نظر على ما يجي في بابه **قوله** جوازا ووجوبا نصب على المصدر
اى حذفا واجبا او جائزا وانما في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد
انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فى المكان السبع
فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات
الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة
الخبر اذ لا يضاف من الظروف المكانية الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية
وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فى المكان السبع
بالباب في نحو قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا
المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما
بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف
الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك
الخبر غير ساد مسده اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب لدلالة
قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله
محذوف على ما قال المصنف اى ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج
لا اذا عن الظرفية اذ هو ان مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذا التكلفة فان اذا
الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجاة حرف
فعلى هذا خبر المبتدا في نحو واذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا
المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية
التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج
وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف
حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب **قوله** التزم في موضعه
يقال التزم الشيء فالتزمه اى جعله لازما منه اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر
في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعين
الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسده فذلك الخبر وهو في العدة ابواب
على ما ذكر المصنف اولها المبتدا الذى بعد لولا وهذا على مذهب البصريين وقال
الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل
وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني
وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها اى لو التي تفيد امتناع الاول
لامتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها

حرف

حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضا ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كما يبقى مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر
فينتفي الاول اى انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن حركات
لا مقتضى ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر
في بيان قوله

فلو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال

لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست
لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب
الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا
وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجي في قسم الحروف والاسم بعد لولا عند
البصريين الاسم المرفوع بعد مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا جزءه كما مر في ما زيد فقايم
لكونه جملة خالية عن الخطاب الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره
محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين
وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا
الذى بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ
الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود
لا در درك اني قد رميتهم * لولا حددت ولا عذرى لمحدود

اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او
بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه
كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر
مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيدا او اليهما نحو تضاربنا
ويعد ذلك حال منهما او من احدهما في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين او تضاربنا قايمين او من
احدهما نحو ضربي هندا قايما او قايمة ويعتبر هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفرا
نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذلك اى سمع اذني كلام زيد
على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي
يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة
فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه منكر وجوز الكسائي تجردها
عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فيقول ضربي زيدا ابوه قايم كما في فوه كلمته
فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا
كله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا
ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب

زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب
ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي
زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو
قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر
المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه
قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا
وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال
محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية
انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني
على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق
الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان
الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع توهم النوم ينقض الطهارة اي ان النوم مع
الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص
فهو للخصوص نحو اشتريت اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان واذا
تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه
بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني
واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني
ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص
له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق
عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود
ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا
يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يرد
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم
ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر
وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده شيء ولذا نقول في قولهم اكثر
شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت
فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا
المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات
مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد ما اكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات فان
اكثر شربه ملتوتا ويرد على هذا الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك

عندهم

عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان
تقديره ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر
الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه
لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل
شرط وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا
للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية اذ معنى جاء زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان
المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد
المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا
كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه
والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال
عن المفعول وفي المفعول ضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى
او في الشيء تقول بحذف المفعول الذي هو ذو الحال فيبقى ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز
حذف ذي الحال عاما او ردا مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته
ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فيكون على هذا مستغنيا عن حذف اذا مع
شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على
ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها
يجوز ان يكون التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلا وذو الحال
معمول ضربي في الحال وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى
معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما التزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة
الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول
تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي
وهو الناصب لفظا او محلا فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا
لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف وحذف

في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم وبيانه واعلم
انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة
بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه
سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما
ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم
الا مجازا في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل
المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك
لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو فعلت ما ذر شارق فيكون التقدير
اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت
الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه
سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ولكثرة وقوع ما المصدرية
زمانا او لكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الحوادث فيه كقوله •
وما الليل المطي بنائم • ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القائم
وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه ببعض اعضائه واجازه الزجاج وهو
الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته
الى ما المصدرية **قوله** وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي
ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا الكل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه
مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت
كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه
فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت
بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا
على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو
لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه
وذلك لانه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما
قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها
والجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده
بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك
كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان
وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر كيف حذف وجوبا
وانما قلنا ذلك لان الخبر محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد
مسد الخبر ولو جاز ان يقال ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يبق الاعتراض
على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصلا بانه ليس هنا لفظ يسد مسد
الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا

التقدير

التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول
زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف
وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف يجري مجرى المعطوف
عليه في وجوب حذف خبره هذا او نظرا الى ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
وفي نهج البلاغة فوانتم والساعة في قران واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا
يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز
ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد
والريح يباريها فيباري خبر عنهما لكونه بمعنى يتباريان والثاني نحو زيد وعمرو
يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين عليه السلام فهم والجنة كمن قد راها وانما
جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميريهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل
خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوز
على ان يكون الفعل حالا لا خبرا فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال
واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال
راكب الناقة طليحان وقولك متقاتل زيد قويان اي زيد ومن يقاومه زيد
قويان **قوله** ولعمرك لافعلن ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين
للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر
المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر
بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وقد يستعمل العمر في قسم السوال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما
آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد
قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق وليس بوجه
لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر والسد بشيء مسده حاصلان فوجب
الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المسند اليه
وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول
وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمر خير من زنبور ولا يخبر
بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك واقصد رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا
فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك
الكلام قلت الجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة
على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا ينقض تعريف لفظ
الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه رجح بالخبر
نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعددت المبتدآت نحو زيد
ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ

الاخير مع خبره خبرا عما قبله بلا فصل فصد بقيه قادم جزء عن مبتدءها وهكذا الى
المبتدا الاول فتكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف
كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد
منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد لاول
المبتدآت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند
زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه
بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك
قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي
زيد امر عمرو ان يجمع بكرا وخالدا ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك
قلت هند زيد امر عمرو ان يجمع بكرا وخالدا معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت
اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا
قايم وامره كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان ه
من هذه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى
ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه
الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها
يشبهه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه
على مرفوعه تنبيها بفرعيته في العمل على فرعية العامل وخبر لا لنفي الجنس مشبه بخبر ان
المشبه للفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا
وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول لكن المفعول ان
الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما ما قال
وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعله كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعوله
كانت اولا فلا نحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل نحتاج في نصب العمد
مثل العمد وهو اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما المجازية
الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يتقدم الرفع كما قدم في ما المجازية
لان معنى ما ومعنى الفعل الذي تعمل عمله اعني ليس شي واحد فكان ترتيب معموليها
كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما
ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السوا اذ معناها تشبه معناه من وجه وكذا
لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال
قوته وهي اذا انصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر
ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به خبر كان وخبر المبتدا الا بالحروف
لضعفها عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للجزئين على السوا فالاولى
ان تعمل فيهما ولاجتماع مشابهتها قوته بالفعل المتعدي قوله بعد دخول

هذه

هذه الحروف يخرج خبر المبتدا وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه
غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد
دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر ما ولا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار
وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان
غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد الخبر المبتدا بقوله المجرد المسند
الى اخره صفة المبتدا في نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير ولو قال ههنا الا الخطاب للصفة
المذكورة ولتابع المبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا
وقاسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم عن الاعتراض قوله وامره
اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه
من كونه منحملا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي رابطه من انه اذا كان
جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على
المبتدا وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجي في بابها فاريد ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفته في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي
فعله فلما اعملت العمل الفرعي لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يجي لعدم خبرها جر المبتدا
في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجي
في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي
كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك للتوسع في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها لان كل شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت
مع كل شي كقريبه ولم يكن اجنبية منه فتدخل حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون
حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار للفاعل على مشابهته لكثرته في الكلام مثله ومناسبته
الى الفعل او معناه ومناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى
في قوله خبر لا لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه
للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي
لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على
النقيض وارتفاع خبرها انها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة فان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بانه خبر المبتدا او لا رجل مرفوع المحل

بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا فصار دخولها عليه
سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الجزء البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي
على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال
المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف يحسن لانه ٥
في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون نصا من فيما تمثل له ويستقيم اذا
كان فيه احتمال لما مثل له واحتمال غيره على السوا وانتم منه اذا كان غير ما مثل له
اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف الصفة اظهر
وقال الحنابلة لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب ٥
والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا الا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة
وقد حكوا لغزاجه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما
يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا
كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين الاداتين في هذا الباب بان ان لا تزيل
معنى الابتدا بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز
الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة تغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر
كالمعدوم وعمل الاسم لعدم كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان
لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان
معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان
اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتدا معها
كالباقي واما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب
البنا فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب تعويضه سالا
وزوا له بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان
كل واحد منهما بعيد **قوله** ظريف فيها لا فايدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر
ولا معنى له او علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى
بهم ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل
وكونها خبرا لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قايم فيها
لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه
الا اذا كان ظرفا اقتدى فيه بجار الله قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون
ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه
وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز
حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى هذا
القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف
عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
اليه بعد دخولها نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم لا وخبرها قد

يكونان

قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قايما وما زيد هو الظريف بخلاف اسم لا وخبرها فلا
يجي اسم لا معرفة مع نكرة ولا وجه مشابهة اسم ما في لغة الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس
ووجه مشابهة ما ليس ان ما للنفي ودخول الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفي الحال
كليس **قوله** وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا ويجي في الشعر فقط نحو
قوله ❁ من صد عن نيرانها ❁ فانا ابن قيس لا براح ❁
والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا
منصوبا بالخبر وليس نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله
اي لا التبرية الا انه يجوز بها ان لا تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل
بين اسمها وبينها او مع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما
يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا
المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سوا كانت مع لا او ليس
او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان تكون للاستغراق مع القرينة
نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق ق
كما ان ما جاني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاني
رجل بل رجلان وما جاني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاني من رجل بل رجلان
قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه
بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد
قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات
يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ
المجي في جاني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال
المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول
بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق كما يجي فنقول المفعول معه والمفعول له اصلا
في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولات
لكن مع قيد كالاولين تحكم وان كان لا اصالة في النصب بسبب كون الشي من
ضروريات معنى الفعل والحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل
بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وله واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان
يقال النصب علامة الفضلات في الاصل ويدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال
والتمييز والمستثنى واما ساير المنصوبات فمشبهة بالفضلات كاسم ان
واسم لا التبرية واسم ما الحجازية وخبر كان واخواتها **قوله** فمنه المفعول
المطلق وهو ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول
الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه هذا المفعول

به صار فاعلا لان صاربيته زيدا في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر
منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة
فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان
كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول
به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل
لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اختص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم
ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكرا او لم يذكر بخلاف المفعول له فربما فعل
بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له
اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يصح على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع
على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد
عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة
فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل
بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف
جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز وقليل
وكذا قولهم سير بيوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت
الله ذنبا قال سيبويه جئتك في قولك جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق
النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم
صيد عليه يومان وولد له ستون عاما واوسع عليه فرسخان يعني انك جعلت
المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعلته كما ترى في غاية البعد
وتقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى
الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول
معه او الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر
من مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل
ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول
معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا
لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه
والمفعول له والمفعول معه **قوله** هو اسم ما فعله قال انما قلت هنا اسم بخلاف
سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثانية في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم
الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في اصطلاحهم
يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله
ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم
لان المراد هنا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبناويله

باللفظ

باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا او يوم الجمعة واماما لفظ اوجده الفاعل
بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه
فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم يفعله هذا
ونعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد ضربا في ما ضربت ضربا لانه
لم يفعله فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه
والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل
فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل لكن لم يفعله فاعل
الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب
قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم
او الى ما **قوله** بمعناه احتراز عن نحو كرهت قياما فان قياما اسم ما فعله المتكلم
وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت
كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها **قوله**
وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول
لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا
زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم
سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار
بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار
والزمان اللذين ضمنهما الفعل ونعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه
اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان
الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشرع او الضعف
او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف
نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت
الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت
ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل
ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى
كونه المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته
اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر في خبر مقدم لكن اي وافعل
التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف
موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض
الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون
مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتين اي مختلفين قال
تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد
او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء اي قعدا القرفصاء والقهقرى

في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة
المصدر اي القعدة القرفصاء والرجعة القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب
بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء
او نحوه عدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا للشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين
اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا
وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف
بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته
ثلاث ضربات قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته
الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما الة موضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة
بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها
وكذا ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعنا الالة مقام المثنى
والمجموع مثناه ومجموعه فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية
المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين
واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة
وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا
ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع
في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا
في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع **قوله**
فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه
ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث
هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا
مع النظر لكثرتها قلتا فقضا **قوله** بخلاف اخويه اعني النوع والعدد
وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا **قوله** وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد
يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على
ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا
والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب
سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك
تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب
المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا ظرفا منه
ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه

والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب
الذي ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي فضربت
ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من
الافعال **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم
ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه
لا بد في الواجب الحذف والجائزه من القرينة **قوله** جوازا ووجوبا النصب على المصدر
بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه
في وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها
ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او اضافة المصدر اليه فليست
مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا
وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة القاصعة نحمده على عظيم احسانه
ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداء واما ما بين فاعله بالاضافة
نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله
بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله
بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر
نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا
لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط
ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع
احترازا عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل
مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يتصل بهما الفعل ويتصلا به فاستحسن
حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع
للحدوث والتجدد اي الفعل في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان
الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد
الله او لكون الكلام مما استحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك ودواليك
وهذاذيك وبجاحيك لبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر
ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المختص ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر فتح اظهار الفعل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله وامره
ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرا لك وذلك لما ذكرنا
ان من حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل بالحد لدوا تجي
المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول
الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا لو ازاله وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ
هلك واما قولهم حمدت حمده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك

فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
كقوله • دار لسعدى اذ من هواكا • والمعنى قصدت به جمته التي ينبغي ان يقصد
من طلبه ويجوز ان يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وحمدته حمد الذي ينبغي
فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله كالفاعل في قوله تعالى ومكروا
مكرهم وفعلت فعلتك فيكون نحو قوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه
المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه لبيان الفاعل او المفعول المصدر
الذي صار بعد حذف الفاعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك
اي هذا الدعا لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبينة للمعارف نحو قوله وما بكم
من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما التبيينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا
ما في الاية نكرة وقد بين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو
مرحبا بك واهلا بك اي هذا الدعا مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب
اي اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا
الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لكونها مستانفة ثم اعلم ان هذه
المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان ينوع على
في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقايما مقامه ه
كالمصادر الصايرة اسما افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبني لقيامها
مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه
وبناوها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه
حال المصدرية ثم ترجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة الفعل كالمصدر فيقال هيهات زيد ويجوز ان
يراعي اصلها في المصدرية مع كونها اسما افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها
استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا
لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل والا لم يبن واما ان لا يبقى على
في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا لنصبها كالمصادر المذكورة ههنا وهذه د
المصادر كانها قايمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها الا انها
ليست قايمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب
بها انتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبنا الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها
وقد يجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد
زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون
حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراة الشاذة حاشا لله منونا او يكون
حاشا زيدا اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر
القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها ايضا نحو دفرا
له اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فيهما مثل القهقرى

والقرفصا

والقرفصا اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان
دفرا ونتنا لم يستعمل ناصبهما ويبتا بحرف جر بخلاف نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير
لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا
وتعست بهرا ومنها اسما اعيان هي الة مقامة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا
اي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق
بين دفرا والقهقرى ومنها صفات قايمة مقام المصدر نحو هنيا لك اي هناة وعايذا
بك اي عياذا وبني سبيل فهو قايما اي قياما ويقال جليا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين
المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قايما ومنها
ايضا اسما اصوات قامت مقام المصادر كما هاسنك اي نوحها وواها لك اي طيبا
وافا وافة لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان
في الاصل صوتا وان لم يبين الحال نحو ايها اي كفا وويها اي زيادة وذلك لان
الاصوات بعيدة من الاشتقاق فهو التصرف والمصدر اصل باب التصرف والاشتقاق
ان جميع انواع الافعال والاسما المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب
فلما صار من الاشتقاق منه قايما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب
المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات ه
القايمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان تكون مشتقا من مفعوله المطلق
على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو اها وواها وويها فيجوز
ابقاوها على البنا الاصلي نحو اف كلما واوه على اخواني واه من ذنوبي وا الظاهر
ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفرا
جي بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى
صارت كالكلمة كما خلط اللام بيا في قوله •
• فخير نحن عند الناس منهم • اذا الداعي المثوب قال يالا •
فصار معربا بانضمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو ويلا لك لصيرورة
الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك ثم جعل ويح
وويب وويس كنايات على ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها
فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القايمة مقام المصادر
قايما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما نذكره سنذكره
في اسما الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل
ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه
نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت
وزيدا وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسما افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان
لنا طريق الى بنا هذه الاسما غير كونها اسما افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة
تلجينا الى كونها اسما افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك

الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا • هل كنت جارتنا ايام ذي سلم • ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال قعيدك

• قعيدك ان لا تسمعيني ملامة • ولا تنكأي قرح الفؤاد فييجعا •

وان زائدة وقال •

• ايها المنكح الثريا سهيلا • عمرك الله كيف يلتقيان •

• هي شامية اذا ما استقلت • وسهيل اذا استقل يماني •

وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الاول الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري وقد جا عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدتك الله تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرتك معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله فان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال الله عمرك اي اسال الله تعميرك واسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسال استعمل الى مفعولين او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اي تثبيتك اياه الى القعود اي الدوام المتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لا افعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد ايضا مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف نحو قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويويد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال الباء للدعا كالمخاطبة طب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدا السؤال بالدعا للمسؤول كانه قيل اطول الله عمرك افعل كذا وكذا **قوله** وفيما نا منه ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنا نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا او ما انت الا سيرا البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيين احدهما ان يكون

ناصبه

فيه نظر تقعيدا

ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر خبرا عنه لم يكن الاخبار الكونه صاحبه

وربما لا يدخل الا لتعليلنا وانما انت سيرا وقد يدخل على المبتدا او المنون تعريفا تقريعا وكذا ان دخل على المبتدا انه نحو انما زيد سيرا او يجوز نحو ما كان زيد الا سيرا

ناصبه خبرا عن شي لو جعلت هذا المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا مرهقا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشي بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف واما يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وصيغته على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو فرع للعمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولنا فانما هي اقبال وادبار فيبنى اذن على الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام قد يقصد بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك

• عجب لتلك قضية واقامتي • فيكم على تلك القضية اعجب •

قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك **قوله** مثبتا بعد نفي احترز به لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ فقد ما هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا **قوله** داخل على اسم صفة النفي ولم يدخل النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا او ما وجدتك الا سيرا البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبرا للفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شي لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا **قوله** او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه **قوله** او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة لا بتكلف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق وتبعيتها اثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشي يحصل بعد حصول ذلك الشي كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا

القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذا
ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة
عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر
المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل
ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمناته ثم
توجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما استرقاق او من او فدا فيعد فضل الله هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فدا وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما
فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ
صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فانه للتشبيه اذ المعنى مثل صوت
حمار **قوله** بعد جملة يعني بها له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
الذي قام به وذلك هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم الذي قام به وتلك الحدث وهو الضمير المجرور
باللام في مسيلتنا لكان ينبغي ان ينضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون ذلك معنى
الاسم المضمون الجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم
حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدي هدي الصلحاء فان الثاني اذن
يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث
واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة
والمصدر يدل على الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه
فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اي يصوت تحارقا فاقيم الاسم مقام المصدر
كما في اعطيا عطا وكلم كلاما فظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله
له صوت لا بفعل مقدر قال سيبويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت
ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل وهو بمعنى يصوت لانها
تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد وجد بالجملة ما دل على
زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسيلتنا فالمجموع
كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقد قيل ان العامل في المصدر المنصوب
الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر نحو كما
تقول عجبت من ضربك ضربا لاهيا اي من ضربت من ضرب الامير وكقولك ضربك
ضربت زيد جيد من ضرب عمرو وضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل
عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه وليس لو قلت مررت فاذا له ان يصوح

صراخ

صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصيح وقوع الفعل منه ولا يتبع
وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين
الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يكون بدعي العقول
الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة
قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه هذه المصادر المنصوبة اعني نحو
صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو كذلك
الكلام من الكل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف
اي مثل صوت حمار فيجيء اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف
بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه
سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل
هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء وهذا
قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عنده هو لا بدل لا غير فاذا انتصب المصدر
اعني نحو صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو
الحال الضمير المستكن في قوله وله اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا
له صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول
او وصف له وانما حكم فيه البدل لا التوكيد اللفظي كما في جاني زيد زيد لان الثاني مع
وصفه صار كاسم واحد مغاير لم يتغير الاول ولو لم تكن معه الصفة لكان تاكيدا
لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد
الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى
انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا فان كرر في صار وصفا
فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا
للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا فلان معنى الوصف في تابعه في لفظ
لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في باب التاكيد
واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار
سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على انه المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه
فالاولى ان يجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا
جا بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع
ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا
حسنا وكذا ان جعلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى
اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار
صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل
لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز النصب فيه

على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤبة فيها ارزدهافا ايما ارزدهاف نصب ايما
مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله
قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا
ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع
المصادر الا ذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر وهذا قيل
ان المصدر الظاهر مؤكد لنفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان
المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على
الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها
لا مضمون جزئها ومنهم قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول لا ان الذي
هو الدعا الحق او دعوة الحق اذ هو دعا الحق اذ هو دعا الى الصلاة فدعوة الحق كرجل
صدق وحمار سوء ومنه قوله

اني لامنحك الصدود وانني ❊ قسما اليك مع الصدود لاميل ❊

لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر
المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع
الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدم من الكلام نص على معاني هذه المصادر ووجب
بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل البيان من اظهار فاعلها كما تقدم في مثل هذه
المصادر ضابطا لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا
لا نفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة
عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد
صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره **قوله** ومنها
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم
ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد
لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون
الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة هو مؤكد لنفسه والا فليس مؤكدا لان معنى
التاكيد تقوية الثابت وبيان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا
كان ثابتا متكررا انما كان يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه ان قولهم الحق
في جميع الامثلة المورودة للمؤكد لغيره اما صفة القول او ما هو في معنى القول
قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك هذا هو
القول الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول اما انه مصدر رتبة
اي قول لا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا
هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب ❊

تقوية

اذا

٦١

قول

اذا الابتغاء على كل حالة ❊ من الدهر جدا غير قول التهازل ❊

اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى
انه ليس فيه تردد بحيث لجزم به ثم يبدو له ثم لا جزم مرة اخرى به فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان افعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد
اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها تعول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر
ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا لها لقلت وهذا المصدر مفعول مطلقا لقلت
بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة
فهي مقوله ثم نعني جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا حقا مطابقا
للخارج وهذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره
من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب
فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من
حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر
والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل ان عليه ولا له نص لان الامر قاطع بطلب الفعل
والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم احدك لا تفعل كذا قال احدكما لا تقضيان
كذا كما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد
له جدا كما قوله لا تقضيا ان كذا الا كما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل
بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء الذي يكون اذن هو المحتمل
للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت حقا كما تضمن عدم
قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة
لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين
او غيرهما والعارض نحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان
لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدا كما تبين لمضمون المفرد ونحن
انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها
مقوله ولا يجوز ان يقدر احدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب
اقول ابتغاه على كل حالة جدا لفساد المعنى فنصب احدك اذن بطرح الباء والمعنى بجد
منك كما قال الاصمعي ومثله

احقا بني ابناء سلمى بن جندل ❊ تهددكم اياي وسط المجالس ❊

اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان ويقول انتصابه على الحال كما فعلته حمدك
على الخلاف الذي يجي فيه والعامل في لجد كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدر
بعده لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو مقدس بجدك ان جدا نحو يئس ابن
عن للجد فيه وهو نقيضا له فيكون اذن مما يجب حذفه فعله بضابط اضافته الي

الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا الا ان اللفظ السابق لابد عليه فظهر ان قولهم نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر موكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير موكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما توكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب بثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها وكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي المؤكد لنفسه التاكيد الخاص والموكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التاكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الخبر موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا منطلق وانا لا ارى باسا بان يكون الجملتان بانفسهما عاملتين في المصدر لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله لا مر من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه

ومما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله وانما المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا وكان لفظ التكرير مخصوصا صنفين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله الاضافة الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس توجيه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال

• دعوت لما نابني مسورا • فلبى فلبي يدي مسور •

قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك

والامتثال لامرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى انا مقيم لك اقامة كثيرة متتالية لبا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليقع الجواب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اسعدك اي ايمنك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله • جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط • وحجاجيك اي كف كفين كلها مصادر لم تستعمل الا للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان يستعمل ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال

• فقالت حنان ما اتى بك ههنا • اذو نسب ام انت بالحي عارف •

ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب الحذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضي وذوبان الخطوط تنوشني • وامكرا وانت في الحديد وقياما قد علم الله وافياما وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ازجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد مثل بها احوال كما يجي في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد به بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي انعل وانعم عينك انعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول المراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول المراد على الناهي لا افعل ذلك ورغما وهوانا وتقول

• اغتديت ولا اغتدا الغراب • واهتديت ولا اهتدا القطا •

اي ولا اغتدت اغتدا الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات ومن السماعيات الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فا الداهية والمعنى جعل الله في فيها والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافهة ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف

فعله بخلاف فاها لفيك فلما انمحى عنها معنى المبتدا والخبر وصار معنى فاها لفيك
اصابة داهية ومعنى فاه الى في اي مشافهة اي مشافها من غير ان تفهم من المضاف
والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر كما كان في الاصل اعرب من الجملتين
ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المصدر او الحال اي فاه وفاها فلما صارت
الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد
الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك
المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول
به اي جعل الله فاها الداهية الى فيك اي جعلها اي مشافهة منه قوله المفعول
به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمروا درهما قوله
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع
ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك
اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفي
المصنف وقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان تكون
المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى
الكوفة مفعولا بها ولا شك انه على هذه الاشيا في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق
وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يفهم بعد اسناده اياه الى
زيد الا بشي اخر وهو عمرو او غيره وليس مفعولا به في الاصطلاح والاقرب في رسم
المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد من عامله
مصوغ عن عامله المثبت او المجهول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد من عامله
يخرج عنه جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا
واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول
ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها
اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم وفي نحا
وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا في نحا وزيدا مفعول معه
واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به
ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا
طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه
ومجي اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا
في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى
مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا
قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما
من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف
بعض الكلمة اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى

وثانيهما

وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل او الجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو
حفرت زيدا النهر زيد محفور والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة
او يعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك لا تقول احفرته النهر فلم يحفر بل انتصاب
المفعول لكن بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على اذ لك الفعل المطاوع اي
حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى
مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت
فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت
وهو ظهر المفعول فيها الضمير يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي
يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل
بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما انتصاب المفعول فبالفعل
عند البصريين او شبهه بنا على انه يقوي المعنى المقتضي للاعراب للرفع اي الفاعلية
وقال الفرا هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل
وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولا بنا على ان النصب علامة
الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا
كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل
هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سوا الا المفعول معه
وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثنا الكلام ويجب تاخير
منصوب الفعل عنه ان كان الفعل مؤكدا بنون التاكيد مشددة او مخففة فلا يقال
زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في الظاهر على الامر
على ان الفعل غير مهم والاهم مؤخر عن مرتبته اي الصدر وتاكيد الفعل مؤذن بكونه
مهما معتنا فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المبتدا
مقدم وكذا لو كان ناصبه فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله
كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين
الحرف الموصول وصلتها كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل
عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما
نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه
وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب
سواه نحو قوله فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط من انه لا بد
من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
ايهما شئت ويجي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان كان
بعد شرط اخر مكان شرط اما نحو ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب

ومنع الكوفيون نحو زيدًا غلامه ضرب لان زيدًا متاخر في التقدير من وجوه احدها
بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث
بالنظر الى فاعل ضرب لانه معموله فيتعلق الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر
له قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة
المفعولية فقط ولذا اجاز زيدا ضرب غلامه لانه متقدم من جهة المفعولية
المعمولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون
نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان كل اراد ضمير
زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل
المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو
متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة
المفسر قبل الضمير ويجوز تقدمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا
الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل
اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه
وكذا منعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل
والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان تقدمه على الفعل
واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع
فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب
كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي
نحو امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف
قد تكون لفظية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول
زيدا **قوله** امرا ونفسه اي دع امرا والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب
الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف
به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط
كونه منادا قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قبليا
تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وايتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير
انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله
المقتول اي كن ذلك وقال الفرا لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا
اي تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك
خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراءك وايت
مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقديرات في الاية وكذا قوله
• لو عد به شرحي ما لك • او الركي بينهما اسهلا •
اي فولي ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت

او اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا
صح

امرا

امرا قاصدا وقرينة ايت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم حثثت بعده بما
لا ينهى عنه بل هو مما تومر به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد وما يفيد هذا المعنى
وليس في قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري
في ذلك واورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله
ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار
ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا ذا
قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال •
بكلا طرفي قصد الامور ذميم **قوله** اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب
وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر
اي رحبت بلادك رحبا واهلت اهلا اي تاهلت تاهلا فقدر له فعلا
وان لم يكن له كما قيل في نحو العنقري على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع
سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق
صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز
ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها
قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم
رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب
ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من
ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا لمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر
تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فيّ والنصب
اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع
او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر
الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال •
• جاري لا تستنكري عذيري • سيري واشفاقي على بعيري •
بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها فقال
هذا اذا اسا شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي
تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه به
لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وابتدائه اي انت ذو
عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لابي بكر اعذرني من عائشة من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس
حتى يعذروا من انفسهم اي يكثروا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ويحصل لهم
بعض من انفسهم ومن اهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ابدائه اياه اي يعذر

و العذر بسكون العين

في ابتدائه فيل هنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل ان كان لو او فيه بمعنى مع
فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل
بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني
كليهما وتمرا واصله انه قال لشخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاجراي هذين تريد
مشيرا الى الزبد والسنام فقال له ذلك الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر
اي ارسل وانحسفا وسوء كيلة اي اجمع حشفا وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء
ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل واهل النهار اي فتاتي اهل الليل
واهل النهار اي اهلا لك بالليل والنهار ودبار الاحبة اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف
ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال تقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع
وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع
ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال
لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجي
في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو
ما احسنك واجمل اذ لا فايدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا تحذف
الجار بعد نحو ما ضربت الا زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود
الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به
فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اي لمن يشاؤه وغير منوي وذلك
اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله يجا العوف عن امره اي يبعد او ك
وقوله

وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
اي يوثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما يقول فلان يعطي ويمنع قال
الله تعالى والله يقبض ويبسط **قوله** الثاني المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي يطلب منه ان يقبل
عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه
لا المطلوب اقباله وبحرف نايب مناب ادعوا خرج نحو اطلب اقبال زيد وقد
تكلف المصنف بهذا الحد وقال الزمخشري لم يحد المنادى لا اشكال له
وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوبا الاقبال دخل فيه زيد
في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي بما دخل عليه يا واخواتها فدخل
فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره
لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى
على وجه التفجع كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر
من كلام سيبويه انه منادى كما قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت

يا جعاه

يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي
لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنتهم بالميت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعد اي لا تبعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع عليه نحو وا بلاداه
ووا ثبوراه ووا حزناه اي احضر حتى تتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو
قوله لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول وا ثبورا وكذا
المستغاث منادى لدخوله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادى ودخله معنى
التعجب فمعنى يا للماء ويا لله واهي احضر حتى تتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص
فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول ناصبه الفعل المقدر واصله عنده
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فايدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد
الفعل وليس ببعيد لانه بالامالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى
سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا
اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد هيهنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او
كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء
فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء
افعال اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال
لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من اخوات النداء ادوات النداء ويمكن ان يقال
خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في ادواته ما لا يجوز في غيرها الا ترى
الى الترخيم ومنه ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم
لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان ضمير اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل
في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل
شيء من الضماير فلا يقال صه في المفرد المذكر والمونث وكذا في مثناهما ومجموعهما ولو اذا
كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم
في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان
اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا تستقل
كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد
ينتصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل
الله اكبر دعوة الحق وزيد قايم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجا ن

للمبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله
يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام • والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى
صاحب الحال اعني الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو المجيئ نحو جئ زيد راكبا **قوله** ويبنى
على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال
ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما
يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع
لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا
بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه
لشابه المضاف الى يا المتكلم اذا حذف اليا ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه
ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمستثنى
فان العامل فيه عنده هو الخبر وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات
في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفرا اصل يا زيد
يا زيداه المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات
فبني على الضم وفتح المضاف لوقوعه موقع الالف لمجانسته عنده
بتسمية نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد المنكر ولم لا يجري المضاف
مجراهما في كونه منصوبا **قوله** مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا
له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا سوا
تعرف بالندا او كان معرفة قبله فيضم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت
والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل الندا
نحو يا هذا ويا هولا ويونس يحذف اليا في المنقوص ويعوض منه تنوينا فيقول
يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص باتباع السكون بلا امر او اضافة ولا يحذف
في يا مري من الاراة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف
في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا
لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع
موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال

• يا ابجر بن ابجر يا انتا • انت الذي طلقت عام جعتا •

وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام بن الاحوص يا اياك قد كفيتك
قاله لابنه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر
المضطر اليه من التنوين قال

• سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام •

وعند

وعند لهم يحض رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البنا بتنوين التمكن
وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادي
المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا نحو ذلك في نحو قبلك ومن قبلك
ومن قبل **قوله** ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وتفتح لا لحاق الفها ولا لام
نحو يا زيداه وبنصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه
اللام المفتوحة تدخل اذا استغيث نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي
وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعا وكذا المتعجب
منه مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين امثاله فاللام معدية لادعوا المقدر عند سيبويه
او لحرف الندا القائم مقامه عند المبرد والمنقول وجاز ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار او لضعف النايب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا
ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين
احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه تدخل على ما هو مستغاث له
بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع
المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطفت بغير
يا نحو قوله • يا للكهول وللشبان من عجب • كسرت لام المعطوف لان الفرق بين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو قوله • يا للعطاف ويا لرياح • وانما يكسر لام المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله يا للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب
منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لام وعلى تاويل انه مدعو له والمنادى
محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعليقة وحكى الفرا عن بعضهم ان اصل يا لزيد
يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا ال له نحو يا للدواهي ويا لله
ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل
عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله لي من الم الفراق واما اللام الداخلة
في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله
بالدعا لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل
اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل

• يا لبكر انشروا لي كليبا • يا لبكر اين اين الفرار •

وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم
للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام
على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه
لم يجز ولا يستعمل من حروف الندا في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها
اشهر الندا فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب

منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل ان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب
منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان
وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة يا ومرة واوا ومرة الفا عند اللام
كزيادة المندوب على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند
اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البنا في المنادي ضعيفة لانه لمشابهة
الاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف الندا المقتضية للبنا
لضعفها في اقتضا البنا على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر **قوله** وينصب
ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما
سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع
للمضاف اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطفا للنسق على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا ثلثة وثلاثين لكن المجموع اسم لعدد معين
كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا
العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف
وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلاثة وثلاثين عندك وقال
الاندلسي وابن يعيش موانا نضارع المضاف اذا كان علما والا فالعقال عندهما
في غير العلم يا ثلاثة وثلاثين الثلاثون والثلاثين كما زيد والحرث
اذا قصد لجماعة معينة والا قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامراة لغير
معين والاولى لطوله قبل الندا وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى
كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما
لا تعجل • ويا جوادا لا تبخل • **قال**
• ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله • جرير ولكن في كليب تواضع •
وقال • اعبدا حل في شعبي غريبا • الوما لا ابا لك واغترابا •
وقال • اذار ابحروي كم تجت للعين عبرة • فما الهوى يرفض او يترقرق •
وقال • الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام •
فكل هذا مضارع للمضاف سوا جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف
بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة
يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان الفارسي في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا تعجل القدوس ويا دارا تحدث
الدارسة لكنه كره وصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا
يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات من النكرة
قبل الندا فتقول يا حليما لا تعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف
مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشي واحد بل كل منهما اسم لشي مستقل نحو يا رجل

وامراة

وامراة او لم يكن الموصوف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز
جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد
التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذ الاول لا يستقل
دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا تعجل لان الجملة والظرف
لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك تقول في يا رجلا لا احليما لا تعجل ولا محالة من
العلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون
الى جعل نحو يا حليما لا تعجل وامثاله يجري مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا
بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل لم تجعل الجملة او الظرف صلة للذي فتجعله وصفا
للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن بعدا عن اصله بزيادة الموصول والندا موضع
الاختصار والا ترى الى الترخيم وحذف حرف الندا وصرح الكسائي والفرا بجواز
نحو يا رجلا راكبا المعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجاز يا راكبا المعين
على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه وفيه اشكال لاستلزام
لا رجلا راكبا ولا قايل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا
يجوز ان يكون المنادي بها مضارعا للمضاف لان شيا منها ليس متبوعها اسما لمسمى
واحد كما في ثلاثة وثلاثين في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كما لزم في نحو
يا حليما لا تعجل واما سائر التوابع فشاذ **قوله** ويا رجلا لغير معين المعين
والكسائي لا يجيزان النكرة معرفة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله
• يا راكبا اما عرضت فبلغن • ندامای من نجران ان لا تلاقيا •
انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه
معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا
في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا
جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا حسنا ربا رجلا وان لم يجز دخول اللام
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز
يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب
واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف **قوله** وتوابع المنادى
المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والخليل في المعطوف
يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل وان لا فكابي
عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غيرها ذكر حكمه حكم المستقل
مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول
توابع المنادى المبني غير المستغاث غير الذي في الجنس زيادة الاستغاثة فان توابعه
لا تنتصب نحو زيدا وعمروا ويا تميما اجمعين ويا زيدا اخانا في البدل وكذا المجرور باللام

نحو يا الكهول والشبان ونحو يا زيد وعمرو ونحو يا زيد الظريف لا برفع نوّنا لجنه
ولا بنصب وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز
وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه
ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما
من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق
ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء
سواء كانا معرفين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا
قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف
وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد
وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ
لان البدل ساد مسد المبدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من
حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء
اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره النداء هذا ما نص عليه
سيبويه واجاز يا زيد وعمرو على الموضع اذ ما بين ما باشره حرف النداء حقيقة
وبين ما هو في حكم المباشر فرق فالاولى نظير قولك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز
لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل
ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع فان قيل اذا كان البدل
والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فلم جاز لا رجل غلام
لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك واما لان
بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان
عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان لم يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل
بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى احتياجها الى تكرار اسمها فاذا
ضعف عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء
لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت
والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذو اللام فتفصل ان كانت
تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها
وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا
نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وقال لقوة حكم كونه في حكم المستانف
معنى وكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان
المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد
فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وان كانت التوابع المذكورة تابعة
للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ه

ويا قاضي

ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا تخلو التوابع ان تكون مضافة او لا والمضافة اما اللفظية
كما في يا زيد الحسن الوجه قال

• يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه • حجر تمني صاحب الاحلام •

وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال
والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب
لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب
النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية
اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان
ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى
لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافة
اضافة حقيقية ومن الانباري تحسين في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد
وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد
الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد
يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما
التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
قال رؤبة

• اني واسطار سطرن سطرا • لقايل يا نصر نصر نصرا •

وقد جعل ابو علي رحمه الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل
وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن
فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو ينصب
الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما
في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز
ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى
يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه توكيد
مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لان الاول لما وصفته صار مع صفته
كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما
لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قوله لا ماء ماء باردا
ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير الانباري
لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء
الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة
التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت

كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذا فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة
جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابع للمرفوع وقلل شبهها استنكار تبعية حركة
الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل لو كان رفع غير بعيد فهذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لتجرد لنسبه البناء الى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى
المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى النصور وقوعهما موقع المنادى
بل نظر الى مشابهة متبوعهما للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا
وليس ببعيد من القياس لكنه لم يثبت نقل قوله لا تجوز ربما الوصف البناء مع
المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكيف تنوّك يا زيد الظريف
واللام لا تمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان
المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشر الوصف وذلك لان معنى
لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي
لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان
المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله
الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم
زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل
قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار
الرفع مع تجويزه النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يباشره
حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن
العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل
حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع
ان تتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين
المذكورتين ان يختار الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم
قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل
في اختيار الرفع اذا كان مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد
عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع
مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الكلام
وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل لجنس ثم كثر
استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا يدرك ان
يكون وقت استعماله لذلك الواحد مع لام العهد لتقييد الاختصاص به وصار
بكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة
لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم
كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون

منقولا

منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والربيع والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم توضع مع الاعلام اعلاما حتى
تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا
الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بها فكانك
اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثمة قيل في المثل انما سميت
هانئا لتهنأ لان الصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام
كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه
قد توصف بها نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا عن الوصف والمصدر فان كان في
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب
في المسمى بالكلب قالوا ابو الليث في بني ليث بن بكر بن عبد مناة وان لم يكن في الاصل المنقول
منه ذلك لم يدخلها اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ لما ان يضعف العلم
او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا وليس يطرد من قياسين قال

• علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يمان •

وقال

• رايت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله •

واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس من الغوالب
فلزمها اللام وقد تجرد الاثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم
اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء
والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة
الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيعتقد كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم
يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمعين ولاخواتها
كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا
لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا
لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وكذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله
فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمه اللام من الاعلام الذي لم يثبت استعمال الفاظه
في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشتري
ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل
هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء اللازم لامها
مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص

بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة
اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا او تعرف فيه للمعنى العام الشامل للمعنى
المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى
وثبت جنسيته لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسية
لفظه كالدبران والعيوق لما لا يعرف معنى العيوق والدبور فيهما هذا ايضا له
ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه وذلك انه قال ان كانت
اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا يفيد
ان التعريف الى مكان بها الوصفية الاصلية فقط وكانه مجرد عنهما لا يعرف به
بالعلمية قال وان كانت اللام بالجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد
التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا
لحسبان الوضع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف
اليه **قوله** والمضافة المعنوية اى التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله
قبل وتوابع المبني المفرد وليس في نسخ الكفاية تقييد المضافة بالمعنوية
ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل ه
في تجويز الرفع في نحو يا ذا الخوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما
مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجي في باب
الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة
والثانية ان اللام في الضامر والحوفنا اسم موصول مع صلته في حكم المفرد
وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت
عنسه تقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك
يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا تكون الالف واللام
موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول وتجوز رفع الوصف تبعا فالاولى ما قدمناه
وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى
المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى **قوله** غير
ما ذكر اى غير ذي اللام **قوله** مطلقا اى مفردين كانا او لا وكان شوقهما
مضمومتا او لا **قوله** والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن حبنا اذ رنوا ما
بنت فلبست مثلهما في الندا اما في غير الندا ففي جرها بجرتها وجهان الاولى
المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال
بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد
الظريف بن عمرو فانه لا يتبع المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال
فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل بن زيد وكونه
موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان بن عمرو مبتدأ وكون ابن
متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى العلم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت

الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح
المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه لفظا بفتحة وذلك لكون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا
وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجيزون فتح المنادى العلم الموصوف
باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى
المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم
ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير الندا يخفف
بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو **قوله**
جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين ه
لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما
وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف
مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما **قوله** واذا
نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل التزموا
رفع الرجل لانه المقصود ونوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة
لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة
للام فهي كالتنوين في ثم قلنا الاسم معها كخمسة عشر واخواته والآن
فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول
علة البنا وهي علة وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد ه
والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه
نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر
كما في لقد والآن على ما يجي في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين
المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا ابت بل الممتنع ه
اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغنا باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها
تنكر ثم تعرف بحرف الندا ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني
في اسم الاشارة تنكر ثم تخص بحرف الندا الفات من الاشارة ومن ثم لا يقال
هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشي المعين مولجا
مقصودا بالندا واى محذور في الندا اجتماع مثل هذين التعريفين هذا
ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام بشي طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شي اخر يتبع الندا ظاهرا
على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى المخصص الذي هو ذو اللام وذلك لان من
ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى
لنحو يا شي ويا موجود لان يكون يكنى بمثلها عن المخاطب ما فيه شي مما يكون ه
في العقلا الا انه يقع عليه اسم الشي والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة

فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اما بشرط قطعه عن الاضافة اذ من تخصصه
نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم
يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فبنا الاشارة
الحسية او بالوصف واما اى فبناسم اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا
ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك
منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال
ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان اى المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف
من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما نزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم
الاشارة فانه قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على يا هذا
دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف
واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان
الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغني عنه والا جاز الرفع والنصب
نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا واما المازني والزجاج فجوزا الرفع والنصب
في وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع
اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا
لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا اللام الذى هو موصوفه فلم يمكن التنبيه
بنصبه على كونه مقصودا بالندا كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدلها
التنبيه من المضاف لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين فاتوا مقامه
نحو اياما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف
اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد
ههنا الابهام دون ها التنبيه ايضا مناسبة للندا اذ الندا ايضا تنبيه
ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر
عليه وانما توصل باى الى ندا اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به
للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يوتى بعده بحروف الخطاب
كما يجئ في بابه فنحو شئ في بعض الاماكن من ان تدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف
الندا ففصل بينهما باى في بعض المواضع لتنافرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا
الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب موضوعا
لاجل ندا المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف بل لاجل ندا اسم الاشارة بدليل
اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها
الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اى وانما
وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه
كلمتان اعني ها وبضعف تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة في غير هذا
الموضع وندور كونها موصوفة كما يجئ في باب الموصولات فيقال لو كانت موصولة

لكانت

لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب
بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف الندا على هذا يكون داخلة على اسم مبني على الضم فلم
تغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف
لاسم الاشارة في الندا وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية
وهذا حد النعت كما يجئ اى ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم
الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجئ في بابه ولا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه يدل
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار
اليها فمن ثم ضعف نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا
العالم فقبيح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ
الجنس وتعيين الفرد من افرادها حصل من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى
دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر انه اشد احتياج المبهم الى الصفة
فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز
في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والمرء والبقر
قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى صفة معرفة للمنادى
مضموم وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن التزموا
الرفع لتنبيه على كونه مقصودا بالندا لكانه باشره حرف الندا واما الظريف
في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالندا بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز
نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى
عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع
التابع على ظاهر اعراب المتابع سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما كما قال سيبويه
يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ومن
نصب الطويل قال ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان التابع الذى
يجئ بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى في الحقيقة واى وصلة
اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها
الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز
يا ايها الرجل الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف
اى كان جعل المبدل منه في حكم الطرح لتزحزح الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة
لاى اعني المعرف ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم
الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد فسيجئ في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه
في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز

نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بلا امر اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي
لا ينبغي اي واما اذا اجئ به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة
قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل وزيد وذو المال حملا على الوصف
وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام
لم يحمل الا على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان
وصفا لهذا واسم الاشارة لا توصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف
المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد
الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو
قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع
من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قوله يا زيد
والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث
لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد
والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا
قوله لانها توابع معرب يومئ الى ان المعرب لا محل له والى انه لا يحمل على محله
وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة
له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب
زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر فاطلب العقب حمية المظلوم واما الثاني فانه
وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يومئ خلاف ذلك فهو بتضمين
عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو ولا يحمل
في نحو حسن الوجه والبدن برفع المعطوف كل هذا كراهة مخالفة التابع لظاهر
اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو
ان زيدا منطلق وعمرو ولهذا لان تركبت الجملة بعض الموكدة اعني عمرو مع خبره المقدر
عطف على الجملة الموكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا
تقول في نحو قوله
• فانك بخدير دون عدنان والذي • وذو وان مهد فليترعاك الغوائل •
وقوله • فلسنا بالجبال ولا الحديدا • ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله
والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وبيانه اذا كان صفة للمنادى المضموم
فلم لم يجز كالتي زيدا الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد على
الجواب عن السوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالندا او المقصود بالندا كالمنادى
المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في تابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل
في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي

باشره

باشره حرف الندا لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه
ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله
وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف الندا من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما
جاز ذلك ولا اجتماع شيئين في هذا لان اللام لزومها للكلمة فلا يقال الله الا نادرا قال سمعنا
لاهنا الكتاب وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال •
• معاذ الاله ان تكون كظبية • ولا دمية ولا عقيلة ولا ربرب •
واما النجم والصعق والذي وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفا
واما الناس فان اللام فيه عوض من الفا واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا • الا انها ليست لازمة اذ يقال كثيرا سعة
ناس قالوا واصله الاله تعالى بمعنى معبود والالاهة العبادة واله بفتح العين اي
عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان
عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد
علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب وصار الالف واللام
كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا تقول اجتماعهما مختص حال الضرورة كما قلنا في
في الاناس وذلك انه قد يجئ الا له في السعة اورد ابو الفتح الاصفهاني ان امية
بن خلف كان يسمي عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها
الى ما قبلها كما هو قياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها
في الثانية ولا ادغم لو خفف نحو لا لاهة بمعنى لعبادة لان التخفيف من عروضه
غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة
وذلك كالايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كان عليه في الاصل وصارا
كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيا على اصلهما لسقط الهمزة
في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل وجوز سيبويه
ان يكون الله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال لنه فقطع همزته واجتماع اللام
ويا ان هذا اللفظ اختص باشيا لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه
في اللهم وتالله والله وها الله هذا او الله مجرورا بحرف مقدر في السعة وافا الله
ليفعلن بقطع الهمزة كما يجئ في باب القسم وقوله •
• من اجلك يا التي تيمت قلبي • وانت بخيلة بالوصل عني •
شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله •
• فيا الغلامان اللذان فرا • اياكما ان تبغيا لي شرا •
اشد وبعض الكوفيين يجوز دخولها على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان
في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير
فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وجمع بين يا والميم
المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما • اقول يا اللهم يا اللهما • وقد يراد

ما قال • وما عليك ان تقول كلما • سبحت او صليت يا اللهم ما • اردد علينا
شيخنا مسلما • ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسما المختصة
بالندا نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل ونحوها واجاز المبرد وصفه لانه
بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات
والارض وهو عند سيبويه على الندا المستانف ولا ارى في الاسما المختصة بالندا
ما نعا من الوصف بل السماع مفقود فيها **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي
الضم والنصب يعني مثله المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور
بالاضافة فالثاني واجب فيه النصب ولك في الاول الضم والنصب قال
• يا تيم تيم عدي لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة عمر •
وقال • يا زيد زيد اليعملات الذبل • تطاول الليل عليك فانزل •
اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يجي
في بابه واما النصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف
اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي
في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول
محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه
باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقا
الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بنا على الضم وجاز الفصل
به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة
وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما كررت الاول
بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هنا الا ترى
انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرية واجبة الرفع
نحو قوله لا فيها غول وقال
• فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء • مع ان حروف
الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يوثفين
من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان
تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف
اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعده مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان
المضاف اليه الاول لم يحذف وانما جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف
المضافين نحو قوله • بين ذراعي وجبهة الاسد • وقولهم نصف وربع درهم
فهو مع اتفاقهما احرى لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل
مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة

وقال

وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى
عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف فلما حذف المضاف اليه من الثاني
بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا تقول هذا القائل
في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل
لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجار الله في نحو يا تيم تيم عدي وهو ان يكون في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف
بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادي العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان
تيم عطف بيان للاول وهو كالوصف في التبيين **قوله** والمضاف الى يا
المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي
ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا ويا لالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل
مثل باب ويا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اختلف في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها
الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف
واحد كواو العطف وفائه وبا الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدا
بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة
الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم الاسكان اصلها وهو الاولى لان السكون هو
الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وطاهر انه ينظر في المضمرات
الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا
حالة التركيب ملة البنا على الاسكان لحرف ثان زايد لجاز وضعها على حرف او حرفين كما
وضع با الضمير وكافه ونحوهما هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم
الكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها
لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدا بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح
والكسر يطردان ايضا في غير الندا نحو جاني غلامي واما يا غلام بحذف
اليا في الندا فلان الندا موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من الندا بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف
يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقا الكسرة دليلا عليها وابقا اليا الفا لان
الالف لما بعدها فتحة اخف من اليا والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل
منادى مضاف الى يا المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى اليا واشتهر
بها ليدل الشهرة على اليا المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا
وقد جا شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزا بالفتحة عن الالف كما في قوله يا بني
واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليا اين وقد يضم بالندا ما قبل اليا
المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراة الشاذة
رب احكم وربما ورد في النكرة الحذف والقلب في غير الندا لكن الحذف في الفواصل

والفرا في ليس بنا درطلبا للازدواج **قوله** وبالها وقفا اذا وقفت على
يا غلاما فالها لبيان الالف كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون
اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون تجرده ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف
على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد
كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف
وجاز الحاق ها السكت مع ابقا الفتح **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي يطرد
فيهما ما في ساير المنادى المضاف الى اليا ويزيدان عليها بجواز ابدال اليا تا تانيث
هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت
تا تانيث لانها تدخل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام
مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف ها وقال الكوفيون التا
للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي
ايضا ويجوز حذف هذه التا المبدلة عن اليا للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب
ويا ام على ما حكى يونس ليلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تا ولا لغير تعويض عليهما بالتا
لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت فمن وقف عليها بالتا كتبها تا ومن وقف
عليها بالها كتبها ها لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح هذه التا لانها بدل
من يا حركتها الفتح لو حركت وقال الانه كسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا
فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فتحذف واما حذفها
في يا ابن ام ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت انهما
رخما بحذف التا ثم زيدت التا مفتوحة كما يجي من نحو قوله •
كليني لهم يا اميمة ناصب • وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول
وكسر التا فيهما اكثر لمناسبة الكسرة لليا التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه
جمع بين عوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض
منه **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى اليا
اذا اضيف اليه المنادى نحو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما
ابن او بنت للمنادى فانه يجوز فيهما تخفيف اليا قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة
الاستعمال بخلاف غيرها فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما
ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن
ام ويا ابن عم اجتزا بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فهو لغة في تخفيفه اكثر من تخفيف
يا غلام ولهذا كان حذف اليا فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامي
قوله وترخيم المنادى جايز وهو في غيره ضرورة انما اكثر الترخيم في المنادى
دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فتقصد سرعة الفراغ
من النداء والافضا الى المقصود بحذف اخره اعتباطا **قوله** وهو حذف في اخره
تخفيفا يعنون بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصى والا

فكل

فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع
انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي
ذكره ان كان حدا للترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع
اقسامه قلنا هو حذف في اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة
وقفا لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التا والجزو الاخير من نحو بعلبك لان
المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليا في نحو
يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه
الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد
ودم لانه واجب **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون
اما علما زايدا على ثلاثة احرف واما بتا تانيث ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية
متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا
ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين لا بد مما كونه علما زايدا
على ثلاثة احرف واما الثاني كونه بتا تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه
حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس منادى كما مضى واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله

• خذوا احظكم يا ال عكرم واذكروا • اواصرنا والرحم بالغيب تذكر • وقوله

• ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة • سيدعوه داعي موته فيجيب •

اي يا ال عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة

• ديار مية اذ مي تساعفنا • ولا يرى مثلها عجم ولا عرب • وقول الخلجي

• لله ما فعل الصوار م والغنا • في عمرو حيك وصنية الاغنام •

وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط شرا والفرا والاخفش جوزا ترخيم
الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل
علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن اوسطه او متحرك
ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تا تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال
كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل
سيبويه بقوله •

• الا اضحت حبالكم رماما • واضحت منك شاسعة اماما •

اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم
الجملة علمين لانهما اذا سميا بهما روعي حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال الكل وعدم الجزئية
باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ
اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال
بعد العلمية لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا
لم يمكن الحذف كل الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزا ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف

اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم
المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه
باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة
ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف
التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى
سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح
ترخيم احدهما والمضاف ذريعة للمضاف في حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البنا فلم يورد عليه الترخيم الذي هو
من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة ايضا ومنع
الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة ثابتة في الحذف وكذا المندوب
لان الاغلب زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير الممدود فيه قليل
نادر قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية في الترخيم
لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما التزمه دليل على ما الغي
وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا
عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان
النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف
نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف
فان قلت المنادى المرخم مبني والاسما المبنية يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما
ومن قلت البنا فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم
يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتا تانيث نحو شاه وثبة فانه يرخم
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التا على الزوال وعدم اللزوم
كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال بنقصانا نحو ثبة وشاه بعد الترخيم على حرفين
لان بقاه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التا كلمة
اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل
في المثال قبل البكا كنت عانسة وقبل النفاس كنت مضمرة ولو اعتبرنا سد التا
مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما
يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات
وتمرات في نحو الدار والشمس وليس لاجل التانيث هذه الاحوال وسيبويه كل اسم في اخره
تا فان حذفها للتانيث في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التا ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم
علما او لا والغلبة الترخيم فيه عوملت اخر غير المرخم منه في بعض اللغات ضمها معاملة المرخم
اعني فتح التا كما في قوله

• كليني لهم يا اميمة ناصب • وليل اقاسيه بطيء الكواكب • فصار

فالمنادى

فالمنادى بضم المرخم وجهان ضم التا وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التا وهم الاكثرون
على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا الاخر لها فيقولون في يا طلح يا طلحة وقليلا ما يوقف بالسكون
للحاق ذلك لانهم يلحقون ها السكت في الوقف كثيرا بآخر ما ليست حركته اعرابية
ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وجيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب ها
في الوقف فالحاقه بما كان هناك ها في الاصل اولى ويغني عن الها في الشعر الف الاطلاق
نحو قوله

• قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا •

ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس بسر اطرق كرى منه لان الكرا ذكر الكروان وذلك
وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قاله مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ونحو وصف
المرخم الا عند الفرا وابن السراج قال

• فقالوا تعالي يا يزي بن مخرم • فقلت لهم اني حليف صداء •

وكانهما رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخمت الكلمة بحذف
شي من جوهرها لا يراد عليها شي من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما يجي سائر التوابع
قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان
غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
والمحذوف حرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة
بمعنى انهما زيدتا معا بمعنى واحد لان كل واحد في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى الحرف فلما
زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان
ونصران علمين وزيادتا الجمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علمين وزيادتا جمع المونث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما
اشبههما نحو كوفي وسوروي وكرسي والفا التانيث كصحرا وهمزة الالحاق مع الالف التي
قبلها كانحريا وعلباء قوله اسما هذا اذ جعلناها علما اي الوسامة اي الحسن
على ما هو مذهب سيبويه لا انها لا تجيء اسم علم على ما هو مذهب غيره لانه اذا لم يكن من
باب عمار لان باب حمرا ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات المشبهة بالجمع
ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يات الا في احد وايضا لم يثبت
في الصفات اسما بمعنى الجميلة ولا وسامة حتى يكون اسما علما منقولا منه وعلى مذهب سيبويه
اذا سميت به رجلا لا ينصرف لا للتانيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به
رجل او قبل التسمية المونث به مذكرا قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف
صحيح غير تا التانيث قبله حرف زائد وذلك لانه لا يحذف في نحو غزناة وسعلاة الا
التا وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما في مستاح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية

ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدتين الفا او واوا او يا ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسها
فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور ومشتريف لتحصنهما
بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من الحركة من جنسهما سواء كانا
للالحاق نحو سنور وبرذون وحمقان بخودخل او لم يكونا له كطليق وفيسط وذلك
لمشابهتهما اذن الحروف الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في
الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في مد نحو الموت
والحسنيين وقفا انما انفرد به وانما حذف الحرفان هاهنا لانه كان الاولى حذف المدة الزائدة
لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا
فتبعه في السقوط ولولا ان المحذوف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة
عم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا الفصل تنبيها على تخالف علق الحذف في الصنفين
فركنه وهو اكثر من اربعة احرف تبد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لاني قوله زيادتاه
في حكم الواحد لان نحو بنذان وحمان ونبون وقلوق ودبي يرخم بحذف زيادتيه لان
بقا الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو
ثه وشاه وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو بذان وثبون ودبي والاول
اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غير تابنا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم
وكانه مثل عمود واجاز الفرا حذف الهمزة دون الالف في نحو حمرا والمشهور حذف
الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمرا مفتوح الهمزة على قياسا على ذي لثاني نحو قوله
• كليني لهم يا اميمة ناصب • والوجه النبلاني لاختصاص بذلك لما ذكرنا من كثرة
وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك لاذو لالالف وبعض
الكوفيين يمنع من ترخيم المونث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر ولذلك لا يجيز
بعضهم ترخيم المثنى وجمع المونث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز
ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي
اذ لو ضم لالتبس بندا المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى اليا وهذا كما منع سيبويه
من ترخيم نحو قايمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فتشتبه به اما
اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال
المصنف هذا الظاهر جواز الضم في نحو قايمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس
فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط
بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه
قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان ذلك او لا قال الفرا يحذف
الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف
لئلا تشبه الحرف نحو لم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ
والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع اليا
التي بينهما كزيادة الجمع والبصريون يجترون بحذف الالف الاخيرة لتحصن اليا

قبله بحركته من الحذف **قوله** وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شي منه
وكان موضع اتصالهما لكلمتين كالمنفصل والكلمتان كمعظمين متصلين عنده فهو اقبل
للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي
الوقف بقلب التا ها في اللغتين ولا تخليه تا لانها تلك التا التي كانت في خمسة قبل
ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتان قلت في الوقف يا مسلمه لانها الان
التا انطرفت لفظا ولا يوقف عليها بالتا الا في بعض اللغات فالواو اذا رخمت
اما عشر واثنا عشر واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن جعل انقضاف
اثني عشر كاضافة ثلاثة عشر واخواتها كما يجي في باب المركب قال المصنف فيه نظر
من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها
مع النون **قوله** وان كان غير ذلك فحرف واحد اعنى ما حذف منه حرفان
وهو زيادتان في حكم الواحدة او حرف صحيح قبله مدة زائدة وغير ما حذف
منه كلمة وهو المركب **قوله** وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جميع
ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم من استقرا كلامهم ان المحذوف لعلة
موجبة قياسية كالحرف في عصا وقاض في حكم الثابت فلهذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف
على حركة وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يكن بالاسر فلهذا صار ما قبل
المحذوف في نحو غد ويد ودم معتقبا للاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت
لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء ما فيه ما يمكن حتى قد يعلو بالمضاف الى يا المتكلم الذي فيه ادنى
ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو وما هو المشهور من فتح الضم
وذلك لما قدمنا من ان المنادى ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى
ما يجي بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم
في الاغلب معاملة عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما
براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف
منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه
فمنها اسم زال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون
على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال التقا الساكن الاخير
الذي حذفا له وقال المصنف ونعم ما قال لو قيل يا اعلى ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد
لان الساكن الاخير الثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي
لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف

اصلها السكون بكان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الراء وكسرها ه
والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فتقول
يا اسحار بالفتح لانه لتحريكه لما كان بفتح الاخر اتباعا لما قبله كما في قوله
عجبت لمولود وليس له اب • وذي ولد لم يلده ابوان •
وقوله انطلق في تخفيف انطلق لانه لما تصرف فيه تعذر الترخيم نظر رابعه على بنية
الاستقلال لتشابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتحة لازالة ا الساكنين
دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في انطلق وصيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده
وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار من الكسر
ايضا للساكنين ويبقى بعده لا على حاله على هذه اللغة اي الكسر كما في هرق وا لفرا
يحذفها الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ارود ابقا على اصله
في هرق ولما اذا لم يكن المدغم اصله السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنا ن
اتفاقا ومنهم من يقول في المسمى بتحاب بتحاب وفي راد براد وفي مضار اسم مفعول يا مضار
وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفرا يرد
الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بسكون
الراء ويا مقو بسكون القاف وفتح العين في مفر ولا يحذف الحرف الساكن نحو خدب
لانه قادر على ازالة سكون الاخر بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يكن ذلك
في خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة ولما ذهب اليه الفرا من رد المدغم الى اصل حركته
قياس مذهب الجمهور وفي قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون لا ان الفارسي
فرق بينهما بان للياء في قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضيه
بخلاف الكسر في نحو فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو عمود فانه يجوز عند الجمهور
جعل المحذوف منوي الثبوت لعدم حذف لام الكلمة فتقول يا ثمو وكذا الواو في التقدير ليس
اخر الكلمة ... لان الواو في الظاهر اخر الكلمة قبلها ضمة وهذا كما قال ه
في ترخيم ... نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن ساكنا لئلا يشبه الحرف
قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف نسيا في حكم الثابت حذفت الواو وانصاتا على مذهبه
من نحو يا زيام ويا ياسم ويا عم في ترخيم عمود وسعيك وعماد كامر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم
ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا فري في حارث ومروة
وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشتري في قاضية
ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة ويا ثمو ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو
يا قلنسي ويا ثمي ودي لكثرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن
اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعازي والادلي لما يجي في التصريف
في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا
بعد فتحة قلبتها الفا تقول في غلبان ونزوان يا غلا ولا نزا في الكثير يا غلاي ويا نزو
لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم ينو كما

نحو القصر بحان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقا وخزا ه
في شقاوة وخزاية وفي الكثير يا شقاو ويا خزاي لان كل واو او ياء تطرفت بعد الف زائدة
قلبت الفا ثم همزة كما في رداء وكساء لان مثل هذا الواو والياء انما يقلبان الفا ثم همزة اذا
تطرفا كما يجي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثالث الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف
من الاصول رددته لاما كيا شاه في ترخيم شاة او فا كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشي
ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بالفتح حركة العين عند سيبويه
والاول اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجي في باب النسب فان الاخفش يقول
وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول
بلا في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة
وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه
حرف لين لم يرد المحذوف لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف
واحد وان ردت هذه اللغة اي الفعلى في قلبه لا يكون منقلبا كما ترخم حبليان وحبلوي
فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تودي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم نعهد
الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه اذن يكون ملحقا بجخدب
بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم تثبت فعلل الا قال لان هذا شيء عرض وليس بنية
وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له لا
يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود
وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان
المثل ليست بالنية صلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية
الاستقلال يا منص وفي خضم يا خض مع ان مفعل وفعل ليسا من ابنيتهم فنقول يا طيلس
ويا فرزد ويا قذعم ويا سعو ويا هند ويا عنفو قالوا واذا رخمت صحراوي على اللغتين
قلبت الواو همزة للوازنته عمل الندا الصرفية لان همزته اذن ليست منقلبة عن
الف التانيث فبطل التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله
وقد استعملوا صيغة الندا في المندوب وهو المتفجع عليه او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب
والبنا حكم المنادي وللزيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى
وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور فانه تفجعت
على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب
والندبة لا تستعمل فيه الاحرف الندا المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها
امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وتداخل المصنف باحد نسمي المندوب وهو
المتوجع منه نحو واحزناه وا ويلاه و وا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ
المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فان وا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندا
والندبة وقيل قد يستعمل ما في الندا المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب
والبنا حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا

توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل حقيقة معنى الندبة في قال
المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى كان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما
ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما تحمل
العرب بابا على باب اخر مع الخلاف فيهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا
فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته اياه في معنى الاختصاص كما سيجيء
قوله وللمد زيادة الالف في اخره اي الحاق الالف اخر المندوب ويجوز الحاقها
سواء كانت مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى
ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق مع يا
تقول وا محمد وا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو وا زيد
وا زيدا ولم يثبت وقد يلحق في هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج
تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء لزيادة البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى
غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت وا غلاميه وا غلامكموه
اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية
او لا والمعرب بالحركات لا تحذف الا الالف وتقدر الاعراب نحو وا اضرب الرجلاه
في المسمى بضرب الرجل وكذا ضربت الرجلاه و وا غلام الرجلاه وما لفتها يجوز اتباع
المد للحركات قياسا على مدة الانكار نحو وا اضرب الرجلوه و وا عبد الملكيه ولم يثبت
وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من
بعض مواضع التفجع ومد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون
الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الا لغرض ولا ياتي الا
للضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يبطل مد تاما فليس اصل مدته ان تكون بالالف بل
حروف العلة فيه سواء فالقرار ان نقول لا اختلف ان الاولى ان تحافظ الحركات الاعرابية
ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام
وحذام وحيث اعلاما مشهورة فلا يجوز الا الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا
تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البنا
للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد وتاه غلام يعني مما سقط تنوينه للاضافة يا
الاضافة وا زيداه وا غلاماه فتقلب الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو
اخترنا هنا اتباع المد للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء
بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من الاخيرها فوا زيدانيه الكسرين وا زيداناه لئلا
يلتبس المثنى بمفرده واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو وا مجمعاه
وان كانت الحركة غير اعرابية تؤدي الالف الى اللبس تبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو
وا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وا منهوه في المسمى بمنهو لئلا
يلتبس بالمسمى بمنها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامكا لانه خطاب المضاف والمضاف
اليه معا في حالة واحدة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه

والساكن

والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين
يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان
اصل المندوب المنادى الذي هو محل للتخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة
اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع
المد حركة ما قبلها نحو وا غلام زيدنيه بناء على مذهبه في جواز اتباع مد الندبة
للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المد لكسرها كما في مدة
الانكار وما ذكرنا اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة عند
النحاة نحو وا معلاه وا غلامكماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما
يجيء في التصريف وقال المصنف بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت
الحركة فيهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا قاضياه ويا راضياه ويا رامياه ويا يرمياه
ويا شمنذواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه
لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهرياه فقال السيرافي والقياس فيهما واحد
يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف فليس بوجه وقال نحو واغلاميه
اوجه اما لان اصلها السكون فهو قال بذلك ولا يرد عليها مد اخرى كما يجي
واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وا انقطاعاه ولا ترد الالف
الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية في المثنى بخلاف مد الندبة
فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فممنوع لان الدليل يخالفه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف
الندبة في الصورة فجاز ان يستغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا نقول ذلك بل يا قاضياه
في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة
من جنسهما نحو وا غلامهوه وا اخا غلامهي و وا اضربوا و وا اضربي اذا سميت بهما فانك تكتفي
بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء
الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقال ابو علي يجب الحاق مد ليس في اخر
المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف
الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قاضي [illegible] واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها
الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا اخا غلامهمي والواو والياء بعدها
اما للاثبات محذوفتان في الجمع للاستثقال كما يجي في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني
بهما عن الف الندبة كما قلنا في منهو وغلامهي وانقلبت الف المد فقلبتها واوا او ياء للبس
واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح او يجتلب الف نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه
يجيزه نحو وا قنسروناه اذ لا مانع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر اذا اعربته
بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيدوناه وان اعربته
بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن ان تلزمه الياء كما يجي في باب

لا الكلام جاز ندبته نحو وازيدياه وافقنسرياه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته
بالحركات ثم ندبته الزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس لشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين الثقيلة
وبلحق حتى يمتنع فيما اشتمنا فيه وتقول في المثنى باثنا عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف
في اثنا لانه جز مضاف وعشر معاقب للنون قلت وا اثنا زيد الكوفيون وا اثني عشراه
تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانت كالمضاف واجاز ابن كيسان
الوجهين **قوله** ولك الحاق الها في الوقف يعني ان الحاق ها السكت لحد[illegible] دة
الندبة واوا كانت او يا او الفا جايز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا
يلتبس المندوب بالمضاف الى يا المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا تجب عند
هذا القايل مع الوا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والندا وليس ما قال بوجه لان الالف
المنقلبة عن يا المتكلم قد تلحق الها في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الها ايضا والفارق
هو القرينة واما الحقوا هذه الها بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جيت بعدها
بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجي في بابه من التصريف وهذه
الها تحذف وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد
الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة
الالف قبلها واثباتها في الوصل اجرا للوصل مجرى الوقف قال
يا مرحباه بحمار ناجية • والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه
خلافا ليونس هذا الذي ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتا
وليست معروفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب
وكذا غيره من المعارف فلا تقول وا هذاه وانما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لانه
اذا كان المندوب مشهورا الاعلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع
مشهورا بذلك الامر جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما
وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به ولذلك يا لحسنا وجمهوره في المشهور بذلك
فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سوا كان تعريفه قبل الندبة او بعرف
الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بير زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك
وموضع مد الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير
المومنيناه والمندوب هو الامير لا [illegible] ندبة المضاف الى المومنين فلو لحقت
مد لحقا المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف
كما تقول حب رمانه وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع
للمضاف واطالع جبلاه وكذا الحقتها اخر الصلة نحو وامن حفر بير زمزماه وكذا
قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه
وقال الخليل وسيبويه بل الحقها اخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف
بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول

انه متصل بها على الجملة لفظا واتصالها في المعنى اتم من اتصال الموصوف بصلته والمضاف
بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص اذ لا ترى انه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق
اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسحاه وقد استشهد
الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن
الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا **قوله** ويجوز حذف
حرف الندا الا مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا
وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا يعني باسم الجنس ما كان نكرة قبل
الندا سوا تعرف بالندا كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسوا كان مفردا او مضافا او مضارعا
له نحو يا غلام رجل فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت هذه الثلاثة واحدا بعينه
او لا وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما
لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف الندا اذ هو اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف ه
لا تحذف من المتعرف بها وحرف الندا اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا تحذف في راي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف
بالندا لان المقصود بالندا ما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل الندا اجاز
حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف في يا هذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز
الحذف من يايها فثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو ايها
الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين
مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل الندا كما ذكرنا قبل لانه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر
ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل
على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا والكوفيون جوزوا الحذف من اسم
الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل الندا استشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء
وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجي في الحروف فبقي على هذا من المعارف
التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات
واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من
لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبطها يحذف منه الحرف لانه يحرف مما
لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما ه
وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف في المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما
المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث
له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما

حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما انقلاع عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء
فيهما مجازا التزما لفظ علم الندبة تنبيها على الحقيقة المنقولين عما منها ولو يذكر المصنف
لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم من
منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي او باسم الاشارة
فلما حذفتا الوصلة منه مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا
قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصره صباحا قالته ام جندب زوجة امرئ
القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريكهن له فقالت انه لاني لح
ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة **قوله** اطرق كرى فيكس
رقبة يصيدونها الكرا يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا ومثل ذلك افتد مخنوق
قاله شخص وقع ليلا على سليك بن سلكة وهو نائم مستلقيا فخنقه وقال
افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن مر ان اغنا لك
فنعم استيمالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى
فذهبت كلها امثالا **قوله** وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا
يا اسجدوا والمنادى مفعول به يجوز حذفه اذا كانت قرينة دالة عليه بخلاف سائر
المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم **قوله** الا يسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد
اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب اي فهم لا يهتدون ان لا يسجدوا او لان لا يسجدوا او نقول ان لا يسجدوا بدل
من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا
زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسما لا تستعمل
في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل مرخم فلان والا لم يختص انما ذكرا لانا قال
الاخفش مذهب اهل كما تقدم من ترخيمه نحو يا عم في يا عماد ولو كان فلان لقيل
في المؤنث يا فلان بحذف تا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان
اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي لكع كل ما هو على مفعلان
فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على
فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ويا لكاع وفعال
هذه قياسية عند سيبويه كما تبنى بمعنى الامر من الثلاثي ولذا تعلق بمذكرها ومفعلان
سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله
في لجة امسك فلانا عن فل وقال

• اطوف ما اطوف ثم آوي • الى بيت قعيدته لكاع •

ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص

وذلك

وذلك انك تأتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه
ووصفه بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن
وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما انسب اليه ويؤتى بها
في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام
الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين
الرجال ولمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة
اي مع ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب
الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادي ايضا مختص بالخطاب من
بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء اي لانه لم يبق فيه معنى
النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فلزم استعمال
علم المنادى في الخالي عن معناه بالكلية وحال الظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم
رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه
موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء القيام تعدت ام قعدت
او قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا
عطف عليه اسم اخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم
مقام اي المذكور اسم منصوب يدل على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن
العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء فينا بكء
اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرما وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف
الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص من اربعة اشياء معشر وآل
واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر **اقول** لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر
استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص ليس محصورا فيها قال المصنف
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو يا ايها الرجل منقول
عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة
كما في يا ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كاعني واخص او امدح قال والنقل خلاف
الاصل والاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب نحو هذا الامة والاولان تقال
للجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجرا الباب الاختصاص مجرى
والجدير ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس منادى
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد
يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك اللهم العظيم وبك اهل
الرحمة اتوسل والراوي كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ظاهر الغائب نحو مررت
به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد اذا كان المختص منكرا فليس من هذا الباب
بل منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب والترحم

نحو قوله • لنا يوم وللكروان يوم • تطير البائسات ولا نطير •
وقوله • ويأوي الى نسوة عطل • وشعثاً مراضيع مثل السعالي •
بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح او اذم اذا ترحم كل في موضعه هذا انما يتأتى لو قيل
في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب
مجرى واحدا وكما ينصب على المدح او الذم المراد بهما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب
ينصب عليه ما يشتبه به في التعظيم شيء مما قبله كقوله •
• لحى الله جرما كلما ذر شارق • وجوه كلاب هارشت فازبأرت • وقال
• اقارع عوف لا احاول غيرها • وجوه قرود تبتغي من تجادع • واعلم انه
ليس لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله
لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك لا اصنع ما سرّ اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه
على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت
يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان بالاتفاق اعرابهما وبناء واذا قلت يا هؤلاء
وزيد الطوال لم يكن وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر
وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب
على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان ان كان فيه
شرحا وبيانا كالوصف **قوله** الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ينصب
بفعل يفسره ما بعده اي ضربت واهنت وجاوزت ولابست انما وجب اضمار الفعل
هنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب ليفسره فلو اظهر
الفعل يغني عن تفسيره لم الناصب ههنا كحكم الرافع في قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك كما ذكر في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء اسم مما ناصبه مضمر والناصب
عندهما للاسم لفظ المتأخر اما الذات ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا
ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما العوض ان لم يجز تسليطه
عليه فالعامل مرادف ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه
فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لانه مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لانه
مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل
الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى
هو الظاهر فيكون فائدة تسلطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تاكيد
ايقاع الفعل عليه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان
ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل
من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك
زيدا ضربت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك

زيدا

زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير لابست زيدا لقيت ثم بيّنت الملابسة
بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه
ملابس زيد بكونه ملقيا لاخيه وهو اخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء
في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده
قياسا على المرفوع في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله
مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر
كما ارتكب في هذا الباب انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل بالاتفاق من جميع النحاة
لا يرفع ما قبله **قوله** كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده
فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **قوله** او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه واما محبوس
عليه ويعني بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب
لانه لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة
لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان
مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع والناصب نحو ان زيد قائم وان زيدا ضربته
ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحذوف نحو زيدا هند ضاربته او بعده نحو زيدا انت
محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران
وما زيدا ضاربه الا البكران والا لم ينتصب عن الاسم المحذوف والمتعلقة لا لفظا ولا محلا فلا
يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيد ضربه العمران **قوله** مشتغل عنه بضميره اي
مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي ما لم يعمل في الاسم المتقدم
بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب
لان عامله لفظا وهو الفعل الموجود وعن نحو زيد قام ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما
قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك
المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فكانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره
مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه **قوله** او متعلقه
اي مشتغل بضميره او بما تعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا
الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل المشتغل
بذلك المضاف بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت
رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله
نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات
وقوله • لكلا ان يتم اصبحوا يعقلونه • صحيحات مال طالعات بمجرم • **قوله**
مما اشتغل عنه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب
من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم

نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب
متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت من تملكه والضمير مستتر في
والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان تتوسط بين الاسم والفعل كلمة لها صدر الكلام كان واخواتها
نحو زيدا ان ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل
ما قبلها فيما بعدها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها نحو زيد لم ضربته وحرف الاستفهام
نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد
هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتدا نحو
زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا نحو زيد
عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال
قد اصبحت ام الخيار تدعي * علي ذنبا كله لم اصنع * يروى برفع كله ونصبه
اما لن فعل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب
واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما الا فلكثرتها في الكلام
حتى انه يفصل بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وزيدا لا تحج ونحو هذا كله فالرفع بالابتدا
في الاسم الرافع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام
كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب
تصدرها حروف الشرط نحو زيد ان ضربته ضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد فا
اضربه لانه لا يعمل الا لشرط ولا لجزائها قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجي
في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزا على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما
معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفرا نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي
فيها الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن
الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن
به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيدا انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل
المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب
البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان
الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان الكل والجزء منهما
مع معمولهما المقدم عليهما كلاما فالرفع اذا واجب في ايهم اضربه زيد حر على ان ايا موصول وكذا
في زيد رجل تضربه كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع
في زيد ان تضربه خير وزيد رجل تضربه موثق والاتم يتهمما فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول
حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما
قبلها فيجب الرفع في ما زيد الا اعطيته وكذا جواب القسم لا يعمل في ما قبل القسم فيجب الرفع
في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتنبيه في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها
فيجب الرفع في ما زيد الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من

حيث

حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصد الاختصار فاقتصر
على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يجوز ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل انما هو في جملة واحدة على الحقيقة بخلاف الاصل لان الاصل
في العامل ان يتقدم على معموله ولذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو
زيد ظننته منطلقا او الزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا القسم الا الرفع على الابتدا
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظنن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم
على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا
ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم
يجز الاول اعني زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا
نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتصل ولان الغالب ان لا يكون اتحاد المعنى
بين المفسر والمفسر نحو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان
تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير
لزيد واما المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين وانما لم يكن المفعول
الاول في باب اعطيت هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا
الى الاول كما يجي في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا
نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان
يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضربت زيدا سيده وما
ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المتعلق ليس لذات الفاعل بل هو للضمير
المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول
ضميرا منفصلا فيجوز ان تقال في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب
زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا
يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لو لحدهما ه
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس تفسير المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع
الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصوف بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت
زيدا اضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد
ضرب ومنع الفرا المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم ه
للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو ضربها
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فكون معه في رتبة التقديم كما كان معه في رتبة
التاخير وضرب غلامه زيدا والذي اراه انه كما لا يفسر الفاعل المفعول كان متصلا او لا
العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام
هند ولذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار
الفرا اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز ان تخالجه

للتفسير الى النفس المتصل فلا احتاج له الى ذيله ايضا وكذا المنفصل لا يجوز احتياجه للتفسير
الى النفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل
كل واحد منهما محتاج للتفسير الى النفس الاخر فلا يستنكر وكذا يخرج بقوله مشتغل عنه وبقوله
لو سلط عليه لنصبه مما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فا
السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلالة على الحال
ان ما بعدها من ذيول ما قبلها نكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذا اي يكون
شي مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل
ما بعد الفا فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجي في الظروف المبنية ان العامل
في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفا زايدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها
على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما يجي تحقيقه في الظروف المبنية واما
نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة
ربك فحدث فالفا في الجميع للسببية وكان مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع
الفا عن موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب
نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجي ونحو قوله
كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فا سببية واقعة موقعها اذ دخلت على الجزا لتضمن
الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفا
لا غير كالجزا بالحقيقة لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر
اي ان الاهل اما يمكن نحو فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك
فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجي في حروف الشرط لو شغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان
من هذا الباب كما في قوله تعالى فليحذروه على بعض انبائه وبلائه ويجوز ان يكون بتقدير
هذا الذي تلبدوه نعني اما هذا فليحذروه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ونخرج ايضا
بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه
لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته
وبقوله نخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيدا ضربته ولا
تضربنه لكن الفعل الموكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون
انما يجوز نصب الاسم المذكور لاجل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم
تشغله نايب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه
للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل
اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي الى
صحة مذهب الكسائي والفرا اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون
مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل
الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل

الرفع

الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح
وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه
عاملا في نحو ازيد هل ضربته وهلا ضربته لان للفعل محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك • ولو ذات سوار لطمتني •
فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز
فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول
زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا
اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو
ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال
سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع زيد اولى من نصبه لما سيجي من كون انت مبتدا لا فاعل
على ما قدمناه فيتعين جعل المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة الاستفهام فرفعه اولى من نصبه لما
سيجي في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام
والاسم المجرور ظرفا نحو اليوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف
متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذا ان تعقد بدا خلة على الفعل وقال
الاخفش في انت زيدا ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر ونصب زيدا مفعوله اي ضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بنا على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل
بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع
زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الفعل
اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما
مفسر الناصب فقد يكون شبه لانه قد يفسره بالضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا
انا ضاربه **قوله** او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني مناسبه
والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد
منها لاخرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه ليس ههنا من مناسب حتى ينصب
زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه
لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى اهانته بضرب غلامه
فالمناسب اذا يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى
لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا
حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه
وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد
التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بالحرف جرا ان سلط ذلك الفعل بعينه
على الفعل المجرور بعد تعديته الى المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
زيدا ضربت اي غلام زيد فتقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل

او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير لسوى ما كان
قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبه
او رفعه لذلك الاسم ايضا او يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله ازيد عمرا اضربه
ضمير به ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا لجراءته اي ازيد ضرب عمرا ضربه ٥
والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا بضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد
عمرا اضربه كما تقدم من مذهبهما واما نحو ان لا زيد عمرا اضربه فالفعل متحتم التقدير قبل
المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا ما شرط زيدا
ضربته وقد تقدم انه يجوز ان تنحو على الاسم المجرور قبل اسم آخر وليس بحث ارجله الفعل
او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وتمد الكشفه اسمان نحو اليوم الخوان
اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربته وقد يتوالى اسمان منصوبان مقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه
ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت
اخاه ضربت غلامه ضربته **قوله** ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين
اما ان يكون المفسر عين المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظا المفسر
دالا على معنى المفسر واللفظ غيرها للفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا
الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو معنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول
لذلك الفعل الظاهر مخصوص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت ٥
المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في زيد او في به او بغلامك او في بحاجتك او
في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل
الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو
زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر هنا قبل زيدا ليس معنى ضربت مطلقا مع اي معمول
كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما يجري مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا
ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه وقطعه
ان اهنت المقدر معنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه ٥
معنى مررت مع اي معمول له كان وان يمكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه
يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل
المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة
قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته فان عمل في الضمير بواسطة
حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان
لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لوبس
الخوان او لابسته ولك ان تقدر الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما استترت له
الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه وكذا السوط ضرب به زيد والا ان تفضل
بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما
في ان زيد مر به وان زيدا مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا فتفعل الملابسة

كما ذكرنا في الحاشية نحو الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير
فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه
وان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان
زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر نفسه مع
مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد
ضربت غلامه فيكون للفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق
المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي عمرو واخوه وان لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة
مطلقا لانه لا يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى قام متعلق زيد قام غلامه
وبضمير الفاعل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم
ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز
متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه
فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي لوبس زيد اكل على خوانه وان
لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاز في جميع الصور المذكورة ظرفا او كان نحو اليوم زيدا
ضربته وانا السوط زيدا ضربته لم يتفاوت الحكم لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا
واما ان كان قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد
عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة
كما في ان اللحم الخوان يؤكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة
خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع الطلب واذا للمفاجاة فتحال الاسم المحذوف لا يعدو اربعة
اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر
جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور
به يحقق فاعليته الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به لانه لا يخفى فاعلية فكانه
فاعل مرفوع وقد تعتبر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب
وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا
يلي ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما يجيء اعلم ان المصنف
ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع لا بالابتدا
وبين بقوله بالابتدا عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه
فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل **قوله** عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع
وخلاف الرفع هاهنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتدا او ينتصب بفعل
مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار ولا مانع في اسم ينتصب لفظه بما لجدم لو سلط
عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن
التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ولا يريد مطلق
قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد

قراين النصب التي سيذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير
لاحتياج النصب لحذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم
لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال انه حذف فما الضمير وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير
الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب **قوله** او عند وجود اقوى منها اي عند
وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون
اقوى منها شيئان كلمة اما وعلى اذا ذكروا اما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قراين للنصب هي
مع احدها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب نحو اما في والاخريان عطف
الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من
قراين النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة
على فعلية كما يجي اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح
النصب وغيرهما مثلهما بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوفة والمعطوف عليه
في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب
في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمته فاذا صدرت الجملتان باما
نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت
فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد
التناسب معها لكون وضعها لعدم مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجحت
بسببها الجملة التي كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير
فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السوا نحو قوله
تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى
النصب من البابين فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير
واما حتى نحو قوله

• القى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها •

فهي وان كان مستانفا بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها
لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى لكنها من حروف العطف لظهورها في ذلك
الباب واما اذا كانت مع الطلب وهو الامر والنهي والدعا فقط لان ساير انواع الطلب
نحو هل زيد ضربته وزيد ليتك تضربه يجب رفع الاسم معها لانعدامه واما مع الثلاثة
مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا نحو اما زيد فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله
وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون
الجملة الطلبية فعلية اولى ان لم يكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضا حروف
الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب فما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد
ضارب وزيد هل ضربته فعمرو لا تضربه واما قولهم ان نحو زيدا اضربه ولا تضربه
بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها

لا

الا بتاويل بعيد يخرج الامر والنهي والدعا عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه
منقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تقديرها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه سمي الجزء فيها خبر المبتدا
نحو لزيد منطلق ولبئسك عند وكذا بكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته
والعجب في جزء المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا
ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا
واما ليست من قراين الرفع كما يساتي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة
السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة
فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شي
كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة
على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه
عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين
اذا الشرطية من اول الامر فقياس وجوب الرفع بعدها مع مجيها بعد العاطف فلو وقع نصب
ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا الغينا اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية
للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو
اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور **قوله** ويختار
النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية
وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة كقوله تعالى انا كل شي خلقناه
بقدر هذه قراين يختار معها النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة
فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك للتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه
الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو نضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده
عن معنى الحدوث لاحقا بالاسما وكذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية
لا معطوفة **قوله** وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله

• فلا حسبا فخرت به لئيم • ولا جدا اذا ازدحم الجدود •

وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة
لمضمون الفعل فيلاوه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى ولم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه
ولا لن بكرا اقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان بجزمها الفعلين واما ليس
فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسمه والجملة
بعده خبر نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاها عن العمل الغاء ما استدلالا
بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما وحمل عليه قولهم ليس خلق ابنه
مثله اي ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغا ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب

لا

توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلو حينئذ ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار

قوله وحرف الاستفهام عليه اولوية بالفعل لعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة بجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فلطلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فتدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم الحروف ثم تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها لم تجد فعلا تسلت عنه فان جا احد جزئي الجملة التي يدخلها فعلا تذكرت العهود القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ويجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب اذا فصل بظرف نحو انا اليوم زيدا ضربته والاسما المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج والرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شي يحفظه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما كان بلا ثم نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام همزة الاسم المجرور فرفعه اولى نحو ابهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة

قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كان في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله

اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب •

ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر عندهما كونها فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جا زيد او مقدرته نحو اذا السما انشقت اي انشقت السما ونقل عن المبرد انه تختصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السما انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السما فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهر في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجي في الظروف

المبنية

المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا وذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان ينتفع بالفعل المقدر الذي هو كلازم ذلك الا الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون

لا تجزعي ان منفس اهلكته • فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي •

اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة

اذا ابن ابي موسى بلال بلغته • فقام بفاس بين وصليك جازر •

على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن

قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كما اذا في الزمان نحو حيث تجلس فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزؤها اسمان اتفاقا ونحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي وساير الاسما الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال

فمتى واغل ينزلهم يحيوه • ويعطف عليهم كاس الساقي

وقال

صعدة نابتة في حاير • اينما الريح تميلها تمل •

فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها

قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته

قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا او انك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن قلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل وهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته خبر المبتدا وقولك بعشرين متعلقا اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذا متطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون خبرك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون بعضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله انا كل شي خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سوا جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذا للتمثيل وذلك لان مراده بكل شي كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك لان قوله خلقنا كل شي بقدر لا يريد خلقنا كل ما يقع عليه اسم شي لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية وتقع على كل واحد منها اسم شي فكل شي هو يسير كما في قوله تعالى والله على كل شي قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شي خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر

وعلى ان خلقناه صفة كل مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شي في الاية مختص
بالمخلوقات سوا كان خلقناه صفة لها او خبرا وليس مع التقدير الاول ايهام منع التقدير
الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية
كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته والكلام في النصب
او للمطابقة في الجواب للسوال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضاربا كزيدا ان احدا
قلت زيدا يضربه لانه لكن معناه ايضرب اكزيدا احدا فهو مقدر بالفعلية ويختار
الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد فهو يضربها فويد
في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب
زيد هندا **قوله** ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعني يستوي
الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية
او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى
فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وان
يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لتناسبا في كونهما
فعليتين فان **قيل** الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عوض يكون الكلام
المعطوف قريبا الى الفعلية من الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرا كلمته مثال
اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع
ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف
جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش
وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها
للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين
جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة
ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على فهم
السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم
عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى
الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات
واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا
لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي
عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة
لا اعراب لها واسد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان هذا
المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه
الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت
في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد

قام

قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل
الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قايم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى
لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجي في باب الاضافة
اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره **قوله** ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو
نحو لو زيدا اكرمته واما اما ففيها وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها
على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي بشرطها فعل
لازم والجيا الحذف كما يجي عن مفتش بشي فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من
شي وليس من الشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها
وبين الفعل باسم مرفوع ومنصوب نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في
وحيثما **قوله** وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل
الا المخففة كما يجي في قوله • الا رجلا جزاه الله خيرا • الا ترى رئاي هلا تزورن
وحرف التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقرا اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل
بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله
• يعدون عقر النيب افضل مجدكم • بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا •
اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف
واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط
والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال
الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل لاختصاص حروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين معا واولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام
وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجي الكلام عليه
في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرو هلك يجوز عند الاخفش
والفرا ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته
في العرض **قوله** وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال
انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه
اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا **قوله** بضميره
او متعلقه او بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصبه برفع
ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره
اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره وهذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل
هذا المبني للمفعول اسناده الى المصدر مقدرا اي ازيدا ذهب به الذهاب به فيكون المجرور
في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص
في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى
المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب بحض زيدا ذهب

فاللازم منه بمتعد كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو زيد ضربته لازما يفسره الفعل
الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم
المحذوف لضميره او متعلقه اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب
عامل الاسم فتقول في نحو ان زيد ذهبا وذهبت به او ذهب غلامه او ذهب مستعجلا منه
رافعا وتقول في ان زيدا ضربته او حق عليه الصلاة او ضربت غلامه او حق على غلامه
الصلاة ناصبا **قوله** ولذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه
خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وههنا لو نصبت كل شيء يفعلوه
لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل
في الزبر اي في صحائفها عمالنا شيئا اذ لم يقع فيها فعل بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثبت في صحائفها عمالهم
هذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منها الرفع
في قوله تعالى كل صغير وكبير مستطر وفعلوا كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف
اعمالهم بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتين عند سيبويه والا فالمختار النصب لجميع الشرائط
حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى
وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه
قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل
له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فيقولون ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح
كما يجيء في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما
اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل
فيما قبلها وفي الآية هي كذلك لكن الالف واللام في الزانية مبتدا موصول لانه في معنى
الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته
مذهب الفل والمبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال
سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدا بحذف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف
اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة اخرى وعدوا بالحكم الزانية بيه والفاء
عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره
كما قدمنا **قوله** والا فالمختار النصب اي لولا التقدير ان المذكوران
للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب
التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه واعلم
ان ما يشتغل به المفسر ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل
المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم ينعم الا هو ان قام زيد لم ينعم
الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه لم يضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم

المذكور

المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من ابتدائك المقدر
مقام الضمير من استمرارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع
الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا لا يثبت له عمله لان الاستثناء المفرغ
لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينتقض نفي الفعل كما نقض الا الذي
قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اثبات الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض
نفيه بالا فتقدر قام زيد في مثالنا ليوافق في المعنى لم ينعم الا هو وكذا يضرب زيد ليوافق لم
يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع
ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي متحد الفاء رفعا ونصبا وقد يكون
فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان
او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع
لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته
اعتبارا باياه فقدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل
عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد
لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذا بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط
المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر
منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب
فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول
ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضربك الا اياه فالتقدير ان
اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول يفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا
امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط
ان زيدا اعطاك فيكون مثل نحو زيدا ضرب ولا يجوز ولذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا
لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني
اما الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا
هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي
هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من
افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما
يجيء في بابها فانظر فان كان الاسم المذكور ظاهرا اوجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع
نحو ان زيد علمه قائما اي علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم
زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال القلوب
ولا يرد هاهنا تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط
ان زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز
رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه

علمه قايما اى ان علمه علما قايما انتصل الضمير المنفصل بما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قايما
ويجوز ان هو علمه قايما اى ان علم علمه قايما باستتار الضمير لظهور العامل واما المفسر الذى
معه ضمير ومتعلقا به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مر بغلامه وان
زيدا مررت بغلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب فى ان زيدا ضرب غلامه الرفع
اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما
قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا
اى متعلق زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسر الفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير دليل
المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضربت وغلام هند ضربت فكيف
مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز
واما ان كان الضمير فى المسئلتين متصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب
غلامه الا اياه وان زيدا لم يضربه غلامه الا هو فتقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب
زيد اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا
لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى
حذفت اداة الاستثنا فصيرت المنفى موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع
الاستثنا وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضربه غلامه الا هو
او ان لو بلابس زيدا يضربه غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط
ان زيدا اى غلام زيد لم يضربه الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا اكرم بلابس يضرب غلامه
الا هو واما المفسر الذى معه متعلقان لضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب
زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان تضرب اخو زيد زيدا اى متعلق
زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ان زيدا ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا
لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله
الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك
وان تحذف والطريق الطريق سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد
الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل الة التحذير قوله هو معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده هو ان بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا
بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر
من بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه للصدد
اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده فلذلك المحذور المعمول كالاسد الذى
بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك
من الاسد ولا يقال انقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح اى بعد كان
الاولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطفه

على قوله معمول البعد من حيث المعنى لان يقدر فى الاول مضافا اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه
وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات لا ترى الى قوله
الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفى بعض النسخ
او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل
المذكور قبل كما فى عندى زيد او عمرو ولو كانت منفصلة جاز ان تخالفه بين ما بعدها وما
بعدها نقول انا مقيم ثم بعد ذلك فتقول او انا امشى فيكون الاضراب عن الاول والاثبات
للثانى كما يجى فى حروف العطف قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما
او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذا اضرابية بمعنى بل فيكون الاضراب
عن النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور
معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة
او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك
والاسد واياك والشر واياك والسيف فالمحذر اذا اما ظاهر او مضمر والظاهر
لا يجى الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجى فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجى متكلما كما مر
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم
اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياه الشوات شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس
بمعطوف ومن جهة اضافته اياه الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياى والشر نحى لاحذر
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذا قيل مثله واستجاب
كانه يقول احذر نفسى واحفظ وعند سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر كما فى اياك الا ان قول
سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله عنه
لجماعة اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم
اى لابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعد وفى عن مشاهدة حذفه
واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك
واياك اياك واياه اياه واياى اياى سوا كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غايبا والجان ترو ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد
واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله
تعالى دكت الارض دكا دكا ومنع الاخرون وهو الاولى لعدم السماع ذكر العامل مع
تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر يوجب الحذف عامله وحكمة اختصاص
وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر لعين تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث
يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك تكريره ولا يتسع لذكره
العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار الفعل العامل اتفاقا قال
المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى
الفاعل والمفعول لو اتحدا اذا انفصلا جاؤوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك

ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
ان يحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما في ايا
المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال
هو منتصب بتقدير باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول وانما كان اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لو اتصلا يكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى
فان قلت بينهما فرق وذلك المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياى ليس
ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه
ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل
حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوبات على شريطة التفسير
لكونه مستقلا بنفسه وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياك ضربت وايضا الظاهر من
كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل يفيد معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل
عند قوله جاء الله الله احمد فمعنى اياك ضربت ما ضربت الا اياك واياك ابعد اى ما ابعد
الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب
حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد ونحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى
الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك
بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه
واياك محذر والاسد محذر منه وبينهما تخالف فكيف جاز العطف فالجواب
انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف
عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد
مبعد اذ معنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن
ان تحذف وان تحذف فتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذ ما
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع الواو او لا معها فالذي بغير الواو نحو اياك الاسد
يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى شرط العطف واما من فهو
متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان
نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان
حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا
ما هو في الحقيقة اسم واحد جازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور
كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند
سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه
من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة نحو الله لافعلن نادر وحذف حرف
الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وقال الاخفش الصغير
يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز
حذف الجار من اياك من الاسد انه لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه

ايضا

ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر وهو قياس مع ان وان كما ذكرت في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
اى وقلت واما قول الشاعر •

فاياك اياك المراء فانه • الى الشر دعاء وللشر جالب •

فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك المكرر بمنزلة اياك الاسد اى المحذر منه مكرور والمراء
منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر ان تماري فهو في جواز حذف
حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق
ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله
قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوفا عليه بالواو مع معطوفه
فالمكرر نحو قوله •

اخاك اخاك ان من لا اخا له • كساع الى الهيجا بغير سلاح •

والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيها الزم ونحوه وعلة
وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله
هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك ويجوز
ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان
او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو
قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت بلفظ ضربت اليوم
اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب
لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل
في يوم الجمعة فعل لكنه لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم
مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك اخرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد فقط هذا
قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما
ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف في
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى
ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه
تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فسر
المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى لشبههما لها لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما
بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب
بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان
والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان
مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك
واماما لك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو

الاولى ليخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال
هو لا ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمحدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند
ولدى ودون ووسط وبين وازاء وحذاء وحده وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه
من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا
خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل
الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال المحدود في لفظ
المبهم ما تقال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ
داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر
خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام
المواضع فانها اعلام لها باعتبار غير تلك الاماكن وكذا اسماء البلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما
نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذا فان هذه الاشيا تطلق على هذه الاماكن باعتبار
ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف
البيت وخارج الدار وداخلها وكذا الجهة ما في قوله ثم زايدة من اسم مكان لانه انما ثبت
مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شي خارج عن مسمى المكان مع انه
لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال رميت مضرب زيد ولمت مصرعه بل هذا النوع
من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان اولا وان كان الثاني لا ينتصب على الظرفية الا الفعل الذي ينتصب به على الظرفية
المخصوص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب
ونحوها والاول ينتصب على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس
والمقعد والماوى والمسند والمقيل والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت
ماواه ورقدت مرقده وينصبه ايضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما
اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان
زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا غنت
مبيته والقت مشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك
ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون
من المتقدمين لم يكن من المكان ظرفا الا الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو
الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قال وحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت
على الجهات في انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال المصنف وكذا حمل لفظ
مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل
لكثرة استعماله فهو عنه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان
لا ينتصب الا لما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا بل
يجب انتصاب لفظ مكان بمعنى البدل على الظرفية لكنه بتقدير متعلق مما اشتق لفظ

لكان

مكان منه نحو انت لي مكان اخي اي كاين مكانه وجاني زيد مكان عمرو اي كاينا مكانه فهو نحو قعدت
مقعده واويت ماواه قال اي اذكرنا قيل وينبغي على قولهم لا الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة
على الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام فان تعين ابتدا الفرسخ مثلا لا يخص موضعا
دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما او اليمين والشمال ثما لا هذا واعلم
انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله
فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما في المكان فلما لم يكن كلفظ الفعل دالا على شي منه بل
دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان
الذي هو مدلول الفعل اعني الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمحدود ووجه
المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت
مقعده وجلست مكانه وغنت مبيته فلكونه متضمنا المصدر ومعناه الاستقرار في ظرف
فمضمونه مشعر بكونه ظرفا فالحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضرب والمقتل فلاجرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول
المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل بنحو مخالطة
مشابهها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة
الوقت على المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان
يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم
اصلا لان المفهوم من دلالة اللفظ على الشي الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة
الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم
المكان بالتفسير الذي ذكره **قوله** ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام
ونحوه بالشرط المذكور في الكل ومواشتهانه فيما فيه معنى الاستقرار **قوله** وما بعد
دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال
هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها
على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح
انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد
وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر
دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم
اتفاقا ونحو حالت لا كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب
الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله

فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد

اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

ويكثر حذف في وان كان شاذا من اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق

ينصب على الظرفية كل مكان
دخلت عليه مبهما كان او لا نحو
دخلت الدار ونزلت صح صح

بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف
ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين
ما يصلح جوابا لكم ومنها يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه
الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فتقول شهرا استغرق السير جميع
الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان وان
لم يمكن استغراق الجميع استغرق منهما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت
فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا
كان كالعشر الاولى من رمضان او لا محدودا كان كيوم الجمعة او الاكثر من الماضي ومعرفة
كان كيوم الجمعة او لا كوقت يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب بمتى
بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير
مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم
والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم
الجمعة في جواب متى خرجت وكذا ان لم يكن صالحا الا للبعضية فهو له نحو يوم الجمعة
في جواب متى خرجت من البلد وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير
المعدود كما يصلح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغرقه الفعل وليس ايضا
كل ما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذي لا يختص نحو ثلاثة ايام وشهرا وسنة
فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير
المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى
من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم ويعني
الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فلما اذا قلت سير
عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال
سيبويه اسما الشهور كالمحرم وصفر واخواتها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر
والليل والنهار والابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة
الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها
السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه
فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى
فو الله كانه قيل سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس بتعيين العدد مع اختصاص الثلاث
بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف
في التصرف وضده في الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم
يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وذلك يختص بالي وحتى ايضا وبمذ ابن بابي
ايضا مع عدم تصرفها اذ من الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في
نحو جئتك من قبل ذلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئتك من عندك

اهر

وهي لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او الجار
بمن نحو الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وصباح
ومساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد تجيء حيث واذ منصرفتين نحو الله اعلم حيث يجعل
رسالاته وقوله تعالى بعد اذ هديتنا ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة
وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا
صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق هذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات
ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم
وهم يصرفونها قال شاعرهم

عزمت على اقامة ذي صباح ۝ لامر ما يسود من يسود

واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما تنصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى
الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة
وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا صار الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه
ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني
بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير
المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحيرة وعشية وعتمة
وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته
وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت
نهار ليلتك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته
كما سيجيء حكمها فيكونان اذن منصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة
مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين دون علمية ولا آلة
تعريف هذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته
لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها امارة من العلمية واما من
اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم بلا آلة كالعلمية
والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة
على الاشهر مع تعينها فتعريف هذه الاسماء اذا بكونها معدولة عن اللام يعني معدولة
عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنت
لبنيت كما امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ
الجنس لا يطلق على واحد منه معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا باللام العهدية سواء كان
علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول ولم يوجد سحر
من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد
العدل عن اللام ليحصل السببان وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو غدوة
مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف للآخر انه المذكورة من ضحى وبكرة
ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها منونة اتفاقا الا ان عمر الجوهري ان ضحى

معنا الانصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة فهما وان كانا معينين مع العلمية
الا ان تلك العلمية في الجنسية كما في اسامة ونذكر في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة
على ان الخليل كما حكى بعيد حكى اتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين والحق عند القاهر عتمة وضحوة
معينتين كسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونين فكل ما ثبت
ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما المتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية والعدل
كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب
انه سمع من يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غدة لكن الاعلى المشهور فيهما
ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك عند ابن الجلس كما مر فتقدر العلمية فيهما كما في سحر
فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة
تعريف وتعينها الذي لا مستند الا الى السماع فلا تقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر
وسنة وساعة وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر
المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت منصرفة نحو صيد
عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلابد فيها من اللام او الاضافة تقول عند السحر
الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول
غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس
كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته العام
الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما
تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وتذكر الكلام على اعلام الاجناس
في باب الاعلام وان علقتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعيينها جاز ايضا تنوينهما
اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة
فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس
ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل كيسر بن جماله
في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغدا هو الجنس
كقولك هذا غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قوله
من قرا بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة
محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما
قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته
فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول
لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين
في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على
كل حال قال السيرافي في حكاية سيبويه لا اثر لو تحرر غير منصرف لكونه علم الجنس بلا اذا اردت
به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند

والذي

والذي ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله
تعالى ارجع البصر كرتين وكذا هنا ولحواته وبدل و مكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا
التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة
بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال
الفرزدق • صلاة تورس وسطها قد تغلغا • ووسط بتحريك السين متصرف وقد
يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان اخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت
دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول
الى زيد وينصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا
تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى
الالهة لقيتهم ولا اطلت الله الذي هو خلقهم وورا ثم ثم متحركا فهو قدامه في المكان تعالى
الله عنه ومما لزم فيها الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله
• الا قالت الخنساء يوم لقيتها • اراك حديثا ناعم البال افرعا •
اي زمانا حديثا وجوز في لفظتي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه
ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات
المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها
الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم
انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزور وسير عليه تنو نجيمين
اي مثل زمان جزر جزور ومثل زمان تنو نجيمين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت
ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير
اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمهما
وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا
يكون لاسم الزمان ويقل قيام الجنس مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه
وقد يقوم المصدر المضاف الى اسم مقام المضاف الذي هو مكان نحو لشبت غلوة سهم
ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبير احضر
فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر اضيف اليه
الحين كقولهم نحو لا اتيك الشمس والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله •
باكرت حاجتها الدجاج • اي وقت صياحة هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت
لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به
فحينئذ يسوغ ان تضمر مستغنيا عن لفظ في نحو قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه
المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله
يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسع فيه وعن متوسع
فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين
حتى يلحق بالمتعدي الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال الاكثر المتعدي

الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الحاء مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار المفعول به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيما اشار ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر في اللام صار قياسا في المفعول له كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول مررت بزيد وقمت الى عمرو ومررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين ولما قال المصنف في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا في الظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا لدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا لانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب عمرو زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله •

باكرت حاجتها الدجاج بسحرة • اي حاجتي اليها فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشي بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجي في باب الاضافة **قوله** وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاز بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به فتقول بما المختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما اختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه وحيث يوم الجمعة سرت فيه وبيوم الجمعة سرت فيه او لا سرت فيه ومثال ليس المفسر بالصفة نحو يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي الامرات

بنو

زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ومما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **قوله** فعل مذكور المراد مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه **قوله** مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان يقال في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك كما هو مذكور لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس معلولا له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة **قوله** خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ونحو ان يقال الظرف هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان قعود ليس بيان للجبن ولا يقال قعوده جبن لا مجازا ولا كذا في جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النهي او نحوه فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النهي كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك لان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى التاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي يكون حالا ولا يلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت مجاذرين الموت لكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله • وادعل المجبور والهوا من ظهور الجبور •

الا ان يجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل الجحور وهولا الهول على ما هو
مذهب الفارسي ونعلت جهدك على ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولى لسلامته
من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرام الزايرين في قولك جيتك للسمن ولاكرامك
الزايرين عند مفعول له على ما يدل عليه حده وهكذا كما قال في المفعول فيه اذ شرط نصبه
تقدير في وما ذهبنا اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجي لكنه
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرايط فحده م الصحيح
هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركها في الفاعل
ان يقوما بشي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان
بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول
زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك
وشهدت الحرب ابقاعا للمهدنة بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل منفصلا وتفسيرا
للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة
حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته
بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة حدثان
ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه
لكن لو صرحت بما هو العلة اعني اثر التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل
والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد
• والشيخ ان قومته من زيغه • لم يقم التثقيف منه ما التوى •
وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى
في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جوازه عدم التشارك قول امير المومنين
عليه السلام في نهج البلاغة واعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي النظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف
حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول **قوله**
• الجحور
• الجحور يركب كل عاقر جمهور • مخافة وزعل المحبور • والهول من تهول الجحور
وان الهول بمعنى الانزعاج لا الفزع والشور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم
المقارنة في الزمان وذلك انه قال في قوله تعالى لم تذكره على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا **قوله** وانما يجوز
حذفها اي حذف اللام **قوله** اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول
له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل

كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله
فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه تقدير اللام وجوابه لزوم ان لا يكون من غير
لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل
على ايجاد الفعل والحامل على الشي يتقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي ولا
تبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى
والجواب **قوله** انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب
تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جيتك اصلاحا لامرك
وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة
تاديب قلنا نجوز ايضا جيتك اكرامك لي وجيتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير
المضاف المذكور بل نجوز جيتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر
المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا
ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجيته اصلاحا قال المصنف وانما
شرط هو نحذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجي جامعة
للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون
هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها
ويجري الى التراكيب وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز وبيت العجاج
قاض عليه وكذا قول حاتم
• واغفر عوراء الكريم ادخاره • واعرض عن شتم اللئيم تكرما •
وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال
جيتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه
في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما
والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والبا
للسببية هاهنا كاللام قال المالكي واذا حصل الشرايط فالمجرد المقترن بلام التعريف
اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل **قوله** المفعول معه هو المذكور بعد الواو
لمصاحبة فعل لفظا او معنى **قوله** لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته
في كل رجل وضيعته وانما مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة
كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا
مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقت سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد
بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم
ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا
الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما قبين عمرا

في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف واما بعد له
ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو
يحتمل مصاحبة الرجلين في المجي ويحتمل حصول المجي احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة
وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكن النصب في العطف
الذي هو الاصل اظهر **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان
معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور البصريين ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذه الواو العطف الذي فيه معنى الجمع
كما يجي في بابه فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم على سائر المفاعيل المفعول معه على
عامله مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على
عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول معه متمسكا بقوله •
جمعت وفحشا غيبة ونميمة • ثلاث خلال لست عنها بمرعوى •
والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على
الخلاف فيكون العامل فيه معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل
بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة اي صاحبها وكذا في غيره ه
والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل
الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته
وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية
والواو حرف في الاصل لم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا
اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته **قوله** فان كان العامل لفظا وجاز العطف فالوجهان
فان كان العامل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قاله عبد القاهر في نحو
قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف وعلله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي
هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا
وزيدا وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف من حيث انا وزيد عند
عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الافعال للعطف
وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال
الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يستند الجلوس الى السارية وكذا ه
لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عدم مراعاة لاصل الواو في العطف ه
واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بالجري وله

ان

ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف فجرى في المعطوف كقوله •
علفتها تبنا وماء باردا • اي وسقيتها ماء قيل ولا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا
لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولا ان
يجوز العطف في هذا المثال ايضا ونقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع
والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فلم تبق الخشبة ارفع من الماء
والخشبة ههنا مقياس يعرف به ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في ما لك انت
اعلم وما لك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لما له والتقدير الاصلي فيه
انت اعلم بحال ماله لانك فانت وماله ثم خفف بحذف مضاف اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه
ماله لظهور القرينة على هذا الحذف وتبيين وتقريب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب
المضاف اليه نحو ثالث عشر وثالث عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت
وماله مثل كل رجل وضيعته اي فانت وماله مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين
مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك
وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعله يختار لك عليك لما عملت من ترك مكافاته
للمحسن تعالى عنه فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه
حسبك وهذا المعنى ابلغ مما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى
انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه
بذلك ولذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد
مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك **قوله** وان لم يجز العطف تعين
النصب نحو جئت وزيدا الجمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف
والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف **قوله** وان كان معنى اي ان كان
العامل معنى والعامل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ ما يشعر به قوة
او لا اما الاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان
قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك
وبدلك وكفيك لكونها بمعنى اسماء الافعال نحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك
وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرا ونفسه وشانك والحج ان جعلنا
الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال المصنف
العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص
على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس
بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا فقال غيره العطف
هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب

والاقلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك بحمل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون
يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة
واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال
المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز
العطف على ضعف ان لم تقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القران كقوله
تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك
وما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه
بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها
الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم اشتهر في الاضمار هذا
واباك الله واباك لعونات ما الاستفهامية منه وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك
زيدا وما لك وملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال
السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذه الملابسة
ايضا يعني ان سيبويه لا يريد انه بتقدير ملابستك ان الاسم المنصوب بهذا المصدر المقدر
لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته
وابقاء البعض لا يخرج في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لان
اللفظ مقدر عاد كرقال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ههنا لقوة
الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جا بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة
المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز
ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال
السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دالة على
معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح ان يجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما
الى هذا المذهب مذهب عبد القاهر في تجويز نصب الذي لا يكون في لفظه مشعر العامل قوي نحو
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما الغزو والمتغور فيهما العطف اولى بلا خلاف
وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدلالة عليه وهو ما الاستفهامية وكيف بذلك
لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته
وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا
والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير
سيبويه وقال الاعمى القصعة بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه
بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز قوله

• الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي • منع الرحالة ان تميل مميلا •

اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى

الفعل

الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف كما ذكرنا
ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وراءك
فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر
المقدر وانكره ابن بابشاذ وجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون
وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم
وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فيعمل العامل في الجماعة واياه كالذي في لحاف
وانما امتنع النصب في الاسم في وضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
المفعول معه حال بما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة
ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت
وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف
ومنع ذلك ابن كيسان ويكون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه
قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم لا يجوز
ان يعطف شركاءكم فيه على امركم لانه لا يستقيم التقدير حينئذ لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان ه
لا يقال اجمعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا
معه اي اجمعوا مع شركائكم للسلامة من الاضمار **قوله** الحال ما بين هيئة الفاعل
او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال
المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ
المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل
لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه لبيان هيئة فاعل اذ لفظه عالم ههنا مثلها في قولك
زيد رجل عالم مع انها مبينة لخبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل
عالم مبينا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه دالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول
حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يخل عن الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل
ان يمنع ان الحدود والرسوم يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده
وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم
انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في كان
زيد راكبا هيئة ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجي فيكون غلطا
ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله

• تقول وقد مر الوظيف وساقها • الست ترى ان قد اتيت بمؤيد •

وقوله

• وقد اغتدي والطير في وكناتها • بمنجرد قيد الاوابد هيكل •

ويخرج ايضا المضاف عن الحال اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك

كذا فيه بالضاد المعجمة

بعقة

تليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هولاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر ودابر

• كان حواميه مدبرا • خضبن وان لم يكن تخضب •

وقوله •

• عوذ وبهثة حاشدون عليهم • حلق الحديد مضاعفا يتلهب •

واما قوله تعالى النار مثواكم اى موضع مثواكم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عن ما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجي الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزو المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هولاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما رجع اليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هولاء فهو حال عن هولاء المضاف اليه دابر فكانه هو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزو المضاف اليه لان دابر الشي اصله فكانه قال نقطع دابر هولاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبر او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا في قوله حلق الحديد مضاعفا فالاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منها حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزو كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزو كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه ركوبه غلامه اذ لم نجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجي والحال عن المضاف اليه الذى لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال التي في قوله يقول وقد تر الوظيف • وفي قوله • وقد اغتدى والطير في وكناتها •

وحد المؤكدة اسم غير حدث يجي مقررا لمضمون جملة كما يجي شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع القهقرى رجوعا ثم اعلم ان الحال قد تكون عن الفاعل وحده نحو جا زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجودا عن شابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا

راكبا

راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال •

• وانا سوف تدركنا المنايا • مقدرة لنا ومقدرينا •

وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي للشي الواحد احوال متعاقبة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كما يجيء في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا عن ضمير مذموما واستنكر مثاله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجي في ام لا التبرية نحو جاني زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد ندر افرادها نحو جاني زيد لا راكبا

قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول لما في هذا اى انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله •

• كانه خارجا من جنب صفحته • سفود شرب نسوه عند مفتاد •

اى المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسره ما شبه خارجا لان المشابهة هي المقيد بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز ان تكون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها **قوله** وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وبمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف

والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوّز ها التنبيه من دون اسم
الاشارة كما يجي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا
منعما وامّا حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعله الحاج عندنا قال ظاهرا انهما
ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال بل العامل هو الظرف الموجود على ما هو
مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد
كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا او المنسوب نحو انا
قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا ولما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر
كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه
الفعل لفظا مع عملها في الحال وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان
الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه وكأنّ وانّ تشبهانه لفظا ومعنى
ولا يعملان في الحال لما لا وجه لاحالة ذلك الى استماعهم وانا لا اعلله **قوله** وشرطها
ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول
انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور
بما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرّفت وقع التعريف ضائعا وانما كان
الغالب في صاحبها التعريف لانها اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من
بين امثاله اعني وصفها اولى من ذكر ما تقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى
ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا
اوّلت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم تؤوّل النكرة ذا الحال لان غايته انه على
خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب
لا غالب **قوله** وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول
الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرّف باللام نحو ارسلها
العراك او معرّف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه
وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا
ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة
ووحدك في الاصل وحدتك فحذفت التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واقام
الصلاة اي اقامة الصلاة الوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الوحد والحدة مصدر وحد يحد نحو
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد
وقال الفراء بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع
والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتدأه
ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد
منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى
وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على
انها مفعولات مطلقا والحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك

ومطيقا

ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل
فلهذا حذف العامل وجوبا كما مرّ في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام
الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف
نحو عنه زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك لصدر بيت
للبيد ويروى واوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ● ولم يشفق على نغص
الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب
دخالا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها
مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها لما بالمزاحمة اما قولهم جاؤوا قضهم
بقضيضهم فالاولى ان يقال ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع منقضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون
قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على
الاصل فقالوا كلمته فوه الى في ثم الجاء عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى
الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في مشافهة ومعنى قضهم
بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها
وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق ه
في فاها لفيك سوا وكذا ينبغي ان تقول في يدا بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف
اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل
حسبوا امرأة اي كل رجل لقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت
الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل
شاة فنصب هاهنا الجزء لقبوله الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت
الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه
الى في شاذ ووجهه انه لو يحذف حذف المضاف اليه منه لينكر لئلا يبقى المعرب على حرف
واحد وقد جا فما لهم لغة قال المتنبي ● وقبلتني على خوف فما لفم ● فحذف المضاف
اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف هذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا
فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب
نحو قولهم جا القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيضهم اما على انه تاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول ه
اعرابه جميعهم بصغيرهم وكبيرهم ما عنيناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع
مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو
في المعنى ضد معا في قولك جاء معا كما ان في معا خلافا اهل هو منتصب على الحال اي
مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده هو حال
اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع معدودة فريع وحده ونسيج

وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله واستعير للشخص المنقطع النظير
ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في المعجب برايه ويقال جاء على وحده
اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر
ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم
مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اي كثيرة
اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وجه
الارض حذف التاء حملا للمنفصل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله ان رحمة
الله قريب وموصفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة مع اللام في الاسمين زايدة
كما في قوله •

ولقد امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثمت قلت لا يعنيني •

ويقال ايضا مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم
يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم اي مترتبين واللام
زايدة كما في الجماء الغفير وقد ينصب ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول
واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء
الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها
موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها
توكيد له وربما عومل بالمعاملة المذكورة المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم
وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجي في باب العدد وقد ذكرنا قولهم
كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش
هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال عينه
بيدي ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المومنين عليه السلام في صفين
قابلنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد
العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يوول بنكرة اي شجعانا وضعافا فلا يفتقر مضاف كما قال
سيبويه في جهدك ونحوه **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه
يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله بين الخيل فاتى
فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل
مختالة او يسبقه نفي او شبهه نحو قوله • وما حل سعدي غريبا ببلدة • وما جاءني رجل راكبا
او نهي او استفهام وذلك لانه يصير للنكرة مع صفة سبق هذه الاشياء مسوغ ما فلا
يتعين امرها كما ذكرنا في باب المبتدا او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو هذا جاءني
رجال مثنى وثلاث لان المقصود التنصيص على هذين العددين في حال المجيء والوصف لا يفيد
هذه الفائدة او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين
او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه لو مرادان الناس الحال بالوصف اذ الوصف
لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب

ذي

ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فيطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقدير
الحال على صاحبها المنكر بقوله • لمية موحشا طلل • تقديره فلا يستقيم عند من شرطه
اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد
على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف
العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا
حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه
اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت
ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل
في الحال ما ليس معتمدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت
مجردا زيدا اي ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا
على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور
فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وهو وهذا خلاف سيبويه
لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو
زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد
في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخر المبتدا فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال
على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى
صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون
زيد صاحب الحال بناء على الاختلاف جواز عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم
يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال
وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايبه اي زيدا اما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما
زيد وفي الدار زيد قائما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا
فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم
في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان لدينا ايابهم قالوا ومن ذلك
البر الكر بستين اي الكر منه بستين فكانه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي
اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى الاشتقاق كليت
ولعل وكان نحو ما شانك وحروف النداء واسماء الاشارة وحروف التشبيه والتنبيه والمنسوب
نحو تميمي والجرو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها
له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل
التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة
المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل
يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل الصفة المشبهة افعل التفضيل الا
ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم

هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا او كذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما ففيه
الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاج ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله وان العامل
في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون
حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت
الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم
عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى المنع من اظهار الكاف ايضا
وكذا اذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو لم تتقدم على عاملها فلا تقول والشمس طالعة جئتك
مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عاملها اذا كان العامل مصدرا
لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل
صلة للالف واللام او حرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات
لا يجوز وتقدمها على صلاتها لتأخرها عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجي في الموصولات
من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتهما فلا تقول المجردة
الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا اما مجردة ضرب زيد هندا واما
في ساير الموصولات نحو الذي راكبا جا زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل
مصدرا باللام الابتدا او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان
زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين
لا يجوز لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن
المواضع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا
مضروب **قوله** بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى
لان راكبا وجئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي
هو الظرف او الجار خاصة سوا كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله
تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه ه
ويتقدم عند الاخفش من جميعه على الظرف وشبهه بشرط تأخره عن المبتدا الظاهر وذلك
لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه ه
يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غير ما ذكر من التنبيه والتشبيه وغير ذلك
اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا للمبتدا في الحال او في الاصل
ويتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها
فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا علقت ه
الظرفين بما لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة
لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول
متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا
كان الظرف كما في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر

فخبرية

فخبرية الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف والحجة عند البصريين نحو فيك
زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفرا والكسائي نصب ذلك الاسم
نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف
اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شي اي ان رغبت في شي فهو يرغب فيك **قوله**
ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام لتقدم الحال على عاملها وتاخره عنه وهذا حكم
تقدم الحال على صاحبها اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها
ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا
والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم
يجوز تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد
زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر
لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران اشتركا في
وعودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة
طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل
الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سوا كان
مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا
في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه
خيفة موسى واما ان كان ذو الحال المجرور فان كان بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه
اتفاقا سوا كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا
نحو جاءتني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان جر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
وقال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا ٭ الي حبيبا انه لحبيب ٭
وقال اخر اذا المرء اعيته المروة ناشئا ٭ فمطلبها كهلا عليه شديد ٭
وبعضهم جعل كافة حالا عن الكاف والتا للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال
في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور مضاف فعند من عمل في الحال كما عمل
في ضربت زيدا راكبا فعند من جوز الخلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال
فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف
الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا
في حد العامل ان معنى الفعل قد يستنبط من مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس

بعامل في الحال الى ذي الحال الى جزوه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف
اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا لما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل
المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير من المذكورين
كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه
جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا
ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها
اذا جا صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاني راكبا الا زيد وانما جاني راكبا زيد مثل
ما مر في باب الفاعل اعني لتعيين الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس للحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه **قوله** وكل ما دل على هيئة
صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا
اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى
صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا
متبسرا اطيب منه مترطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي
دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما
ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلفون
تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجي في بابها ومع هذا فلا
شك ان الاغلب في الحال والوصف هو الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة ثابتة
الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا وقولك جاني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول
بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي

بدت قمرا ومالت خوط بان • وفاحت عنبرا ورنت غزالا •

وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد العرين ومثل
شاء والثاني ان يؤول المنصوب بما يبعد ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا
واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشي المشتهر في معنى
من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار
قهار ومنها الحال نحو بعتنا الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط بجعل
لكل جزء من اجزاء مجزا قسطا فتنصب ذلك القسط على الحال والذي يجوز بدلا لان الخبر
ولما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم
واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وفارقته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة
كل درهم منه درهما مني ونحو ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا الذي كل واحد
وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال

في نحو

في نحو بوبته بابا بابا وجاوني رجلا رجلا او واحدا واحدا او رطلين رطلين ورجالا لا رجالا
اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا
وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفا او بثم نحو دخلوا
رجلا فرجلا وانضوا الثلثة ثم الثلثة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال
هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او نوع له نحو يعجبني الفضة
خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما او نعلا نحو ومنها الحال في نحو هذا
بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشي على نفسه او غيره باعتبار
طورين وكذا اذا شبهت شيا بنفسه او بغيره باله التشبيه او بدونها نحو هذا
بسرا امثاله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال
ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل واله
التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك
زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا عن معنى الفعل وبمثل قولك
تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشواني بسرا اطيب منه رطبا والعامل
في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يصح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك
لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية
فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا وحال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تعدت
ولم يسمع الا حال شيخوخته والمجيء في جاني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة
انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واشد المصنف على
امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال
الاخرى لان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر ولا يتقيد بالحال
المبتدا وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف لما اقول لا فانه لا يلزم من امتناع تقيد
المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك
المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا وليس في غيره واما ثانيا فلان المدعي في المثال
المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا
زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدا
والخبر في كل موضع بحالة واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحالة اخرى
فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل واله التشبيه مع ضعفهما
في العمل لتقدم ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول قد يدل على حدثين يقعان معا
ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا
اذ ضرب كل واحد منهما يتعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشي واحد نحو تنازعنا
الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب لحدثيهما من منصوب الاخر متعلق لا
به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد
في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانهما لان الغرض

فيما على ان يصلح حال واحدة منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين صح صح

وقوع الحدثين متغايرين مستثنا هما ايضا اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير ما يتعلق به الاخر
وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل
التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو
اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف
زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك
احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا اله التشبيه
تدل على حدثين يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني
حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل
حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما اله التشبيه فلا يدل بصيغته على حدثين معينين
بل يدل معناهما على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هنا لك حالة يشتركان فيها
فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك
زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته
يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى المماثلة والمشابهة اذ تعبر بهما عن كل حدث
لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف
في قوله • كدابك من ام الحويرث قبلها • بدابك لما كان بمعنى تتحبك فكني دليل
يصح ونذ تعلق مع اله التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران
كما تعلق الجاران في بيت امرئ القيس بدابك لما كني به التشبيه وذلك قوله صلى الله عليه وسلم
انت مني بمنزلة هارون من موسى اي قريب مني قرب هارون من موسى قال
• ولقد نزلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة المحب المكرم •
وتقول انا منك بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد منك بعدها منه اذا تقرر هذا
قلنا لما تميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل واله التشبيه وباب فاعل
وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب
كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فتقول يفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد
قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل واله التمثيل
نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر
قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث
المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس
وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولا عليها مع ضعفها واما الضمير المستكن في افعل
وفي اله التشبيه فانه وان كان مفضلا او ممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
كله فلا ارى باسا بان يقال زيد احسن منه قائما قاعدا كما قال علي عليه
السلام في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول

ضرب

ضرب زيد قائما عمرو قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو
قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب وضربت
زيدا قائما قاعدا قال المالكي ومن الاحوال المقيسة غير المشتقة المصدر الاتي
بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية علما ومثله
هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر لعامل محذوف
والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علمه وهو
الكامل شعره اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا
وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر
ينصب حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة
واتيته ركضا او عدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان
من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته
وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم
انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية والعامل
محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان
كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى
مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد
المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف
المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء حالا وهو
غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا
بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البرقفين
او صاعين فالاولى ان المنصوب خبرها لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون
جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت
بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويجوز ان
يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية
فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال
فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب
الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما
طلبية او ايقاعية فالاستغراقات في الطلبية لست على تعين من حصول مضمونها
فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية
نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينتظر ايضا الوقت يحصل فيه مضمونها
بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وموهما فيقصد وقت الوقوع بل يعرف بعقل
كمرد دلالة اللفظان وقت التلفظ باللفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه

قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة
التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ
والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو ولا هكذا ان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام
والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي فيها
بالضمير بل اذ تصدر الصفة والخبر بالواو واذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك لو قويا
بعدا لاخر وما حسبتها الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا
تعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله او بالواو او الضمير
اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى
احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب
الحال وجبت الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى
المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة
وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما
صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو
قوله • خرجت مع البازي علي سواد • فلا تحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك
لكون الرابط في اول الجملة فان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير
وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله • نصف النهار الماء غامره
فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي معنى مستقرة عليه
جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف
اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون
في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله •

• فالحقه بالهاديات ودونه • جواهرها في صرة لم تزيل •

وقوله •

• وان امرأ اسرى اليك ودونه • من الارض موماة وبيداء سملق •

ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول الجبة وان عليه جبة وشي ولو لم تكن جملة
لم تدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر نحو ذلك فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس
وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من انفراد
الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي دخل على
الاسمية فالاسمية معنى كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد
تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب
وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم

الفاعل

الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما وهو
يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء
فاستغني عن الواو وقد سمعت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت
المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع
الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وذلك ان الحال الذي
نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تنافيا حقيقة لان في نحو قولك
مثلا اضرب زيدا غدا راكبا حال لاحد المعنيين عن حال الاخر لانه ليس في زمان
المتكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع من علم
الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض
ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا
كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال
المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا
جاءني العام الاول وقد ركب فاتي بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد
عن حرف الاستقبال في المضارع كذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي
المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء
بالعدم مما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب
عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد ولم يركب غلامه ولم يركب عمرو ولم يركب غلامه جاءني زيد
وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال
الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم
يضرب ماض معنى كضرب وكما ان ضرب لما تضمنه لمعنى الحال ظاهرا احتاج الى قد
المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصلح معه الا ان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا نفي المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه ما يدل ظاهرا
على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يكون معه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزمه
الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو
كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا
لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلذا جاز ان يتوسط بين الجار والمجرور ولا
ان ... كما جاز ان تنوسط ... وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة
المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال
في الحقيقة نحو لا يركب مثلها كالمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال
في لا والاستعمال الصفة فلا مع الجملة من الحال ولا الاستقبال المضارع كما لا ذكرنا
قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك

والاخفش والكوفيون غير الفراء يوجبون قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا بجو قوله تعالى كما استقض العصفور بلله القطر وقوله تعالى اوجاؤكم
حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوها للماضي والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو
قولهم اضربه قام او قعد حال وجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط
للحال اي ان قام او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لا يسمع معه قد اي الواو
كما في غيره من الماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون
الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل
الاسم فهو حالي فصار كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد
اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر
المبتدا فكيف بالحال كما تقدم وما اتيته الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد
من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع سقوط الواو مع
الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء تركها ايضا نحو قوله تعالى
اوجاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ
اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو نحو جاني زيد وقد خرج
ابوه اكثر من قد خرج ابوه ومن وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما
لقوله تعالى وقد تبين لوطيف وسارها الست ترى ان قد اتيت ابو زيد
ولا يقال جاني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول
قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس
مما يستدل به على ان القياس مما يعتبر ولذا كان نفيه دليلا على انتفاء ايضا لكون قد
لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **قوله** ويجوز حذف العامل لقولك للمسافر
راشدا مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان
تكون مقررة لمضمون جملة اسمية **اقول** اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا
ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا
فقرينة الحذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا
او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلقت زيدا
او في غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع الذي يحذف فيها قياسا عامل الحال وجوبا ان يبين
الحال ازديادا في ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم
فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او زايدا اي اخذا في الازدياد ونقال
هذا في ذي اجزا بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر ونقول في غير الثمن قرات كل يوم
جزا من القران فصاعدا او ثم زايدا اي ذهبت القراة زايدة اي كانت كل يوم
في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم
ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام

وبدونها

وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء
وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحول تميميا وانتقلون اعيارا واشباه
النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات ونقول
في غير سؤال وفي غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة هذا الذي
ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب
سيبويه ومولى الحاج انتصابها على المصدرية قال المصدر لانه ليس المراد انك
تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا
التحول المخصوص ومنها عند السيرافي في صفات تقع توبيخا على ما لا ينبغي في الحال
مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما
قد علم الله وقد قعد الناس بتقدير اتقوم قائما فهو عند السيرافي في حال مؤكدة واما عند
سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز
رفع هذين القسمين على انهما خبران لمبتدا فتقول اتميمي مرة وقايم قد علم الله اي
انت تميمي وهو قايم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما
هو حال كثرة استعماله **قوله** ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة
هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا يجي الا بعد الاسمية والا ظاهر انها تجي بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى وليتم مدبرين وقولهم
تعال جائيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره على قراءة
النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ونحوها بغير العامل
والحال اذا اكثر من تواترهما والاولى ان يقال ان هذه الصفات المنصوبة كلها
قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما
المؤكدة فليست بعيد تقييد به عاملها كالمنتقلة فاذا جاءت بعد الاسمية
وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدتين ويجي لتقرير مضمون الخبر وتاكيده
واما الاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله
انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار
وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي
حلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله اكلا كما
ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا
للدما او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية ومواخيها نحو قولك
انا زيد مرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي
وقولك كاملا وسفاكا للدما واية ومعروفا ويتنزل لتقرير مضمون الجملة
وتا كيده وقولك عطوفا لكليهما وانما يجي الكل حالا لا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول
اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق

حتى يوكد مصدقا ولذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مرحومين لان مضمون الحال
لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القران صار كانه هو وكذا المرحومية
لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في الحال المؤكدة التي بعد الاسمية فقال
سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا فيقال احققت الامر
اي تحققته وعرفته اي احقه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت
الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان
لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء
لانه لم يكن يتفاوت تسميته حاتما او لا يقصد بالخليل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا
لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر
فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا
وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك عطوفا مما لم يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا
محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل الا
ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة
ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال
مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف
اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما او اذا توقف المراد على ذكرها كما تقول
في الحصر لا ياتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة
ولا يضافان ونعم كافة في كلام سيبويه لا يوثق به لعرضيته مضافة غير حال
وقد خطئوا فيه **قوله التمييز** ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
اقول قال انما يرفع الابهام جنس دخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما
وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان
الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى
في قولك رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع
لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدات الذهاب
منه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة
بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احد اوصافه تميز عما يحتمله
كالتميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على
ما فسره المصنف عن الذات المذكورة ولذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني
العالم زيد وكذا البدل عن الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام
عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا ورب رجلا سواء ويدخل فيه ايضا الحال فانه

في نحو

في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل
المجرور في رايته رجل ولله دره رجلا وله ان يعتذر بان المجرور في هذين داخل في الحد وهو
تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جنسا اضعف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد
المفعول المطلق عن الاعتراض بنحو ضربت ضرب شديدا بانه مفعول مطلق لكنه
لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة فمن نحاة
قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان
صيغة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه
ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع انما تكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى
مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لان [illegible] يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق
ان امر [illegible] ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض ابهام عند المستعمل
لاجل الاشتراك العارض فنقول هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب
الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم
والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة
ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد ونحوه بذكر المقادير فلا فرق منهما ايضا من جهة
الابهام ولا يكون لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره الجد لا يتم بالعناية والالفاظ
المجملة في الحديث تخلو به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليتحصل الكوفيين لتمييز عن
المفرد والتمييز عن النسبة **قوله** فالاول عن مفرد عن مقدار غالبا قوله فالاول
يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله بمعنى
ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن نهيك
اي ان امرك سبب حصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن
نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك [illegible] شيئا الى شيء في الظاهر وهو منسوب
اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذا سبب التمييز وكذا معنى قوله بعد ان
كان اسما [illegible] جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل
كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب
نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب
لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان
يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول
اولى **قوله** مقدارا غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي اقول ينقسم التمييز
على ضربين رافع للابهام عن ذات مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاول
لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار
المقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل

كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج
والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواك رجلا والحمل على مثلك بالعنبية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا
او بغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها
التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع
ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع هو المذروع
لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو
خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والجبس في هذا اكثر منه في المقادير
وذلك لان المقدار مبهم يحتاج الى مميز ونصبا لمميز نص على كونه مميزا وهو الاصل
في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة وهو في غير المقدار اولى لان ابهامه مع الجر
ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة
وان لم يتعين تسمية البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة في التي هو الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة
وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف
بالاضافة مع انه جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا
الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا
فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز
لكان جعلا لثلاثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فالعلة
المضاف اليه مع المضاف بمثابة الاضافة ولذا تركوا في الاغلب في العدد الذي
في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون
فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل تشابه بها فلم يحذف
في الاضافة حذف نون الجمع لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها نون الجمع
فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم
قليلا واكثر منه اضافة الى صاحبه نحو عشروك قال
• وستوك قد كربت تكمل اجراء له مجرى احد عشرك •
واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد
ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية
جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والجبس اكثر قوله
اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان
انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع

كعشرين

واما في الاضافة بكل ونحوها
والمبهم المحتاج الى

كعشرين وقد ذكر قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في
خمسة عشر وفيهم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا والتمييز من نحوها ومثل هو
المضاف لان المضاف اليه واما الاتك لو جئت الظاهر بدل الضمير وقلت مثل الانا
ومثل زيد لاحتاج الكلام الى التمييز لابهام المثل والمثل اي قدر ما يملا به الشيء رجلا
نفس مثل وزيد تفسير مثل ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وضاربه كلاهما
تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام لمشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه
التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه
معنى المبالغة والتفخيم في مواضع التعجب نحو يا له رجلا وويحه رجلا لقيته
وياله قصة ويا لك ليلا وويلمه خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه
رجلا لقيته وكذا ويله رجلا وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب
الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت
رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل رجلا اعلمه ولا ريب في ان التمييز في نعم
وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من قوله من وويله الى قوله
ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن
المفرد ايضا كقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة ياله مرما ما ابعده وقول
امرئ القيس • فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل •
وقول ذي الرمة •
• ويا لها من وجهة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب •
وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فياله
رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس
التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذا في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة
كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر • ويا لايام الشباب معيشة • مع الكثير يعطاه الفتى المتلف •
ولله در زيد رجلا وكذلك لله در ابو شمر وان من رجل ما كان اعرفه بالدون
والسفل وويل زيد رجلا ومثله قوله فالله عز من قائل ولقيت زيدا

وويلمها

قاتله الله شاعرا ومن ثم ان التمييز في جميع هذا ظاهر ومقدر كما في قولهم كفى بزيد
رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني التمييز عن النسبة والتمييز
عن النسبة نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا در رجل هو زيد
وويل ايام الشباب معيشة اي ويل معيشة من ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا
كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه
لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجي لهذا مزيد شرح في التمييز
عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال
انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو
الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما الفعل التام بفاعله فلا تظنن ان
الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير
كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره
ليس بمستقيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن
عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان تقصد به الانواع
او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تا الوحدة نحو عشرون
ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تا الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول
لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اي
الى البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا
بمعنى اختلاف الانواع احاده لان الاعداد لا يبنى تمييزها المنصوب والا جمع كما يجي في
بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا ودرهما
والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى
واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان
كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا
طابقت ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او
رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس ههنا ما يقع لفظا لواحد المجرد
عن تا الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس
قوله بان كان ما بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة وانما جازت بنا
للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر
فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في ثنا بين كم الاستفهامية والمراد الثاني من احد عشر
واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابهما قوله والا فلا وذلك
اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع
حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في نحو حسنون وجها حسنو وجه فليس من
هذا الصنف لان التمييز فيه عن النسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وهكذا قوله لم
يمتلئ الا ماملان مايا وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر

والمقدر

والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلا الاناء
ما فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت
مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى
لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شي مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه
عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملاه والمعنى لقولك قدر ما يملأ العسل وقوله
وعن غير مقدار قد ذكرنا كان الجر فيه اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة
او ما ضاهاها مثل طاب زيد وزيد طيب ابا يعني بالثاني ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة وشبه
الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول
معه نحو الارض مفجرة عيونا وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا
او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه زيد رجلا وبالله زيد فارسا قوله او في
اضافة عطف على قوله في جملة او نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا
انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه
يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان مضافا الى الظاهر واما ان كان در
مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا
وويل لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل
اي عجبا من زيد فارسا وتعجبا من لذات الشباب معيشة **قوله** ابا وابوة وعلما
ودارا او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة وعلما ودارا ولله دره فارسا قوله
تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب
عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب
التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز فضلة بسبب قيام
ذلك الاسم مقامه فاصله كفى رجل هو زيد وطاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد
وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا كفى
زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون
صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة
متعلقة نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب
ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له
لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون
نفس ما انتصب عنه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة نفس متعلقة ايضا
كطاب زيد ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة
نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا كطاب زيد ابوة

اولا نحو طاب زيد علما او الثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا او علما طاب
شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب
فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا منصوبا فالبيان
نحو رجلا عن الشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز
في هذه الامثلة كلها الى الاصل حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم
الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز
نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول كفى رجل زيد وطاب ذات زيد
وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز
الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد
وجعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد
فيهما الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وهو ان كان صفة كانت له وطبقه
واحتملت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم
اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح يعني ان التمييز جعله لما انتصب عنه
يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني
جاز ان يكون لمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه كابا او صفة
نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه
نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد
وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد
ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له
وما كان يصح له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب
عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح
ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد اي المطابقة في
المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز
الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي
المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي
زيد تثنيه ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت
ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباه جمعته فقلت
طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا في طاب
الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلا يجمع

الى القرائن

الى القرائن ان كانت فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا
ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب
الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا
طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان
او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم
يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق ما تقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب
زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان تقول فيما ليس بجنس
سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم
المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال
تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن
انفسكم نفسا ولعل اذا لم يلبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد
اباءه او ابويه وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال الله تعالى
وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون فانما وحد الاب
فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو
طالب رحمه الله ويخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

فاصدع بامرك ما عليك غضاضة ... وابشر بذاك وقر منك عيونا

قوله الا ان يكون جنسا ذكرنا مراده بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة
سواء اردت ابوته لنفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول
طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد
علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على
حسب ما يقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة ضمير قوله
ان كان للتمييز يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم
بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن تطابقه اذ ليس في الصفات ما يصح
على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او دره
فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال
بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول قال لان المعنى
مدحه مطلقا بالفروسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده مدحه
وفروسيته بلا تقييده في غير حال الفروسية لانها وهذا المعنى هو المستفاد من
ما احسنه في حال فروسيته ونص بعضهم على ان في لله دره فارسا دليل على انه تمييز
وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد معتد ومن وكذا ان كان عن نسبة وكان
التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل نص بعضهم على نحو يا لك من ليل في عز من قائل
وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هذا شر رجل وحسبك من رجل اي هذا
هو وحسبك فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم

فان جعل حالا لا اختص المدح
بتقييده بحال فروسيته صح

تفقد من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه وانما معنى
قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهي ههنا كناية من فعل الممدوح الصادر عنه وانما قصد نسبته اليه تعالى قصدا
للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله
ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم على
عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله
بلا ثوب للهيجاء الا ضرورة وانما لم يتقدم لكون عامله اسما جامدا ضعيف العمل
مشابها للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا ومع كونه تاما كما ان الفعل تم بفاعله اما اذا
كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا او زيد فارسا وويحه
زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد
وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا شبهة
عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل
الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوز المازني والكسائي
والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون لان الاصل فاعل الفعل المذكور
في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا
اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء
اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو في معنى الفاعل وليست الحكمة في صيغة
اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول الذي لم يسم فاعله كان اصله
كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل
فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز
التقديم وقيل ان الاصل في المميزات ان يكون موصوفا بما انتصب عنه سواء
كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله ومن منوان
وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما حول لغرض الابهام
اولا ليكون اوقع في النفس لان متشوف النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا
فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى
فلما كان التقديم يتضمن ابطال الغرض من جعل مميزا لم يستقم واصل التمييز
التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي
اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن
رايه وبطر معيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا

ووفق

رب

ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضا
رب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء
فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان
نصبه بعده على التمييز فالمنصوب سببي جرى عليه الافعل او متعلقه نحو زيد
احسن منك ثوبا فان ثوبك زيدا ثوبه عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد اوفر منك عبدا
هو مولى العبد اولى وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما
خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين
من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه الافعل لا سببه والدليل على انه تمييز
قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل
قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر
سوا نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى
يقول ابنتي حين جد الرحيل ۞ ابرحت ربا وابرحت جارا ۞ اي ابرحت اي
جئت بالبرح اي صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذا شدة اي بالغت
وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اي ابرحت من رب وكذا قوله لجارتنا ما انت
جارة لان ما الاستفهامية تفيد التعجب كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة
اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة نحو قولهم شر اهتر
ماذا انا بالكسر مبتدأ لفظا على معنى المنصوب الذي مثله وكاين معناه فاعلا
تمييز عن النسبة بتقدير اي كاين مبتدأ لفظا بمعنى كم من لفظه مبتدأ ومثله كثير
في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا
بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين ولا
يمكن جمع شيئين وحد كل واحد منهما بحد مميزه من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما
مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين لماهية
بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع
اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر
غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع
اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا الى كلامه
ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر
غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة
المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه
واما مخالفة الماهية فلها نفيا واثباتا نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا
او تقديرا من شرطه لازم من شرط تمام الماهية فعلى هذا المنقطع داخل في هذا
الحد كما في كافية القوم الا حمارا لمخالفة الحمار القوم في الجنس قوله من متعدد اي من
كل ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به

نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
قوله بالاخراج انما ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني لكن زيد وجاءني القوم
ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي هو كجنس داخل في متعدد لا اول قبل الاستثنا منقطع سوا
كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما
ظن بعضهم ان الاستثنا مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا
زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثنا المتصل
مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان كان الشك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا
دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار واما في بعض من الخرجية وان قلنا انه داخل
في القوم ولا الاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جا زيد مع القوم ولم يجئ زيد
وهذا تناقض ظاهر من ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء مثله وقد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثنا شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى
لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم
يختار انه غير داخل في القوم في قولك جا القوم فانه مخصوص لان المتكلم اراد بالقوم جماعة
ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم انه اراد بالقوم غير زيد
وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثنا مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا تعود
دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم ثم يخرجه على عشرة الا واحدا الا وجد واحدا داخل في العشرة
يقصد ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد
الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه الة الاستثنا بمنزلة اسم واحد
فقوله له علي عشرة الا واحدا بمنزلة له علي تسعة ولا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا
ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامه هذا له على المعنى
الموضوعة هو له معروفة بلا استثنا وهو الخمسة ان والا معتد للاستثنا وواحدا هو المخرج
وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثنا مخرج يبطل
هذا ويلزم مثل ما مر وامنه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج
البيت من استطاع لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانهم ثم قال
ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال اخرون
وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انا فردا منها وما ترمهم ان المستثنى داخل
في المستثنى منه والباقي في بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض مجيء زيد واستثنا مجيئه
في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس
كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام
زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرت العادة بانه اذا كان
الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء يكون كل واحد منها للاعراب ما عرب الجزء الاول
منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب

اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق
شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة
في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه وهو جزء الكلام وفي ان
دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل
او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم
المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج
منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد
له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب
سابقا على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثنا لما كان المنسوب اليه هو المستثنى
منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن
من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن **قوله** وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا
او بعد خلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى وبدا بما
يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان
وقوعه بعد الا وكون الاستثنا في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لم يرد
في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس مستثنى وانما اشترط كون الاستثنا
في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي واختلف في عامل النصب
في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لكنه
شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جا بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام استثنى وعملها لانها
مما يتقوم المعنى لمقتضى ويكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن ادعو
وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير
قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله
في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض عليه بانه كيف يعمل
حرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير
الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة في تقدير البصريين في تقدير
ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالاعتراض يكون كالنائب
عن ان المقدرة وقال الفراء […] ان ولا لانها طفيفة حذف النون الثانية
من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها
في الاعراب فبلا لانها عاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا
لا قام اي لم يقم فلا يفي حكم ما قبل الا ونقضه نقضا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو
كقولك كان زيدا اسود الا عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ونحوها
مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان الا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع تشكيم

فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم
الا زيد ولان فيما قال غير لا لان سيرة ولا الا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب ها
مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان في موضع ولان المعطوف عليه
قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا
زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي وادى والاحرف
النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض
عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد
من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في يا لا
والنصب الاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو الاسد قال الاسد لكنا نقدر نحو
العجم والاسد وقال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى منزلة سطة الا
فان الاكثرين لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا
لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من
اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة وكذا في اماثله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم
على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن
في جملة ايضا معنى الفعل جاز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بالنقص مشابهة
للفعل التام وكلاما بفاعله من المفرد الذي تم بالنون والتنوين فينتصب التمييز
ولا يستقيم مع تقويتهما بالا في الاستثناء ولي مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع
فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كلامه في المستثنى المتصل واما
المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا في الكلام كما انتصب المتصل
به وذلك قوله في الكتاب هذا باب يحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف
عطف الا انها كالعاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فكما لا بد
وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون يلازمونها
معنى لكن للاستدراك خبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن
الحمار لم يجئ قالوا وقد يجي خبرها نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم
وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها
كانتصابه في المتصل وتاوله البصريون وليس الا المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبلها نفيا واثباتا كما في لكن وسوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار
سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد
بالاستدراك فيها نفي توهم المخاطب مع انه ليس داخلا فيه وهذا هو معنى الاستثناء
المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه
كما يجي ذلك ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل

منه

منه بحكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب **قوله** او مقدما
على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء الا انه
قد يحكي يونس ان بعض العرب يقولون ما لي الا ابوك احد فجعل المستثنى منه موخرا بدلا من
المستثنى كما قيل ما مررت بمثلك احد وجعل بدلا من مثلك ويجوز لك ان تقول ما لي
الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال او تقول من لي الا ابوك
صديقا من مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت اي احد الا ابوك وصديقا
حال ويقول ما لي الا زيدا صديق وعمرو او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيد وترفعه
مع انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه وجاز ان يتاخر عما نسب اليه الى المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين غير تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله

• وبلدة ليس بها طوري • ولا خلا الجن بها انسي •

شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري سواها انسي خلا الجن فاضمر الحكم
والمستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا
يجوز الا زيدا لم اضرب وزيد الا راكبا ياتي وجوز الكوفيون في السعة تقديم
المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم
سماع مثل هذا وضعفه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة
اولا ثم ذكر ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك
اخرجت زيدا من حكم المجي في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه
ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى
منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم
الا زيدا اخوتك ولم يجز تقديمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز
تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى
منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل
في المبتدا الابتداء لا الخبر **قوله** او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح
من كلام العرب وبنو تميم فتميم المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد
وغير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرا فهنا يجوزون
البدل ... الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا
او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال
ابو ذويب • فان تمس في دار برهوة ثاويا • انيسك اصداء القبور تصيح •
ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان فان ابدلت احدهما جعل

المنقطع كالمتصل لصحة دخول المستثنى في المستثنى منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد
فيها الا حمارا ان يقال اما فيها الا حمار اي ما فيها شيء الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة
المستثنى منه المحذوف المتعدد بما ظن استبعاد المخاطب شمول التعدد المقدر له
كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تأكيدا لنفي
كون الآدمي فيها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان فيه من
الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من
قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل
على غيره كما يقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى
ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني
الذي لا يتوهم دخوله في المستثنى منه لذلك الا مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي
سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال
• والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح • الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح
وقال • عشية لا تغني الرماح مكانها • ولا النبل الا المشرفي المصمم •
والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون فيه الا النصب فبنو تميم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم كالاستثناء متصل وقال ابن السراج المعنى
المراد من رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون متصلا واما قوله تعالى فلولا كان
من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا وقوله تعالى فلولا
كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال في الآيتين
لان التحضيض كالامر والايجاب ولا يجوز ليتم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان
الزجاج يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لو كانت قرية ما آمنت قرية لان اللوم
ما فات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام
اي متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام
اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون للتأكيد كالبدل اي لا تسلم عليه ويرد
سلامه بل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما نفع الا ما ضر وما زاد الا
نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخبر ولكن النقصان
امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه انما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو
قوله • ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • بهن فلول من قراع الكتائب •
وقوله • فتى كملت اخلاقه غير انه • جواد فما يبقي من المال باقيا •
فظاهر فيه وسيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة
في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول في سيوفهم
من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله بعد كون

ما في

ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب
علوا في الثناء كما قال • بديع الزمان عيسه • ان لا عيب فيه سوى عين الكمال عن معاينتهم
قوله او ما كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا
الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم
افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل
عدا فلم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس
ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم
وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم
اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل
فالاولى ان يضمر فيهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم اي جاوز القوم خلا مجيئهم
زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق الكلام والنصب
في قولهم ما النساء وذكرهن بعد ان مضمر وقال بعضهم ما مؤول بالا ولكن بشرط
قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي لا تدخل
على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف دون الاسمية الا قليلا وليس بعدها اسمية تخيل
الفعلية قليلا لاقتضاء كونهما فعلين نوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت
ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك الحين كثيرا ما يحذف مع ما
المصدرية نحو ما ذر شارق وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان
ما زائدة **قوله** وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذ ضمنا معنى الا
استثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما
واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم
زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما
في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك
واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو ما جاءني
الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة وليست
فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث وتقول
ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل
هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص •
• فاترك الصنع الذي تكرته • ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما •
اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانه استعمل
في المنقطع ايضا كقوله • وكل ابي باسل غير انني • اذا عرضت اولى الطرائد ابسل •

قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل الا قليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا او موخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء ما لا علم الا من صالح لان يجعل منه معمولا للابتداء او احد نواسخه نحو ما احد ضربته الا زيدا لجواز ذلك الاسم الا مرفوعا ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريما الا زيدا ومثال دخوله في النواسخ ما ظننت احدا يقول ذاك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذاك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب تمييز او حال ولكنه الاكثر ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل ولم يجز الابدال منه على ما قيل فلا يقول ما ضربت احدا يقول ذاك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذاك الا زيدا و رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا الابدال من ضمير يرجع الى ما يصلح للابتداء منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد اي ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد

في ليلة لا نرى بها احدا • يحكي علينا الا كواكبها •

وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت ان الانصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اودك احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من المضاف ولا من المضاف اليه المنفرد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب والمضاف اليه منفرد نحو ما جاءني غلام احد الا زيد وفي حكمه ما يوصف في وصف معمول لغير الموجب نحو ما اتاني غلام احد الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذاك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا الاجل وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي فقلما يكون بمعنى النفي المحض نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات جاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال وقد يجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله

• قليلا تمرس هجمته • بانشاش من الصبح الاول •

والاغلب الاول ويكون اقل رجل موولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا كما لا يدخلها على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل لا اشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس فان كان من جوز فلا عطا بمعنى الفعل الا نرى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيه وعاقله اذا سمي به كالجملة وقاعل فلا وقلما لا يكون

الا النكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نقول ذلك في اقل رجل يقول ذاك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذاك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اذا اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا موصولة لابهامه وصفته واقل رجل يقول اقل بمعنى رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف النكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال الاسم من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت ولا يضاف اقل الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التقدير فيصير بقولك ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المقول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وينبغي ان يكون تاويل النفي ظاهرا او مشهورا رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت لانه يحمل التحضيض كالنفي وقد يجري لفظه مجرى النفي وما نقص منه يجري النفي قال تعالى فأبى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ معناه لم يات فيجوز فيه الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتقريع عن تبعيض القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فقم وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فانما نصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فالنصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق منه وبين

المستثنى منه ومع تراخيهما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع
ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاير وقال الكسائي
والفرا الاحرف واحد عطف لعدم الشروط والاختلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثنا
وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى
في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد
والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل
البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط لا يكون
في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثنا المتصل
لافادته لان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف
للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الوف المقتضي لذلك كما جاز
في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده
صفة لرجل والاعراب على الاسم لذلك يجعل في نحو ما جا القوم الا زيد قولنا الا زيد
بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع لمعناه
مع ثبوته اي وذلك من احكام البدل لا احكام العطف والكوفيون منع تفسيري الاستثنا
اذا كان المستثنى منه منكرا منكرا فموجب البدل في نحو ما جاني احد الا زيد ونحن
النصب والابدال في ما جاني القوم الا زيد و الا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه
لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يقال جاني قوم الا زيد
لان دخول زيد في قوم منكر غير قطعي بالدخول وفي غير الموجب المسبوق والظرف المستثنى
منه المنكر وهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر في الموجب لجاز
الاستثنا اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحد وذهب بعض القدما الى انه يجب النصب
على الاستثنا ولا يجوز الابدال اذ اصل الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاني
القوم الا زيدا فانه نحو جاني القوم الا زيدا ثم لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه
في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم
وبالابدال وبقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصح للايجاب مع ان البدل
هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاني احد الا زيد حتى يقاس عليه
غير الموجب في وجوب النصب وما جاني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب
اذ لا يجوز جاني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن
جعل الفعل وهذا القايل قاس غير الموجب على الموجب ومن ابن لنا هذا ولم يتقرر
ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القرا على النصب في قوله
تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراة الاكثر محمولة
على وجه غير مختار فقرا الا امراتك بالرفع بدلا من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى
فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض
القراتين لانهما كلها قران ولا تناقض في القران اي قال وبيان التناقض

ان الاستثنا

ان الاستثنا من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثنا من لا يلتفت احد يقتضي
كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسرا فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب
ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر لانه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد
اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات
فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش
ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل
صفته نحو ما جاني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب
لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكي سيبويه يختار النصب على الاستثنا
والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة تجري الموصوف فكانه لم
يتقدم على الجميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شي علامة الاستغنا عنه والغاية
ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتنا بالشي بعد الاستغنا عنه بعيد
قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير
الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم نحو قرات الا يوم كذا ومن ثم
لم يجز ما زال الا زيد الا عالما هذا الذي يسميه النحاة الاستثنا المفرغ والمفرغ
في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى منه
واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما ذكر هو المستثنى منه مع المستثنى
وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجز الاول
والمستثنى صار لعدم من جنس الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع
المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد ابدا بكونه
من تمام المنسوب اليه وعرة امكان اتباعه اياه بجوز حذف المستثنى وقيام
المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب
لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في جز الفضلات كما ذكرنا
واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى
المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد
وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الكوفيين من الاصوليين فانهم يكتفون
لصحة الاستثنا بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الا زيدا والاول
هو الوجه لان الاستثنا اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول
ثم المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر ورود الا التي
لا بد للمخرج منه هو المستثنى لا يريبه ان المقدر متعدد من جنسه نحوه وغيره
وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق
اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا
لعدم قيام قرينة على ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جاير في غير الموجب نحو ما قام الا زيد

لان اشترط الا تجمع الجنس في انتفا وقوع الفعل منها او عليها وهو مخالفة واحد اياها فانه يقال
نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل الا التمساح ويعلم الله تعالى لا تقدم العالم
او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المحالات وقرات الا يوم كذا وضربته الا
بالسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يعوض في بعض
المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه ذلك كما انه اذا قيل لك
ما لقيت صلحاء البلد فتقول لقيت الا الكرام الا غلب عدم التفريغ في الموجب فاذا
تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو وكان
المستثنى منه لا تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزا او لصار المستثنى الحقيقي
منه مع المستثنى والا [illegible] الاستثناء وتجوز التفريغ في موجب مؤول بالمنفي كما في قوله
تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا [illegible] اقتضاء العامل من الاعراب اذ لم
يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض *
في كيف يسند الفعل المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه
ليس تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة
وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا
والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل
نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان تنطلق الا [illegible] وما رايته الا يوم الجمعة
ولا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجي بعد الا فلا تقول لا تمش
الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته
له نفيا او اثباتا والا هو ذلك من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن
عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل [illegible] ويقع في التوابع بعد الا عطف النسق فلا
يقال ما قام زيد الا وعمرو ولا يقع الصفة [illegible] والحال بعدها نحو ما جاء زيد الا
وغلامه راكب لعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيها بعد الواو بل هو مقدر فيتم بعد الا
من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز ما امتلا الاناء الا ماء
ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب بالواو فالجملة حال من صاحبها لعام
وقيل الجملة صفة للنكرة واتي بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته بالا فيجي
جملة بالا لحصل للصفة انفصال عن الموصوف بصفتها من وجهين بكونها جملة وبالاتيان
بالواو الرابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا
وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت منه ولذلك المفعول الثاني في باب
علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل و[illegible] الواو في خبر كان [illegible]
السلام [illegible] وما المعهود بالحرف تشبيها بالحالية واما المفرغ في المبتدا والخبر
وفي [illegible] نحو ما زيد الا قايم وما قايم الا زيد ولا علام رجل الا ظريف ولم يكن زيد
الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا [illegible] ولو كنت بلا علم ان
زيدا فيها الا وزيد [illegible] لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفرغ على الحكم

وفي غير

وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا
اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا
تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد الحكم ليتقدم
الاستثناء عليهما وفي المنقطع المطلق اذا كان لما بعده وقع بعد الا اشكال كقوله تعالى
ان نظن الا ظنا وذلك لان الاستثناء المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب
باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدر حتى يدخل فيه المستثنى بتعين يخرج
بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحمله
ان نقول انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب
مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا
لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاني زيد جاز ان يتوهم انه جاك من يجري مجراه فقلت
جاني زيد زيد لرفع هذا التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث
التوهم صار كالمستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد والشامل للضرب وغيره
من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال واما عش الشيب الا اغترارا
قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا
واما اغترة الشيب الا اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاني
احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل
مفرغة نحو ما سلب زيد شي منه الا ثوبه معه في الاشتمال وما شبهه زيد الا
راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شي منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضو له الا راسه
وعطف النسق لا يجي فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف
البيان لو جاز لكان مستثنى من متعدد [illegible] متعدد فهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا
ينافي كونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع لفظ
تامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكلاهما ولغيرها حتى تقدر هو ويخرج
الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت
خير منه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفي الحال نحو ما جاني زيد الا راكبا
اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة
وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاني زيد على حال من الاحوال الا على حال
الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من [illegible] بغيرها
ولو لم يكن الا التمييز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين
احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم
العدم وثانيهما انه نفي لما لم يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه يعلم
ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال [illegible] المالكي في الصفة انها صفة
بدل محذوف اي ما جاني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا
ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء لما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاني

احد الاطول لا على الاستثنا ولم يسمع والفرا يجيز النصب على الاستثنا في المفرغ نظرا الى
المقدار استدلالا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفرا الا ثمانين بيا ونحو ان
يريد الا ثمانية جمال فيحمل في غير الشذا ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى
مقام المقدر في الاعراب ولاسيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قايم مقامه وهو نحو
ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام
والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد وقد تقدم انك لو قلت قام الا زيد
لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم
زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثنا المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم
المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثنا المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو
قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرا في جميع الايام الا اليوم المعين واعلم ان يكون
في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال لا العمد قوله ومن ثم اي من جهة
ان المفرغ انما يجي في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدايم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد
على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقايل ان يقول احمل الصفات المنتفية
على ما يمكن ان يكون متصفا عليها مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قلت فيما
زيد الا عالم في الصفات المنتفية او احمل على المبالغة ذلك في نفي صفة العلم كما انك قلت
يمكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات
الوصف قال المصنف ووجه اخر ههنا في نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال
لاثبات خبره لا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا ولقايل ان يقول
ما زال لاثبات خبره وان لم يعرض ما يبطله لا النفي مطلقا كما ان ليس لنفي خبره لا
اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ
ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيا الا شي
لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي
وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيا الا شيا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض
معنى النفي لبقا الامر الذي عملت من اجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد
الا قايما قوله اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالبا المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد وهل زيد بشي وفي
اسم لا التبرية اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الجز المنصوب
بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتقييد
ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سوا باشرت المجرور كما في ما جاني من رجل
او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاني من رجل وامراة ولا لانه بعد غير الموجب ناقض
لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشتمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال
من لفظ المجرور بالبا المذكورة لانها وضعت للدلالة على تاكيد عدم ايجاب مضمون

المجرور

المجرور بها سوا كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم اي فانه غير ثابت قطعا او تابعا
لمباشرها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد والا الاثباتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه
كيف يبقى موكدا وكذا تعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان
لاجل نفيهما كما ذكرنا فيبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العامل
ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان
مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من
الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب كما انه يجوز زيادتها في الموجب
ليست هذه وكذا البا المزيدة في نحو ليس زيد بشي ونحو بحسبك درهم على ان الذي نحن
فيها اي التي لتاكيد عدم الايجاب فلا يمكن تجويز زيادتها في نحو ليس زيد الا بشي اعني في الموجب
اعمالا للبا فيما بعد الا في ما زيد بشي الا شي وقد اجاز الكوفيون اعمال من والبا المذكورتين
اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الا رجل
فاضل وما زيد بشي الا شي حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى عدم الايجاب
وان زال الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والبا المذكورة اصلها ان تدخل
على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان
تدخلا فيه ان كان في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرور بهما والاولى
المنع في ذلك لانتفا العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا نعم المعرف والمنكر
وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في الاستعمال جر المنكر بعد الا وكيف لا وعلى انما لم
يجز جر البعد فيما جاني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرية فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو
ما جاني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا من البصريين وفي نحو لا رجل في الدار
الا رجلا فاضلا فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقا نفيهما بعد ما
اذ لا يعملان الا للنفي ومجي الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل
يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيا الا شيا بعمله لان معنى ليس وما سوا
اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنيهما الا ان التناقض لان كان ليس انما
بعد الا يقتضي بقا نفيهما بعدها اذ ليس عملها للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها
لا تزول وانما لا يتم زوال نفيها فان قيل فقد ثبت لها معنيان احدهما يزول بالا كما
يزول نفيها فان قيل وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى
اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل
ما كان وانما كان حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست
ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا
او في الحال كما يجي ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ولنفي مضمون الخبر وهو معنى
ما معنى واحد في الحقيقة والكان في نفي الكون معنى الفعلية وليس والفعلي في ما تحاد

معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد أي في الحقيقة ورب
شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انتقضت
معنى النفي في ليس ونفي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي نحو ليس زيد الا قائما كما في ما كان زيد
الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد اتحاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها
فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان فيها ذلك فيها عارض
وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال
التامة فافادتها الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها
عارضة نحو عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت
فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب
في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فما
وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر يرتفعان كما مر فوجد الاعراب لان ان لا النواسخ
اذا دخلت على المبتدأ ابطلتها لكن لا يبقى عملها ما بعد الا اذا كان العامل حرفا لضعفه
فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يبقى معنى جاز اعتبار ذلك المقدر للضرورة نحو ان زيدا
قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه فان لم يبق
طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم
لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفه
في العمل لكن اذا وجد من وجه ما يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد حاضرا ابوه
ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد الاعراب الظاهر مع
مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو واحتج قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف
فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما
بل قاعد او لكن قاعد في جنس ما قالوا بالحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع
ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير
المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع
النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على
الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيدا
ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا لفظ لا رجل ولا يلتبس
بالبدل غير الجائز في ما جاءني من احد الا زيدا وانما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس
بالبدل الجائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال
الشاعر: مهامها وخروقا لا انيس بها * الا الضوابح والاصداء والبوما *
وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا وانما نحو قولك لا اله الا الله ولا
فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو
لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا المحذوف انما قبل الاستثناء واما بعد
واما في نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى

قولهم وان كان ضعيفا جئت على ما قال سيبويه الا احدا الا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا
من الضمير في يقول وترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب
وانما نفيت بعد ان وجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك
احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيد ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو
من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا
زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد
بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا تجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم
فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى
ما رأيت القوم الا زيد ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي
انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في ما السببية
وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب التنازع وثانيها انه لا يستثنى
باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا للقوم فلا تقول ما ضرب احد الا زيد عمرا على ان يكون
الاسمين مستثنيين بالا المذكورة بل تقدر ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب
عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب التنازع وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض
البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة
الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يجوز
في ذكر المستثنى اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يتوهم
المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق كما يسمى التسعة
مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لتوهم السامع ولا يجوز ان يطلق
اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد
ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي
توهموه مثل المذهب الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم
نقول الغرض من ذكر المستثنى منه بيان حكمين بحصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا
لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على
انه جاء غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيد
على العكس وكذا تقول في العدد لو قلت لك علي عشرة فقلت لك علي عشرة الا
درهمين كان نصا على انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه له علي ثمانية
لم يكن نصا فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف
والاكثر فلا منع منهما ولتقابل مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة
له علي عشرة الا خمسة والا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جوابا لمن قال لي عليك
عشرة وحصل هناك داع الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان نفي واحد نحو قولك
له علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لانه يستثنى

مثلها فاما ان يتغايرا معنى اولا فان تغايرا ولم يكن اشتراكهما في ذلك الاستثنا بلا بعد اشتركا فيه نحو ما برا
ابن الا زيدا اي زيد ابا بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان
بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرنا فان تطرق بتعين
دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثنا منه وليه او لا نحو فدى وصيا بيتا الا عليا
وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان
تقدم عليهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو المستثنى منه لان مرتبته بعد
الفعل فكان للاستثنا وليه بعد وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن
احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل
على ما تقدم في باب التنازع وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى
منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا
فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد الا ان فاعل قتل ضمير
احد ومثاله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما مر وخامسها
انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها
عطف النسق والا بدون حرف العطف فالاول نحو ما جاني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدله
وهو اما بدل الكل نحو ما جاني الا زيد الا ابوك اذا كان ابا زيد او بدل البعض نحو ما ضربت
زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيد
الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا ابوك الا زيد اذا كان زيد ابوك فان لم
يكررها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثنا كل ما كرر من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون
في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا
في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثنا لانه من موجب والقياس ان يجوز
في كل شفع الابدال والنصب على الاستثنا لانه من غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني
بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع
والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسيلتنا قد جا الا من
المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتركه في غير الموجب ما جاني المكيون الا قريشا
الا هاشميا الا عقيلا والقياس ان يجوز ذلك في كل وتر النصب على الاستثنا والبدل لانه غير
موجب فالمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثنا لانه من موجب فكل
وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسيلتنا قد جاك من المكيين مع عقيل جميع قريش
الا هاشميا والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة
الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب
داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة
بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها
ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا

منها

منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا
تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة
مثبتة داخلة فسقط منها الثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة
يبقى اثنان تضم اليها خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة يبقى ثلاثة تضم اليها ثلاثة تصير
ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقها قالوا
اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشي لان المعنى ما له عشرة مستثنى
منها التسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمه تسعة لان المعنى
ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثنا كلاهما استثنا ولا فرق بينهما
اتفاقا في نحو ما جاني القوم الا زيدا والا زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه
وهو ان الاستثنا من النفي لا يكون موجبا متمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه
لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال ساير شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين
البدل والنصب على الاستثنا اذ كلاهما استثنا على الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن
استثنا تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فمذهب
الفرا ههنا ايضا ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون
معنى عشرة الا ثلاثة الا اربعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل
الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثنا بعد النفي انما
يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من
العشرة كما ان الا ثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثنا الاول وكلاهما مثبتان
فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار ثلاثة على الوجهين ومذهب
غيره ان الاستثنا من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار ثلاثة كما بينا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثنا قولا واحدا نحو له علي خمسة الا
ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثنا الثاني لغو عند غير الفرا
لانه لا يمكن استثنا الخمسة والستة من العشرة وعند الفرا لا يلغو ويلزمه احد عشر
وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن
الاستثنا مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثنا
نحو ما جاني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت
من المستثنى منه فلاحد المستثنيات سوا كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثنا او الابدال والثاني الباقي وجب النصب لعدم الابدال لان المبدل منه مرة
لا يبدل منه اخرى الا صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاني احد الا زيد او الا زيدا الا
عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثنا
ولواحد من المتاخرات جاز الابدال والنصب على الاستثنا وفي باقيها وجب النصب لعدم الابدال

نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او الا بكرا او الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل
العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع تعلق الفعل
بالكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا
الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه
على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف مما لنا في المشهور واعلم ان في جميع هذه
الاقسام من المفرغ وغير مستثنيا فقط نحو مفرد وكلها ظاهر في غير المفرغ
مقدر في المفرغ نحو قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا يخرج من احد
وعمرو يخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد كما جاءني غير زيد الا عمرا وخالدا يخرج مما بقي من احد فتح
بعد اخراج زيد ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا
وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا الا عمرو مستثنى من الحد المقدر بعد خروج
زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا
زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اذ جاءني غير زيد من جملة القوم الا
عمرا وجاءني غير زيد وعمرو ومن جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية. وان
كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في باقي المستثنيات
الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان نفيه ينتقض بالا الاولى
فيكون استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكل فقط بل اكل
شيئا آخر ايضا وان لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به
كما رأيت وان ذكرته كما جاز في المستثنى في الاول والابدال والنصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا اذا كان الكلام موجبا فلا بد فيه من ذكر المستثنى فيهما
لان الموجب لا يتعين على ما تقدم وتقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا
والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالعامل جواز ابداله
ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى
ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب وما ذكرنا ٨٠
ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو وان تعقبها استثناء الصالح للجميع كقوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة الاية فلا يتخصص مذهب
محققي البصرية وهو ان الجملة كلها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم
او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب
تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول الاثر واحد
من موثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات ٥
الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة فالمراد الابتداء فلا كلام في انفرادها
كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض بعد غير
وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر **قوله** ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب
في اول باب الاستثناء وانما وجب بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع

لغات

لغات كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول
مع المد وضمه مع القصر **قوله** وبعد حاشا في الاكثر سيبويه حرفية حاشا لعدم
حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدر
مطردا كخلا وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر •
• رأيت الناس ما حاشا قريشا • فانا نحن افضلهم فعالا • وما حكى المازني
من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان
اي حاشا ان يغفر للشيطان شاذ عند سيبويه وزعم المبرد انه فعل لا فاعل له والجر بعده
بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين احدهما
فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة
حرف جر واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع
اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابن السمال حاشا لله فيقال انه مصدر بمعنى تنزيها لله
كما قالوا اي سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا نعوذ به • وقبلنا سبحا نعوذ به وبالجودي وبالجمد
فيجوز على هذا تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستنكار رسم التنوين
فيما غلب عليه تجريده منها لا لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله • سبحان من علقمة
الفاخر • ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لا لاجل انقلابه على صورة المضافة لما
غلب استعماله مضافا كما يجيء في باب سوى ويجوز ان يقال ان حاشا الجارة حرف وهي
في نحو حاشا لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية والمستدل المبرد على فعليته تصرفه
نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة • وما احاشي من الاقوام من احد • وليس بقاطع
لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لولت اي قلت لولا ولاليت
اي قلت لا لا وسبحنت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر
لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى ذلك قولك تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول
سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا
قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان
الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثيرا منها حاش وقالت
حشا لان الحذف في الاطراف كثير واذا استعمل حاشا في الاستثناء فالمعنى معناه تنزيه الاسم
الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا ان هذا المعنى وربما اراد وانث به
تخصيص من سوء فيستعمل بدون متنزه الله سبحانه من السوء بدون من اراد واثبته على
معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك لتخصيص ما يصيبه فيكون اكد وابلغ قال تعالى وقلن
حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قل ما خلا وما عدا لجمع بينهما فيكون
معنويا لكلمة الاستثناء وحرف الكسائي دخول الا على حاشا الجارة **قوله** وغير
صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره **قوله** وغير
مبتدا وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما

بالا في نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي
خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كانه غير
الوجه الذي لا يكون فيه وماهية المستثنى كما ذكرنا في جنس هو المغاير هو الاصل اداة الاستثناء
نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما حملت
ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير
ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها
نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل
غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع
مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره من خارج المستثنى منه ومقدما
عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة لانه لا ينفك عن الاضافة اليها ولم يحمل الا
على غير الا بالشروط التي نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحتمل الاعراب
روعي اصلها فجعل اعرابها التي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية
واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار
مستثنى يتطفل غير على الاسم المشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي
كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية واذا دخل نحو هذا
التقدير لا حاجة الى التقدير لانتصاب غير في الاستثناء كما قال بعضهم لما راى انتصابه
من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا هو انه لما انتصب بلا واسطة حرف شابه
الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير
لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية وكان غير بين الواسطة لانتصاب ما بعدها
في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير
زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء بجواز بني غير
في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه
البصريون لانه ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان والا
فجواز بنائه على الفتح كما في قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله
غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء • من هذا الباب اي مبنيا على الفتح
لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه استثناء منقطعا وقيل بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافة الى ان كقوله
قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال بنيت ها هنا لاضافتها
الى ان وان يقال منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع **قوله** كما حملت عليها في صفة
اي حملت الا على غير في الصفة **قوله** تابعة لجمع اي لما يدل على الجمعية جمعا كان او قوم
ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه

لابد لها اي الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا يترك في الصفة
نحو كان رجل الا زيد ولا يجوز تقديرا الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غيره وذلك
ليكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال
او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل
ان يشار به الى جماعة تعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي
هو الاصل في الا فالتابع يحمل الا على من اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير
محصور والاستثناء المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد
نحو له عشرة دراهم وعشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل منه وذلك نحو كل رجل الا جاءني
زيدا وله علي عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا وتجوز الصفة لعدم
دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فتفيد الصفة لا غير وكذا
في المحصور لا خر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى
ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل
فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة
فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على
ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على
مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لابد الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر
كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا ومعرف باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الا للاستثناء وما بعدها
بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع
الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك اما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله • وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان • وقوله عليه السلام كلهم هالكون الا العالمون والعالمون
على خطر عظيم • وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو
مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب
المضارع • وقال المص في البيت شذوذ وذلك ان وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال
وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه
لكان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ها هنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لم يجز • يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وقبل الشرط

وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص
ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى وتصرفاته كما مضى
قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثنا ولا يجوز الاستثنا ههنا لان
الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور لو وقع ايضا الجمع
المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثنا المفرد منه كما تقدم من انه
لا يقال ما جاني رجال الا زيدا على انه استثنا متصل واجاز المبرد رفع الهه
على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشي لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة
الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجرا الشرط والتخصيص
في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت والثاني عدم وجوب
دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثنا بصحة الدخول
كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع
للشروط المذكورة كما في قوله * وكل اخ مفارقه اخوه ضعيف هذا عند المص
ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا
قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوا الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل
يقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل شاغل مسد المبدل منه وكاين
مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثنا لانك اذا قلت جاني القوم بدل
زيد افاد ان زيدا لم ياتك بخبر دون معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثنا فسوى
في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا
ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجي والتزم بعضهم
وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز جاني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر
في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف
والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا في الاصل واما الان فليس الا فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل
وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها
عن الظرفية والتصرف فيها رفعا او نصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية
الى معنى الاستثنا قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال
تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها ومثله عند
البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش انه سوا اذا اخرج
عن الظرفية ايضا نصبه استكراه الرفع فيقولون جاني سواك وفي الدار

ومثل

ومثله هذا في استكراه الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون
ذلك ولقد تقطع بينكم ويقول لي فوق الندامى ودون الساقي واعلم ان المستثنى
قد يحذف من الا وغير المكانيين بعد ليس فقط كما يحذف المضاف اليه غير
الكاين بعد الا يقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها
حذف المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجاني غيره وقال
الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله
كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف
خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقا المضاف على حاله قليل
وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقا المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش
في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه
وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير
بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير
هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثنا والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجاني غيره
واذا اضيف غير لفظا جاز عند الاخفش ان ياتي بعده لم يكن نحو جاني زيد
لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول
جيتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثنا
حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فبالاضا
فة اليه وما زايدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان
رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة
اسمية وانما كان او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي
بيت امري القيس ولا غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما
وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه
لنصب المعرفة وهذا القول منه يوذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بعده
التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال
الاخفش في قولهم انه فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زايدة عوضا من
المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما
في بعض المواضع كقوله *
* ولا سيما يوم بدارة جلجل * اعتراضية كما في قوله
* فانت طلاق والطلاق الية * ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم *
اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاني القوم ولا
سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود من القوم الذين جاوني اي هو كان اخص واشد
اخلاصا في المجي وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة
لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف اليا مع وجود لا وحذفها وقد

* بيكا يوما بدارة جلجل * ينصب يوما ايضا
بتقدير النصب ويجوز ههنا كان بعضهم ما نكرة

يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق
وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب
الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على
الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك
لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة
مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما
راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا اي نحو اجيئه ولا سيما وهو راكب
وكذا قولك اجيئه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب بجواب الشرط
مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر
اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا ويختص بفضل مجيئي راكبا
وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم
ولا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز
مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها
اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى والغرب
وقد يقال لا سيما ما ولا سيما واعلم ان الاصل الا ان تدخل على الاسم
وقد يليها في المفرغ فعل مضارع او ماض فالمبتدأ قولك ما الناس لا يعبرون وما زيد
الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ
لتكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن الوصل بها الى العمل على قول اخر
فيسهل دخولها على ما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل
مضارعا للمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين
وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقربها له من الحال
المشبه للاسم واما تقدم نفي ماض نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما
اتيته الا اتاني وعنه عليه الصلاة والسلام ما ايس الشيطان من بني آدم
الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط
والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب
لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان
نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون
ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط
والجزاء مع حرف النفي والا مضارع ما قبل الا وما بعدها صورة الشرط والجزاء

وذلك

وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره
الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين
او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا من قد والواو مع
انه حال كما ذكرنا في باب الحال ولكونه في ذلك متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد
الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز
ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء
فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا
ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال مقترن مضمونه
بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل
عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا
بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وندر نحو
واصل عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته
الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني
لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد
عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله
فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه
لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر ما ايس الشيطان من بني آدم من
جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به
كالواقع الحاصل وقد تدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمهما قسم
السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله عنه في كتابه الى ابي موسى
وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا انشده اي ذكرته فتذكر فنشد
المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله
بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت
لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم
به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى النفي
الذي تضمنه القسم لانك اذا احلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه
الامر في فعل مطلوبك وكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فنقلت بمعنى المصدر
مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد
المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا نحو
انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ونادى اصحاب النار وقولهم
رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما
في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجيء الا في المفرغ

نحو قوله تعالى وان كل لما جميع **قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل**
كان زيد قايما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه
خبر المبتدا وجميع ما كان فى الاصل وذلك بقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا
انه يدخل فى حده نحو قايم فى قولك كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر كان قوله
وامره على نحو خبر المبتدا اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة وتقدمه
على المسند اليه وما تاخره وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم
نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا
وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام
نذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال الناقصة فما قيل انه من خصايصه
ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام
ولعل ذلك اذ لا لة كان على المضى فيقع المضى فى خبرها لغوا فينبغى ان يقال كان زيد
قايما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو ان يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سوا وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة
او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذا لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى
اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول
وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد فلا يقدرها وقوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه
قد وفى قول الشاعر

وكان طوى كشحا على مستكنة ‌ فلا هو ابداها ولم يتقدم

ولا فى قوله

اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ‌ اخنى عليها الذى اخنى على لبد

اذ لا منع من قيام شيئين يفيد ان معنى المضى ومنع ابن مالك وهو الحق من
مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا مما سوى ما زال ولا زال
وما زاد فانها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حالة مستمرة
وهو مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر
به الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثلاثة اشهر ثم نكست
وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الى الان يمتنع
قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا الاسد والصفة يجوز زيد
قايم او غنى او مضروب او افعل المضارع نحو زيد يقدم فى الحروب
ويستمر موجوده اى هذه عادته لانه وان كان فى الاصل فعلا والاصل احد
الازمنة الا انه لمضارعه اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد للزمان استعمل
فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظا
الاستمرار فناسب الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار

ان

ان تقع اخبار الصار وما زال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل فى الاستمرار
استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها
ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى
الاستقبال كما يجى فى قسم الافعال فلهذا تقول جلس ما دام زيد جالسا وقد
يجى بمعنى الماضى كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما تبين فى الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض
للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز
الاندلسى وقوع جميعها اخبارها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم
معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيد هذا وينبغى ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة
ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا **قوله ويحذف عامله فى مثل**
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز فى مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف
فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت قوله عامله اى عامل خبر
كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا ان كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان
اسمها ضمير ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان
العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اى قليلا وقوله قد قيل
ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شىء اذا قيلا اى ان كان حقا وتقول الا رجلا
فارسا او راجلا اى ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا
اى ان كنت ولو كنت واما فى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم
وجزاوها الفاء وبعد الفا اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
وان خنجرا فخنجر فتقول ننظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة
بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما فى قوله الناس مجزيون باعمالهم
فانه يصح ان يقال ان كان معه او فى عمله خير جاز فى الاول مع النصب
الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان
كان فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا او ان كان ما قتل
به سيفا لا ان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولا ان فى يده او فى صحبته وقت
القتل سيفا هذا الذى قلنا فى المعنى ضعيف واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا
لان حذف كان مع خبرها الذى هو فى صورة المنحول الفضلة حذف شى كثير ولا سيما
اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو جزيه ولا سيما
اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت
يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكونه الشهرة

والة على المحذوف وان لم يحسن تقديره مثل ذلك تعين نصب الاول
نحو اسير كما يسيران راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب
وربما جرما بعد ان او ان لام ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر
ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله
بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح الا صالح
فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وامررت برجل ان زيد وان عمرو
وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب
في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء اي فيكون
ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزي خيرا وحذف المبتدا
اولى لانه مطرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان ونحو
ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجي الفاء مع الجملة الاسمية
اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجي الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل
ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربه فاذا ثبت ان
نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل
في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله
ويجب الحذف اي حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله

٭ اباخراشة اما انت ذا نفر ٭ فان قومي لم ياكلهم الضبع ٭

اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم
حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه
واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع
ثم ادغموا النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل
يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قايما
قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجي
ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية
قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوضا من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم
بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله
اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فعلت بعدد واما اللفظ
فلمجي الفاء في هذا البيت وفي قوله

٭ اما اقمت واما انت مرتحلا ٭ فالله يكلأ ما تأتي وما تذر ٭

مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون
جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط

لكون

لكون الشرط محذوفا وحذف الفاء لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال
سيبويه دخل فيه ان معنى اذ فاما بمعنى اذما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد
عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت
ذا نفر التي هي بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تاكلهم لان معمول الجزاء
لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم فيجي الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية
اما ظاهرة كان قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك
فكبر كما يجي في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء فيقدر البصريون مما انت
ذا نفر تتكبر مثلا وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا
جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلاك
الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة في
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لسو بغير حرف
الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف
شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها
لان بقاها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي
بلا مفسر هو كالعرض بلا مشكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف
شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد
اذن من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط شرطا لا يخلو حالها عند
ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف هي مع وحدها فان كان
الاول وجب في جزايها الفاء لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط
لان الفاء علم السببية فتجي بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على
سبيل الوجوب جميع اجزاء الشرط اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد
فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجودا فانطلاقه اي
هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم
يبق منه شي كما يجي في حروف الشروط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة
بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت
ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته
الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة وقال ابو علي لان
ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن
خشية ما يتبين شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون
التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده نحو رايتك لدن قايما اي
لدن كنت قايما وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته قال
من لدن شولا فالى اتلايها اي لدن كانت شولا والاتلا ان يتبعها الناقة فتصير

ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قايم
ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قايم ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا
قايم اخوه **قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد**
دخولها تليها نكرة مضافا او شبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما
لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او منفصلا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن تتاول لم
يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات
وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد
المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا
الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو
اختل واحد منها لم ينتصب كما يجي ولو قصد الى الاسم لا من حيث كونه اسمها
لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة
ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه
قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع وقد
بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان
كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه
ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب
به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه
نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له
ليدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية
خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه
وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال
وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد
كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني بعد
ذلك لحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال
الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل
عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا للتنا قله تركيبه
مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق
كافادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب
هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب
بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاول
ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد

منه

منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور لا يحذف التنوين من الثاني
في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا ومعمولها في موضع الابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها ايضا
ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا بسبب بنا معمولها على مذهب
من قال بنايه او بسبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانهما
بمجموع الشيئين خالفت ساير العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها ساير المعمولات
وهذا طريف اعني بنا المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته
والحق ان نقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص
في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه
وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر
كما ان ما جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل اذ يجوز ان
يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل
في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان للتناقض
فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما
بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل
قبل البناء بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال
المنفي معرب حذف تنوينه لا لاجل كونه مركبا مع لا قال
لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل
ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال انه
لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنتوقض بنحو يا زيدان ويا زيدون
وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون
ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال
لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع
للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب نحو لا رجل وامراة
ولكنه ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه
كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى
والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وتمثل
انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه ويجمع الجز والجواب
انه لم يقم دليل قاطع ان لا مركب مع المثنى كما يجي بيانه ولو سلمنا
فليس بناوه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول
حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجي في باب

المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا
نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكين بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض
بنحو يا مسلمات بحذف التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها
وان لم تكن للتمكن فهي شبيهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم
قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله او دي الشباب
الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة
لسائر المبني بعد لا التبرية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا
اولى مما قبله طرد اللباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على التبرية
منع بنا المثنى بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شي وذلك كما بل مع
لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها ۝ الى لامت ذوو احسابها عمرا ۝
فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم
زيادتها لكنه من ذلك قليل ۝ ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم
عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا
للمضاف فانتصب كما في الاخيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف
وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب اليوم محمول لعليكم ويجوز العكس
وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله خبر مبتدا
محذوف اي العصمة المنفية من امر الله وهذه الجملة التبيينية لا محل
لها كما قلنا في سقيا لك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة المبينة محل لانها
مستانفة لفظا وقوله من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور
متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك
المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير
ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك المعول وليس بك الا التجاه
ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر هاهنا اعني ما يتعلق به
الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول
بك مار وعلى ان بك خير من مار فكذا اقدر نا منه لو ل لا عاصم لقوله من امر الله وتقول
لا متصليا في الجامع اذا نفيت في الموجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في
الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره
واذا قلت لا متصل في الجامع فالمعنى ليس في الجامع متصل سوا صلى في
الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون
الظروف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصما اليوم من امر الله من صلة

المثنى

المثنى المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك
الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اعلم ان لا التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة
في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها
لنفي الجنس كما قلنا في الطرفين اعني في النفي والاثبات كما عملت عملها لغة
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما
تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي شبيهة بالمشبه والثاني ان الظاهر
ان بين ان ولا التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى
هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي
الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس
حتى ينفى الجنس باتنفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا
من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في
المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبنا تضمن من الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرية فلما تعذر دليلها ضعف امر التضمن ومن قال
ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب ولا دلالة على
التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل
لانها لما مزجا تعدى البنا من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى
التركيب انتفى تعدى البنا اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من
ضعف عملها ان يلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع
الثلاثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها
او بنيت اسمها وذلك لان المقصود نفيا من التبرية على كونها لنفي الجنس
وعملها عمل ان او بنا اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع التبرية
فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير
جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز
ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة
نحو لا زيد في الدار وقولهم لا قولك ان تفعل كذا واما مع المفصول
فنحو لا فيها قال ۝
۝ بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ۝ ركائبها ان لا الينا رجوعها ۝
واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال ۝
۝ وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا ۝ حياتك لا نفع وموتك فاجع ۝

وَمِثْلُه قولهم لَا سَوَاءٌ وَقوله ٥ فانا ابن قيس لا براح وقوله
٥ تركتني حيث لا مال اعيش به ٥ وحين جن زمان الناس او كلبا ٥
رَاْجِعْ باب قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي
لك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة
على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو
هنا بمعنى المنعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي
لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا انتع ولا
براح ولا مستصرخ ولا مال ويكون لا في لا سواء عوضا من المبتدا المحذوف
اذ لا يقال هما لا سوا على ما ذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدا
فلكثرة الاستعمال بان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو عكسه
وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا انتع وما بعده بمعنى ليس وقد
ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس والاولى حمل
ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا القول يجب في الاختيار تكرير
لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخلة
على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا
اي لا لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا
ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة
ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء
لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل
لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا ولا اصابك السوء واذا دخلت
على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر
لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان
الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجي في قسم
الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها
ان يدخل على لفظة شي سوا انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شي او بحرف الجر
اي حرف كان نحو كنت بلا شي وغضبت من لا شي وما انت الا كلا شي
وخلقت من لا شي او انتصب نحو انك ولا شيا سوا او ارتفع نحو انت
لا شي وثانيهما ان ينجر ما بعد لا بما الجر قبلها نحو كنت بلا مال
ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شي الا بهما من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره
بالاضافة واما قول جرير ٥
٥ ما بال جهلك بعد الحلم والدين ٥ وقد علاك مشيب حين لا حين ٥
فالاولى ان لا زايدة كما في قوله ٥ في بير لا حور سرى وما شعر
اي علاك المشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل اوانه في وقت يكون

في

في الشبابه وقت الشيب والاولى اي الوقت الاول من الثلاثين
الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال
ابو علي لا غير زايدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلاثين واما
قول الشاعر ٥
٥ حنت قلوصي حين لا حين محن ٥
فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين وثالثها ان تعطف
ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع
ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجهولة بمعنى غير
فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف غير مقصود
قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عند تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير
نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية
فلا بد معه من تكريرها في نحو لا الرجل في الدار ولا المراة استضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم
تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد الزمت
التكرير قبل خروجها الى معناه لتقويها هذا وان كان لا بمعنى غير
مجردة عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي
ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش
وجاني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب
واللا انسان اعم من اللا حيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك
التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا شي ومع الشرط
الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرية وذلك ببعد تقدير
من الاستغراقية بعد لا لتقدر دخول حرف الجر على حرف الجر
فلذا جاز جيئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم ومع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غيرا بمعناها هنا وبين يكون لا بمعنى
غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وكونها
للتبرية انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد
يوول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرية وينزع منه
لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا الا صعق في
الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه
المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره
تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال
٥ ارى الحاجات عند ابي خبيب ٥ نكدن ولا امية في البلاد ٥

والتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة
لتوغله فى الابهام واما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى
فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى اى معرف كان
لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل
يمتنع وصفه لانه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة
فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم
جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها
اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى
صلى الله عليه وسلم اقضاكم على رضى الله عنه فصار اسمه كرم الله وجهه
كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه
بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف
فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفرا اجرا المعرفة مجرى النكرة
باحد التاويلين فى الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد
غير مسموع قوله ومثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
فتحهما ونصب الثانى ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون
لا بمعنى ليس وفتح الثانى يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة
جاز فى المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا فى الموضعين
للتبرية فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه
ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عملا ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا
قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا الاخر لا فيكون
الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان
تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة
لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر
لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية
معا لانهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد
عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شئ واحد وانما امتنع ان يعمل
عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على
امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد
منهما خبرا على حياله والثانى فتح الاول ونصب الثانى على ان تكون لا الثانية
زائدة لتاكيد نفى الاولى كما فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو وكانك قلت
لا حول وقوة كقوله ٭ فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ٭ على ما يجئ فلا يجوز عند

سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتدا
وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره
فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا
على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم
اذن لا واحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول
ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى الا ان العطف ههنا
على المحل كما يجئ فى لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا
خبرا واحدا اى لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبرا للمبتدا وعند غيره لا بد
لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا فى رفع الخبر ويجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز
الغائها مع كون اسمها نكرة غير منفصلة لضعف لا فى العمل وقد حصل
ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سوا الغيت
الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا قوة والغيت الاولى دون
الثانية كما فى لا حول ولا قوة على ما يجئ بعيد والغيت الثانية
دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل
الثانية لا التبرية مثله مع جعلها زائدة سوا ولا تقول ان لا الثانية
ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم
عمل لا عمل ليس والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغا لا التبرية
لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتدا ولا الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثانى واما ملغاة غير
زائدة كلا الاول ومذهب سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه
واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتدا فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا
والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول
وفتح الثانى على ان الاولى للتبرية لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك
لضعفها وقد حصل شرط الالغا وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير
لا ان يتوافق الاسمان بعدهما فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط
فقط وقد حصل فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المص من قوله
ورفع الاول على ضعيف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه
بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سوا فى حصول التكرير وتطابق الاسمين
اعرابا ليس بشرط ولان الجميع للتبرية وتقدير الخبر فى هذا الوجه
كما فى الثالث سوا على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير
العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى قال الا انه لسى لا امر
احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفى فتكون الالف لمجرد

الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض
وهذا الذي قاله يخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال
اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك
قول حسان رضي الله تعالى عنه
الا طعان الا فرسان عادية ۞ الا تجشؤكم وسط التنانير
وفي مثل الا قماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزه فمعنى الاستفهام وفيما
ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحال
قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا رجلا تكرمه واما اذا كان لا بمعنى التمني كقوله
الا سبيل الى خمر فاشربها ۞ الا سبيل الى نصر بن حجاج
فالمازني والمبرد فالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف
على الموضع نحو الا ماء كثير فانفقه والا ماء وخمر اشربهما وخبرها عندهما
اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما
وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني فيها عن الخبر
ويصير معناها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى الخبر
لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي
الا اما اسمه فلا خلاف بينهم انه لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب
في المضاف والمضارع والفتح في المفرد المنكر واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا ۞ يدل على محصلة تبيت
فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل
الا حرف تحضيض كهلا وسيذكر في قسم الحروف والفعل محذوف
اي هلا تروني رجلا وروي الا الغاني الا التي للتمني نحو
الا رجل جزاه الله خير وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا مثل
لا رجل ظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره
وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت
اذا ولي مبني لا وكان مفردا وانما جاز بنا النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي
هي سبب البنا اذ بها يتوهم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة
اشيا فيه احدها كونه في المعنى داخلا فيه لانه المنفي في قولك لا رجل
ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه وكانك قلت

لا

لا ظريف فلذا لم يبن صفته المنادى في يا زيد الظريف لان الندا متعلق
بالموصوف والثاني قربه من لا التي هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما
ليس الا واحدا هو موقعينا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا نعت
المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول
لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي
النعت للمبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون
نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفا
الوجه الاول من الثلاثة المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما
بعده لانتفا الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول
من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له
لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا يقول
في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في
دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات
مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصيا من هذا البيت
لا في هذه المواضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف
المركب مع صفته تعمل في محلهما كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي
في هذا الموضع وفي غيره ومن تركب المنفي هنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سوا كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها
وقال عيسى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد
كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة وللفارق
ان يفرق بان لا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب
لما وقع صفة ما باشرته وتجوز في المضاف الذي باشرته لا ان الرفع وذلك
اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزم النصب لما وقع صفة
ما باشرته وايضا الضم في المنادى بناي فكان حمل وصفه المضاف الذي
يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا
بخلاف المبني بلا فان الفتح فيه بناي على قول واعرابي
ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع
رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جايزا وذهب
ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا فانه
لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا
ذهب المصنف كما سيجي في خبر لا التبرية ومذهب ابن برهان ايضا ان
رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة

في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه
خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت
كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع
اوصاف اسما تلك لانتفا معنى الابتدا معها كلها ولقايل ان يفرق
بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل
بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الغا مع التكرير ومن دونه
ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته المشبه فعلى هذا
يجوز لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا فان كان المبني
او مفردا او مضافا فان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور
اكثر من البنا وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان
التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنايية نحو جاني هؤلا
الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنايية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها العروض لاول والها فكانها عاملة محدثة لها
كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عملا ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب
قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما قلنا في الصفة سوا
هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة رفعه واجب نحو لا غلام
لك والعباس وكذا في ساير توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم
يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما مر في باب
المعرفة ولا يجوز البنا في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفا مصحح البنا وهو ما ذكرنا
من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في الندا يا زيد
وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الاجمالي فيه اوكان في حكم ما يليه اي النعت
المذكور انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر للنوع نفس لا لا الابتدا ان لا يجيز
رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال
الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل
وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها
مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم فمن البدل يجوز البنا ان كان مفردا
نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة
كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول
الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه
يقصر عن النعت الذي مبني جوازا اذا جمع الشرايط بل يربي عليه
من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف
بان

بان الوصف مركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم
الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع
لا انها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري فاقول
قد تقدم انه لم يتقدم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين
الموصوف والوصف واما عطف البيان فهو البدل كما يجي في باب
وقد ذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى
غير مستقل في باب لا التبرية وباب الندا كما يقول
لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امرؤ القيس
ويلمها في هوا الجو طالبة ۞ ولا كهذا الذي في الارض مطلوب
وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق
بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله
احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما
في قولك لي مثله رجلا وملوه عسلا واما قول جرير
لا كالعشية زايرا ومزورا
فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي
كزاير عشية اليوم زايرا كما يقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك
ان العشية ليست بالزاير حتى تكون عطف بيان لها واقول
مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرها والاخر هو الاول
كان قولك لا كالعشية عشية وعشيته فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ
واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يوكد
وذلك التاكيد كما يجي في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا
في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز الرفع والنصب
كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم
وصفت الثاني نحو لا ماء باردا فان شيت بنيت الثاني نظرا الى كونه
مكررا لفظيا وان شيت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما
وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا
الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر
اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اباله
اي لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكونان مبنيين على ما ذكرنا ويجي ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ
في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة

اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات
الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخا
له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك
مثله اعنى يكون مضافا واللام زايدة فيكون معربا باتفاقهم اعلم ان مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل
يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك
المقدرة كتيم الثانى فى يا تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول
مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه
كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملكم فى هذه الاضافة على الفصل بين
المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات
المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرب
بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا فصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف لهذا الفصل كانه
ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم
لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة
فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل
على انه مضاف قوله

وقد مات شماخ ومات مزرد ۞ واى كريم لا اباك مخلد ۞

فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال
لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين
لا لهذا الغرض فى المنادى وهو شاذ كقوله

يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ۞ قالت بنو عامر خالوا بنى اسد ۞

قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع واسم
نكرة لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع
ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال
ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة
بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة
معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابا لك ولا
اب لك سواء ولم يتفقوا ان لا ابا لك ولا اب لك بمعنى واحد وقد
يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه فى احديهما معرفة
وفى الاخرى نكرة والمسند اى خبر لا فى لا ابا لك محذوف اى لا ابا لك

موجود

موجود واما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجملة الاولى
بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحوى الجملتين
واحد مع كون المسند فى احديهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المص
ان الوجه فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف فى ابا واخا وحذف
النون فى غلامى ومسلمى ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف
بالتنكير الذى جىء فى المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما فى لا حسنا
وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان لا ابا لك ولا اب لك عنده شىء واحد
من حيث المعنى ولك فى لا اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير
بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا فى الدار ولا غلاما
ظريفا قوله لمشاركته له اى لمشاركة نحو لا ابا لك لاباك المضاف فى اصل
معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك
واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف
صار المضاف معرفة فمعنى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما يجىء
فى باب الاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه
ومن ثم لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى
فى وعلى قوله لفساد المعنى يعنى ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا
من تقديره ولو كان كما ذكر المص رحمه الله لجاز ايضا فى المنكر لا ابا لرجل
طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت
لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب
النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما
على مذهب المص فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل به بينهما واما
ان فصلت بالظرف او الجار الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها
لك ولا غلامى اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل
لكثرة ما يتسع فى الظروف ولم يجوزه سيبويه والخليل بل اوجب اثبات
النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله

كان اصوات من ايغالهن بنا ۞ اواخر الميس انقاض الفراريج ۞

قوله ويحذف فى مثل لا عليك اى لا باس عليك اى يحذف اسم لا فى عليك ولا يحذف
الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد
اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا
اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف
اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند

بعد دخولها وهو لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع قوله هو المسند بعد دخولها اى دخول ما في مسائلها ولا في مسائلها الا انهما يجتمعان معًا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما في مسائلها ولا في حجازية اى هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط ستجي ان شاء الله تعالى وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس.

… ومما ان طبنا جبن ولكن … منايانا ودولة اخرينا …

اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سوا في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان عليه مشتر بجردت عن الدلالة على الزمان فبقي بعيدا انفي الكون ومعنى ما مجرد النفي ومعلوم ان نفي معنى نفي كونه سوا من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثنا وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجي ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة النفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاءت ان بعد ما غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي

… بني غدانة ما انتم ذهبا … ولا صريفا ولكن انتم الخزف …

وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فانه النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو قد يجمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع التحقيق فلان قد لتسويتهما معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا ان مع ان في الا معنى التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفرا

الا

… الا اوارى ما ان لا ابينها …

بالجمع بين ثلاثة احرف نافية والرواية لايا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك

… وما الدهر الا منجنونا باهله … وما طالب الحاجات الا معذبا …

واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم خبرها ظرفا كان او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور وتبعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدما الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق

… فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم … اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر …

قال سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مثلهم من اعتب قالوا نحو قوله

… لو انك يا حسين خلقت حرا … وما بالحر انت ولا الخليق …

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم قال

… لعمرك ما ان ابو مالك بواه … ولا بضعيف قواه …

ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم وخلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول الباء في خبر ليس عند نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقبل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد

بمراكب وفي خبر ان الآتية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى اولم
يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
وقد زاد بعد ليت قال

ندمت على لسان كان مني ¤ فليت بانه في جوف عكم

ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم وعلى الخبر
فلا يجوز ما زيد عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر
وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة
فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا
حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت
الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب
هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه
لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف
الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز
الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي
ما احد قايما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ
قايم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم
مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا
ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قايما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم
وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض
النفي قوله واذا عطف عليه اي على خبر ما سوا كان منصوبا
او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن
لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي
الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه
الرفع فيه في باب الاستثنا فلا نعيده وقال عبد القاهر
هو خبر المبتدا محذوف اي ما زيد بقايم لكن هو قاعد
فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد
على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده
اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب
العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع بعد خبر
ما مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا
كتوهم الجرمي في نحو قوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ¤ ولا ناعب الا ببين غرابها

وليس

وليس ما ذهب اليه بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام
واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم
ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل
قال

معاوي اننا بشر فاسجح ¤ فلسنا بالجبال ولا الحديدا

ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على ان الجملة والمبتدا
محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبريهما المنصوب
ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعدا
وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبريهما وذلك كما في مسألة
مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبريهما نحو هل زيد
خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله
حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف
على منصوب اسم الفاعل بشرط انفصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرو او بكر وان عطف على خبر ليس او ما المنصوب
وصفا منفيا مرتفعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا
غلامه ففي ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على عطف
جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قايما الا على زيد
قايما ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه فيكون
عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هاهنا ماضيا لان
ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان
بل هو كقولك وغلامه قاعد ونظائره والحال واما في ما وليس فمضمون
المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف
او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود
منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال
واما في ما زيد او ليس زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان
رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة
اعني ما كان وليس وما عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه
على عطف الجملة على ما كان زيد قايما وليس زيد قايما وما زيد قايما
ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعد ابوه جر قاعد ورفع قاعد ان يكون على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف
بطل عمل ما ولا يجوز ذلك فيما كان زيد قايما ولا قاعد ابوه ولا في ليس
اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبريهما على اسميهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما

على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدًا في ليس زيد قايمًا ولا قاعدًا
ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه
في ما زيد قايمًا ولا قاعدًا ابوه وان يكون لكونه خبرًا مقدمًا على الاسم
ولا يجوز هذا الوجه فيما يجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم
الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير
جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش
وجاز فيما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا
ان اظهرت الباء على في هذه المسئلة في قايمًا نحو ليس زيد او ما زيد
بقايم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه
المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسمًا مكررا فقلت
ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر
لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير
الاسم في الجملة الواحدة ضعيف عند كثير نحو زيد ضربت زيدا
على اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع
التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير
وان انفصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله
الله اعلم وان جعلت موضع السبب اجنبيا بلا ضمير يرجع الى الاسم
نحو ما زيد قايمًا ولا قاعدًا عمرو وعمرو وابو زيد لم تنصب لانك لم
تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد
ضاربًا ولا قاعد زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا
فكذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب
ذاهبًا ولا مقيمة امها لم تجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها
من العايد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا
نحو ما زيد بقايم او قايمًا ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب
قاعد لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه
ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا
يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولان في معموله
فاذا لم تجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة
فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول
الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على مذهب الربعي هذا في ما
واما في ليس فيجوز نصب قاعدًا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر

ويجوز

ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش
من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ايثار طه
المقدم من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي
في باب العطف وبعضهم لقد ما منع من نحو ما زيد قايمًا ولا عمرو ذاهبا
وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
ولا يجوز وما الا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد
ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف
عليه لا المقدر كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل
ليس مستشهدا بقوله
ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه
النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة
عمل ليس مراعاة الشرط المعتبرة لاعمال ما مثل هي فيها اولى فانها اضعف
من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها
نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر
ايضا هذه الشروط وقد تلحق التاء نحو لات ينختص بلفظ الحين مضافا
الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل على لفظه وان ولفظه
هنا ايضا وقال الفراء تكون مع الاوقات كلها وانشد
فلتعرفن خلايقا مشمولة ولتندمن ولات ساعة مندم
والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا انما التانيث الكلمة اي لا
او للمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها
محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص تعمل عمل ليس لشابهته
بكسر التاء اذ يصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال
باضمار اسمها كما في يجي نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه
الفعل واذا رفعت حين على انه هو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص
حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان
لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل بمعنى لات حين مناص
اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان
وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدا له مواضع متعينا ولا يمتنع دعوى
كون لات هي لا التبرية ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصبت
حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ولا قوة واذا ارتفع فالاسم محذوف
اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيدة ان التاء من تمام
حين كما جاء

العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان ما من مطعم
وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات اوان ولات
هنا ولا يقال تاوان وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات
حرف جر كما ذكر السيرافي منهم وليس بشيء اذ لو كان للجر غير اوان واختصاص
الجار ببعض المجرورات نحو تالله نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين
مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل
او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في
الاصل الى جملة نحو قوله
طلبوا صلحنا ولات اوان * فاجبنا ان ليس حين بقاء
اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم
ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر
ذال اذا وقال حذفت الجملة وبني على الكسر للساكنين لا على السكون لئلا
يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في
المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو قبل وقبل
اه اوان مجرور بمن مقدر بعد لات من اوان هكذا يكون ولات
حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا لا رجل اي لا من رجل واما
لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال
حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذي كانت نوار اجنت
وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال
اي اشراء الاظعان يبنك تلج * نعم لات هنا ان تلبك متيح
اي ليس هنا لج ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم حملهم
ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها فلا يبطل
ذلك العمل لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس المسك بالرفع وجوز ايضا
ان يكون الا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم
يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه تبيين شرحه
بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح
والياء المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا
مرادا الاسرا ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد
سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم
فائدة اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما اختص باضافة اسم اليه بحذف
التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيد
في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر
قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في

غلام

غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا او تقديرا على الحال
وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى
واسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال
اي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان
حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وللقائل ان يقول ان اردت انه غير
مراد معنى لم يتجه اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر
بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت
انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر المقدر في
الاضافة مرادا اي عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف
اليه كل اسم صفته كذا المجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت من
حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف
اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته
جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما نحده ليعرف فيرفع ثم حصلت
في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرناه
باقيا عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس
الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل
هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد
لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا
ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل
قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه
نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف
اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم
كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا
العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا اذا قلنا ان العامل
معنى الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب
انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون
بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال
ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف
الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله
الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني
ان العامل ما تقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما
نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل

هو الفاعلية لكون المقتضي امرًا خفيًا معنويًا وما يقوم به المقتضي امرًا ظاهرًا جليًا
في الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسمًا مجردًا تنوينه لاجلها
قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظية بقوله بعد فالمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظية كما ذكرنا كالحسن الوجه
ومودوت الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير
وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه
يكون فعلا او معنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما يقوم مقامه
من نون التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقصد زوائده لو كان فيه
تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهو جراح بيت الله والضارب الرجل
وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى
والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف
ها التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكاة وقولهم
ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف
او بمعنى في في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف
وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فسر المعنوية بمضادتها
اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف
صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع
مصر واله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول
حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى
في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه
هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ونعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح
اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وكلهم
بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد
ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعضه منه ونصف منه ويد منه لان من التي
يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من
المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان واشارة لك ثلاثة دراهم وراقود خل فانما كنت فيه بالمقدار

عن

عن المقدار كما يجي في باب العدد فان الثلاثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن
ثمة يقول دراهم ثلاثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل
الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع
القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد لجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجي من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب
وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد
لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله
باقي النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة
واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشب لصاحبه
خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة
فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة
المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من
ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة معنى
الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها
لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه
مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير به الى غلام من بين
غلمانه له مزيد خصوصية اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما او بكونه غلاما
معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة حيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها
ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك
كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله

ولقد امر على اللئيم يسبني

وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام
زيد انه بمعنى اللام ان معناه معنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد
واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له
غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد
قوله وتخصيصا مع النكرة نحو ذلك غلام رجل تخصص من غلام
امراة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد
المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله

علا زيد نابو والنقا راس زيد كم بابيض ماض الشفرتين يمانی

ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندی انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فی باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق وانه لم يكن فی الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما تجرد المضاف فی الاغلب من التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفی المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض الاسما قد توغل فی التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف المخاطب ليس صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما فی الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السری اذا اضفت غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضی الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضی عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فی شی من الاشيا كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جا مثلك كان معرفة اذا قصد الذی يماثلك فی الشی الفلانی والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل ما خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج فی قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذی كنا نعمل مع ان معنى غير الذی كنا نعمل ای الصلاح لان عملهم كان فسادا وقول الشاعر

ان قلت خيرا قال شرا غيره

والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه

وقد جا قبل غير معمول لما اضيف اليه فيما قبل المضاف فلا يقال انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا حملا لغير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم فی باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تاخيهما العطف على غير بتكرير لا كما فی قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لی عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفرا والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون

ايما رجل وای رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا والفظ فيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فی جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التی فی هذا التركيب كان عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبهك ای من يشبهك فی جميع الوجوه قال ابو سعيد فی مثلك وغيرك وما فی معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضاف الى مفعوله ای مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال او الاستمرار كما يجی بعيد والاطلاق بعيد الاستمرار قالوا وحسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك انها مما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنی قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسما افعال كما يجی فی باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتدا ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادايها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فی هذه الاسما فی الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهتها قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى هدك ای اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فی عدم التصرف لافادته فائدته وربما جا فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ونسوة هددنك ويجوز ان يقال فی حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها فی الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين

قال حاتم

اماوی ای رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر

وليس العلة فی تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد امه مضاف الى امه وامه مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشی بنفسه وذلك لان الضمير فی مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عايد الى رجل وكذا قوله رب واحد امه ای رب رجل واحد امه وسيجی فی باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشی نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغی ان يكون ذلك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذی لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو حاتم

غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله
ولقد أمر على اللئيم يسبني
وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء عن الكلام
الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال
سقطت اصابعه بمعناه قال
لما اتى خبر الزبير تواضعت ۔ سور المدينة والجبال الخشع
اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة وقال
اذا بعض السنين تعرقتنا ۔ كفى الايتام فقد ابي اليتيم
وقال
مر الليالي اسرعت في نقضي ۔ اخذن بعضي وتركن بعضي
اذ يقال المرور تعرقن والليالي اخذن ومنه قوله
وما حب الديار شغفن قلبي ۔ ولكن حب من سكن الديارا
فاكتسى التأنيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجي
في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف تقدم
وجهه قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد
مضاف الى معدودة نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والماية الدرهم
والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فتكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم
نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف
من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جي بالمضاف
اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من
حيث ذاته لا تعريفا استعاريا من غير شعر اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان
هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندك ثلاثة مثلا ولم
تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اي تلك الثلاثة
ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال
الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له
لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني
لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما
اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جي بالعدد
لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دالا
على المنصوص بكميتهما لم يأت بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه
لا المضاف كقوله سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكرنا مثل
في نحو خاتم فضة ولم يجمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله

واللفظية

واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه
ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع
بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء
وضعف الواهب الماية الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا
على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف
حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا
عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها
اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها
نحو مضارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات
مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين
اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا
فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية
واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة
في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال
رب ابن عم لسليمى مشمعل ۔ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل
ولعل المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمضارع مصر فلهذا قال
ومن ذلك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في نحو ظرف
والوجه في تعرف مالك يوم الدين اي امر يوم الدين حتى وقع صفة لله انه
بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضي كانه قال مالك يوم الدين اي امر
يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق
الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين لو نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول
اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله
او مفعوله كما يجي واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى
المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله
في صورة المفعول لفظا على ما يجي في بابها ان شا الله تعالى والمختلف فيه
هل هو لفظي او معنوي ثلاثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف
الى صفته او ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة
الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله سبحانه
اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة

اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه امّا رفعًا او نصبًا وذلك
لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين
المحذوف فى اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة
اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فسيجى حكمه بعد ان شاء الله تعالى واما الصفة المشبهة فهى ابدًا
جايزة العمل فاضافتها ابدًا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوعهما
جايز مطلقًا سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة
بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه وموذوب
خدامه وذلك مما كان لان ادنى مشابهة للفعل تكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع
بالفعل وخاصة اذا كان قريبا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب فى نحو زيد فى الدار ابوه
على مذهب ابى على ونحو مررت برجل مصرى حماره وكذا برجل حر صفة ترجيه فاذا كان
كذا فاضافتهما الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية واما هند امن حيث اللفظ واما من
حيث المعنى فلان المضاف فى الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد قايم الغلام فالمعنى غلامه قايم وكذا موذوب الخدم او حسن الوجه
والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن تعين هذه
الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد
فان المضاف اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع فى غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى
احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل ما يسمر فى داره عمرو مضروب على بابه
بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه
بها فيبقى بلا مرفوع فى الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما يجى وكذا
يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقًا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو
مررت برجل ضارب امس فى الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا
ينبغى ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبى واما
عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفضلية فيحتاج الى شرط
كونهما جنسية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا
بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان اذن المضارع
الصالح لهذه المعانى الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف
الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد
للاستمرار ان يعبر وا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه للاطلاق
كقولك زيد يومن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذا عادته فاذا ثبت ان اسمى
الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى الثلاثة فاضافتهما
اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وان نيته المبالغة لما كانت

للاستمرار

للاستمرار لا لاحد الازمنة الثلاثة عملت نحو انه لمنحار بوايكها وضروب بنصل
السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبا تهما الا الى
الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون ساير معمولاتهما وقد جا بعض الاسماء مؤولا
باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمجرد
منجرد قيد الاوابد هيكل
اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة قيد الخواطر اى عابرة فيها كقوله
يا سارق الليلة اهل الدار
واما اذا كان بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا
عمله الا عند الكسائى فانه عنده يعمل فتكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما
بمعنى الماضى محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا
جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان
ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد
من فيصح ان تخصص المضاف به كتخصيص غلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر
مملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة
المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر
يصح ان تكون اضافته محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع
لا ان سيبويه رحمه الله استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به
تخصصه قال سيبويه رحمه الله تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول
مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبهك اى المعروف
بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبًا كما فى صاحبك
وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل يقدره كانه جامد قال الله تعالى
تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال
اسم الفاعل المفعول المضاف الى الاجنبى او المنصوب قولك زيد معطى الدار اى
معطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى
المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف حال الصفة فان اضافته
الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظًا ومعنى اما لفظًا فلعدم
موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة وهى
ان بخلاف الصفة فانها تودى مودى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرًا اى
ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرًا اى يضرب عمرًا فلقوة شبه الصفة لم يكن
لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة
يتيما فانه تجرد من المرفوع وكقولك اعجبنى ضرب فانه تجرد عن المرفوع
والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير
الانفصال فيها اظهر فلم يشتهر كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر

الى معموله كالصفة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص
الغلام برجل وتعريفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل
الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر
لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل واسم المفعول
محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه
يطلبهما لكونهما من ضروريات ماهيته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه في عمله فيهما ادنى مشابهة
للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما
لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب
المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه كذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة
مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل
فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي
لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا اجريت في اللفظ فاعليهما فلا بد
من ضمير فيهما قائم مقام الفاعل مرفوع فان لم يكن في الحقيقة فاعلا كما في حسن الغلام وحسن
الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من
اضافة المصدر لان الانفصال الا ان الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا الا في طلب الفاعل والمفعول
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية
فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل
والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النون
نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسو الغرا واما في اسمي الفاعل
والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف
وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء
في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام
والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد
علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم
يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب
من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره فمقصودنا ان
الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن
الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا لمن جهة انها لم تفد
تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن

صفة

صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام
لا للاضافة قال المصنف اجاز الفراء الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم
عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله
لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن
لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة
في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى
الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه
وذلك ان الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل
فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف شبهه به وذلك هو الحسن
الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه خلت الصفة من الضمير
وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك
انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن الوجه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير
واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا
بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند
الكوفيين كما في قوله

لحافي لحاف الضيف والبرد برده

والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة
او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما اشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة
نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه
كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة
الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
الا ترى انه في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
على الاصح كما يجيء لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في
صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفه فتبين بعد التطويل
ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب
الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن
الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه
على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه
النصب وليس للفراء ان يقول فيشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن

وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة
الى النكرة فكذلك لم يجوزوه في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه
يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وجزم اما الى المنكر فلا فحكى هذا انه
انه يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا
وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه
السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعم
ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد
وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف
واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا القول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه
على تقدير هذا الذي هو حسن وجهه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد
قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين
كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة
وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة
ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف
لا تلتزم والكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في الاخر
اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا
ولم تنصف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من
باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك ان للفراء
ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة
في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد
فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة
الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهو حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام
ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى
ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجي واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي
المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد
منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان
يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب
نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها
مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون

المثنى

المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه
كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال
ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري
ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه
على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل تدخل
ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله

الواهب المائة الهجان وعبدها

لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجي عن قريب وان ولي المقرون
باللام المجرد من التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء
كما مر وان ولي المجرد من اللام والمقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين بهما واجب
على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد

وليس حاملني الا ابن حمال

وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل
الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا

هم الفاعلون الخير والآمرونه

اذا ما خشوا من محدث الامر معظما

وقال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا

ولم يرتفق والناس محتضرونه

جميعا وايدي المعتفين رواهقه

قال سيبويه هذه الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال
المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف
وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع
الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه
مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير
المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن
ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره
المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل
عنده بالمثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله

الحافظو عورة العشيرة

بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير
بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف
اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه
ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على

ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابه فان قدرت البدل
قايما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب
المنادى في نحو يا غلام زيد ويا غلام زيد وزيدا وقال
المبرد لا يتبع بمجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد
• انا ابن التارك البكري بشرا •
بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه بعني المضاف الى ضمير فيه الالف واللام لانه في قوة
المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله
• الواهب المائة الهجان وعبدها •
وتقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد وغلام زيد فليس فيه
الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان التبع فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير
الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء
الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجرده من اللام او مقرونة بها فان كان المجردة
منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواكان
ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه
وحسن وجه اي الغلام وحسن وجهه وحسن وجه اي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك
اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر
مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال
• اقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما •
وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله
• رحيب قطاب الجيب منها رقيقه •
• بجس الندامى بضة المتجرد •
اما اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال
المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجهه
الاخ جميل فعله وقد يجي في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل
زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي
المجردة مضمر بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا
للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن
الوجه ويحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش
وهشام وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب
ان يكون ذا لام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابن الغلام اذ لا يجوز الحسن
وجه ولا الحسن وجهه كما يجي في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا

لا

الضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل
القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف
الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنين غلامهما والجميلة
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجي في باب الصفة المشبهة لهذه
الوجوه مزيد شرح ان شاء الله ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت
برجل طيب في داره يومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسم الفاعل
والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه
الواحد والجمع كالفلك على ما يجي في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها
وتمام البيت
• عوذا تزجي خلفها اطفالها •
العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق قوله ولا
يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع
لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول
اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما
زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول
على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام
الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على
جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي
لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي الحق والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم
وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما
جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي
لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم
المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره لابهام والذي يحتاج الى التاويل
لفظ المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين
الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة
كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو
• يا لحي خي رباح •
اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير
اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجي في باب العلم ويجي هناك انه يجوز نصب
اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر

وانه اذا كانا مفردين او او لما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر وظاهر
كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد
اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا على انه عطف بيان لو بدل الظاهر عن جانى قيس قفة
وان كان مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا
او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ
ويراد به مدلوله تطلق ايضا مع القرينة ويراد به اللفظ الدال يقول مثلا جاءنى زيد
والمراد المدلول وتكلمنا بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنى سعيد كرز اى ملقب هذا
اللقب ولا ينعكس التاويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى
سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ
نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت فلم يقدموا اللقب
مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود وذكرهما
معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده
الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يلزم ذا الذات باللقب شهرتها بالاسم
ومثال ذو وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من
التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة
وهى صفة موصوف محذوف وفيه كذا اجيته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم
واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق
فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى
جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله
اليكم ذوى آل النبى تطلعت
نوازع من قلبى ظماء والبب
اى اصحاب هذا الاسم وحكى ذو سيبويه اى صاحبا هذا الاسم كما يجى فى باب
العلم واما قولهم آل لح وآل المرى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسو
الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما جى
فى قولهم هذا حى زيد فتاويله شخصه الحى وكانك قلت شخص زيد
فهذا من باب اضافة العام الى الخاص بمعنى هذا حى زيد عينه وذاته لا غيره
وانما ذكر والذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله
حى زيد وكانك قلت فعله هو بنفسه وهو موجود الا انه نسب اليه الفعل
وهو متعد وهو هذا حى زيد اى هو بعينه حيا قائما الا انه فيه نفر صار
يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال
الا قبح الاله بنى زياد
وحى ابيهم قبح الحمار

وقال يا قران اباك حى خويلد
قد كنت خايفه على الاحماق
وقد حكم بعض النحاة بالغا لفظى وزيادته فى مثل الموضع المذكور
كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
تداعين باسم الشيب فى متثلم
جوانبه من بصرة وسلام
وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه
داع يناديه باسم الما مبغوم
اللعين وبالغا لفظ المقارن فى قول الشماخ
دعوت به القطا وبقيت عنه مقام الذئب كالرجل
والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال
عليه وكلمته بمعنى ثم لا تعليكم واسم الما واسم الشيب اى صوت الما اذ الاسم
هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة
الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم
زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق
باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا
اسم الما واسم الشيب اى صوت الما وصوت الشيب فان الما والشيب صوتان واما
قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك منى بعيد
اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو فيه والمختلف فى جواز اضافة
احدهما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته
وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى والثانى بنحو جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد
الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص
ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف
وصفته فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه
فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير
المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد ثبته فى اللفظ عن المجرور وبه غاية البعيد فعلى
هذا القول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز
اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا يستحسن المرتفع بالصفة اذا اريد
الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واحدان

كل شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء
ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد
وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الموصوف والصفة في الاعراب
واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف
بالاضافة فلا فلا نسلم وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقا كيف شجاع
اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه
اي بقلة الحبة الحمقا وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وممر الناس
والاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس
في مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اي اول ساعة
بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء
جرد اي ما انسحق حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد
يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها
فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب
طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى
صلاة مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم
يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص
فيكون صلاة الاولى كصلاة الوسيرة وبقلة الحمقا كبقلة الكزبرة وجانب
الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة
كشحط النوى وليث اسد فالفرا يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف
قال ان العرب تجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله

فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سيرضيكما منها سنام وغاربه

والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة
لنفح الرجا منهم شفقات وخيلهم وقوله ورجا الدعة وسكائك الهوا
ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما
اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول
هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد
من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر
احكامه في بابه هاهنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند
ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من
والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك
افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في
افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور وعنده سوا الجر

من

بينة

بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدا
في نحو افضل من القوم انه ابتدا زيد في الارتقا والزيادة في الفضل من
مبتدا هو القوم لعدم مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجتهم
ولمشابهة اسم الفاعل من الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط
ياتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه
بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب تمييزه
قول الشاعر

ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء

وقوله

ولم ار قوما مثلنا خير قومهم
اقل به منا على قومهم فخرا

ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك
انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه
كان فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه متفضل في المعنى الذي
وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما يعده من اجزا المضاف
اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس متفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي
بعد زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزايد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم
بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على جميع
اجزا المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه
فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم والمهم وحدهم
واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد
افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه
مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم
فاذا كان اضافته لهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة
بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا
محذوف اي هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل متفضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سوا كان ذلك الشيء
مشتملا افراد نوع الاثنان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل
التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزا المضاف اليه فهذه
الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان
تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة
نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان
ذلك الواحد من اسما الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير

نحو البرني اطيب التمر جاز وان الرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول
زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اى احدهم
المفضل على كل واحد من الباقين تاما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته
الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا او تثنية وجمعا ويجوز
افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا
اول كافر به وحكم اى في الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا اضفت اياه الى المعرفة
فلا بد الا يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف
اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا
موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل
المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس اى فره البغال
ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول او ليس جزءا من جملة
بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة
في كونه افضل من بين جملة غير معينة من جنس الرجال وكذا نحو رجلين زيد واى رجال
هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة
وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد
حسن او وجهه او يده او رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله
وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه
واى اعضاء زيد واى دور بغداد فان موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل
بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا
قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كلا لما يشمل زيدا
وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على
الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة
المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا
الجمع معهودين معينين او رجلين بهما او اى رجال هم مع ان المجرور في
جميعها بيان الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه
المجرورات الجنس متفرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة
جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا نعم اى رجل اى قسم
من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى قسم من اقسام
هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى افضل رجل اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين لان افعل سواء اضيف الى المعرفة او الى النكرة
لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا

فلهذا

فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية
بل هو جزء واحد مثلا الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او
الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتهما رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف
اليه فتقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا
فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال
كما كان في النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان
او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى
حتى يتعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا او اى الرجال هذان او هؤلاء
لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا او مثنيات ومجموعات فان قيل
كيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت
افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثله لك في المعرفة
قلت لان المنكر لا يختص في اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر
به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة
فانها للتخصيص بعد الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره
وان افعل لا يضاف الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون
تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر
المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرار المسئول عنه في اى والمفضل في افعل نحو زيد
وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا او هذه واما قولهم
اني واتك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية
لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف
الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى
كان قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال
فايى وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها
وما شذ في الضرورة الحكي واظلمه واى معرب معنى ان فيه اما معنى
الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب
الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة
تدل عليه نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم
وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول
قال تعالى باى ارض تموت قوله وكل يضاف الى اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم
قوله كليث واسد وحبس ومنع مثالان للخصوص الاول

عين والثاني معنى قوله عن الشيء يسويه بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين
زيد والا فالشيء اعم من المعين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة ولا بأس
ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر
من اللبس قال

فهل لكم فيها الي فانني طبيب
بما اعيا النطاسي حذيما

اي ابن حذيم فلما حذف الاول والاشهر قيام المضاف اليه مقام
المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه
على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال ولو لم يتقدم هنا
مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز
عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يتعين مضافا ويقول ما مثل عبد الله يقول
ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل
ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه
على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما
يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا او لا مثل هذا يقولان ذلك
وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور
باجنبي ولا يجوز كما يجيء في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على
اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان
الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول
ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني
غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فان المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه
واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ها هنا كناية
وليس بمقصود وكانه معدد ويقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر
المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا عنده ذلك وعنده ذلك يفسد
المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد
لا يفعل هذا لكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا وكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه
ولا اخوك ولا ابوك ولا يجيء المنافاة المذكورة قال بعضهم
ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث
المعنى والمقصود هو المضاف الاخر الا انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول
ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون بل تقول اقول اذا لفظ المفرد
معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على
المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير نحو

هذا

هذا الامتناع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه
ان حسن الاستغناء عن الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث
فلما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك
ولا ابيك يقولان واما الجمع فكقوله

وما حب الديار شغفن قلبي

واما ادا الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد
نفسه ثم لم يجئ ما مثلك يقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل
اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة
نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال

يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل

اي ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي العقل كقوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم
وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا
في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اي
مثل صوت حمار فاذا جاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد استضعفه
سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل وهو قبيح جدا
واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس
الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في التبرية وقد يحذف
مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله

وقد جعلتني من حزيمة اصبعا

اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان
او شبيها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر
الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات
ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان
كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول
من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله

يا من راى عارضا اسر به
بين ذراعي وجبهة الاسد

وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه
تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا

على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر
والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلالة سابح اوبدا اهته
ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف
اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب
الندا فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قايم ان خبر المبتدا
الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه هنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه
من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما
يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه وكانه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من
المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له
الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال
التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد يغيب كلا على الحال
نحو اخذوا المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه
بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المونث كلتهن وليس بمشهور ثم انها الفصل بين
المضافين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرهما
كقوله ٥ لما رات ساتيد ما استعبرت ٥ لله در اليوم من لامها ٥
٥ كان اصوات من ايغالهن بنا ٥ اواخر الميس انقاض الفراريج ٥
وبغيرهما عزيز قليل جدا نحو قوله ٥
٥ تمر على ما تستمر وقد شفت ٥ غلائل عبد القيس منها صدورها ٥
وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شا الله ابن اخيك وقد يفصل فى السعة بينهما
قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقد
جا فى السعة الفصل بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا
كقراة ابن عامر قتل اولادهم شركايهم وهو مثل قوله فزججتها ٥
٥ بمزجة زج القلوص ابى مزادة ٥
وقوله ٥ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ٥ نفى الدراهيم تنقاد الصياريف
عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول
وغيره فى السعة ولا شك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه
والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر
اقبح منه فى الشعر وعند يونس قياس كما مر فى باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف
فى غير الشعر اقبح من الكل سوا كان الفاصل اجنبيا او غيره فقراة ابن عامر
ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين
قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى يا المتكلم كسر اخره
والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير

الثنية

التثنية يا وان كان يا ادغمت وان كان واوا قلبت يا وادغمت وفتحت اليا
للساكنين قوله الاسم الصحيح الصحيح واصطلاح النحاة ما حرف اعرابه
صحيح كعمرو ورعد وزيد ويعنى بالملحق به ما اخره يا او واو قبلهما ساكن كظبى
ودلو وسد غزو وكرسى واجى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات
الثلاث كالصحيح وانما الحقهما لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا
اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره
انما التزم ما قبل يا المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا
جوز هذيل قلب الف المقصور يا وان كان الالف اخف من اليا فقالوا فى هذا
قالوا فى الافصح فى قلب الواو كما يجى فى قوله واليا مفتوحة او ساكنة
يعنى اليا اللاحقة للصحيح والملحق به واما اليا اللاحقة لغيرهما فمفتوحة
للساكنين كما يجى وقد تقدم فى باب المنادى الخلاف فى ان اصلها السكون
او الفتح ويجوز حذف اليا قليلا فى غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله
فان كان اخره الفا يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره
من ان يكون الفا او واوا او يا والالف تثبت فى اللغة المشهورة الفصيحة
للتثنية كانت كمسلماى اولا كفتاى وحبلاى ومعزاى وهذيل يجيز قلب
الالف التى ليست للتثنية يا كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل اليا للتناسب
فى الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا فى اول
الكتاب ومن تتمة نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف قبل اليا له
كالفتحة قبله فغيروها الى اليا لتكون كالكسر قبله واما الالف التثنية فلم
يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما فى المقصور فالرفع والنصب
والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف يا بل لو ابقيت الالف ايضا
لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع
فى نحو مسلموى يا لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك
ان اصل الالف عدم القلب قبل اليا لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما
جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى
الى اللبس بخلاف قلب الواو مسلموى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو
اجتماع الواو واليا وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس
يعرض فى بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار وتضطر فى الفاعل والمفعول
معا وقد جاء فى الشعر قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير قال ٥
٥ يا ابن الزبير طالما عصيكا ٥ وطالما عنيتنا اليكا ٥
لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان يا اى ان كان اخر الاسم يا
وذلك فى المنقوص نحو قاض وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو
مسلمى ومسلمى قوله وان كان واوا وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا

وانما قلبت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغم اولاهما في الثانية وانما
تبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين لخفف بالادغام فقلب ثانيهما اي
الواو الى الاخف اي الى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وقلب
الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام
فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون
واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في
مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخير الذي هو محل التغيير ولهذا لم يقلب في نحو سيل
وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف
سيل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها في نحو لي في جمع الوي ولين
فمثل مثل قوله وفتحت الياء الساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة
فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد
جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف لكثرة مدها
من اخوية فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل
مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر
مع الياء قبلها وذلك للتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة
وما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في **واما الاسماء**
الستة فابي واخي واجاز المبرد ابي واخي ويقال حمي وهني ويقال
وفي الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار
الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر
وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير
وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه
عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهي الاربعة
الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فلانه لك قطع الاضافة
واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما
لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان
الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا بد ورعلى كلمة اخرها اولها واما الابقاء
فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول الى الفاعل على حرف وذلك لان
اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين فلانه لا يدل على الحركة والامثلة السكون لحذف
لامه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في زيد وثوب
قلبها الف لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فتحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم
لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا

فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون
على لغة من لم يبدل من التنوين الثاني في النصب كما في الرفع والجر كما قال
كفى بالنأي من اسماء كاف وقال
واخذ من كل حي عصم
وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف
واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلاث
فيّ واصله فوي كعدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما
جرى العادة فيها اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة
الحركات الثلاث على الكسر للتناسب وكان العين ها هنا كالحركة الاعرابية
الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال
الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة
التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة
الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية يا زيد بالاعرابية في
تبدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل
بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين في بدلها بالياء كما تبدل الياء الاعرابية
في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الثانية وقد يقال فمي وقد فم زيد
في جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح عند القطع
من الاضافة من خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
او لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدال الياء ميما وقد جمع الشاعر
بين الميم والواو قال
هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام
وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم
بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما في اضافته الى غير ياء المتكلم
فالافصح فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر
واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها القطع عن
الاضافة والافصح فيها حذف لاماتها وقد ثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها
وثانيها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالافصح ثبوت في ابوك واخوك
جعل لاميها اعرابا وفي حم ومن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها
الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات
اذ ردها في حال الاضافة الى ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا
والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها فمنعها واجاز
المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام فيرجعها كما نقل
عنه ابن يعيش وابن مالك وفي ابي واخي فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف

ولما ردها الزمرا اليا لما قلنا في نحو الافصح وشبهه قول الشاعر
وأبى مالك ذو المجاز بدار ● وأجيب
بانه يحتمل ان يكون ابي جمعا لاب مضافا الى اليا اذ يقال في اب أبون
قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا كما قيل
في اخ اخون قال
● وكنت لهم كشر بني الاخيناء ●
والمذهب لا يثبت بالمحتملات ●
قوله واذا قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء
الفصيح منها وحام مثل بدو خب وذلو وعصا مطلقا وجاء مشكل بد
مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم ان في اب واخ اربع لغات
وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين
ومقطوعين فيكونان كيد تثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر
والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي
العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب
على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو
مطلقا وفي حم ست لغات ابتدى منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها
اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا ونقصه حال القطع منها واعرابه
على العين وثانيها ان يكون له لو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كجيب
مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلاث لغات
اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة
الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم تكن هي المشهورة بزعم صدر الافاضل
انه ليس من الاسما الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها
تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله
● رحت وفي رجليك ما فيهما ● وقد بدا هنك من المئزر ●
فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف
في الاضافة لغير اليا وفتح الفا مع حذف الميم حال القطع وابدال الواو يا
عند الاضافة الى اليا والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفا محذوف
اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفا بنا على ان الواو التي ابدلت عنها
الميم تقلب في حال الاضافة الفا ويا فيكون الثاني في الحالات الثلث اذ مثلثا الاعراب
فهو تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث
الفا مقصورا مطلقا والثامنة جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام
قدمت على العين كما مر فيكون قوله فموهما شيئا والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم

مطلقا

مطلقا ومضموم الفا ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال
ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع
افمام والعاشرة اتباع الفا للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت
الى فم وكانه نظر بها الى حالة الاضافة بالابهم اعني فوك وفاك وفيك وقد
يتبع فا مرا ايضا حرف اعرابه فيقال مرو ومرا ومري وعين امرو وابنم تابع لحرف
الاعراب اتفاقا وفي دم ثلاث لغات القصر كعصى والتضعيف كدم وحذف اللام مع
تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع
انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسما الاجناس صفة
وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاني رجل
ذهب فجاوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما
لا يقع صفة كما يجي لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسما الاجناس التي هي نحو الضرب
والقتل فانها وان لم تكن مما لا يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم
الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا
او علما لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد
وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله
● فلا اعني بذلك اسفليكم ● ولكني اريد به الذوينا ●
شاذ ايضا وذلك لاجرايه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو ال النبي
فانما جاز لتاويل العلم بالجنس ● اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا
الاسم قالوا واصل هذه الاسما الستة كلها فعل بفتح الفا والعين الا قول
سكا فكونا مكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة
فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها
مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب
وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس
فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه
لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات
والدليل على تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا
فحذف العين لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث
ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع
متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا وقال المبرد الاخ ساكن العين في الاصل
ولعله قال ذلك لقلة اخاء واما هن فانه لم يسمع فيه ما يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن
ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل التانيث لا بد من فتحه

وكذا الاذليل فى هنوات لانه يمكن أن يكون كثمرات واما قولك فاصلة قوة ثبكول
الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وانواه لا يدل عليها كما لا يدل اذوا ولام فوكت
ها التى لهم افواة وفويه ولام ذويا لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وبنات
طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم
وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوات واخوه واخوات واما
هنيهة فى هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا الام حيهر قد يكون همزا كما تبين
قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا الخبرى كان وان واخواتهما
ويشمل الحال وثانى مفعولى اعطيت قوله باعراب سابقه اى مع اعراب
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال
عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا
قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشيا لان ارتفاع المبتدا
من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدا وكذا
انتصاب اول المفعولين من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول
فى ضربت زيدا قايما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة
كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول
فى ضربت زيدا قايما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة
كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة
كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر
من جهة واحدة وهى كونهما عمدتى الكلام كما تقرر فى اول الكتاب
وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلا وان قلنا
بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان نقول
ارتفاع زيد فى جانى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف
من جهة كونه صفته وكذا باقى التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة
كمبتدا نحو وهو الغفور الودود الاية وكذا المنصوبات فى نحو علمت
زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما
مخذولا وكذا المشتق بعد المشتق نحو جانى الزيدان لا زيدا الا عمروا لا تتغير
اسمارها ولا جهات اعرابها فينبغى ان تدخل فى حد التوابع وقوله
كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثانى لاجل اعراب الاول
لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب
فى الحد بيان ماهية الشى لا قصد حصر جميع افراده ويدخل فى قوله
ثان النعت الثانى فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان
كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام فى عامل التوابع ففيه

تفصيل

تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه
العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدا
والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول
ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه
مع تابعه فان المجى فى جانى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل
الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جانى العالم زيد وجانى زيد نفسه فلما انسحب
على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب
اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاول انسحاب عمل
المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جانى غلام
زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف
الظاهر اذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر
فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا
يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالظاهر الجلى واما البدل
فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر
من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله
تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآى والاشعار واما
القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر وكذا لم يشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار
والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا
لا غير فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور
لم يسم هذا بدل الاشتمال لان المجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور
بل البيت مشتمل على الكافر وكذا فى قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن
منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فايدة
الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال
نظرا الى المجرور ولا تكرر فى اللفظ فى البدل من العوامل الا حرف الجر
لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال
الثانى وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر
اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل فى الاول
ولم يباشر بل عمل فى الثانى ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى
والزمخشرى والمصنف ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه اذ المتبوع
فى حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى هذا وستعرف فى باب عطف البيان
انه فى الحقيقة هو المبدل لحكايته فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه

ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول
بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر
الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد
وعمرو والاول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف
كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث
اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته حرف النداء المقتضي للبناء
فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا اخر
واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو قال العرض الواحد
لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد
بل هو متعدد والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا
القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو
متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد
الغلام لاختلاف اعلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم
كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم
يجز يا زيد والحرث ولم يجز ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا او ليس زيد ولا عمرو
ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت
عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال
بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما
هو حق العامل وفايدة الخلاف في هذا الكلام جواز الوقف على المتبوع دون
التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال
العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم النعت على ساير التوابع لكون استعماله
اكثر النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال
في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام
كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال
في نحو زيد قايم وجاني زيد راكبا اذ قال انهما وصفان ويعني
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب
قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فينتقض حده
باسما الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار
معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما قرره في شرح
سالفه وقال ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار الذكورية
والانثانية قال والجواب انا احترزنا منه بقولنا هو المقصود فان
اسما الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات
وللقايل ان يمنع في الموضعين اي في الاسما والصفات ويقول

ان اردت بقولك في اسما الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى
فلا نم اذ مقصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت
ان المقصود الذات سواكان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات
ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى
المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب
ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو سلم يدل
الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم يقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة
ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود
بها ليس ذاتا ومثله لا دلالة اللفظ على شي الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك
الشي وان قال ان المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على
الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القايم بالذات المطلقة التي دلت
عليها هذا اللفظ قلنا نعم ان يمتنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة
الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذلك نحو المضروب فانه الموضوع
لذات مطلقة يقع عليها الضرب قال والصفة الخاص تابع يدل
على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج
من خبر المبتدا او المفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى
في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك
اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم
ليدخل نحو برجل قايم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل
وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني
القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى
الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا
في جاني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في احدكم
مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة
والهين اثنين نعتا قوله مطلقا مقصد به اخراج الحال في نحو قولك
مررت بزيد مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا
بحال الضرب اقول قد خرج الحال من الحد بقوله تابع بزعمه
لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف
العام او ما وضع من الاسما وصفا سوا استعمل تابعا اولا بان نقول
هو اسم وضع الا على معنى غير الشمول وصاحب صحيح النسبة اكلما يخصص

صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني
رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني
رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا اسماء المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج
اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت
على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم
وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة
كما يجيء نبهان انا اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفته وكذا نحو اي
رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول
فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول
يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع وثلاث فانه وجا في القوم
التميمين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم وقولنا
وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسما المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح التبعية
يخرج هذه الاسما لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات
في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت
برجل حمار وقولنا الكلما يخصص صاحبه يخرج اسما الاجناس فانها لا يصح ان
تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء بعض
الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك
في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم ورأيت العالم زيدا فانها صفات وان لم تتبع
شيئا لكنه يصح تبعها وصفا وقوله في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع
دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا نحو هذا الرجل
فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ومررت برجل اي رجل ومررت برجل تميمي ومررت برجل
حسن وجهه ومررت برجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه
قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثنا او الذم او
التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل صالح كان موضع الوضع
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما
كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثنا
لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثنا او الذم او التوكيد
قليل وانما يكون لمجرد الثنا او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك
له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك
فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا

الاق

الا في قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا
افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين
اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد
لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين
اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سوا بالمطابقة فالتابع
تاكيد لفظي نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد
البائس الفقير ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى
عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا
الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا
يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق هذا كلامه اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فكذلك استضعف سيبويه نحو
مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشرط في الوصف
لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص
لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون
الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي
وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف
الى اسم الجنس فان لهما موضوعا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض
المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول
فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى
القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه
في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا موضوع
للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب
النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية
فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس
وضعيا فان قيل لو لم يجز ان يوصف باسما الاجناس باقيا معناها على ما وضعت
له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها نحو قال
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد
قال لان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله
عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسما الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك
مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل
عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف

في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله

تنازعتها لا شي وى لثلثها

الا السحاب والا الاوب والسند

وكالاورق في الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء
اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل
للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة
على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت
برجل اي رجل وبزيد هذا فان انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد
للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف للضمير والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه الموضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندنا
ان اي رجل لا بدل بالموضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية موضوعة للسوال عن التعيين
وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشي بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله
والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال الحسن يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه ومنه
قال الفراء مع ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة
حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كما اذا معنى اي الرجلين هو من اي
من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر
في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه
لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اي امة واي امة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع
فلا يقع صفة فلذا عدم المواضع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ما ذكرنا من الجوامد قياسي وما كان كالمنسوب
وذو الموصول وذو اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشيا لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي
فمن القياسي كل وجد وحق تابعة لجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد جل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس
فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلث كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن
انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت
انت رجل كل رجل وجد رجل وحق رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال
ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي من سواك باطل وهما من باب جد وظريفه
ويقال ايضا في الذم انت اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم حد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا
مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة
اي اي شي شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعملها دون
من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله انى نذرت لك
ما في بطني محررا وما نحن فيه من موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك

من رجل

من رجل ورجال حسبك من رجلين ورجال نهيك او ناهك او كفيك من رجال وكذا رجل همك من رجل وهدك من رجل
كما ذكرنا في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين
اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال ويجي مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح او التعجب نحو يا لك من نبيل
ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال بعضهم قاتل والمعنى في الجميع واحد اي هو المحمود والمتعجب منه
خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى
المفعول اي مهمومك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك في صفة محاسنه كقولهم هدك
اي يثقل عليك عد مناقبه من هذه الهيئة اي اهتمه ذكره ومن المقبل المضاف الى المكبر الموصوف
ونصيبه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل صدق وحمار سوء والمراد بالصدق في مثل
هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن
جيد عندهم حتى صار واستعملونه في مطلق الجود فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشي قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي
كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اي العسل بمعنى عليك به
والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف فاذ ذو بيانية اوحسن بينهما بان كذب الزاهف
والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهو كثير المصدر
الموصوف الى صفته نحو خبر السوء اي خبر الشي فمعنى رجل صدق ورجل صادق اي
حبيه فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني
صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب الشرط في نحو لا ماء باردا ويجوز ان يكون
الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب
تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجال
ثلثة قال عليه كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف
بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب
ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى
ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل

نحو منه واما غير شايع وهو ضرب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر
كقولك مررت برجل اسد قال المبرد وهو ينعقد بمثل اي مثل اسد
ويقوى تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي مشابه الاسد شدة
فانتصاب شدة على التمييز عن نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في
قولك الكوز ممتلئ ماء على صح صح صح صح

صح صح صح صح ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال
برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل
مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي
مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا
يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب
الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال
غير المبرد مثل بتاويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف يعني برجل
اسد اي جري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا
التاويل قال الشاعر

وليل يقول الناس من ظلماته سواء
صحيحات العيون وعورها
كان لنا منه بيوتا حصينة
مسوحا اعاليها وساجا ستورها

اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذاك الجنس فيكون اللفظ بمعنى
الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا
وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال
سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في
الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة
طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء
لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه
لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة
حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا ان طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف
بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم

مررت

مررت بقاع عرفج كله كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كاينين عربا
اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اي سرج لين صفته كالخز
وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم تكن فضة واما طين خاتمها
فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل الى عشرة واخ لك واب لك

قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم

ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف
جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج
في الوضع كما يجي في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها
التعريف والتنكير فيحصل قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت
بالمفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلما جاز نعت النكرة
بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول
في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول
في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد
مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا او الحال والصفة والمضاف اليه
ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة
انما كان لها محل لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان فلم
يكن في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع
المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى ان الحكم
يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام
لغوا عن المعلوم ثانيا والا من مختصا وليس بشي لان معنى التنكير ليس كون الشي مجهولا
بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اي كون الذات غير مشار بها الى خارج
اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشي مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد
قلنا ان ذلك المنكر المجهول ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين
بل المجهول ما تضمنه الخبر والصفة معنا فان المحكوم عليه كما في زيد في جاني
زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيد فيه المتكلم هو المجهول للمخاطب
في انا زيد فلا يلزم من تنكير المضمون الذي هو نسبة للخبر والصفة ولو لزم
ذلك للزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاني
زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب
في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة
لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل
ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز
اذا الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الكلمة الخبرية

لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا
له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبين بهذا كون الجملة اذا كانت
صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد
يوصف بالجملة معرف بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبني

لان تعريفه لفظي على ما يجي في باب المعارف ولا تقدر على ادخال
الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف وهذا كما قال
الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثل وخير نعتان على نية الالف واللام وانما
جاز على ذلك اجتماع شيين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا
يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله
مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك
تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة
بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ابوه
ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف
تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول
ويفوه ونحوه قال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله
ولزمها الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين
الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص
وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو
بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل
متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد
تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله

جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط

اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه
واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب
ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال المتعلق
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول
وفي البواقي كالفعل قوله بحال الموصوف
الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال الموصوف

او هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم وضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول
الفائدة بذلك وهذا التبوء ان كان منونا فهو يجري على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا
او ضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به
ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان
مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى
فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه او لا مفعول لها وغير الصفة اما
ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم
الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي
الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب
الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل مبني وان ذكرت المفعول به
لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى
المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو برجل ضارب عمرو
غلامه امس وبرجل ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير
مبني ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن الشبيه
ماضيا جاز عند سيبويه ان يجعل به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا
او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان
محسوسا يرى كالتاثير الضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم
وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه
على الحال وان كان بنكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو
وبزيد مخالطه هو والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال
مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي
ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما
نصبه في نحو بزيد المخالطه هو فربما لا يلزمه لارتكاب انه ليس بمضاف الى الضمير
وكلا منافي المضاف بل نزل الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة
على مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون
هو المرفوع بعده الجملة جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو
وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه
في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة

ويغلظن من خلل الستور باعين
مرض مخالطها السقام صحاح

واسم الفاعل هاهنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة

قالــــ والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره

حمين العراقيب العصا وتركته • به نفس عالٍ مخالطه بُهر

برفع مخالطه وليونس ان يجعل رفعه على الابتداء وقالـــ عيسى بن عمر ان كان علاجاً وجب رفعه على الابتداء حالاً كان او مستقبلاً وان كان غير العلاج فان كان حالاً وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلاً وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضاً في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سبباً كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجاً كان او لا حالاً كان او مستقبلاً وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديراً ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسماً فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من هذا الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببياً قياساً من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعاً على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء او الخبر فعلى هذا يتبع كون الذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى االذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعاً على انه خبر ان مثل الوجداراً فاعله وما بعده على الابتداء والخبر وقد يجيء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلاً واحداً بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من اثنين فصاعداً ومن السماعي الشبيه قولك مررت برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبخشبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو سرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور ببعض المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذلك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكره فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة واحد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار

والاعشار وهو قطعهما والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشيا كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص اخلاق وثوب اسمال او جمع شيء ... ورمة اعشار ... دلص حرادبل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهاداً بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعاً او نصباً كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى والثاني يتبعه لا في نحو الاولى اي الوصف بحال المتعلق تبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاولى اعني واحداً من ثلثة انواع الاعراب وواحداً من التعريف والتنكير وهو في البواقي كالفعل اي هذا السببي في نحو البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفرداً او مثنى او مجموعاً افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكراً او مؤنثاً طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او ذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقياً مفصولاً كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضاً في نحو البواقي منظوراً الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جميع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اي ومن جهة ان حكم السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضاً قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاء رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في اواخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه

والجمع المذكر العاقل

لان الالف والواو في الفعل على في الاغلب الاكثر وتحريرهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما حكي كلا الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للتثنية والجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المثنى المشنوع الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كفاعدون لانكسار الاسم انث به للفعل حرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود علامة شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون على انه ايضا يقعدون غلمانه الذي اجمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا الظاهر يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح او الذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الحمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجي من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى في نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شي اخص من المضمر ولا مساو له والموصوف اخص او مساو ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد في المعارف في الاعلام والمبهمات وذي اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعرف من الرجل من حيث انه يصح ان تشير به وضعا الى واحد الى مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا اختص في قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اعرف من بعض حتى تبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات

وكون

وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ مفسره جعله بمنزلة وضع اليه واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بما يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم وكذا المشتكل بين اسم الاشارة وصفه لشدة احتياجه اليه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما والضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذيب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه وكذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده يجر الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة بوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لا يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في رتبة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اولا المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجوب الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج منه على فرعه وغلب نفس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات وذلك اذا انتقل الى العلمية من الجنسية اشتهر

وانه على معنى انحى ذلك المعنى بالتسمية نحو أحمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من
الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها لمشابهته
لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى
الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب في الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل
ونوعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله
٭ بقول لهذا المرء ذو جاء ساعيا ٭ هلم فان المشرفى الفرائض ٭
لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول
موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا سلى قال الزجاج ان الموصول صفة لمن امن كما يجي
والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف
الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف
من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول لما يجي وكان العباس ان يوصف بكل واحد من المبهمين
وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله
او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما يجي وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه نعت وعلى
مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا
المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر
والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت
بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا
كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تعتبر
المعارف بعضها ببعض على وفق مذهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو
عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا
قوله وانما التزم وصف هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بنا
على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى
اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل
وبهذا الذى قال كذا او بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب
بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به
اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان
المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما

وقد يوصف المضاف

وعرّف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه
كذى اللام لا بالشيء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه
المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام
وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف
بذى اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول
ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد
من المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام
لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والثور وغيرها بخلاف
هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم
ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها
جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا
وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول
نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت
رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت
والعاقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال
ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان
ولا الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد
كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
واحد بل يجوز كل منهما بوصف او بجمعهما في وصف مقطوع لان التابع في حكم
المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد معمولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا
ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما
ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون
نعت كل واحد بجنبه نحو لقي زيد الظريف عمروا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي
زيد عمروا الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان
لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا
كما في مثله في الحال وكذا الحال عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد
عمروا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا نظرا
الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة
جانب الفاعل لانه عمدة الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمروا الظريفان وثعلب

يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون
العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف
نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع
واحد اي كانا اسمين او فعلين او حرفين رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او حرفين
او مبتداين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم
واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين فان المبتدا والخبر يترافعان على
الصحيح جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو
قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين
وجاني غلام زيد وعمرو ابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء
كان الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين
يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس
اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امراة منطلقان
لاختلاف اسمي الاشارة تركيبا معنى اخلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما كفاعل
الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم
خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول
هذه جارية اخوي ابنين لفلان كراما على انه كرام وصف لاخوي اجيك العقلاء
لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا تقول جاني زيد وذهب رجل كريمان
بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب
القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت في
واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين ولم يكن العاملان من
نوع واحد نحو ضرب زيدا وان عمروا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور
منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو الغلام زيد الظريفين وان اختلف
العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي
فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واهان عمروا
الظريفان لان زيدا وعمروا مهانان واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله
وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تنفي الا على من اثبته
وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما
تفريق الصفات مع جمع الموصوفات فاعلم ان الموصوف اذا كان
مجموعا متغايرا والصفات فاما ان تجمى بالصفات على وفق عدده او اقل في الاول
يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف الخبر نحو
مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر
وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب
ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك

تقال

للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
ان كان لها معنى نحو بالرجلين متباحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل
ويجوز القطع الى الرفع في خبر مبتدا الابتدا نحو قوله فلا تجعل ضيفي ضيف
مقرب واخر معزول لان البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول
وقوله

فاصبح في حيث التقينا شريدهم
طليق ومكتوف اليدين ومزعف

اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي
الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلاثة
رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا
بقوله كان حمر لحمر لما استقلت ثلاثة اكلب بتطاردان
واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر
كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز
تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم
ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة
لانه يكون قطعا للشي عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في
معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاني القوم اجمعون اكتعون
والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم
لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة
وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم
وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان
العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان
نعتا اول كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقرئ الحمد لله الحميد
وشرط الزجاجي في القطع تكرار النعت والاية رد عليه فمعتزل ان كان النعت
المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم
الاشارة محتاج الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر ميين
وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت
النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف
مجي نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج
الى الوصف فاكد القطع بحرف مونس في القطع اعني الواو وقال

ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى

ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقوله للخرنق

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر

فانّا اناس بكل معترك ⁂ والطيبين معاقد الأزر

والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واذا كثرت النعوت ثم معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب خبثه وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما في النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كمررت بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعد مثل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع لقصدت المعاني المذكورة اولا وسواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بسحرة في غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن الراسخون الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر الالجاء الا الاتباع على النعت ايضا فاما ان لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف

اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القياس مقام الشئ ينبغي ان يكون مشاكله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف اذ لا يكون الافراد وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا ملك الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر

وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح

اي فمنهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته في حال كذا

وقال

فظلّوا ومنهم دمعه سابق له ⁂ واخرى على لوح احر من الجمر

وقال

لو قلت ما في قومها لم تيثم ⁂ يفضلها في حسب وميسم

فان لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال

انا ابن جلا وطلاع الثنايا ⁂ متى اضع العمامة تعرفوني

وقال

ما لك عندي غير سهم وحجر ⁂ وغير كبداء شديدة الوتر

كانت يكفي كان من ارمى البشر ⁂ وقال

كانك من جمال بني اقيش ⁂ يقعقع خلف رجليه بشن

وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدل المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ⁂ ركبان مكة بين الغيل والسند

وغربيب منه قوله تعالى وغرابيب سود لانه حق غربيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه ولم يتقدمه الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احدا الباقيين في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما ترتبت الصفة ولم يذكر للعلم بها قال

الا ايها الطير المربة بالضحى

على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم

واذا اول النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا ضبي وهذا حب رمان في والذي هو للاول الجحر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله

كان نسج العنكبوت المرمل

هو الباب ليس لكم بسبى

بجحر ضب خرب وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب

خرب جحره فحذف المضاف المرفوع فيكون اصل قوله بموز ناب بموز الناب حيته
ثم حذف المضاف اى حيته فبقى بموز نابه ثم لما اضيف بموز الى الناب
استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه وفى قوله كبير اناس فى بجاد مزمل بجر
مزمل للجوار وهو لاناس تقديرا لا لبجاد وذلك لان الجار والمجرور يتعلق
بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل فى بجاد قوله العطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى ذكرها نحو قام زيد وعمرو مقصود بالنسبة يخرج
الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود فى هذه
الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح
بعطف البيان المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولانك
انك اذا اثبتت شيئا فالمقصود هو المبين والبيان تبعه وكذا انما تجئ بالتاكيد
اما لبيان ان المنسوب اليه المقدم هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا يتوهم انه وقع غلط او تجاز
فى نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص وبعض
بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او مشبها لهما او غيرهما ونسبة الاسم
اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عنده
دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل
ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واما واو ولان المقصود
بالنسبة منهما احد الامرين من المعطوف او المعطوف عليه قوله يتوسط بينه
الى العشرة ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده
كما لم يستغن فى الحد بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن
الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم

وقوله

يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم
فالآيب وتجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها
انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاق اسم
العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل ضربت اكد بمنفصل نحو ضربت
انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد
انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل اى الضمير المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر
والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كانه عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده

مما

مما اتصل به تاكيده بمنفصل لدفع استثقال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا
التاكيد الظاهر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن كون هذا
المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضرب
انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف
العطف كقوله

فلست بنازل الا المت برحلى او خيالتها الكذوب

او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة
لتاكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما
عبدنا من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان
فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغنى عما
هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امراة والحافظ
عزوة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان
مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم خطروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب
واما الكوفيون فيجوزون العطف على المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل
من غير استقباح قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض وانما التزم
ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره وسواء كان
ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن
ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت
بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فى المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل
الاول سواء كان اسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا
نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لم يجلب
الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما فى قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان
يكون هناك بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب
وحده لان البينية امر يقتضى طرفين فعرفنا ان تكرير الثانى لهذا الغرض فقط فان
التبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما
لم يجز مثل هذا الا لقيام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول
بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم

يستقيم ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول بمرفق نحو المال
بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف
على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون
للبا الثانية فيه معنى اذ لا يستقل البا الاولى من حيث المعنى باسمين بجران ب
كما تستقل معنى ببين وذلك اذ يمكن ان يكون استوفت معنى الجار والمجرور ولم
يكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان البا الثانية لمثل الغرض الذي
اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور معطوفا على المجرور هاهنا
كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان سوق المعطوف المجرور مع تكرار العامل
بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لا معتبر
لفظا ولا من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المتكرر اذ ليس
بأقل من الحروف الزايدة جر بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل
جره على العامل المتكرر اذ ليس بأقل من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها
لا تكف مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله •
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب •
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل
فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به
والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان البا مقدرة والجر
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن
وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم
لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع البا كما يجيء
والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر
القرات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المنفصل
المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع وللشيخ ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف
القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف تاكيد المرفوع المتصل في
نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدير التاكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب والبدل
ان التاكيد والابدال ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى
اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين

متبوعها

بع متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكره جريهما على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع
والمتبوع من حيث كل واحد منهما كالجزء مما قبله من متبوعه على ما هو كالجزء
مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف
العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه
فانكر جريه على ما هو متصل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف
التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في
جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعها كما قلت ولم الزموا النفس والعين
بتاكيد متبوعهما الذي هو ضمير مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت
ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا مع بيان العامل ربما تليه
غير تاكيد نحو طابت نفس فلان وليت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمنفصل
للتبس الفاعل اذا كان غايبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جاء نفسه وهند جاءت نفسها
شوطر والحكم في البواقي مع ان ضماير هما بارزة نحو شبتن انت نفسك وان لم
يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم
بلى قد استعمل مبتدا الاخير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان
مرتبته التاخر عن خبر المبتدا كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف
اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد موكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يوكدوا الجزء
بما هو كالمنفصل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا
وهذه العلة تبطل في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد قائما او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فا السببية
لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف
عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس
وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس
بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر
الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه
جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله
كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلهذا
ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ونحو رب شاة وسخلتها ان
المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم
ان لا يجوز نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا او قوله متقلدا سيفا ورمحا لكنه انما جاز
لان المنصوب بعد العاطف هاهنا معمول العامل مقدر معطوف على العامل
الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا او حاملا

وتحا متقلدا سيفا ورمحا وكذا وجب بنا على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يا زيد
والحارث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حالا لكون اللام في المعطوف جاز
كان يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب
مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فكذا وجب بنا المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة وكان يجب بنا المعطوف على هذا الاصل في لا رجل ولا امراة كما
في النداء لكن العلة قد تعددت في المنصرف بلا التبرية وان لم يكن حال
المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف فلهذا
لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل
لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا ولهذا لم ينصب المعطوف في لا زيد عندي لان نصب
اسم لا بالنظر الى لا والى قابل للنصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر
الى لا وحدها تقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد
عمرو ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط
او خبر المبتدا يتجرد ايضا من الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا
وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان
المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه
قوله ومن ثم لم تجز في ما زيد بقائم او قائما العبد لكونه خبرا مع كونه
مشتقا فيجب ان يجب مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب
عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف
مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت يجوز
ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم ليس حاله في نفسه كحال المعطوف
عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر
فجاز عمل ما فيها بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثلا لا غلام رجل
ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد ويجب الرفع في ذاهب
على عطف الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم
الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز
مررت برجل قائمين ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف
حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان
الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف
اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير
لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب
من سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب

يغضب

فيغضب زيد الذباب تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فقولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير
كان المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد
جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف وكلامنا
في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى عندي ان الجملة التي
يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى
متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها عقيب مضمون الاولى متراخيا ولا او بغير
ذلك جاز تجرد احدى الجملتين من الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي
لجزيها سوا كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسلة الذباب
او لا كما تقول مخبرا من زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا من الشمس التي
جاء زيد فغربت الشمس وليس مجي زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم
اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول
الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد
وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس
وزيد غربت الشمس فقام ولا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في
الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على
بعض اجزا الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضرب عمرا واباه وانما
جاز في ذلك لان في اجزا الجملة المذكورة ضميرا لان ذلك المفرد المعطوف
صار من جملة اجزايها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة
المعطوفة بالفا وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها
مضمونها صارت كاحد اجزايها فاكتفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة
المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد
لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت
هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي
تقوم القيامة ولا يكتب انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم
يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة
فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفا وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا
معنى قولك هند ليقتل زيدا واباها جاز اتفاقا بالواو وفي المسلة الاولى كرت
مثال لو او الفا او ثم او خلاف ولا يجيزها قوم لان الاجماع ليس حاصلا
مع الفا وثم او يحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فتبقى
الجملة الاولى بلا ضمير عايد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج
الى تقدير فعل وليس بشي لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين

في حد التوابع ولو جعلتها أيضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الثانية شر
واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالمغايرة الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت
عمرا واكرمت اباه فان قصدت التكرير للتاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف
امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير **وإذا عطفت على عاملين لم يجز**
خلافا للفراء إلا في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه يعني قولهم العطف
على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب
والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمول عاملين مختلفين نحو قولك ان زيدا
ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمول عاملين مختلفين
وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف
المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول مبني على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمول عامل واحد فلا باس به
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم
زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى
ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر
واعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل
بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل
بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلانه
للعطف على عاملين وليس الامر كما زعم البعض من قوله تجويز لبعض الكوفيين
مطلقا فانهم اطبقوا على المنع كما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور [illegible]
المذكور حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجازه الاخفش
على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين
العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل
بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين
مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف من كونه بمنزلة عاملين مختلفين
نحو قولهم مررت الى الغد وبعبش والحج ركب لا يجوز اجماعا او الاسمين
اوليت حرف العطف او الاخر يبقى منفصلا بينه وبين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد
زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقايم
ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو قولهم مررت الى الغد
وبعبش والحج ركب لا يجوز اجماعا ان الاسمين اوليت حرف العطف او الاخر

يبقى

يبقى منفصلا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل
ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او المرفوع او المنصوب فمختلف
فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل
معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب
الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاء في زيد واليوم عمرو وقد
يفصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا
من العام يغشاه ومن عام أولا
قطار وتارات حريق كأنها
مضلة بو في رعيل تعجلا

وان كان الفاصل الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف
في جوازه المرفوع والمنصوب في السعة وجواز في المجرور نحو جاني امس
عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت
اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال
ابو علي انما يقبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين
معطوفه كما لا يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم
في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك
بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور
بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو ان لم يكن المعطوف جملة فلا
تقول ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد
عمرو لانه يكون الجملة اذا جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون
ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذا معطوفة على ما قبلها
ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وا
وبالظن نحو خرج محمد او اظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفا
والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفيهما ولا ام لان ام
العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجيء في حروف العاطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش
لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور
لما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفرا كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه
ويخالف الاخفش ويمنع اي سيبويه والفرا ايضا ان الجار في كل صورة توهم
العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين واعتذر

ابن السراج لما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات او ايات
على القراتين بان ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس
معطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش
والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفرا واما المتاخرون
فلان الاعلم الشنتمرى منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومع تقديم
المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوى اخر الكلام واوله
قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو جاز لاستوا اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر
عنهما قلت بل ربما يجوز نحو شئ مثل قولنا ان زيدا خروج غلامه
وعمرا اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستوا اول الكلام واخره
وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم
المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتى المعطوف
على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا لكن لا للعلة التى ذكرها الاعلم بل لان الذى ثبت في كلامهم
ووجد بالاستقرا من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور
فيجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين
مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها
لم ينسد عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين
لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها
وان كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض
كما فعل سيبويه والفرا حتى لا يكون تحكما **قوله** خلافا
للفرا يعنى ان الفرا يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر
على ما قلنا **قوله** الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله
خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر
بقية احكام العطف منها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة
كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد
قال تعالى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية
وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا الحبل بلا وبهارا اى اللبن
افضل اكثر يعنى ام النهار وقد يحذف الواو مع معطوف قال
ابو على في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول
لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة

كل

على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول
لمن قال لما قام زيد بلى وعمروا اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف
تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجى في بابها
وكذا تقول بل زيد وبلى ثم زيدا او زيد وبل لان زيد لان بل للايجاب
بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو تقول لمن قال
ما قام بكر نعم لكن زيد اى نعم ما قام بكر لكن زيدا اى لكن قام
زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى في
عطف المفرد كما يجى في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس
بل حتى الانبيا وتقول لمن قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف
عليه بعد حروف التصديق الا اذا كان العاطف ام واما وذلك لان
ام المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة واما تقتضى سبق اما اخرى
كما يجى في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من
هو قانت انا الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف على
العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك العامل يعمل
في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعامل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها
ولاستتباع كون التابع بعد متاخر متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل
في المتبوع لكن ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال
والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف
عليه للزوم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء
ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا مؤخر الخبر وخله حرف
ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قايمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل
بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد قايمان لانه يتقدم على العامل
ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايمان
وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على
المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مقرونا بلا او بمعناها فلا تقول ما جاءنى وزيدا لا عمرو
وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو في حيز
ما بعدها منها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع
المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاانى ومات الناس
حتى الانبيا وفنوا اى الضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله
تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا
ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله

احق ان يرضوه او يرضوا احدهما لان ارضا احدهما ارضا الآخر وقوله
واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اى الى الرؤية ويجوز زيد وعمرو
قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا نحو زيد قائم وعمرو
على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول ـــ اى وعمرو
كذلك وفى الموضعين ليس المبتدا واحدا عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك
لقلت قائمان واما الفاو ثم فان كان الضمير فى الخبر عن
المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففى مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف
الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قائم او زيد
ثم عمرو قائم اى زيد قائم فعمرو قائم واما من الثانى نحو زيد
قائم فعمرو اى فعمرو قائم وكذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان تفاوتهما
فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الاضمار ولجاز ان يتوهم مطابقة الضمير
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء
الترتيب حتى ينافى العطف بثم اذ قد يقال قاما الرجلان مع ترتيب
قيامهما والاضمار والاظهار فى هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان فى
احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب
المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما وجاءنى زيد ثم بكر فما قعدتهما
واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكول
الى القصد فان قصدت احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها
مع المعطوف عليه مبتدا وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى
وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمرا لقيت وكذا تقول زيد او هند
جاءنى ولا تقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير
وتقول فى غير الخبر جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت
او عمروا فاوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير
كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع اى دعوتهما وزيدا او عمرو
جاءنى وقد جبتهما واكرمتهما وتقول ـــ فى او التى للاباحة جالس الحسن
او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما واكرمتهما وتقول فى او التى للاباحة
جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول ـــ
هذا جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وبما محمد مان قال ـــ
الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم
بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله
اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان النظر راجع الى الرؤية
المدلول عليها بقوله واذا راوا لا لتنكره وضمير الاثنين الى المعطوف باو مع

المعطو

المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة فجاز
الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا اجاز قوله
وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت فقال مع سيان او يسرحوه
والحق وليسرحوه وتقول ـــ ازيدا ضربت ام عمرا ومما يستحسنان للعطف
وما جاءنى زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على
الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
صافات ويقبضن اى يصففن ويقبضن قال ـــ

• بات يغشيها بعضب باتر •
• يقصد فى اسوقها وجائر •

اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم
بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون
وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا
وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس
لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له
فى الاعراب ونحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم
وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف
اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين
يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثوانى فتقول جيئتك احاك وراجلا
وهند ابوها كريم وشريفة ليس فى التبع نحو برجل ابوه كريم وشريف
ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ـــ ابن الحاجب
وذلك بالواو دون الفا واخواتها لاصالة الواو فى العطف واعلم
انه يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو
اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمرو كذلك قال ـــ

• وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف •

المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجراب الذى بقيت منه بقية فقوله
مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره الا مسحت
ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او مستطعة اى بل هو مجلف كما يجى
فى حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما فى قوله تعالى
ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة
او الشمول قوله يقرر معنى التقدير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد

ومراده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحاً كما كان معنى نفسه
ثابتاً لزيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا
كما كان معنى نفسه ثابتاً لزيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد
نفس وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوماً من القوم في جاءني القوم كلهم
اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم فمعنى
ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظن به غيره
ترتب لفظ دال وضعاً على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله
على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض
الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير اللفظ نحو
ضرب زيد زيداً وضرب ضرب زيد ولا يجمع ههنا التكرير الممنوع
لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد
فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك
غفلة السامع او لظن دفعه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيداً
قائم او في الجملة نحو قوله تعالى فان مع العسر يسراً ان مع العسر يسراً
ولا يدخل هذا النوع من هذا التاكيد في حد المصنف لانه تقرير
امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضر ذلك لانه في حد
التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزاً وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب
فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازاً وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل
منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضرباً شديداً او تقول
هذا باطل وانت غير كامل فيجب ايضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه
حقيقة نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها
باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزاً في ذكره المنسوب
اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق به ذلك المنسوب
اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذاً اما تكرير
لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير
معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به
تجوزاً لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه
يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم
بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور

اليه

اليه وكونها شاملة عامة له في التكرير لفظاً او معنى تقريراً مما يتعلق بالمتبوع من اتصافه
بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرير مما يتعلق بالمتبوع من اتصافه
بكون ما نسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً وقوله في النسبة
او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في
العلم اعظم من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب
الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوباً اليه وفي باب
كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو
قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فان اثنين وواحد وان
قررا حقيقة امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك
الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى لا تتخذوا
ولا من باب شمول الاتخاذ للالهين وكذا في قوله نفخة واحدة لفظة واحدة
لم تقرر كون نفخة منسوباً اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لآحاد
النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة
فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيداً
واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك ولا لبسه
تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد
الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمناً لا مطابقة وللقائل ان يقول المدلول
اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة وكل مدلول المدلول امر
ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمناً او التزاماً وايضاً
اجمعون يقرر مدلول القوم تضمناً لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء
بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعاً معرفاً باللام المشار
بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالاً مجتمعين وهو مركب
من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة
للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمناً وهو مع ذلك تاكيد
فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا
الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا
معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم
مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه
الاثنان لا هما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى
كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول
لفظ الزيدين ضمناً لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يجيئوا الا بالفاظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة

ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى
هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة
الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد
ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول
رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ هذا باعتبار المعنى
الدالة على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول
جاني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا على انه تاكيد
وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح
استغنا بكلا وتستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخوات
مثل كلا لا تجي الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت
جمعا وجمع حالين كجاني القبيلة جمعا والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف
اجمع اما فظاهرة يوكد به لكن بتاء زايدة نحو جاني القوم باجمعهم
ولا حال كجاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد بها مع التاء وبدونه
نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد
ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم
جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حالة المجي فان اردت ذلك المعنى
فقل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان
او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سوا واما مضافا فاعز تاكيد تليه العوامل
نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا فاما تاكيدا وهو اقل الثلاث
نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك
من الثلاثة فما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثهم وجاوني ثلثتهم
ولا يوكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظة
التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلاثة فتبين بهذا
انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة
فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وحدها بمعنى واحد ههنا وحده
وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فما فوق ذلك
لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة
الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى
متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب
فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول الفعل
فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول والالفاظ
تاكيدا وصفة قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا

ذ

في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت
في اللفظ ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو
جاني العالم زيد الفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل نعت
في بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا
فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثة وان كان
المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر فليس
بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله
وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاني زيد
زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه
وعينه كلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني
للمثنى كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما
وكلهم وكلهن وبالصيغ في الباقي اجمع وجمعاء اجمعون اعلم ان التاكيد
اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم لزوم المتبوع
تضمنا لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما
لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير
ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف
منها والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او
حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير اما مستقل او غير
مستقل والمستقل ما يجوز الابتدا به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز
فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف
بعدها في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليه
مع الابتدا به فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفايه
ولام الابتدا او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف
الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة
فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله

فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا شفاء •

وقوله وصاليات ككما يوثفين والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالهما بالمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك
وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول مظهرا لا ظاهرا
فالمختار عماد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قايم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده
نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان

زيدا قايم وان عمرا الاول معمول ظاهر اخبر عمرا الثاني بضميره
نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته قايم ويجوز تعده بظاهره ايضا
وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر تكريره العماد وهو ان تكرره
منفصلا تقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان
كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه
لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول
في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به
فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله الا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم
كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل
رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان
مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل
لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور ويتصرف فيه اكثر ومن ثم
لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضماير
ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب
المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح
وباب ما لا ينصرف وقال المحاة ان المنفصل في نحو ضربتك
انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو
تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكونا كلاهما تاكيدا لاتحاد
المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال الزمخشري في مررت بك انك الثاني بدل وهذا
اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد
لا بدل وهذا اسهل فرلته في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد
بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيف اكلتها اياه وعلم الزيد بن
استحسنتها كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذا تخالف البدل والمبدل
منه فلا تقول اكلتها هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود في
البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى
انك تقول في باب الندا يا زيد اخ فتجعله كالندا المستقل هذا كله في
غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاني زيد زيد

قال

فاين الى اين النجاء ببغلتي
اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

وقال في الحرف المستقل
لا لا ابوح بحب بثنة انها
اخذت علي مواثقا وعهودا

او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تعالى وهم
بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرار اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما ذيل
فيكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن
بالنا الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بالنا ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم
التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه
نحو جاني زيد زيد وجاني جيلنك زيدا او تقويه بموازنة مع اتفاقهما
في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئا مريا وهو خبير بير او لا يكون له معنى اصلا بل
ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا او تقويته معنى وان لم يكن له في
حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير
ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشراي استخرجته وقولهم
اكتعون ابصعون ابتعون قيل من الثالث اي لا معنى لها مفردة
وقيل من الثالث مشتق من حول كتع اي تام ومن تبصع العرق اي
سال او من بصع اي روى ومن ابتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى
الوجهين يمكن الاحمل على ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد
لاجمعون لا للموكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من
الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث كما يجي
في المركب وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجي في المركب
فيجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا
واو بوص يا واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف
نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن
بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقتطع
كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم
واجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في
الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه
وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه
والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف
بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فلو عطفت
او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه وانما

جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفا او ثم كما يجي في حروف العطف وقد
يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك
قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في
الاصل ثم ترتبا ومن المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان
يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا
ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم
هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف
المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد وجرها مجرى
اجمعين فجاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال
فلا يقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطر
السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا
مطرت اوقاتهم كذلك صيد يومان على ان الاسناد والفعل المبني للمفعول الى
الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه
اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كذلك صيد يومان على ان اسناد
الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة
منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره
وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي
في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه
فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم السما ظهرا وبطنا نصب
على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل
بالنصب على الظرف شاذ قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع
وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار
على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه
قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكور والمونث
فللواحد المونث تغيير الضمير فقط تقول نفسه وعينه نفسها وعينها
وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمونث ومجموعهما نحو الرجلان والمراتان
انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن
بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى لان نحو قلوبكما اولى
من قلباكما يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن
واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المونث
تقول كلاهما وكلتاهما وكلتاهما قوله اي كله واجمع اي ايضا لغير
المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم

وكلهن

وكلهن وكذا اجمعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما
بعده تقول في الواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعا كتعا بتعا بصعا
ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المونث جمع بضع
عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراؤها للواحدة اعني جمعا واخواتها على كل جمع الا جمع
سلامة المذكر لانه لا يونث كما يجي فتقول بالرجال او بالنسوة او بالمقصور او بالزينبات
او بالدور كلها جمعا كتعا بصعا بتعا لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز ذلك ايضا اجرا
جمع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المونث نحو بالقصور او الدور كلهن جمع
كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع على تاويل
الجماعات مستشهدا بقول جرير
• انبلن من نهلان او وادي خير •
• على قلاص مثل خيطان السلم •
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة فرقة خارجة وقوله تعالى
والصافات صفا اي الطوايف الصافات وليس بشي لان ذلك انما جاز
في الخوارج والصافات لكون واحدهما مونث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز
الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان
ولمثنى المونث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع
قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزا يصح افتراقها حسا او حكما نحو
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جا زيد كله يعني بالذي
يصح افتراق اجزايه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا متميزا في الحس
بعضها من بعض وبالذي يصح افتراق اجزايه حكما مفردا متصل
الاجزا كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشري والبيع فيجوز اذا التوكيد بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح
شرا بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي
والذهاب فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان
اجزا العبد لا تفترق بالنسبة الى المجي بان يجي بعض منه ولا يجي
الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا
يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان
كلاهما وهو مردود بما ذكرناه وعند البعض وقد كان يحتمل
نحو اشتريت العبدين واشتريت العبد من افتراق الاجزا حكما ما احتمل
المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال
بالتاكيد او قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال
افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اشهر
فيسبق الفهم اليه فلا يعضد المقصود فان اردت رفع الاحتمال

الثاني تلت اشتريت جميع اجزا العبدين وجميع اجزا
العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال
عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع
ورفع الاحتمال عن ذات النكرة انه اي شي هو اولى به من
رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة
فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم
المذكور اعني منع تاكيد النكرات شي واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت
النكرة محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام فنكاحها باطل
باطل باطل ومثل قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب
زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله
تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني
لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول
معنى والمعنى جمع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد
المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر
بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم
مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد
الكوفية لجواز ذلك بقوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اجمعا
وقول الاخر
وقول الاخر
اولا كان بنو خير وشر كليهما
جميعا ومعروف الم ومنكر

فحمل كليهما على البدل عند اهل البصريين اولا لان خيرا وشرا
ليسا بموقتين ويجوز مجي كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا لما ليس تاكيد
كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما
وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة
اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه
وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا
نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون

حذف

حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ومن خبر المبتدا ومن الصفة اولى
منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد
للتطويل فيتنافيا وقال هشام اذا اعطفت على شي لم تحتج الى تاكيده
والعلة نظرا الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه في الاول الجواز
نحو ضربت زيدا زيدا وعمروا لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما
غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر فعطفت بناء على ان المذكور بكر
قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله
واكتع واخواته اتباع لاجمع فلا يتقدم ذكرها ودونه ضعيف
اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى
ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان
النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما
تقديم الكل على اجمع فلكونه افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع
فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيها وان لم
تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شيت ومن النفس
الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين
من دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته
فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته
واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم
جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال
وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع
اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه
المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم
تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز
تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايتهن شيت
بعد اجمع وما قال الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية
الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية على بعض ما حكى الفراء اكتعون
وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بضع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف

انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معًا وجب
الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا
البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره الصحيح ان كلها
تاكيد للموكد الاول كالصفات المتالية وقال المحققون الزجاج
في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة
واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشي لانك اذا قلت
جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة انما قالهم لا اجتماعهم في وقت
واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما ذكرهما ترادف لفظين لمعنى واحد
واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة **قوله البدل تابع مقصود بما**
نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج
التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال وقوله دونه يخرج عطف النسق لان
المقصود هناك التابع والمتبوع معًا والمقصود مما لنسبة من البدل والمبدل
منه الثاني دون الاول وهذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاني
زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه
عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف
البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه
بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله
قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال
ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد
اي هم عبد الله وزيد وخالد **قال**

بايي ان تفتقدي قومًا ولدتهم
او تخليسهم فان الدهر خلاس
عمرو وعبد مناف والذي عهدت
ببطن عرعر ابي الظلم عباس

قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فانه كون الثاني فيه هو المقصود بها دون
الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة
منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم يذكر
كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما

كلام

كلام تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاكونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبًا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان تنسب لاجلها
دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفايدة في ذكرهما
معًا احد ثلاثة اشيا بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثاني متصفًا
بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر
نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير
بعد الابهام مع انه ليس في الاول فايدة ليست في الثاني وذلك
لان الابهام اولا ثم التفسير ثانيا اوقع واتم تاثيرًا ليس للاتيان بالمفسر
اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة من رجل تحصل من
زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد
رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم ليس بعطف البيان من جملة
بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشي اسمان
هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان بعمر
اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته
ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد
وهو بعض افراد الاول سواكان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان
لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم
اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد
من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك
فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من
الاول عند الانفراد واما عند الانضمام فكلاهما مساو للاخر والشهرة
لان كل واحد منها يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدًا
بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى
فان لم يكن جامدًا كقوله

فلا وابيك خير منك اني
ليوذيني التحمحم والصهيل

قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك
لو حذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر
قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العايذات
الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان
جامدًا لكن كون معناه متفهمًا من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره
مستقلا وما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع

كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز
اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه
بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول
نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثانى نحو يا غلام بشر وبشرا
معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله
انا ابن التارك البكرى بشر بالجر
وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد
والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمروا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا لان التوابع
لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة فى
بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
لما فيه من التاثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى
بعد التجوز والمسامحة فى الاول تقول اكلت الرغيف ثلثه
تقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين لك بقولك ثلثه وكذا فى بدل
الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق
ويراد به الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك
قد تقول اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب
ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت
غلامه وقال سيبويه فى قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت
وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها
ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا
والفرق الاخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر
العامل فيه ظاهرا فباق فى يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه
ولينا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى
البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل
والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز
التخالف فى المسمى عطف بيان ايضا هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى
قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل
الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه
والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان يقصد اليه
بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله
مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلوله المتاخر فى مررت بزيد اخيك لو كان

عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها
زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها
لا يدل عليه الاخر قوله والثانى جزؤه اى بدل البعض جزء الاول
نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اى
بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق
يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه او حماره وليت زيدا
اخاه ولا شك فى كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال
ابن الحاجب لاشتمال المتبوع على التابع كاشتمال الظرف على المظروف بل
من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند
ذكر الاول مشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجى الثانى ملخصا
لما اجمل فى الاول مبينا له وقال المبرد والنزلان متقارب
من بدل الاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد
ان الاعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكون
من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا اسلب زيد
ظاهر فى انه لم يسلب نفسه بل سلب شى منه وكذا السوال عن قتل الشهر
كقوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون الحكم
سواله غير متعين وكذا قتل اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لتعلمهم
بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه
بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شى اخر ولا يقال فى بدل
الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل
الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر
الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول
غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله
فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه
لا يخلو امر مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول او لا والاول
بدل الكل والثانى اما ان يكون فيه الثانى بعض الاول او لا والاول
بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه
مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما او لا والاول
بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط وهذا الذى سمى بدل الغلط
على ثلاثة اقسام اما بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد
ثم توهم انك غالط لكون الثانى اجنبيا وهذا يعتمده الشعرا
كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى
الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت معتمدا

كذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها
بالبدر وكذا وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت
مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت
الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك
لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فلا
يجيء الغلط الصرف ولا بد النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية
وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن
الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان
سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل
الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل
بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في
الاقوال الاربعة يقعان معرفتين ومنكرتين والاول
معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة
الكل من الكل امثلة الاشتمال مر بزيد غلامه برجل غلام له بزيد غلام له مر برجل
علمه امثلة الغلط مر بزيد الحمار مر برجل حمار مر بزيد حمار مر برجل الحمار قوله
واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب
وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل واما رويت نكرة بالنصب
فالمعنى اذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق
يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس اذ لم يجعل طوى اسم
الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي
بالتقديس وكقول الشاعر

انا وجدنا بني جلان كلهم
كساعد الضب لا طول ولا قصر

اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت
فان لم تفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد
التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فايدة فيه قوله
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى
متانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه

ثمة

ثمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى
كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران مر بزيد
اخيك واذا كانا مضمرين نحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك
لكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في
هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد
اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت
بك انت وزيد هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا
اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة
لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت
بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته
زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من
المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو
كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد
زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر
بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكليف
ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة
الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته
وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا
اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت
زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر
من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر
من المظهر كرهت زيدا اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر
كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر
زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل
الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن
المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال
اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
وانما ليس في بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق
الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود
النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاوا الاخدود نارا وقال
الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل

والجبل اى مطرنا ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قولـه
لحافى لحاف الضيف والبرد بـرده
قال
ابن الخشاب لا يجوز جانى زيد الاخ اى اخوك اتفاقا وانما
الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى باب التاكيد
قولـه ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره اعلم ان بدل
البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير
المتكلم والمخاطب قال الشاعر فى بدل البعض
اوعدنى بالسجن والاداهم
رجلى ورجلى شثنة المناسم
وقال فى الاشتمال
ذرينى ان حلمك ان يطاعا
وما العيش حلمى مضاعا
بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو
بى المسكين مررت
ولا عليك الكريم المعول
قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم
لم يجز مررت برجل رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك
ظاهرة لان مدلولها هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل
الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد
الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان
البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون انقص فى الافادة
منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب
الاخفش منع اتحاد المدلولين فى بدل الكل ذكرناه فى هذا الباب
ولو اتحدا لكان الثانى تاكيدا لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة
فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان
الثانى فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز
مررت بزيد رجل عاقل وقوله فلا وابيك خير منك البيت نرى
نكرة افادة ما لا يفيده المعرفة وان كان فى المعرفة فايدة التعريف التى
ليست فى تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم
القيامة لا ريب فيه الذين خسروا والناس يقولون هو نعت
مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف

الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا
وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى
افعل امرا وتفعل فى الخطاب واافعل وتفعل واذا ما وقع ما يوهم
ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبنى جمالك
اى يعجبنى يعجبنى جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع
لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد
من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل
من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم
فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة فى المبدل
منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو المبدل
منه وبنى على ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول
ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس فى
حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا
فى بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به
اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيدا كريم وقد
يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى قال
كانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد
ولم يقل معينان وقال
ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب
ولو كان الثانى فى حكم الطرح لتظالم يعتبر هو دون الثانى وقد
يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول
كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر
ان على الله ان تبايعا
تؤخذ كرها او تجئ طايعا
ولو كان الثانى بمعنى الاول سواء لكان الابدال نحو ان تنصر
تعن انصرك ولا اعرف له شاهدا والذى يفصل به مما ذكر آنفا
ان كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد جاز فى التفصيل
الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية فى فئتين التقتا
فئة تقاتل فى سبيل الله الاية اى منهم فئة وقال
الشاعر
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة

واخرى رمى فيها الزمان فشلت

فمررت برجل رضا وجبرا وان لم يعتبر الرفع عن مررت برجال رجل فاضل واحركريم وقد جا نصب الرامى وغيره فى البدل باضمار اعنى كما ستعرف فى باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدى بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمعطوف اما الابتدا بالنعت قبل التاكيد فلما ستعرف تعليله قولهم

ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيده ما لا يفيده الاول علاف التاكيد واما تقدم التاكيد على البدل لان مدلول المبدل غير مدلول متبوعه فى الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم المبدل على المعطوف فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمعطوف اجنبى من متبوعه

قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وغيره من ايضاح المعطوف لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم فى حكم الطرح وفى حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاظهر ان يحد بهذا الحد الاجزا الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان لما ذكرنا ويعيد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبرا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره

اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر

وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة فحمله على بعيره وزوده وكساه قوله

فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر

قال انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل والفرا يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثانى عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر قال لا يجوز فى بشر الا النصب بنا على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فالتارك عد بمعنى المصير والا فهو حال قوله عليه الطير ثانيهما انا جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستحق المستكن فى عليه وغيره قولهم اعجبنى زيد علمه ومن عمرو جوده والثانى فيهما كان عطف بيان فى المعطوف عليه محذوف والاصل اعجبنى من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه فى نحو ما جانى الا زيد وهذا اخر شرح المعربات من الاسما والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله الطاهرين وصحبه اجمعين قوله

المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب المبنى كما مر فى حد المعرب ضربان اما مبنى لفقد ان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسما المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او كونه اسم فعل كما يجى قال ولا يفسد الحد بلفظه او لانها المحدود احد الشيين فاما لا للشك الذى ينافى تبيين الماهية قال ولم اتل فى حد ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفا الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفا الاختلاف فيودى الى الدور كما ذكرنا فى الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه فى حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولو لم يعرف فنها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى القابه حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القابه مطلق الحركات وحدها سوا كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك للمثنى زيد انه متحرك

اول ما بنى او الامر وهى التى ... ما مبنى الاصل ...

بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كما لك في جيتم رجل انه متحرك
بالضم ولا تقع على حروف البنا فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب
الاعراب فانها كما تطلق على الحركات على الحروف ايضا فيقال في نحو جاني
زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة ولا يقال في نحو لا رجلين انه
مبني على الفتح هذا كله على مذهب البصريين والذي يغلب في ظني ان المتقدمين
لم يعتبروا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر
الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر
ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب
اسما الحركات مجازا فيقولون في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب
مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب
على النايب مجازا فقالوا في السموات واحدي في خلق الله السموات
وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور وقياس المانع على هذا
ان يطلق على الحروف القايمة مقام حركات البنا اسما تلك الحركات
مجازا فيقال في لا رجلين على الفتح مجازا فلا يكون اذا لرد المتعجب
على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح
وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البنا كانهما
في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما
الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما
قوله ومنه المضمرات واسما الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسما الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر
الاجماع جمع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البنا لان الاصل في الاعراب
كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك
علتان اخريان احديهما للبنا على الحركة فان اصل البنا السكون لانه ضد
الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون
الباقين قوله والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس
فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد
هو المذكور بعينه نحو جاني زيد واباه ضربت وفي المتصل يحصل مع
رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب
الاختصار وليس كذا الاسما الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب
بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم
انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على
ما قيل كالتا في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا

وعن

وعن وانتما ونحو ما مجرى ما ماطرد اللباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها
الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب
كاحتياج الحرف الى لفظ يتبين به معناه في الافرادي واما لعدم موجب
الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفة
على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور
ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب
وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ
زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم
ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر بل الاسما الظاهرة كلها موضوعة
للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظر
الى اصل المنادى قبل النداء او لهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول
زيد ضربت لانها ليست لغايب تقدم ذكره كهو وهي ونحوهما وانما جاز يا تميم
كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ويدخل في حده
لفظ المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم به او لمخاطب به اي متكلم بهذا
اللفظ الموضوع والمخاطب به وكذا اي حده اسما الاشارة ويبغي
ان يزيد فيقال ما وضع لمشار اليه حتى لا يدخل لفظ المشار اليه قوله
لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا
نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد
اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للضمير بان يكون المفسر
جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي
العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل
سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه فلا شك
لما سابق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون
ثم مورث يخبره الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقدير كلامه وهو اسعاف
وفيه مخالفة لطريقتهما المالوفة لان عادته جعل التقدير قسم اللفظ
لا قسيمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل
لفظا او تقديرا او قال يعيد التقدير بما تعذر ثم قال
واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو
متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا احال سلب اللفظية من هذا التقدم
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان
قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فهو نحو اعدلوا

هو اقرب ايضًا من هذا القسم في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف
المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان التقدم في كليهما ليس لفظيًا بل
هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لان المفسر الملفوظ به او المقدر
وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد
لا بد من تقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدمًا لفظيًا او معنويًا وهو راجع الى زيد
وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
المتقدم معنى لا لفظا وهو على الحق وعلى هذا فالحق ان يقال التقدم اللفظي
ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا
متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على
المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم
انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير
نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للا
نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا
بتقديمه بل هناك شيء اخر غيره لذلك الضمير فيقتضي كون المفسر قبل
الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون المبتدا قبل الخبر نحو
في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو
اعطيت درهمه زيدا وكذا ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر
المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا اراقة للقران بدرسه او منفصل عنه
نحو قوله اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله تعالى بل هو شر لهم وكذا
الصفة كقوله ش

اذا اجرى السفيه جرى اليه اي الى السفه وسياق الكلام المستلزم
للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال
على المورث ودلالة التراجيه او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي
يدل على توارى الشمس وقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول
في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله
تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله تعالى ما ترك
على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها
فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة
اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك
ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما
على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب
وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه

بل

بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد
به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم
والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع
الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك
المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فان قلت فهذا
الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا او يصير نكرة لعدم شرط التعر يف
اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجي في باب
المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول
لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي
في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا
ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في
ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا القوم فظاهر لان الاسم
المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع
عدم انفصاله عنه قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يوت
بالبدل الا للتفسير واما في الشان والقصة فالجملة بعدها وان لم تأت كالتمييز
المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم
مفصلا اوجب اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا
التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني
وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان مجوز تاخير
المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد
التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع مفقودة
اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف لمن ثم
حذف الكسائي الفاعل مع انه محذور ايضا وما اجازه المبرد والاخفش
من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم هو
ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول
اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على
ما ذكره البصرية في باب التنازع قال المص اردت بالتقدم الحكمي
انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به
للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور
قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم ما ذكر في باب التنازع

اذ لا يقصد هناك التنصيص **قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل** يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها مثل هو كالظاهر سوا انفصل عن عامله نحو كلمة الا اياك وانفصاله نحو ما انت قايما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قايما فليس كالجزء مما قبله واما غير المستقل فلم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب امرا واضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجي شرحه وهي منفصل بدليل ترك زيد ضرب اليوم هو وعمرو وهند زيد ضاربته اليوم هي **قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت الى ضربن والثاني انت الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن** اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده او له وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جايزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه والواضع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او لمونث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين بدلا عن ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة وضربنا وكذا في ظلمنا عن التلبس بزيدوا للمثنى الفا والجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا

وزيد

وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسما من اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجرا تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر التثاني والمجموع فما جعلوا للمثنى صيغة وشركوا الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وقد يقول المعظم نفسه فعلنا ونحن وايانا عند التنفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتا حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر ان في ضرب وضربت مغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان المتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثلثة عشر كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب ففتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو متقدم على المونث فحصل الفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة اخيها لكونهما من مخرج الواو اي شفوية ولذا للضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد برفع متصلها التخفيف كما قلنا لما يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان وهذا اللذان واللذون واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجي في التعريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقطع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم رد الها الى اصلها وقد تكسر كما يجي وزيدت للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختصت النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كونه الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسرا الغايب لفظا متقدما في الاصل على المتكلم

والمخاطب ارادوا ان يكون ضمير الغيب اخصر من ضميرهما فابتدوا في المفرد بغاية
التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصر للمثنى مذكره ومونثه
على الالف الذي هو علامة التثنية في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى
بالضمة عن الواو في الضرورة قال

فلو ان الاطبا كان حولي

وكان مع الاطباء الاساة

استثقالا للواو المضموم وما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في
مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقوله النحاة ان الفاعل في نحو زيد
ضرب وهند ضربت هو وهي مقدر ليس لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين
الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه كمرفوعه مستقل ذلك
المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف واو يجوز الفصل بين الفعل وهذا
المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفعول المصرح
به غير المنفصل فهو تحكم واني هذا النظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت
ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون
اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت
هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجي في اخر الكتاب
عن قائما اخوان واكلوني البراغيث ويعصره السليط اقاربه هذا الكلام في الماضي واما
في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل
لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن للمتكلم بالجمع
والواحد بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما
تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميرا اجرا المفردات
المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان
قال ان اليا في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار
او انه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد تثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف
واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من
المضارع كما يجي في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة المضارع والاسم
اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المونث علامات
كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده
ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة والصفة المشبهة
واعرابها او النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة فلم يبرزوها لانها عريقة في اقتضا الفاعل بل اقتضاوها له بمشابهة الفعل فلم
يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد وايضا الالف والواو في
مثنيات الاسما وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والجمع

بلا

بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات
وجموعها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان توصل الف الضمير
وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير ان الالف في المثنى
والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل
نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك
جاء زيد واكرمت غلامه فلم يجعل جاني في غلامه وكذا اسكن النون في ضاربات ومضروبات
نعم الاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار
في مفردهما احرى فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات
الا في نحو اقايمون هما وما قايم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل
بل هو تاكيد له لما سيجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمونث وقد تبدل همزتها هاء
نحو هنا وقد تمد همزته نحو انا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوقف بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لو لا
الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فكذا يكتب
بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين
فتحها في الوقف بها السكت قال حاتم هكذا فزدي انه قال اي الشاعر

ان كنت ادري فعلي بدنه

من كثرة التخليط اني من انه

وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل
الا في الضرورة كقوله علوت

انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا

قد تذريت السناما

وحكى في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون
المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت
الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها
في الوصل في الاغلب مع فتحة النون او سكونه ومعاقبة ها السكت له وقفا دليلان
على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا وعن المتكلم مع غيره مثلنا في المرفوع المتصل في
صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وحركة للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا
واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند
البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم
فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يثبتوه بالتاء المضمومة تحولت الا ان المتكلم
لما كان اصلا حكموا بترك العلامة له علامة وجيئوا المخاطبين بتاء حرفية بعد
ان كالاسمية الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة

وكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها وعدم ها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب
بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف المنفردة كانت متصلة
فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي مثل
ب ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول ـــ بعيدا من الصواب في الموصفين وقالوا انما
هو وهما وهم وهي وهما وهن فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه
لان حروف الاشباع لا تتحرك ايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء
لتصير الكلمة بالحركة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو
انهو وانهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف
بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون
في جمع المونث كما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة فانه لا شركة بين
الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما
يضرب الا انا واضارب هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتدا جائز
كما يجوز في التعريف وقد تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا
لقوله ـــ فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله ـــ
دار لسعدى اذه من هواكا وتسكينهما قيس واسد وتشديدهما همدان قال ـــ
ع وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ولما فرغوا من وضع المرفوع
شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة
فابتدأوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا
لمتكلمها ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل
المرفوع والكاف للمخاطب مثل الثاني المتصرف نحوك كاكل وبعض العرب يلحق بكاف
المذكر اذا اتصلت بها الضمير الغائب بكاف المونث يا كما حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه
تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد تلحق الياء تاء المونث مع الهاء
قال رميتيه فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد
يا ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكموا
واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم
اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا
ياء هي الفا فصار ها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسرة قلب واوه ياء نحو بهي لما تذكره فخافوا
التباس المونث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها احدهما
فاهل الحجاز يبقون ضمتها ويقولون بهو وكذا بهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذا
حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة ولي الكسرة او الياء فقلبت يا الها لاجل الياء بعدها
وان كان الساكن غير الياء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وايل يكسرونها في الواحد

والمثنى

والمثنى والجمعين نحو منه ومنها ومنهم ومنهن انها ثابتة ابدا هو الكلام في حركة الهاء اما الكلام
في اشباع حركتها وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي
وبهو ومر بهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر يا وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف
الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه
ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله ـ فبت لدى البيت العتيق اريغه ـ ومطواي مشتاقان لهازها ن
وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء الضمير
ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان
الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو نحوهما
فعلى هذا يجي في هاء المذكر الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها
اربع لغات والكسر اكثر والاشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه
بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي
وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم
الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو وتجي فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر
الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه وتصله
او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها لفظا وجاز الاختلاس
اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف
وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة
لا غير نحو لها وغلامهم وان كان الفا او واوا او ساكنا صحيحا فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منه
منهما منهم واضربها واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان
قبلها كسرة او يا فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها
كسرة او يا فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء
نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلاميهم وبغلاميهن وحمزة يخص بالضم في جمع
المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قبل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطي الياء
حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه في الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في
الواحد والمثنى وجمع المونث عليه عليهما عليهن ولم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير
اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة
الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من
تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذا جميع الضماير تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف
في نحو ضربها وبها وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها
ساكن فكسر الميم لاتباع كسرة الهاء والتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على
قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل فان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر
نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يتبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم
نحو عليهمو غير المغضوب عليهم كقراءة ابن كثير واشباع الكسرة في مثله اقيس للاتباع فصار عليهم

بعد الها المكسورة خمسة احوال لها لغتان قبلها الياء كي الكسر والضم كلاهما مع الاختلاس او ترك الوصل وثلاث
قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الها المضمومة في نحو بهم وعليهم في
لغة اهل الحجاز في نحو غلامهم ولهم وقبلهم على ما هو متفق عليه ومن نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وقد
وغلامكم ولها ايضا خمسة احوال لها لغتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى
الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة وسمعه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى كما
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مخففة بميم قبلها كسرة او يا كسر الميم
ووصلها بيا عليهي وهي فكسر الميم لمجانسة اليا او الكسر قبل الها وقبل الواو او يا لاجل كسر الميم وضمها
ابو علي شكرا لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاووا بايا متلو
بصيغة من المنصوب المتصل واختلف النحاة فيه فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان
الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التا التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد
وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسما اضيفت ايا اليها كقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان
الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر يضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال
قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسما الظاهرة والمضمرة
ما يختلف اخره كاواخرها وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة
بايا وايا دعامة لها لتعتمد عليها متصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد
تنتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة ها ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور
مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجرور متصلا على ما مضى
فضمير المجرور متصل ضمير المنصوب المتصل سوا **قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب**
والغايبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب وفي الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر
من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعول لانه والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
كما ذكر في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل خاصة الضمير المتصل كجزء الفعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ابق ويكون ما ابقي دليلا على ما القي على ما مضى في الترخيم
وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع
في افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة
منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر
مطلقا لمعنى في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل
بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل الغايبة يظهر
الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هي وتضرب هند وما يضرب الا هي وكذا في الصفة
المفردة نحو اقايم الزيدان وما قايم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما
في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والضمير المنفصل
نحو هيهات هو **قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله**
وبالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه

صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد
وما انت قايما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه احضر
ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لاستتاره لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر
الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واحضر منه لفظا اما قوله العرضي المرفوع والمنصوب
بعلمان كما ستراه ان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلما ذكرنا في اوقعهما قبول الاصل
في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشي
كجز كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتضي المرفوع كذلك ومن ثمة
لا يخلو منه فيجب ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه اشا ما يرفع نهوا اشا ابتدا عند البصريين لا يجب
اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتدا معنى ليس بكلمة واما مبتدا او خبر كما اخترنا
في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا للجزء اما اسم واما
جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعلية طلب المرفوع اذ هو حرف
نفي دخوله على الفعل اكثر ومن ثمة كان النصب في نحو ما زيد ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالمشابهة
لا بالاصالة وانما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت علم بكون الضمير
المرفوع بهذه الاشيا الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او المصدر واسم الفعل
او الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشيا
بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا قول الفعل هو المقتضي المنصوب بالاصالة وسائر
ما ينصب الضماير وهي ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
الفعل انما ينصب بمشابهته الفعل فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او بالاسما المشبهة
به كالمرفوع لطلب الفعل بالذات والبواقي بالحمل عليه لكن لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به
مع استغنايه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي فاذا تقرر هذا فالضمير
المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره ففي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع
الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو
نحو ما لك اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه ملن قال الكريم اضرب وتقدم في باب التحذير ان اياك
في الاسد من باب تقديم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون
كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل بين عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك
في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقوله
فعبد ذو كلفظة اخيك لتيتهيزيدا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما
تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله ومانبالي اذا ماكنت جارتنا وتناه
الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانما يوم قرى انما نقتل اياناه
ومنها ان يلي اما نحو جاني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا او الغرض منها افادة الشك
من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعول علمت او اعطيت وهو بعد اتصال الضمير الذي بالمفعول
الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت
زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا او لا الذي

الانفصال

اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى
ذو باب علمت كما اذا اخرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما تقول الذي اعطيته زيدا درهم
اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن
جوز المنفصل متوطية لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا واذا
اخرت من الثاني في علمت زيدا اخاه فقولك الذي علمت زيدا اياه قايم اولى من قولك الذي علمته زيدا
قايم كذلك للتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه
كما كتب اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون
الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم لما مشبه وانما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول
او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لايتم الا بالفصل
كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قايم اخوه وانت وضارب انما هو واخوك وههنا تنزيد
وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت والضمير مثله الضمير البارز بعد الصفة اذا اجرت على
غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول
مطردا نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت منعت نحو جاني
رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل يقول ضاربوهم نحن وضاربتهما هما فان ثبت
ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع عين
جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام وحرف النفي نحو ما قايم انتما وا قدامك هما وافي الدار انتما
عند ابي علي وذلك لانه قد يعوض لهما اذ كونهما مع مرفوعهما جملتين فاقترن بالمرفوع لكونه احد جزي الجملة
فاظهر اذا في اللفظ فقابليته كما بنا احد جزي الجملة وبينة اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان
الضمير احد جزء الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل
كما يجي فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة وبالظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع
بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والجملة سادة مسد الافعال
من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل
بهذه الاشيا الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك
فلم يجعل المرفوع كجزء من اجزايها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك ولما الضمير المرفوع ٤
بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول العجب
ضربت انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف والمجرور الضرب انت زيدا هذا
كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن
المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لايتم الا بالفصل وجب انفصاله
كما ذكرنا في غير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا او انا ضاربك واياك
وان لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال
الضمير به نحو انك قايم وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لكونه
متركبا من ابلغ تركيبا وتقول رويده وجهله وعليكني وانما وجب الاتصال
التسهيلها ذكرنا من ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وجا ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسما

الافعال

الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه وتبيهها نحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف
تولتكما الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة
والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول العجب ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يتسع قل ما هو مذهب الاخفش
نحو ضاربيك وضاربياك وضاربوك ان يكون حذف التنوين ونحوه ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون
الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو العجب الضرب اياك لمعاقبة اللام
واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول
ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من
اتصاله بالمصدر لان مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضاربك اياك
والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك واما الظرف والجار فلكونهما
قايمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص
قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفعل وذلك لان الفعل
لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت المبرد كر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول
ليس بمهم ولو ذكرت المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك قيل قد يكون ذلك لاتساع الكلام قيل ان
تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد الحصر كقوله تعالى [illegible] عند الاكثر
الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيد اي ضرب زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول
يوم الجمعة لقيت زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة وقوله ام كونه
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم
نقول انما ابرز هنا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو جاني
رجال زيد ضاربة اياهم او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اطلقت
لما جرت عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه
اي التانيث فلا لبس سوا كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو
في ضاربتها ايضا علم انه الضارب وصف لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعه وفي التذكير او فرعه
فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل
نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما ويضربانهما هما وكذا في المونث
وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او ضربه
والزيدان نحن ضربنا هما او يضربانا وهند انا اضربتني او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب
وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانها والهندان انتما
تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم
وكذا في المونث انا هند ضاربتها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان بعد الضمير في
الصورة الصفة الثلث اعني اذا كان اللبس ويرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا
ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرا اسرعا اليك ودونه

لمحذوفة ان تسمى لصونه • وان تعلى انا لمحان موفق • وكذا ان لم يرتفع اللبس بالضمير لا تعدل منه بهم ليها
الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير الفاعل ان لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في
مواضع نحو كما مر على اخ الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له
غيبة وخطابا وتكلما فان قلت تجويز المنفصل مع هذا الاختلاف رافع للبس نحو قولك انا زيد ضاربه هو
يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلو لم يكتفوا به قلت كما ان
الضمير يوتى به لمجرد رفع اللبس كان مما يجوز حذفه حيث لا التباس على تقدير حذفه فان الضمير لا يجوز حذفه لمجرده مع

قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه

اقول اذا اجتمع ضميران على الاتصال
من موانع اتصال الضمير المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فلا يجب تقدمه على المنصوب المتصل
من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكانه كالجزء من الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير وليه في الاتصال
فلا بد من كونه متصلا ايضا سواء كان اعرف من المرفوع نحو ضربتك او غير اعرف لكونه كالمتصل بنفس العامل لاتصاله بالمرفوع
المتصل كالجزء من الكلمة على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاك زيد
او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتكه فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب لهما ان يكون المتقدم رتبة منه
في التعريف او اعرف او دونه وبالاول يجب اتصاله عند سيبويه وعند سيبويه جوز الانفصال في الانفصال نحو
اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان
المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وجه وروده
جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت
اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى وفي باب علمت
فكان الثاني في اتصاله بضمير الفاعل [illegible] حلت [illegible] راجعة للمبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب الانفصال
اولها [illegible] الاتصال رعاية للاصل والثاني [illegible] الاعرف فيجب انفصاله عند سيبويه
سيبويه من النحاة [illegible] الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني [illegible]
للحروف في موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة في انه لم يجز في الثاني الاتصال [illegible]
من الاول بكونه اعرف [illegible] بكونه متصلا بما هو ادنى منه [illegible] الاسماء نظرا الى مجرد كون
الاول متصلا واما الثالث [illegible] المنصوب فتقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها واعطاها
سيبويه جاز الاتصال [illegible] كثير في كلامهم بل الاكثر الفصل الثاني وان لم يكونا غايبين [illegible]
يجيز اتصال الثاني [illegible] على الغايبين [illegible] سيبويه في الزم النحاة القايلين بجواز اعطاهوك واعطاها
[illegible] وهذا [illegible] انهم لا يقولون به وانما كان الاتصال ههنا ايضا هو المشهور
بانفصال الثاني من ان يتعلق بما هو مثله [illegible] وانما جاز ذلك في الغايبين [illegible] كل واحد
[illegible] الاخر على المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في الثاني [illegible]
كما جاز اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى على خلاف طلبه للتاكيد [illegible]
اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضمير بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع
ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز انفصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضاربك [illegible]
كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا كما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب [illegible] الثاني [illegible]

او

او [illegible] وتقول في الانفصال ضربك وضربك اياها قال • فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشي يستطاع •
وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اشد في اتصال الضمير به من المصدر
واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول اذا اتى وهما لمشابهته وكذا ينبغي الانفصال في الثاني فيما اذا
كان الاول مساويا نحو ضربهوه قال من ابيات الكتاب • وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة • لضغمهماها يقرع العظم نابها •
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز
المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند
هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عند هشام والاخفش كما مر في باب
نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور كما مر قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان
مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما كان ذلك
لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك واعطيتني اياي قوله
وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه
اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان لا يكون الاعرف مقدما
كان لك الخيار في الثاني قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف لكن ليس بمقدم
كاعطاك اياك واعطاه اياك فالثاني منفصل

قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولاك الى آخرها

والمختار في خبر كان ونحوها انما كان المختار في خبر كان ونحوها الانفصال لان اسمها
في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قائما
قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة • لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير •
وقال الشاعر هذا الدهر يشهد لا تزوية حيثما ليس اياي واياك ولا تخش رقيبا • وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني
وكانني قال • عددت قومي كعديد الطيس • اذ ذهب القوم الكرام ليسي • وقيل لبعض العرب ان فلانا
يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود • فان لا يكنها او تكنه فانه • اخوها غذته امها بلبانها • ووجه
الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكذا اتصل كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى
ان يجي بعد لولا وعسى التخصيص ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف ومرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا
فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منع
وقال هو خطا في الفصيح ورده وان كان قليلا كثير له لولاك هذا العام لم احجج • وقوله وكم موطن لولاي طحت
باجرامه من قلة النيق منهوى • والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون
لبعض الكلمات مع بعضها حال تكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا
زيد ولولا انت ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجي في الظروف
نظيرها ان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا في لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره
وقال السيرافي الجار والمجرور ان في لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون في حرف
زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون منزلا له لكن المتعلق لا يستقيم وعند الاخفش والفراء ان
الضمير بعدها مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده
واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر ومذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنين وهو تغيير الضمير ارجح مذهب الاخفش بان

كما بوله

تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض فثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف العمل
وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل في غير المستعمل وانه قليل وكذلك الاول ان يحمل بعد
عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل عمل ما بعده فاعله وقد جا بعد عسى الضمير المنصوب المتصل
نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب لسيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق فحمل عسى
عساك ان تفعل تحمله على لعل في الترجي فتنصب به وتبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه والاصل ان لم تحمل
زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل من كونه في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه
بان فلا دخل خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج
وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمها فاجروا اجرا ايضا في طرح ان بجري خبره لكن لا يخرج بالكلية من اصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا بان حملا لها على عسى في الخبر وحده
كما حمل عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم لعل [illegible]
اي لعلك بتملك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه
عسى متغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا للنحويين كما قال ابي لولا انه حمل عسى على لعل في نصب الاسم
ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا مخصوصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا
منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال • ولي نفس اقول لها اذا ما • تنازعني لعلي او عساني
لان هذه النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باق على اصله والضماير المنصوبة
بعدها قايمة مقام المرفوع استعملت لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل
وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير الباقي منصوب على
خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فكيف يكون تكثيرها على الخبر ايوسا وهو ضعيف من وجوه احدها
ان مجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذ قد جا بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع
مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يقال ان تفعل بدل من الكاف بدل الاشتمال اي
الامر اياك مثلك ويكون يفعل في عساك تفعل حالا من الكاف وبعد اسم عسى على حسب مدلول الكلام
كما تقول عساك تنطق بالمراد عسى الواجب اياك ناطقا او يكون للمضارع بتقدير ان كما في تسمع بالمعيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل والثالث انه تكلف وايضا ليس لذلك المضمر معنى ظاهر
وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاعلا مستترا كما في ضربك زيد
والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس
الا او ليس الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اوله ان
اراد حذف الفاعل اختيارا كما هو الظاهر فليس بهذا الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف في العرب فيكون ذهب
مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب
ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا
يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا الا في احدهما مع حذف والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان
تفعل او عسى كونك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع اليا لازمة في الماضي وفي
المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون وكذا لدن وان واخواتها مخير وفي ليت
ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل يا المتكلم يجب

كسره

كسره كما مر في باب الاضافة فلما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح واليا فرعاه كما تبين فرعاها
في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها
في نحو اعطاني ويعطيني اما طرد الباب او لكون الكسر مقدرا على الالف واليا ولولا النون كما في
عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب في نحو يضربونني ونون التاكيد في نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل
نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نون الاعراب ونون التاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل فلم يختلطوا
الفعل بالكسر الذي للساكنين او في اليا لكونها ضميرا في نحو قل الحق واضرب اضربي لان الكسر العارض
لليا الزم من العارض للساكنين او في اليا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل الحق [illegible] مستقلة
تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب
من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون في هذه الامثلة سوا كان فيه نون
الضمير نحو يضربن او نونا التاكيد او لا وقوله • هل تبلغني دارها شدنية • لعنت بمحجور عن الشراب مصرم
الاول خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير
ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى لها كنون الوقاية
اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما الامر لفظي
بخلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب غير سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها
المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهر
لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال • تراه كالثغا م يعل مسكا •
يسو الفاليات اذا فليني • ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير لان الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون الاعراب
في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احديهما وادغام نون الاعراب
في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرى قوله تعالى اتحاجوني على الثلاثة قوله ولدن حذف نون الوقاية
من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة فعندهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة
لثبوته في السبع وعلى كل حال لكان حق لدن ان يذكره المص مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع
الجزولي فانه قال في لدن انت مخير وفي القراءة حملتها على ما قال والالحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن
فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم ياتوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا
ساكنا سكونا لازما لانهم من الكثار وذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك اما قبل يا المتكلم اذا كان
الفا او واوا او يا حركت اليا بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا
نون الوقاية في نحو عصاي ومحياي وعصاي وقاضي ومسلمي في مسلمين ومسلمي وعشري في عشرون
ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجتلب في نحو يدعونني وترمينني واضربوني ورمتني
ويرضياني واضرباني واضربني وان يقولوا يدعي ويرمي واضربي ويرضياني واضرباني قلت
اجري باب الفعل مجرى واحدا حملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من
الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم تجتلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر
مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام او المتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعني اخواتها
ان وكان ولكن واما ليت ولعل فيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها
الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان

وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها وقوله ويختار في ليت المشهور في ليت حذف نون الوقاية
لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لان السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي
اصادفه وافقد بعض مالي • قوله ونحو عن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها
هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السايل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني • وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد
وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على
السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه تقول في كذلك ولو اضفت
الكاف الجارة الى الياء قلت مالك كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان
الفعل نحو خذ وزن وبعيد ان من الاسما المتمكنة يلزمها السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى
الفعل في الحاق النون قوله ومكنها لعلى او حذفها معه اولا لاجتماع اللامات فيه وهي متقاربة
قريبة منها في المخرج وليس بين الاول والاخر بين الاحرف واحد الا العين ولان من لغاتها لعن وكذا
الحذف في لعلي اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون
وبعيد التعلق بها ولفظ ليس كليت اد ان الاثبات فيها اولى كما قال عليه رجال ليس وجاء ليسي
قال اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيره وجاء ليسي حملا على ليس والاكثر ليسني ويجوز الحاقها في
اسما الافعال لا نها تشبه الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكي
وحكى الفرا مكانتي قوله وليس عاملني الا ابن حمال شاذ في الحاق النون للوقاية او تنوينا كما
كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقوى مثلك وما
احسني وما اجملني قال السيرافي لست ادري من العرب حكوا هذه ام قاسوه على مذهبهم في انه افعل
زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا لينفصل به بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون
الخبر معرفة او افعل من كذا مثل كان زيد افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب
يجعله مبتدا ما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القايم قوله وبعدها اي بعد دخول
عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية
نحو ما زيد هو القايم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف
فيه كما يجي هل هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف ان صيغته صيغة مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد
وفرعيه وفي التذكير وفرعه وفي الغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله • وكاين بالاباطح من صديق يراني
لو اصبت هو المصابا • اي يرى مصابي هو المصاب قوله ويسمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده
نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجيء
بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده
بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وقال للمعنيين الى شي واحد لان تقريرها احسن
من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر من النعت وكان القياس ان لا يجي

لا

الا بعد مبتدا يليه ثانيا او منصوب بعامل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره والامر يوقف عليها لوصف
المبتدا به وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو
كان امان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يوت بالفصل لانه
يفيد التاكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل
يفيد التاكيد لان معنى زيد نفسه القايم لكن ليس تاكيدا لانه يجي بعد الظاهر والضمير لا يؤكد
الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال
ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه
وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته
هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا
نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه ومنع المتفق ولم يجوز سيبويه فاعلم ذلك ظننته هو اياه
والقايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لا الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر
قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا
حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان
الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا
افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان
معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام والكرم التقوى والحسب المال والدين
النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم
التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سوا كان اللام في
الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل
او للعهد نحو رايت الكريم اي انت وذلك الكريم لا غيرك وسوا كان اللام موصولا نحو انت القايم
او زيدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا انه مشترك في الفعل فادخل حيث لا لبس
بوجه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القايم وما زيد
هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتدا ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم وعند كون الخبر
ذا اللام لا يصلح لوصفية المبتدا كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته
ذا اللام ووجه المشابهة كون مخصصه حرفا يتعقبها اعني افعل التفضيل معنى اعني من فهي
ملتقية به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد معه اي اللام ومن ثمة
جاز فما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا لكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان
فلا تقول الافضل من زيد كما يجي في بابه وجوز اهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو
ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصيرهم اياه لغوا يعني اذا
كان مستعملا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فاظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه
بين اسمي التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثل وغيرك نحو رايت
زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة
المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كلا

المضارع الا الجزولي نحو ان انا احوك
اجوز بعضهم دخوله قبل العلم

وعليهم لم تثبت صحتها حينئذ من قرآن او كلام موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس
بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبر والجملة خبر انّ بل لو ثبت في كلام يصح للاستدلال
به نحو ما اظن احدًا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدًا
هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت هو انسب
ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغا
الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما
ذات اللام او بين معرفة او نكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوم
قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه اسم امتنع دخول اللام عليه
وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه
فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قائل ليس مثل قوله تعالى
وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة
هن لا بنات من اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلا
احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل
بين الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى
لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدًا قطعيا ولا يتقدم الفصل
مع الخبر المتقدم نحو هو القايم زيد لانهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا تتقدم
على الموصوف وجوز الكسائي او كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مع الامن
من اللبس هذا وانما جي بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ
ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام النعت لان
الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت
زيدًا هو القايم وكنت انت القايم مشهر لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا
اي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى
في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع
وان تغير ما بعده من الرفع الى النصب لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد
كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردًا او مثنى او مجموعا ومذكرا او مؤنثا ومتكلما
ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثل كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد
عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية او افادته في غيره وتلك الغاية كون اسم الاشارة
الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا ومؤنث فانه صار حرفا
مع بقاء التصرف المذكور فيه فان قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالاستفهامية
والشرطية مع بقاء عينها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت
بينهما فرق وذلك ان اسما الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها وفي الثانية
على معنى في غيرهما والفصل وكاف الخطاب لا يحرفيه لابد لان لا دلالة على معنى في انفسهما
وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على

معنى

معنى في غيره ما و~~الفصل وكا~~ يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انما يتعين فصلية
الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد
هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتدا او انتصب ما بعدها وان كان ايضا بعد مضمر
نحو انك كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتدا جاز كونه
تاكيدا لذلك المضمر نحو انك انت الغفور فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر
في باب الابتدا واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون
تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا تكون مبتداة لانتصاب ما بعدها وكذا
اذا دخلها لام الابتدا مع انتصاب ما بعدها فانها لا تدخل لام الابتدا على التاكيد
ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها فمن قوله تعالى انه هو الغفور يحتمل الصيغة
كونها فصلا وتاكيدا ومبتدا وفي قوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدا
وفصلا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام كما ذكرنا قوله ولا موضع له
عند الخليل عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت في نحو انما
ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغا الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف
وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا
ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب
ويقولون هو تاكيد لما قبله فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما عرف
باب التاكيد نحو رايتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر
فلا يقال لقيت زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القايم
وايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم
وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه مع ما بعده كالشيء الواحد وكذا يدخل
عليه لام الابتدا في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية انا لم نر اسما يتبع
ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا ينتصب ما بعده
في باب كان وباب علمت وهذا الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا
هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه
احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله
ابواه هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان وهما اللذين
خبرا وهما فصل **قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان
والقصة يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب
العوامل نحو هو زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيفا الا مع ان اذا خففت
فانه لازم قوله** ضمير غايب انما لزم كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا
وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة
والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة

كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مونثا كما يجي وهذا الضمير كانه
راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل
كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الامر فقيل له الشان والقصة
فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي
تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير عنه بالضمير الذي يتعقبه
بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة
بعد الضمير لم يؤت بها للحكم والتفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت
تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى
هذا لابد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيا عظيما يعتنى به فلا يقال
مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد
تقول هو الدهر حتى لا ابقى على صرفه باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى
ما تاني الحزائق كانه قال اي شي وقع من المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني
مبني على ما فهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى
امر البين في الصعوبة حتى لا تاني جاملات الابل ايضا واجاز الفراء
تفسير ضمير الشان بمفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان
او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به
وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك
وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك لانهم لا يجوزون الا نحو
ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقائمين
خبر مقدم او يكون اسم ليس وبقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة
الابتدائية المتقدمة الخبر خبرهما وذكر السيرافي التجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب
الزيدان وجها وذلك ان السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء نحو ما هو بذاهب الزيدان
وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مستغنية
عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم
انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي ما الا على المبتدا اعني ما الخبر كما في نحو ما زيد
بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو
بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباقي خبر
ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب
ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير الشان التعمير الذي تضمنه قوله تعالى لو يعمر وان يعمر
بدل من هو ويكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه
فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فلا لك

استغنا

استغنا جزئها عن الثاني جزء من الكلام اللهم تجهله مفسر واجاز الكوفيون
عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد
وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لانه ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان
يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبر لما مر في باب المبتدا ولا يبدل منه ولا يعطف
الخبر عليه لئلا يزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما من المنكر ولا يؤكد
المنكرات ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى المونث او القصة اذا كان في الجملة المفسرة
مونث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا
يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة فلا يختار
انها كانت القران معجزة لان المونث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود ثم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك
باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته
جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقولنا هو قام زيد وقوله ويكون منفصلا
وذلك اذا كان مبتدا او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بان واخواتها او ظن متصلا مرفوعا
مستترا في باب كان وكان قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل
عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه
ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضميرورته بلفظ المستتر وبه الفضلات مع دلالة الكلام عليه
قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت
حسان الومه واعصه في الخطوب وكذا في ان نواسخ المبتدا لانه دخل على المجازاة
كما مر في باب المبتدا قوله الا مع ان اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر
واعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقد
المضمر كما يجي في الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني
والاكثر مع الالغاء ظاهرا لانها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة ظاهرا
ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم
لانه يكون لفظا باسمها ارتباطا ولا سيما بالخبر ارتباط يحصل بينها وبين الجملة ارتباط وانما طلبنا
الارتباط اللفظي بينهما لا ارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها
في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وجدها بعض حروف ولك المفرد
بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد وهذا هو المشهور من مذهب النحو اعني
اعمال المفتوحة تقديرا حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه الغاءها لفظا وتقديرا كالمكسورة
فتكون كالمصدرية مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينهما لفظا وهذا
المذهب ليس بجيد واعلم ان اهل المضمرات اختصاصها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم
الغائب ويغلب الاخص منه الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما
انتهى الجزء الاول من شرح الرضي ويليه الجزء الثاني من اسماء الاشارة والله اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وعلى اله وصحبه وسلم
قوله اسما الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثناه ذان وذين وللموئث تا وذي وته وذه وللمثناه تان وتين وجمعها اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التعريف ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة فى خمسة فتكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وتلك وذانك وتانك المشددتين واولئك كذلك اولالك
اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان عادتهم جارية فى الاغلب فى كل معنى يدخل الكلام او الجملة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام فى اضرب ضارب والنفي والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الاستقلال كالاعراب الدالة على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة فى الجمع والمصغر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض فى المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر ولم يوضع حرف فكان حقها ان تكون كاسما الشرط والاستفهام على ما ذكرنا فى حد الاسم حدث حرفا الشرط والاستفهام وقبلها وضمنت معناهما فتكون اسما الاشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الواضحة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الواصف كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة فى هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرات يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد من قولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اى بالجوارح والاعضا لا عقلية والاسما المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة عقلية ذهنية فلم يحتج فى الحد الى ان نقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسما الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه انه ليس حده لاسما الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له فى اصطلاح النحاة اسما الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدود اى اسما الاشارة الاصطلاحية لتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السوال غير وارد وان كان الاشارة فى قوله اسما الاشارة لغوية اذ معناه الاسما التي تكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السوال لان الاشارة جز المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جز منه توقف جزء المحدود ايضا اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد **قوله** ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف

ايا

الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب نحو حيوة فلامه ايضا يا واصله ذيي بلا تنوين لبنائه محركا العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما فى يد ودم وشم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذا لم تقلب العين الا ترى الى نحو لم نتو فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة قلت قبل ذلك لكن الاول حذف اللام لكونها فى معرض التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والامالة تمنعه ولما ان نقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل كامتر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زايدة لان تثنية ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسما المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف فى التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف اليا فى اللذان قال ابن يعيش لا باس بان نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي ردا له الى اصله ومثناه ذان قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما فى المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على حد ما فى المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على حده ولو بنيت على حده لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين اخرى للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل وادعا ان كل واحد منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شي من المثنى لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث فى اللذان واللذين كما فى ذان وذين وقد جا ذان وتان واللذان واللتان فى الاحوال الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمونث تا وذي بقلب ذال ذا تا حتى صار تا او قلب الفه يا حتى صار ذي وذلك لان التا واليا قد تكونان للتانيث كضاربة وتضربين فتاس ذا كالتي من الذي وذي من ذا كمن هو وقي بالجمع بين التا واليا ولا نقول ان التا واليا ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيصهما بالمونث دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامتي التانيث كما فى اخت وكلتا فان تاها ليست علامة التانيث وذه بقلب يا ذي ها واصل ذلك ان تقلب ها فى الوقف لبيان اليا كما يجي فى باب الوقف ثم يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ذه فى الوصل ايضا وته بقلب الذال تا وقد تكسر الها ان باختلاس اى من غير صلة نحو ذه وته فى الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بيا ساكنة وفى الوقف تسكن الها وتحذف اليا كما يجي فى بابه وقد يقال فى المونث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور فى ذان وذين وجمعها اولا عاقلا كان او غيره قال
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فايدتها البعد
حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولا كاوليك وقد يقصر فيكتب باليا لان الفه مجهول
الاصل فحمل على اليا الاستثقال اكتناف ثقيلين الكلمة وهما الضمة في الاول والواو في
الاخر ولهذا تكتب اهل الكوفة الف نحو القرى والضحى باليا مع ان اصلها واو ومن العرب من
بعض العرب مضموم العين من هذا الجنس كله باليا وان كان الفه من واو ايضا وقد تبدل
الهمزة الاولى من اولا ها فيقال هُلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل
اللام نحو طوبار واما قولهم هُولا على وزن تراب قال

عبد لا تقتل هؤلا وهاذا ۞ بكى لما بكى اسفا وغيظا

فليس بلغة بل هو تخفيف هولا بحذف الفها وقلب همزة اولا واوا قوله ويلحق بها حرف
التنبيه يعني ها انما يلحق من جملة المفردات اسما الاشارة كثيرا لان تعريف اسما الاشارة
في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم الحسية فجي في اوايلها بحروف ينبه بها
المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شي يشير من الاشيا الحاضرة فلاجرم لم
يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغايب
وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه
المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما
يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا
ليرى ما ليس في مراه فلذلك قالوا لا تجتمع ها مع اللام قوله وتتصل بها حرف الخطاب
اقول قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا ويويد ذلك من حيث اللفظ امتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في ضربتك ولنذكر هنا علة تخصيص المتوسط
والغايب البعيد بها دون القريب فان فايدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول
ان وضع اسما الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية
في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان
فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف
لا يكون الا بعد الاضراب من خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اذا اخرجته الكاف
من ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا فغلامك
قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غايبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا واما لم يمتنع
حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اورثت الكاف في اسما الاشارة معنى
الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار بعلامته مع
الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد
جيت بعلامته فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى
يحكى عنه اولا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى
تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه

غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت
لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قرب وكذا يجوز لك في القول المسموع عن
قريب ذكر اسم اشارته بلفظ البعد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لاصطلع
قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو
قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه
فصار في حكم الغايب البعيد اذ الاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا
قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة
المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض
الحاضرين ذلك قال كذا او كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله

فقلت له والرمح يأطر متنه ۞ تأمل خفافا انني انا ذلكا

من باب عظمة المشار اليه فيكون ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه
القيامة قد قامت ويجوز لك فتقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية
فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة العقلية كالحسية مجاز لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم
الاشارة الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغايب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس
قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد تلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصره وانظره
وكلا وليس ونعم وبيس وحسبت وكذا رويد والنجا وحيهل وارايت بمعنى اخبرني قوله
ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المصنف كثرة استعمال ذو القرب من اسما الاشارة في موضع
ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها
بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال
ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول وانا لا ادري بينهم خلافا في اختصاص بعضها
بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم
انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسما الاشارة المجردة
عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد
والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقولون الك وللمونث تي وتا وذي
وته وذه بسكون الهاء وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات
ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك
وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهي الكثيرة وتلك بفتح التا وتيلك وتالك فلانها
قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحد فيها
فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان اليا التي بعد الفتحة قريبة من الالف
في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اليا بالكسر لاجتماع الكسرتين
واليا اذن بل بقيت على سكونها فحذفت اليا للساكنين واما تالك فحذف الف تا فلغة قليلة
وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام

في ذلك وتالك كانه ادخل الكلام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل تمام الكلمة
كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين
الى الثاني لانه المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني تغييره بالقلب اولى وانما قلبت
هاهنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض
من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان
مشددة النون عوضا من اليا المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان
بالتشديد مع عدم الاشارة هاهنا ذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف
في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بنا على مذهب المبرد في البعيد والمتوسط عند
غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد في جمعهما اولا واولى مثل اولئك واولالك مثل اولا
لك واولايه بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادته البعد وعلى راي اخر اولا مثل اولاك
مثل اولئك واولالك وزعم الفرا ان تلك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقنعوا للبعيد
والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم
وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع
كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه تاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع
ضمة الكاف وتفصل ها التنبيه من اسما الاشارة المجردة عن اللام والكاف فقويلا على العلم
باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا وها انتم اولاء وها هو ذا كما
يجي في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله • تعلمن ها لعمر الله ذا قسما •
وقولهم لا ها الله ذا اما فعلت كما يجي في باب القسم او غير قسم كقوله •
• ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت • وقوله
• ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا • فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا **قوله**
تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي
للقريب واضح لانه المجرد من الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها
واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اليا في تلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعند
اتصالها باولاء المد ومع انه اشهر من اولى المقصور **قوله واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة**
اقول يعني ان هاهنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة
لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا
للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد • واما ثم وهنا بفتح الها وتشديد النون وهو الافصح
وهنا بكسر الها فكهنالك للبعيد وقد تجر الثلاثة بمن وقد تصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب
ثم وقوله فكن خطا وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال الله تعالى هنالك الولاية لله الحق
اي حينئذ وقال • حنت نوار ولات هنا حنت • اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها
الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية ان شا الله تعالى **قوله الموصول ما لا يتم جزا
الا بصلة وعايد** اقول انتصاب جزا على انه خبر يتم لتضمنه معنى يصير وذلك ان الافعال
الناقصة لا حصر لها على ما تبين في بابها فمعنى يتم جزا يصير جزا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملتها

عشرة

عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزا الا بصلة من قبيل العالم
من قام به العلم اي من باب تعريف الشي بنفسه وذلك محال لان المجهول في قولك العالم ماهية
العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم
من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا هاهنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة
وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شي هو فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشي بما لا يشكل من ذلك
الشي الا هو فقال المصنف انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
لا في اللغة ثم قال انما قلنا بصلة ولم نقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وضع دينا فرضه لان
معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول
والمحتاج الى الصلة شي واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقول وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال
فقد اقران في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قاله ولو جعلت موضع بصلته قولك بجملة ارتفع الاشكال
هذا حق **قوله** يتم جزا اي يصير جزا تاما للجملة ويعني بجز الجملة المبتدا او الخبر او الفاعل وجميع
الموصولات لا يلزم ان تكون اجزا الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي اذا اردت
تجعله جزا الجملة لم يمكن الا بصلة وعايد **قوله** وعايد اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز
عما يجب اضافته الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وعن
الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد
ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى
تصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت
الموصولات لان منها ما وضع وضع الحروف نحو من وما واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها
طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزا الى الصلة والعايد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية **قوله
وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له** اقول انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول
على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما
مستمرا نحو لبسم الله الذي يبقى ويفنى كل شي او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضرب او ضربه
او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول في مستمرا او في احد الازمنة
نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه او يكون سببه حكما على شي دايما او في بعض الازمنة نحو الله اخرك هو او الذي
اخرك غلامه او الذي معروفك هو او غلامه فهذا تشنيع دليلا على اشيا احدها ان الموصولات
معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية
المعارف ويسقط بها اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت
النكرة الموصوفة بها في نحو جاني رجل ضربته لان المعرف حاصل كان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت
من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول
هو وضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك من ضربته اذا
كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص

بمضمونه للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي
ومن الموصولة فانه وضعها على ان تخصصا بمضمون صلتها والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة
ان تخصصا بمضمون صلته والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد
بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر
مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا
قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قلت ان الجمل نكرات فيكون تعرف
الموصولات وتخصيصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالتخصيص
في الحقيقة بتقييد الموصول بالصلة كما ان رجل طويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد وقد
حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بشيء تخصيص وان كان
المقيد غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة
فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير
عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به
اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو وفصيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في
اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تتضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم
في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي دق الباب الا لمن يعتقد انه يعلم شخصا
دقها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوما بالصلة الا اذا كان مخبرا عنه قال
لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته
معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون
معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء
من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول
للحكم وضعيا اصليا لم يستغن من جميع ما يتضمن الحكم الا بما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو
الجملة ويغني عنها ظرف او جار ومجرور ينوى معه فعل وفاعل هو العائد ورابعها انه يجب ان تكون
الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما لوقوعه للمخاطب قبل حال
الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
واما قول الشاعر * واني لراج نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها ازورها * فمثل قوله
جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط * اي التي اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية صلة قال تعالى
وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف
وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير المتاخرين
وهو الوجه لكونها انشائية وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة
من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب
الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنايبه وذلك النايب هو الضمير العايد
اليه فلو لم يذكر المذكور في الصلة لبقي الحكم اجنبيا منه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها
وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد ترکه وصلة الالف واللام

ام

اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
فقال المازني هي حرف كما في ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال بعضهم انها اسم موصول
وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة
بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف
بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة
بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى او المجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجي والاولى
ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زايدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل
على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني بان
الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما
ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور
الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحروف النفي وحرف الاستفهام ومر عملهما من غير اعتماد على شيء
مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف
مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه
فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت
الموصوف المقدر بعيد نحو منهم ومنهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو
قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولان الجار والمجرور يكفيه رايحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا
غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام
موثوق به ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
عنده بين اللامين كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل قد يجي مثله في الشعر نحو قوله

* اسود نواصيها وحمر اكفها * وصفر تراقيها وبيض خدودها *

ولو جاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذوا اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل
بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخل على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية
لم تحذف النون قياسا في نحو الحافظوا عورة كما لا تحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب
الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة
للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلتصيير اللام مع ما دخلت
عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني
للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب
وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان
يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية
كما في الا الكائنة بمعنى غير على ما مر في باب الاستثناء فعلت جاءني الضارب ومررت بالضارب

فان قيل فما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم بان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما في
من المفردات الحكم المطلوب من الصلات بمشابهة الفعل الا على وجه الاضافة وهو اسم الفاعل
والمفعول فصنا لحوق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على
الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما في
الحقيقة فعلين فالجواب ان عملها بمعنى الماضي مع اللام دليل على انهما في الحقيقة فعلان
الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع انا طلبهما
للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة
مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع منية
ان كما مر في باب الاضافة وموضعها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل ويوصل
في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفرا
قال ان رجلا اقبل فقال له ما اجزها فقال له السامع بعيرا لما هو ذا وقد وصلت في الشعر
بالمضارع في قوله • ويستخرج اليربوع من نافقائه • ومن جحره بذي الشيحة اليتقصع •
• يقول الخنا وابغض العجم ناطقا • الى ربنا صوت الحمار اليجدع •
وقد ذهب بعض الكوفية الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله
• لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد في افنائه بالاصائل •
ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسما الموصولة وعند البصريين
اللام غير مقصود قصده والمضارع صفة له كما في قوله • ولقد امر على اللئيم يسبني • وانما جاز
مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القايم ابواه لا الذي قعدا لاستتار
ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفا الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا
فكانك قلت مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول
لانه هو المقصود بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني
ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال
باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها
له كما في الجملة الواقعة صفة للنكرات وليس بشي لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل
لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوعها
الا المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع
الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع المذكورة فقط وذلك لان الاعراب للاسم
في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منها مفرد والصلة جملة لا غير قوله •
وهي الذي والتي واللذان واللتان واللاتي بالالف والتا والاولى والذين واللاي
واللاتي واللواتي وما ومن واي وايه وذو والطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام
اقول هذا حصر لجميع الاسما الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وشج اراد والوصف
بها من بين الاسما الموصولة كلونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليها اللام الزايدة
تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصو

معارف

معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزايدة لانها لو نزعت تارة
وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان لم تكن على وزن الصفات
نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف باسما الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي
الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا تجتمع ساكنا الذال
الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت يا كما حركت
ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا ارتب من دعوى علم الغيب وتنزل في الواحد المونث
التي بقلب الذال تا كما قلنا في ذا وتا وقد تشدد ياوهما نحو الذي والتي فاذا شددتا اعربت الكلمة
عند الجزولي باعراب الاعراب كما في ايي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند
بعضهم يبني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقا الساكنين قال
• وليس المال فاعلمه بمال • وان اغناك الا للذي •
• ينال به العلا ويصطفيه • لاقرب اقربيه وللقصي •
وحكى الزمخشري انه يبني على الضم كقبل وبعد وقال الاندلسي نقل الجزولي سمعه يعني كما هو المنقول
عن الزمخشري شيرا في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف اليا ان في الذي والتي مكسورا
ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر
• والذ لو شا لكنت صخرا • او جبلا اشم مشمخرا •
وقال الاخر في التسكين • كاللذ تزبى زبية فاصطيدا • وقال
• فقل للت تلومك ان نفسي • اراها لا تعوذ بالتميم •
قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد اليا وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز
ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات اذ المحقق يشدد لضرورة الشعر وكذا يكتفي فيها بالكسر
عن اليا وتحذف الحركة بعد الاكتفا قال الا ان يتقلدها في حال السعة لان الشعر يبعا اذه
وطاعة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاز تشديد النون ابدا لامن الياء المحذوفة
وهل هما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جا اللذا واللتا في الاحوال
الثلاث فالتغيير الا فصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر ولما مثنى العيني وكرحا وكل منهما
كالماضي من وضع واحد وكذا يرد فيه النون بعد الالف فلم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج
عن نسق المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال
• ابني كليب ان عمي اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا • وقال
• هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم صميم •
بجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع
هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد اليا في الواحد وهذا كما قال الجزولي
ان الذي مشدد اليا معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون
وحكى بعضهم اللذون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من يجيز تشديد اليا فجمعه بلا حذف في
سنة وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال
• قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا • من روس قومك ضربا بالمصاقيل • ومن اللذين ايضا قال

وان الذي حانت بفلج دماؤهم ❁ هم القوم كل القوم يا ام خالد ❁
ويجوز ان يعود الضمير مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى او ان الجمع الذي او ان الجنس الذي كقوله
تعالى كمثل الذي استوقد نارا حمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال ذهب الله بنورهم حمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا
من الذين لم يجز افراد العايد اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كله اذا كان
الذي مفردا او موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي قالوا
كذا فهو قليل لغة اللذان اللذين المثنى وقد يقال اللذ واللذان واللتي واللتان ولاتي بلا الف ورجح الذي من غير لفظ الاولي
يوزن العلى واللاتين رفعا ونصبا وجرا وتحذف النون فيقال اللاي بهمزة بعدها يا ساكنة كالقاضي وهو قليل
والمذكر قال الاخفش واللاي يؤلون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا
وجمع التي اللاتي على وزن القاضي من التي وهي اسم جمع كالجامل والباقر واللاي بالهمز مكان اللات وهو كثير في جمع
المؤنث دون جمع الذي واللواتي واللوائي كانها جمعا الجمع وقد تحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء
واللوات واللواء وقد تسهل همزة اللائين المرتع والياء لكونها مكسورة على قراءة ورش اللاء يبيس وقد يقال
اللاي بيا ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة
شواهد لوا الهمزة يا من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللواء بحذف الياء والتا او معربة
اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللاي الا ان الاولى في جمع
المذكر اكثر واللاي بالعكس وبعض الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث مساويا وان معناها الا معرفة
تكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو ضرب ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يستعمل ايا
ما سل او مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له
السائل استحييت لله يا شيخ يعني ان هذا ايضا شارح فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على
الابهام والابهام لا يستحق الا في المستقبل الذي لا يدري ما يحصل ولا يشهد وغلا الماضي والحال فانهما
محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه لانها موضوعة على الابهام وليس بشي
لا خلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم ما سلطه عليه وسائر العرب يوقعه
في الموضعين بعد والدليل على الكوفيين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما
منهما كقولك ايهن لقيت او ايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وجهة الناس
وشرة الناس وحكي العرب حيتهما وحكيها ايضا في الاستفهام ويجيز نحو ايا بهم اخواك وايوهم اخوتك وهي
اشد من التانيث وبجوز هما تعرفها باب الاعراب قوله وذو الطائية لا تعرف نحو جاء في ذو فعل
وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن قال ❁ وبيري ذو حفرت وذو طويت ❁
اي التي حفرتها ولا تعرب ايضا قال ❁ ولا لهذا المرء ذو جا ساعيا ❁ هلم فان المشرفي الفرايض ❁
والموصل ذو جاء ان في ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اي عدم تعرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي
ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاث وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه
والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال في جمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال الثلاث
والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تعرفها تعريف ذي بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا الموصولة
على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهامية اما الكوفيون فيجوزون كون
ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون

ثم

استغر الذين ذو قولهم ❁ عدس ما لعباد عليك امارة ❁ نجوت وهذا تحملين طليق ❁ اي الذي تحملينه
وقوله تعالى وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية
اذا لم تكن زايدة نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زايدة وبعض الذي وفي قولك ماذا الذي صنعت تعين ذا للزيادة
ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون عن المواضع التي
استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها ودفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف
الاخفش وابن السراج للنحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما وجعلاها يفتقران الى صلتها ضميرا راجعا
اليها وما كناية عن المصدر ففي قوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير
بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجي الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد المنفوك
يجوز حذفه اي قال عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفا موصوليتها والضمير احد دليل
موصوليتها كما مر من الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته
في داره زيد اذ يستحق عند ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل وشرط الضمير اما ان يكون منصوبا
او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاء الذي ما ضربت الا اياه
واما ان ضميره فلا مانع كقولك جاء الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد
او ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا ان محل النصب كما يجي او الذي انا ضاربه والشرط
الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او مجرورا بحرف جر متعين وانما شرط
التعين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين
حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى
فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره قال ❁ فقلت لها لا والذي حج حاتم ❁ اخونك عهدا انني غير خوان ❁
اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
المتعلقان نحو مررت بالذي مررت به فالجاران متماثلان وكذا المتعلقان بهما ومثال الموصوف مررت بزيد
الذي مررت به وربما يحذف المجرور وحرفه وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل
كونه معه او له او نحو ذلك ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى
يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف
الجر قياسا في كل موضع والمجوز لهما هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور ههنا
واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او خبره ذلك اما جزؤه وكونه الضمير جزء المبتدا اقل قليل
فلا يكون ان الكلام يدل على ان خبر المبتدا هو المحذوف لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه
واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدا كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية ولا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط
في المبتدا المحذوف ان لا يكون جزء جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف
انه حذف شي اذ الجملة والظرف يصلحان مع الحالية بعدهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا المشروط
فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن
عتيا وقوله ❁ فسلم على ايهم افضل ❁ لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم
تطل الصلة وقال الاندلسي ان لحاق التمكن ما ليس لاخواتها ولذا تضاف وتعرب فتصرف
في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله

تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فجوزوا الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما ترى في الشواهد على الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قايل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اجماعهم لرددته وكذا ان كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهو المبين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيد وانت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذا في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيكون الاخبار بانا لغوا وكذا في الذي قلت انا فظهر بهذا ان قوله القايل انت انا ليس بوجه والوجه القايل انت انا واعلم ان حذف الضمير في المعطوف على الصلة احسن من حذفه من المعطوف عليه نحو هذا الذي ضربته وقتلت فالحذف احسن حذف الضمير في المعطوف على الجملة التي هي خبر المبتدا نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف عليه لعله الصلة

قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه **اقول** هذا باب تسميه النحاة الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسايل وتذكيره اياها كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تقدمه لغرض الابهام قبل التفسير فقولك معنى قولهم اخبر عن الذي في الجملة الفلانية ب[illegible] الموصول او ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واجعل في الثانية [illegible] بالوصف العنواني بدلا من ذات متصفة بما اتصف به في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يقتضيه هذا الاخبار المذكور فلابد اذن في الاخبار المذكور ان تجعل في الثانية مبتدا مصدرا او المبتدا مرتبته الصدر ولابد ان تجعل مكان الضمير راجعا الى [illegible] لان المسئول ان تصف به الوصف الذي كان له بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون مكانه التقدير مبتدا فلابد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه ولابد ان تؤخر في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن [illegible] الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن [illegible] الموصول بل اخبرت عنه بالموصول الا انك لما اخبرت عن [illegible] والمبتدا في المعنى هو الخبر اذ يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن [illegible] فقد اخبرت عن ما يطلق عليه ايضا لانك اخبرت عن [illegible] او انك ذكرت المخبر عنه باسم [illegible] لان [illegible] هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوعة المعلوم اجزاوها دون [illegible] فيما هو المشهور قبل صوغ الثانية ولما قولك في السوال [illegible] الموصول فليس معناه اجعل [illegible] مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت

بالقلم

اي المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل [illegible] الموصول مبتدا وسال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا وخبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا معينا ويحبك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا الان معلوما للجملة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية تختص في المحتمل الثاني للجملة الاولى **قوله** صدرتها اي جعلته الذي في الصدر مبتدا **قوله** واخرته خبرا اخبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا **قوله** وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة **قوله** ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احد جامع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في ضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجي بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام **قوله** فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع العايد اليه مكان ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم ولا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا اما قوله

• من النفر اللاء الذين اذا هم • يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا •

فيروونه من النفر الشم الذين والاولى نحو مثبتو الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللاء اللاء فان تغايرا نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول انما هو في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وقد ربما يصح نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة الذي الاخير وعايده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعايد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن في داره عمرو زيد وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدي بالموصول الاخر فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لاستغنايه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعايد الى التي

من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدا مع صلته المذكورة وعززة عنده خبره والجملة اي الـتي
مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من الصلة اليه الها المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا
خبره حسن وهكذا العمل الا اذا دخلت الموصولات ولا تقف على حدة فاحذر الغلط واعط كل موصول
حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار
والمجرور والظرف اذ لا تضمر هذه الاشيا ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرية
وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في ايا رجل والا
ستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا ديّار
ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال
كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على الحال والاضمار يزيله وكالصفة
العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة
التركيب اللفظي مشابه للفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار من قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن
نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المجرد في عامله
نحو انما انت سير او عند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني
على قبح الاخبار من ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفعول فلا يصلح لكونه صلة ويمتنع
الاخبار عن المصدر الذي هو للتاكيد لعروء الاخبار عن فايدة معتبرة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر
فكالمجرور بالكاف وواو القسم وتايه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان
وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه بوجوب كون المميز مريحا في تعيين
الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي مايته الدرهم وكالمقادير المبهمة المميزة بما بعدها
نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف وولا المضاف اليه او المضمر لا يضاف
وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلته الالف واللام ودون
الموصول في لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار من احدهما وحده بل عنهما معا
كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا ينفرد من المبدل منه وايضا تخلوا الصفة من
العايد في نحو جاني زيد ابوك ان اخبرت عن البدل وحده من جملة البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز
الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت بزيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول
مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل زيد باعادة الجار لان
المجرور لا ينفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل
البعض والاشتمال فاجازه الاخفش في الضمير نفس تابعه ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يبدل
الضمير والاشتمال قبل الا يذكر خبر الموصول كخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ للتي
الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف
وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابن النايم وامرء القيس وابن اوى وابن عرس
وابن قترة وابن معترض وام حنين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض
حروف الكلمة وكذا قرّخ في ترى قرّخ وكل جز من جزي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذا

ابن معترض يعلو الفارو ام حنين
او حبين اي دابة

ومنه

ومنه فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله

ولا ارى الموت يسبق الموت شي

مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا
ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبيس واخواتهما
فان هذه الضماير لا ترى الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره او استحقه غير الموصول
كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد
ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لا تاولنا ويجب ان يتوهم مقام المخبر عنه ضمير عايد
الى الموصول وذلك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدا
وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه
اي الاسم الذي احد جزييه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضرب غلامه فان المضاف مع
المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الها الذي استحقه المبتدا قوله عليه اي على الضمير المستحق
لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار من ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك لما في نحو زيد
ضاربه اخوه جاز في ذلك الاخبار من اي ضمير شيت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لو زيد ها المبتدا الان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو
لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس
ما قال بشي لان ذكر زيد في الصلة لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار
به عنه من الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت من ها ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد
فقد عرفنا بالمبتدا ان ها هنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك
اذا في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن ها
اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ان ها هنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني
لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودها على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدا
على ارتباطها به كارتباط الضمير الواحد وقيل بشيء اذ لا يلزم بقا ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد
الاخبار على حاله قيل مع دليل صحة الاخبار من تا نحو ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباطه
الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا
يجوز الاخبار من ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير
في جملة ثانية بعد ذلك المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول
قد ضربته فيصح الاخبار من ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصلح
تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا
كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبيس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام
كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشا ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه
كالظروف الغير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشا وعشية وضحى
وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما فالوان اخبرت من ظرف متمكن حيث في ضميره

لعله وهكذا

بني كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان
يكون الظرف متوسعا فيه وهكذا القول المفعول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا انا عليه
في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير
القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما
اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاني الا زيد وبمنفصل ايضا
المرفوع المنفصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجري صلتهما على غير من
هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد
تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من
هذه الثلاثة في باب المضمرات اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان
كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد
من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد
ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري
ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى في انا الذي ضربتني اي جيدوه لعدم الفايدة فلا تقول في الاخبار
عن تا ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذا قول القايل
انت انا بصحيح للاخبار عن الكاف على ما تقدم والاشارة اليه وانما اختار والاخبار بالذي دون
من وما واي وساير الموصولات لانها ام الباب وهي اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار
بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغيير معه لسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز
الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في نحو ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار
في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع انه لا يغير الترتيب ويراعي
ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة
للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب
واكرم زيد قلت مخبرا بالذي من المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير استتر
في اكرم والضمير في ضرب ايضا راجع الى الذي وقد كان قبله راجعا الى زيد اذ لم يكن ها هنا تنازع
الفعلين في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع
في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قد
والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول
الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة
على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قولك

الى الملك القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم •

وعند الرماني الى المازني وليس لي كما به انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل
فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول في مسيلتنا عند اعمال الثاني الضارب

ع ٢ فيهما

هو والمكرمه زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالثة لمثل ذلك وما ذكر
من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل في الارجح به على المذهب
الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان
يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه لجزء كل واحدة منهما فهو
الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسيلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد
جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو
الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم
هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الفعلية بين جزئي المعطوف عليها كما كان الفعلية في الاصل معطوفة
على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا من الثاني الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيد انا وانما جعلت ما اكرمت ايضا
ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو الثاني في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى ولا بد فيها
ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فايدة الاخبار والتنازع
ها هنا باق على حاله ويجوز انتصاب زيدا بضرب وقولك واكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا
انه ليس باجنبي كما يجي في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند
الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ
لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا
وكذا الخبر عن تا اكرمت بالذي وبالالف واللام سوا على المذاهب الثلاثة وتقول في الاخبار
عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت
ضمير المفعول في الضاربه وان كان لا يحذف في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا
وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل
وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدا
وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسيلة اذا اعمل الاول نحو ضربت
واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن الثاني الاول بالذي
الذي ضربت واكرمته زيد انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين
وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الاجنبي عامله اذ لا يعطف على الموصول مع
بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تا اكرمت كالاخبار
عن تا ضربت سوا عند كلهم واما الاخبار عن زيدا بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد فتفصل
الضمير القايم مقام زيد عن عامله لعدم ما يوجب اتصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا
واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه
انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت فالجملة المعطوفة اعني
المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند

تنازع

قوله زيدا هو بالنصب في نسخ ومنه وتقنعة

اعمال الثاني مخبرا عن اليا والتا بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين اللذان ضرباه وضرب زيدا الزيدين انا وعند الكسائي اللذى
ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري
الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال
الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس
بقياسي في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التا الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال
الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن اليا الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني
وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد
وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا بابراز انا لجري ضارب على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى
الضاربي زيد والضاربه انا وزيد وان اعملت الاول والمختار ضربني وضربتها هند باظهارها وضمير المفعول كما مر
في باب التنازع قلت في الاخبار عن اليا والتا بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف
واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا هند
هند الواجب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها
انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند
الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هندا وتقول مخبرا عن التا
او اليا في ضربت وضربتني هند بالذي وعند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني
لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا ويقول
المازني مخبرا عن التا الضارب انا والضاربتي هند انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول
الضارب مراعاة للاصل وعن اليا الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي
ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة
لا يحذف وبعض المتقدمين يجوز حذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبره والضاربتي هند وان
اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن اليا او التا الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب
وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى
جنب عامله كما مر ويقول المازني مخبرا عن التا الضارب هندا والضاربتي هي انا وانا خبر الضارب وعن
اليا الضارب هندا انا والضاربته هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وبالالف واللام
الضاربها انا وضربتني هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التا او اليا
بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين
وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه ضميره ومفعوليه
الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته للاصل في الفعل الاول بذكر مفعوليه
الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدى الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال
المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيته واعطاني درهما
زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد ابرز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل

كما

كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن اليا او التا بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق على ما تقدم
وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياه كما تبين في العوامل
درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس
بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس المعطي من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني
بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه درهم
كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه
عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت
عن الدراهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي انا بحذف الضمير
والمعطيه او المعطي اياه زيد درهم كضربك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطي او
المعطيه اياه هو درهم وتقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التا او اليا بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك
انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه
زيدا اخاك انا والمازني يجعله جملتين ويرد المحذوف فيقول الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل
ضمير اللام والمنفصل ضمير لاخاك وهو ضمير زيد ابرز لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت
الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننيه زيد نحو خلتكه وخلتنيه على ما مضى
في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل
هو اظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب ذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت
انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننيه زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه والظانيه او ظنني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز لما ذكرنا في باب التنازع وان ثاني المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه
هو اخوك كما مر في خلتكه وضربيك ابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لكون الصفة للالف واللام
التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب
وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التا او اليا بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا مخبرا
عن التا او اليا بالذي انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا
منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا واعلمني
عمرا منطلقا زيد عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه
زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذ الاقتصار على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه
انا عمرا منطلقا والمعلم اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك
وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
والمعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا يحذف
على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته وصلته بالمعلم لقلت المعلمه انا لا لتبس بالمفعول الاول
كما مر في مفعولي ظننت ليس ضرفا على ما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث
قبل وجب هاهنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول والقائل ان يقول اذا ذكرت

ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين
يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب هاهنا ذكر الاول ليتبين
من اول الامر ان الضمير ليس للمفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش اعلم انا زيدا اياه منطلقا والحلي
هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القايم مقام عمرا المخبر عنه والثاني ضمير منطلقا
وان اخبرت من منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمي زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه
واعلمي اياه ايا منطلق برزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام
اعني اياه الذي بعد عمروا ليلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني ضمير اللام
واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيد
عمرا اياه والمعلي هو اياه واياه منطلق او المعلميه اياه وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية
وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة ومن كذلك الا في التامة والصفة اقول لما كان في المبنيات
ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق
اسم الفعل من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار ودار وحيهل ضاق وباب فطام الموافقة لباب نزال
ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها
فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينيذ على اقسام ايضا ولما كان المصنف
يجعل في قسم الاسمية تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة
كما ذكرنا واستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله
٭ ما انت ويب ابيك والفخر ٭ ومعنى التعظيم كقوله ٭ يا سيدا ما انت من سيد ٭
والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها اي لست من ذكراها على احد التاويلات
وتحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند اجرارها بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام
لكونها استفهاما ولم يكن تاخير الجار عنها تقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة
للاستفهام ولا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف
آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا ولا اجراء لجريه مجرى الصحيح لتحمل الحركات
وقد جاء الالف نابتا قال ٭ ما قام يشتمني لئيم ٭ كخنزير تمرغ في زماد ٭ واذا جاءت بعد ما الاستفهامية
لم تحذف الفها نحو بما ذا تشتغل وذلك لان ذا الوجيب فيها دايم ولا كونه موصولا الا مع ما فصار
ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في ما الشرطية لانه يقف عليها كما
وقف على الاستفهامية من الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة
وان شاركت الاستفهامية في الصدر الموصوفة والشرطية في نحو ما تصنع اصنع ٭ والنكرة الموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ٭ ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ٭
وجاز ان تكون ما هاهنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا قال المصنف الا ان النحاة
اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه
وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بنكرة
وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا هاهنا معناه نكرة من الاسم

شيئا

الام

فيجوز ذلك على الاخرى ما فظهر السحق المعتبرة الظاهر على كلية

زماد

شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تعلقها بنكرة بمعنى تمييز
وتفسير ونعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه فنعماهي اي نعم شيئا
هي عند الزمخشري وابي علي ٭ ويكون تاما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه
بمعنى الشيء قال فنعماهي اي نعم الشيء هي وكذا في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق
وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والمازني والمبرد واما الذي المعوز
فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك نحو قوله عليه السلام في التمجيج تركت انفسهم فيهم في البلاء كاله
تركته في الرخاء اي مثله ولا كالتزول الذي تنزلته في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي تلي
النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم نعني قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل
وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من الاسماء لاستبدادها بالجزئية
ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها
في نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفايدة ما هذه
اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود
او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد
التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر لا يعرف لعظمته وضربا مجهولا غير معين ٭ قوله
ومن كذلك الا في التامة والصفة اقول اما من الموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من
تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله
٭ فكفى بنا فضلا على من غيرنا ٭ حب النبي محمد ايانا ٭ وبالجملة كقوله ٭
رب من انضجت غيظا صدره ٭ قد تمنى لي موتا لم يطلع ٭ ولا يجي تامة محتاجة الى
الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجي عند الكوفيين حرفا
زايدة وانشدوا ٭ آل الزبير سنام المجد قد علمت ٭ ذاك العشيرة والاثرون من عددا ٭
وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا ٭ وانشدوا ايضا ٭
٭ يا شاة ما قنص لمن حلت له ٭ حرمت علي وليتها لم تحرم ٭
والمشهور يا شاة من قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة
واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة واما لمشابهتهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة
ومن في وجوهها لذوي العلم ولا يعتد لما لا يعلم خلافا لقطرب ٭ ويقع على ما لا يعلم تغليبا كقولك
ومن لسمعتم لقد برازتين ويقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ٭ ومنه قوله تعالى
ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى ذكر هم والضمير عايد الى الكل وابعد تغليب العقلاء في الضمير
شرع في هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم ٭
وقد جاء للعالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده وقال
تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل
فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيرها في المجهول
ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما ٭ والماهية مقلوبة
الممزوجة والاصل المائية او يقول منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم

واذكر ثاني ولم يذكر المازني والنحة الكوفة

قوله على رعي الله عنه

من يسوده

كسنتي تقول ما هو الفرس ام بقرا ام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو قلت من
هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى عليه السلام رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها
لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم ما يحركن لنا وما سح الزبد
عنده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع
والمؤنث فان عنى بهما احد هذه الاشيا فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة اكثر واغلب وانما
كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما
تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام وتقول
ثلاث انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النسا كما يجي في باب العدد وان تقدم على المحمول على من
وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها
فهو اولى من قولك احبه لتقدم منهن فلهذا لم تختلف القرا ثم في تذكير من يقنت ومن يات بخلاف قوله
ويعمل لانه جا بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى لكذا قال نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس
وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة وتجب
ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر عن
المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حذف هو الذي هو صدر الصلة كان قولهم ما انا بالذي قائل لك شيا وقيل من محسن امك كان
التذكير لان المبتدا لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيتقدر
مذكرا ويكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ
اكثر من العكس قال تعالى ومن يومن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ
ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال
خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل
ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يتبع ذلك فيها فلا يقال
الضاربة جا لخفا موصوليتها ثم انك ان ابتت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا جا الزيدان
الضاربة فلانها وهو المؤنث خلافهم لم يجوز فيما يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها
وان كانت صالحة لكن ذا للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفا موصوليتها
وكونها كلام التعريف في نحو الحسن فلا تقول فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها واما اذا عني بصاحبها
جاز مراعاة لفظها لقوله او تصبح في الظاعن المولى اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افرده
لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن قوله واي واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا
حذف صدر صلتها اقول قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاعلم
ان اي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا
فله الاسما الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في الندا واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باي معجب لك قبل جا الذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك

لعله يخبر

وايّ

واي يقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصنف ههنا ولعله راى ان الصفة في الاصل
استفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم
نقلت من الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات
على خلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام او الشرط
وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب الا ترى الى نحو
اعراب خمسة عشرك ونحو كم رجل لعدم لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف
الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجي في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها
لتقيد بعضها من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كاي النكرة
وان كان مقدرا بني على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع عدم
اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني على ما يجي في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اقول
صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شي فلا تجي الا بجملتها والاسمية قد يحذف صدر
صلتها اي المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم
وايهم زيد غلامه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلته لحزوم
امنا فيه وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان التصاق الجزيين فيها اشد وانما حذف المبتدا اذا كان
ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر فلا تولاه تعني فاذا حذف المبتدا صار
مبنيا كاخواته الموصولات وذلك ان شيا اذا فارق اخواته لعارض ثم زال العارض التزوع اليها فبادنى
سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اذ الصلة
لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه
وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وحكي الشراة ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف
احد جزئيها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت
مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم تضف مع حذف المبتدا نحو اكرم
ايا افضل معربا والخليل ويونس يقولان اضرب ايهم افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما
يجي من مذهبهما قال سيبويه لا يرتفع نحو اضرب ايا افضل ولا يجوز ايضا على الضم قياسا على ايهم
افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا الالوزنا
ونحو له قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا
لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم
في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتدا ما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة فالواو في
الاية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن كما يقول اكلت من كل طعام وقال تعالى واوتيت
من كل شي فيكون من للتبعيض والكلام محكي اي ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة
مقول فيهم ايهم اشد لقوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط قال الخليل وايهم على هذا
استفهامية المحكي وقولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل
ولقد ابيت من الفتاة بمنزل ۞ فابيت لا حرج ولا محروم ۞ اي ابيت مقولا فيّ لا حرج

الخبيث

ولا بجرور هو اى هو لاحج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث
الخبيث بل مثله يجئ فى ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى مثله ان الفعل الذى قبل اى معلق
عن العمل ويجيز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم كما يجئ فى باب افعال القلوب
وليس بشئ لان المعلق يجب كونه فى صدر جملة والمنصوب نحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام
او نفى او لام الابتداء واى بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهاما اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال
الخليل بل هى موصولة بعده وقال الاخفش فى الاية من فيها زايدة كما هو مذهبه من زيادة من فى الموجب
وكل شيعة مفعول لننزعن واى هم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة
لان المعنى من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واى بمعنى الذى ومنع ابو عمرو ايه اذا حذف منها ما يضاف اليه
منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه ان التعريف
المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد بالتانيث بلا علمية وغيره يصرفها وهو القياس قوله
وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى وجوابه رفع والاخر اى شئ وجوابه نصب اقول
اعلم ان ذا لا يجئ موصولة ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فى ماذا هو ومن ذا هو الرابط
ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى اى ما او من الذى هو هو على حذف المبتدا نحو تماما بالذى قال مثل
واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى يقرض الله وماذا الذى ان يكون
زايدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ام من هذا الذى هو جند لكم وها التنبيه يدخل على اسم الاشارة
فيقال ما هذا الذى يقول وقد جاز الجرة بعد ما الموصولة قال ❊ دعى ماذا علمت ساتقيه ❊ ولكن بالمغيب
والقايل ان يمنع كون ذا موصولة مطلقا ويحكم فى ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب فى نحو قوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل فى قوله ❊ الا تسالان المرء ماذا يحاول ❊ انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حمله
على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان يجئ فى الجواب رفع
غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجوزه عند عدم التطابق بين البدل والمبدل منه
فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدا
فقليل نادر كما تقدم فى باب المبتدا او تجرد الجملة الخبرية فى نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا
ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وانما قل اظهار الضمير المنصوب فى الجملة
التى بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها احدهما
وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذى هو فضلة اولى
وهذا كما جاز حذف المبتدا فى صلة ايهم فى السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه وانما كان الجواب
او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا الذى جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة
وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره والاولى فى الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه
خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله
للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين
والكفار لا يقرون بالانزال فهو اذن كلام مستانف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين
واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية

اولى

اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذى انتصب به ما فى السؤال فحذف لدلالة
السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما الزموا ههنا النصب ليكون
مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استينافا فى الكلام كما ذكرنا فى
اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور فى السؤال مبتدا كما فى قوله تعالى العفو وان اشتغل
الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا ابتغيته او بمتعلقه نحو ماذا يقتضى حقه فيكون ما مبتدا
اولى وان جعلت ذا زايدة ايضا لان الرفع فى زيد لقيته اولى من النصب كما مر فى المنصوب
على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زايدة واما فى نحو ماذا قيل
وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم مما ليس تعد ذا افعل ناصب لما
قبله ولا مشتغل عنه بضميره او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زايدة او موصولة فرفع البدل
اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر
❊ وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا ❊ سوى ان يقولوا انى لك عاشق ❊
قيل ذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم
فى خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد
اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله ❊ وانى لراج نظرة قبل التى ❊ لعلى وان شطت
نواها ازورها ❊
ولعل تستعار بان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا فى خبر المبتدا ولا
يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا
ولا باس ان يذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى فى الاستفهام
وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئى اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة
مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق
بها فيما قبل الموصول لان ذلك للعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول
ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك
مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول
والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد
ولا بخبر عن الموصول او لا باستثناء منه اذ هذه الاشيا لا تجئ الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر
موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدها اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول
محذوفة مدلولة بالظاهر عليها كما يجئ بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله
من اللواتى والتى واللاتى ❊ زعمن انى كبرت لداتى ❊ وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة
نحو الذى اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبى منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا
فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هى والجملة بعدها
بتاويل المصدر فبطلت قرينتها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل
الا على فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون بعد ما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت
عليه لا يفصل بينهما ولذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة
كما يقول فى باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربنى غلامه زيدا اذ ليس الفصل باجنبى

من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي قام ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع
منه فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزء اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزءين فكان
ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بل هما ايضا كالجزءين الا انهما
كجزءين لا يجب ترتب احدهما على الاخر بل كجزءين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان
تعقب الخبر الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول لما مر فتبين بهذا فساد قول من قال
ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت
قال • فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين • وقد التزموا حذفها مع اللتيا معطوفا
عليها التي اذا قصد بهما الدواهي لتفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد
من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك ترك كما على ابهامها بغير صلة مبينة
ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله • دويهية تصفر منها الانامل • واجاز الكوفيون حذف
غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا في قوله تعالى • وما منا الا له مقام معلوم
اي من له مقام ونحوه قول المتنبي • بيض الليالي سهرت من طربي • ويجوز ان يكون من هذا قوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد في افنائه بالاصائل • ولا وجه لمنع البصريين من ذلك
من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كان فاء او عينا كشية وسه وليس الموصول
الزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة
وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من ومنا واي
في الاستفهام فيقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب
ذلك المذكور وحكاية علامة تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو اذا قيل جاءني رجل
ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان
او رايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب
والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف
من المذكور في الحكاية ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او طالقتان وفي النصب والجر
منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف انما
اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لابد فيها من محكي
مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى تحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب
ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا واما اشتراط لحاق العلامات المذكورة
من كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم عنها بها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية
او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات
فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما في النكرات • ولو كررت ايضا النكرات لم يحسن
حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلابد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة
ثانيا هي المذكورة اولا نحو من الرجل لمن قال • جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم تكن الحكاية
لان الحكاية • ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم تقصد
الحكاية قلت من الرجل • او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة

واثبت

واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة
فلما كان حذفها بعد اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان
المستفهم عنه تورد بعدها واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف
على من لانه لو لم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها ايٌّ يا فتى وايًّا يا فتى وايٍّ يا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية
يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الاغلب وهو
اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد بها من الرفع
والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما
زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حركوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة
في حالة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة محركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف
عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب
المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات الاعراب كما في اقدمتم لما كان الحال حال الوقف
واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكنوا اثبات حروف
المد الدالة على الاعراب في منه اذ هاء التانيث لا يكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث
وتركوا حكاية الاعراب لانه فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل
اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندات
في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل فيثبت
فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلو لم يستنكر في من الجاري
مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه
على ان التاء لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلزموا فيما قبلها
الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت
لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر
تحريكها فيه لانك لم تقتصر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث
كما هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب لتحركك في الرفع بالالف وفي النصب والجر نحو منتان
ومنتين وقد جاء منتان بتحريك النون التي قبل التاء هذا وذلك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة
وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد
المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال بها اجرا
لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة
او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية
للاعراب ولا للعلامات اخرى في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فان استفهمت
بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في
لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو ايٌّ يا فتى وايًّا يا فتى
وايٍّ يا فتى وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في النصب كما في الوقف
على سائر المعربات لان ايا معربة فقط في جواز الحكاية في لفظها شرطان كما في الحكاية بمن وهما

العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي ان يستعمل في العقلا وغيرهم بخلاف من ۞ واما الوقف فلما مر في من وانما
اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من وذلك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على
اعراب اي مفردة فنقول اي واياً واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مونثا وفي الحركات
اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعراب فيكون مبتداة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة
الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة بمضمر الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا
تثنية اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ
المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي اي رجل هو ۞ واجاز يونس
الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقال منٌ يا فتى ومنًا يا فتى ومنٍ يا فتى ۞ وعليه حمل قول الشاعر
اتوا ناري فقلت منون انتم ۞ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ۞
وليس بشي لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى ۞ وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استهزا من الضارب
والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقوله كل احد وذلك لتقدم النقل على
الاستفهام واما اعرابها فقال حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والاكتف بعرفها مع تمام
ابنا والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى ان الاول
ثم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر
الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه ۞ واذا قيل رايت امراة
ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل
جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه
فقس ۞ واما المعارف فعند من يقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه
لا حكاية فيها ولا يمتنع حذفها وحكى المبرد عن يونس ۞ ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من
محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد ۞ واجاز ذلك سيبويه لا على وجه
الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا ۞ وثالثها ان تحذف وتثبت علامات الحكاية
فيها كما في النكرات ۞ وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة ۞ وذلك كما حكى سيبويه
انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقول منا ۞ اما الاعلام المذكورة بعد من
ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ۞ ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما
خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف
فان كل واحد منها لاي معين كان كان باقيا في باب المعارف والحكاية لرفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب
والشروط المذكورة ان لا يكون المسول عنه منعوتا ۞ ولا موكدا ۞ ولا مبدلا منه ۞ ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها ۞ اذ يعرف المخاطب ان المسول عنه ۞ ان
المسول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه ۞ فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف
او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ۞ ومن زيد نفسه ۞ ومن زيد ابو محمد ۞ بالرفع لا غير ۞
فلو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعتبر
الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم
واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فنقول لمن

قال رايت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بالنصب ۞ وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من
زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير ۞ واما عطف النسق فلا يمكن من فيه كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية
معه سوا كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان
المعطوف عليه علما سوا كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ۞ او من زيدا واخا عمرو لمن قال
لقيت زيدا وعمرا ۞ او لقيت زيدا واخا عمرو ۞ والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير
الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في
الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز
الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ۞ واما اذا اعدت
من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية
في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه اسما تاما مستقلا
فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد ۞ ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن
زيدا او فمن زيد ۞ فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن
بان السوال انما هو عمن ذكره دون غيره ۞ ولم يجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه
جوازها لانها علم ايضا على ما يجي بيانه ۞ وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى
واحدها والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد
من فمن مرفوع الموضع بالابتدا فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي
يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل
معرب مرفوع الموضع بعد اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب
وقيل ان ما بعد من الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي ۞ وهو ضعيف لما مر هناك وقد جا
حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار مني واما
بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسما فاعرابه مرفوعا على كل حال
الابتدا جريا على القياس ۞ واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها
لا يحكى ۞ فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد ۞ قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر
في اي فكرهوا ان تخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد ۞ هذا وربما حكى بعض العرب الاسم
علما كان او غيره دون سوال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا
تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه
اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي عن غير العلم ايضا كما يحكى عن يونس كما مر واذا سالت عمن
عاقل ينتسب اليه علم سوا كان العلم المنسوب علم عاقل او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج
جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي اي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام
لانه كذلك في المسول عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوب الى شي لا بد فيها من الالف
واللام وتلحق يا النسب آخر من كما كان في آخر المسول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على
الالف واللام فتقول آلمني بالمد والتسهيل كما يجي في باب التعريف في باب تخفيف الهمزة ان شا الله
وانما ادخلتها لانه كذلك في المسول عنه لو صرحت به نحو البكري او القرشي وانما جاز الجمع بين من

الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تمكنها للاستفهام بعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى
الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق يا النسب باخرها وبعضهم لا ياتي بهمزة الاستفهام فتقول المنى
اكتفا بما في من من معنى الاستفهام وتحكي في لفظ المنى اعراب العلم المسؤول عن نسبه سوا كان السائل ...
او واقفا كالحكاية في لفظه اي سوا فتقول لمن قال جاني زيد المنى يا فتى وكذا المنى والمنى وكذا المنيان
والمنيين والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات وباقي المسؤول بالجواب
على وفق اعراب المنى فتقول رايت زيدا فيقول القرشي على انه وصف لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع
في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام وقال المبرد ان سالك
المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول المنى كان كلمات الطعني
او العالمي او البزازي قال السيرافي وهذا الشرع منه وقياس وليس بمسموع قلت وكانه جعل الياء
في الطرفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل
كالمكي والبصري فلا يجوز المنى اتفاقا قال المبرد القياس المائي او المادي قال السيرافي وهو
تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق المنى قياسا فقال الايي ...
للمنسوب الى العاقل والمعترض الوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياآت اسما الافعال
ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اقول اعلم انه انما سمي
اسما الافعال لمشابهتها فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم للاسكت ومه اسم للانكفف اذ لو كانا
كذلك لكانا مصدرين ... بمعنى السكت والكف وكذا لا تقول ان اف بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع اذ لو
كانا كذلك لا عربا كمرادفيهما بمعنى تضجرت وتوجعت الا ان يقال ان اسما الافعال
جيئت لكونها اسما اصلها البنا وهو مطلق الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه
كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى هذا العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
ولما تبين اصولها وانها من اي شي نقلت فنقول النقل من المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد
زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا اذ استعمال
هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفدا لك بالرفع والنصب وبعضها
يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان
فانها كالغليان في المصدر وكهيهات فانه كقوقاة وزلزال فانه كنجار وكضرب فيقول انها
كانت في الاصل مصادر لانه قد ... على كونها منقولة الى معنى الافعال من اصل واشبه ما يكون
اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفدا والظاهر في بعضها
انها كانت اصواتا فنقلت الى المصادر ثم منها الى اسما الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب
المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو انها في الكف ... في الاغرا وواها
في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويب لعبد
على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسما الافعال نحو صه ومه
وها ودع اي انتعش وبس اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت ...

معانيها

معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وانه
وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدر وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت
كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وزخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب
نحو افا او يبين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال بقاؤها على ما كانت عليه وانها لم تصر مصادر
ولا اسما افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم واحذر من قدامك وبعدك
اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاك انها باقية على المصدر اذ لم يقم دليل
على انتقالها الى اسما الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك
اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا حذرا وحذارا والنجاك اي انج النجا والكاف
حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسما الافعال منقولة اما من المصادر الاصلية او من
المصادر الكاينة في الاصل اصواتا او من الظروف او من الجار والمجرور بلا منح او ذلك باعتبار الاصل
لا في حد الاسم ولا حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يقدح في ثبوت كونه عارضا بالدليل اذ رب
اصل مرفوض وعارض لازم واما امين مثل سرابي وليس الامن اوزان العجمية كقابيل وهابيل
بمعنى افعل على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم حين سال ابن عباس وبني على الفتح وخفف بحذف
الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون مرتجلا مصدرا
في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في
الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى
اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا
غير مطرد كالمطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان
كذب اسم فعل كما يجي ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسما الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها
كان اقائم الزيدان وليس بشي لان معنى قائم معنى الاسم واذ شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان
يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي
تسمع مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل
عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى
الحرفية عريا من الاعراب كذلك اسم الفعل لما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من
الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم
من ان اسما الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشي اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال
قبلها مقدرة فلم تكن قايمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه
منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كنصب فتا جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك انهما مثل
انهما حرفا جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول والكلمة وكذا
الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذ كانا اسمي فعل مثل الفعل وبنية
علمين لذاتين وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي
فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس
ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل

فرطك بمعنى ... انتهى
والله تعالى اعلم

عليه الصلاة والسلام

قال الاصمعي القتيل ... انتهى

لا المعناه بشيء اذا العربي الفح اى الخالص ربما يقول منه مع انه لا يخطر باله لفظ اسكت وربما
لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا اسكت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لصح فعلنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة
كذب العتيق وماء شن بارد ⁂ ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي
اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من قال لمن نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر
والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر
اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وربما يغرى بصاحبه
وما خذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان اى اغرابه اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن
بعليك صار ابلغ في الاغرا كانك قلت افترى عليك فخذه ثم استعمل في الاغرا بكل شيء وان لم يكن مما
يتصور منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسل قال وذبيانية وصت بنيها بان
كذب القراطف والقروف ⁂ اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك
بمعنى فعل الامر فينتصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فتنصب كما تنصب بالزم
قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب
بعليك اى الزمه ولا يتاتى له هذا في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما
ذكرناه اقرب واسما الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء
تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول
ولا يتقدم عند البصريين مفعولها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها انها مصادر في الاصل
اسماع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم
الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز
الكوفيون ذلك استدلالا بقوله ⁂ يا ايها المايح دلوي دونكا ⁂ اني رايت الناس يحمدونكا
ودونك عند البصريين ها هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اى دلوي قدامك
فخذها واكثر اسما الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق باللفظ
فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ⁂ ومعاني اسما الافعال امرا كانت او غيره
ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسما بمعناها ⁂ اما ما كان مصدرا في الاصل
والاصوات الصائرة مصادر ثم اسما افعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف
فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك او دونك زيدا بنصب زيد
كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد
وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اى ضم رحلك وثقلك اليك
واذهب عني ووراءك اى تاخر وراءك يجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو
بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ⁂ اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق
وسرعان ⁂ ووشكان ⁂ اى ما اسرعه ⁂ وبطآن ⁂ اى ما ابطاه ⁂ والتعجب هو التاكيد المذكور
وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها وهو وزنه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس بها كهلم وهات

على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب ⁂ ولا التنوين في جميع هذه الاسما قياسا بل سماع فيقتصر
على المسموع فيلحق الكاف اذا اتصل بهذه الاسما نظروا فيها ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف
جر في الاصل نحو امامك واليك اولا ففي الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر
فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جا مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد
ورويدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله ⁂ وان
يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجي كون الكاف
مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات هاء زيد بالاضافة كما جا رويد زيد ⁂
ومثله النجاك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفرا الكاف في جميعها مرفوع
لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي
كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا فلم يمكن دعوى ذلك في نحو
حيهلك وهاك لان الكاف لم يجي مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع
بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويدها مجردة
عن الكاف ضميرا مستترا ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف
في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجي بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك
زيدا وقال ابن باشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على
الفرا واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسما فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل
الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات
الاسما بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه
لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر او لا فنقل منه الى باب اسم الفعل
فايه كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين
كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اى المسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعين ⁂ فجاز على هذا ان لا يسكت
المخاطب عن غير الحديث المشار اليه ⁂ وكذا مه اى كف عن هذا الشي وايه اى هات الحديث
المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام
والتفخيم كما في قوله ⁂ ألا أيها الطير المربة بالضحى ⁂ على خالد لقد وقعت على لحم ⁂
اى لحم واى لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واى سكوت اى سكوتا بليغا اى اسكت
عن كل كلام وليس ترك التنوين في جميع اسما الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه
فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل
عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه
بتنوين الاول وسكون ها الثاني قالا وقول ذي الرمة ⁂
وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم ⁂ وما بال تكليم الديار البلاقع ⁂
انما جا غير منون وهو وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين
التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه مجردا من معنى التمكن في هذه

نتقوله

الاسما وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسما اجمالا واما الكلام
عليها تفصيلا فهي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف ممدودة
ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة
كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق
الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاءِ هاؤن الرابعة
ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هأ بهمزة ساكنة
بعد الها للكل السادسة ان يصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان يصرفها تصريف
خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة
المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلاث الاخير
افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر
الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما
اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما أعطى وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف
وما اخاف ومنها هات بمعنى أعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات لا هاتيت وهات أن كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعطيك قال الجوهري
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقال الخليل اصل
هات آت من اتى يوتي اسا فقلبت الهمزة ها ومن قال هو اسم فعل فالحرف الضمايرة
لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحوها مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كما حاشى
من حاشى وكتمل من لبثم الله ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش
انه يجي بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الاكف كانها لم تخلق

يتمسك الاكف وبجرها واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا
لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من بقل على
القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتم الجهد مني بله ما اسع ان اله
حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا اي
امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف بلة فالك
وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاقها الكاف الحرفية
لجميع اسما الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء والهمزة
يا كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير
ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز
ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه
الامهال وجعله بمعناه ويجي على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الثاني نحو
رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان

يعمل

ربما يشكل على جواز عمل رويدا زيدا ما قالوا في باب المصدر ان شرط العمل ان لا يكون مصغرا التصغير امكنه

يعمل المصدر يعني اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو
سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا
يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال
بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا فانما فتح رعاية
لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان
يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد فاعل رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب لما
لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت
ومه اي اكفف وايه اي زدني الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين
والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطا ذا
الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين
اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن
الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قايما مقام المصدر منصوبا منونا
كسقيا ورعيا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه
وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسما يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز
ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه
وايها ها فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام
كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الها مثلث
التاء وفيه لغة رابعة وهي كسر الها وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري
اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قايم مقام المصدر كما في كما الا
انه لا يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو انا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل
مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قايم مقام مصدر قايم مقام الفعل
فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القايمة مقام
المصادر التي يقال انها اسما افعال يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها وبناؤها نظرا
الى اصلها حين كان صوتا فالاولى اذن ان يقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا
مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقا كل شي على ما كان عليه ومنها دع
دعا ولعا ودعدعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر
اعني الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال
الاخيل ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها هيا وقد
يلحق الكاف نحو هياك وقد تحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف هيك فيقال
هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي
اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني بحذف
المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسما الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكفاك يقال
ابجلني اي كفاني الا ان الضمير فيه يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى

تدلى لا كتبه قال قد نى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وقال
ومتى اهلك فلا احفله على الان من العيش عجل
ولو يمر حسب وان كان قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وحالا لا
كامر فى باب الاضافة وتجب نون الوقاية فى قد وقط دون حل فى الاعرف لكونهما على حرفين
دونه كامر فى باب المضمرات ومنها حى اى اقبل يتعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى
اقبل عليها وعن ابن الخطاب ان بعض العرب يقول حى هل الصلاة وقد جاء حى متعديا بمعنى ائت
قال انشأت اسأله ما بال رفقته حى الحمول فان الركب قد ذهبا
وقد تركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا يتعدى اما بالى
نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والبا للتعدية كذهب به
او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد
وفى المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه
لتوالى الفتحات كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بمنع
الها وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما فى الوصل
لغة رديئة وقول لبيد يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل
سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الخطاب الشعرى لابى على حيهل بكسر اللام
وتنوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعنى ان فى
كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع
بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل منهما ضمير
لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله
يهيج الحى من كلب فظل لهم يوم كثير وحيهله تناديه
فضمة اللام حركة اعراب وهو ضمير بلا مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب
الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال
بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى
بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عنا وقوله تناديه وحيهله كما يجىء فى باب
العلم وقد يقال حيهلك وائت كما سعد بناذلا رتما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى
هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب
معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا فى اللازم واجمع غيرك
فى المتعدى فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى
اجمع صار كسائر اسما الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله
التصرف ولم يقولوا الممم كما هو القياس عندهم فى اردد واهدد ولم يقولوا هلمى
وهلما كما جاز ذلك فى مد كل ذلك لثقل التركيب وقال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل
هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل
لتخفيف التركيب ونقل ضمة الميم الى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو قد افلح
الا

الا انه الامر وهذا التخفيف ها هنا لثقل التركيب قال ابو على فى كتاب الشعر ردا عليهم
ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشرى يجىء هل ساكن
اللام بمعنى اسرع ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل ويعدى بالى فى اللازم فيقال
هلم الى واما فى المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع واقصد زيدا فاحضره
وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلما هلموا هلمى هلممن وزعم
الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل
مدغم فى الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى
ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون فى منى وعنى محافظة على سكون نون من
وعن قال وهذا كما يروى فى بعض اللغات من زيادة الالف فى رددات وذلك ان من
العرب من يدغم رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفاقبل التاء لتسكن ما قبل التاء كما هو
الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء
وقد يقال هلم لك كما قيل هيت لك باللام اجراء له وان لم يكن فى الاصل مصدرا مجرى اخواته
من اسما الافعال التى تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذى هو المصدر نحو قوله تعالى
هيهات لما توعدون اى بعدا وحكى الاصمعى انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب
لا اهلم فهلم معدى بنفسه كانك قلت لا الم والها المفتوحة زائدة اولا او هو
على المذهب الاخر فلم تغير فى الجواب الها واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرنا
كله بمعنى الامر ومن اسما الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائها الحركات الثلاث
وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون فى هذه اللغات الست
وقد يسكن التاء فى الوصل لاجرائه فيه مجراه فى الوقف وقد تحذف التاء نحو هيها
وايها وقد يلحق هذه الخامسة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو
ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال
بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة عوققاة قلبت التاء الاخيرة الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالها واما مكسورة التاء فجمع
مفتوحة كبيضات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقول قوقيات فى جمع
قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى
والمضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم
وتخمين بل لا منع ان يقول الياء والالف فيها زائدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها
فى جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ويقول فتح التاء على الاكثر
نظرا الى اصله حين كان منقولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون وضم التاء
للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان
القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فى الاحوال ان لا يوقف عليه الا
بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء فى الاكثر تنبيها على الحاقها باسماء الافعال من حيث المعنى كان
تاءها مثل تاء قامت وهذا اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين

لان باب فَلْتَقَال اكثر من باب سليس وبيبر • ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب
اى ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو • وقد يزاد بعده
ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو • وقال
ربيعة الرقى • لشتان ما بين اليزيدين في الندى • يزيد سليم والاغر بن حاتم
وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى
شتّ وهو المتفرق • وهو خبر لما بعده وهو موهم • شتان احدهما لغة في شتان وهي
كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون
جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله • واللغة الفصحى وهي فتح النون تبطل
مذهبه • وايضا لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقديمه ولم يسمع متأخرا
وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى
افترق لان لفظ ما لا يصلح هاهنا ان يكون عبارة عن شيئين • والمعنى افترق الحالان اللذان
بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين
مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال بيني وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين
بجنب احدهما والاخر بجنب الاخرى بل لا يقال في المعاني منهما شيء او شيئان او اشياء
الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك
فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين
اليزيدين • وهما البخل والجود لكان كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما • وهو ضد
المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بَعُدَ لانه لا يستلزم
فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة
ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بَعُد ويكون بين
فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه
لكنه لم يرفع استكثارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله
قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم جلس فوق الخماسي ودون السداسي قال
الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وزوزو ليان تكذبه • ومنها
سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع
ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اى بطؤ • ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح
هيهات • ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفاء
مثلثها منونة ودونه وأف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وأفي كبشرى ممالا واف
كحذه وافه منونة وغير منونة وقد جمع المنونة منه فيقال أفة وتفة • وقد يرفع
افة كويل • ومنها اوّه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه مثل الواو الفا
واوّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع
واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوّه بفتح الواو مشددة • ومخففة وسكون الهاء
مع المد وحكا اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه

في الاحيان

فيقال

فيقال آوّه كما في آمين وليت على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام
ياء كما في قاوية من قويت ويقال اوّه او تاوه وفي اوّه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة
فتكون الهاء ساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وحكا اوية تحقير اوّه تحقير
الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا قال
ويجوز ان يكون تصغير اوّه تصغير الترخيم كحريث في حارث • ومنها الظروف وشبهها
نحو ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه تحضيضا لغير قول
عليه الصلاة والسلام من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجا • عندك ودونك
ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع
ما بعدها على الابتداء فاختصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف لكثرة استعماله
حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الحركة لانه الحركة التي استحقها في
اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كذلك
المصادر لقيامها مقام ما لا محل له • ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم او احذر
من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك
ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك
ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه • ويقال اليك عني
والاصل ضم عليك اليك وتنح عني فاختصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له
اليك فقال الى اي انتحي فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها
ان يكون امرا فلا يقال على ودوني قياسا عليه واما على بمعنى اولني فهو مخالف
القياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول
يقال على زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش
علي عبد الله زيدا اي قربه اياه • وبمراسلة جنس المنطهر والكسائي يجوز الاغرا بجميع
ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد
الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك
باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى
عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع • قوله
وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال
مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما اخره راء نحو
حضار • اقول فعال المبني على الكسر اربعة اضرب الاول اسم فعل
كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته
فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى
من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال لكنه لم يقل احد منهم لما راوا ان
فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال

زِ صيغة كما فَعل وفِعل وفُعل قال ولما زادوا دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب
من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرًا منه وهذا عذر
قريب وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول ولو كان فعال
فعلا لاتصل به الضماير كما في ساير الافعال وقال المبرد وفعال في الامر من الثلاثي
مسموع فلا يقال قرام وتعاد وقوم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة
لم تقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وعاقد
شكير وعقيد قلت هذا القول مبني على ان فعال معدول عن افعل
للمبالغة وكذا قول اكثرهم وفيه نظر كما يجي قال الاندلسي مع المبرد
قوم في الاول ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة وكانه
قياس لكثرته والثاني الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار
اي صوت قال فقلت له زيح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعر
وهي لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال الجرمي ولم يات في
الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات
الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي لان حكاية الاصوات لا تخالف الاول
فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قارِ قارِ وعارِ عارِ
وعند الاخفش فعلال امر من الرباعي قياس واعلم ان مذهب
النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعل للمبالغة فهذه الصيغ
للمبالغة في الامر كفعال وفعول في مبالغة فاعل وكذا قالوا عن شتان
ووشكان وسرعان انها معدولة في الفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول
عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل ثلاثًا او اكثر في الثلاث وما فوقها
جمع والجمع مونث فقيل انزلي فجعلوا الفعل التاء هي الجماعة دليلًا على التكرار
المثلث كما جعلوا الالف في العشاني جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق المراد
بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذن مونث كانزلي يعني
انهم جعلوا الالف التي هي دالة على تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير
والتاء هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال
ودليل تانيث فعال الامر قوله

ولانت اشجع من اسامة اذ ... دعيت نزال ولج في الذعر

هذا كلامه والذي ارى ان اكون اسما الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شي لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج عن نوع المعدول
عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسما الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر
وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على اصل نزال فعل امر مكرر

ل

بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجي في باب العلم وكذا
لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجاد ولكاع ابلغ من الجهد واللكعا والثاني
من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقم على الان
دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كوبرة وسبحان
على ما سيجي وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص
طرفا فانهما مونثان كما يجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله

انا اقتسمنا خطتينا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار

لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في القرانة اذ حمل كلمة على
اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومونثا بديع بل لو ثبت
وصف فجار بالمونث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث
والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة
كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان
صايرتان بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث ولو سلمنا قام الدليل على تعريف
كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظبا اذا وردت فلا عباب واذا لم ترد فلا
اباب اي علاب اي لا انزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طول الدهر ما ذكرت
اي قرابي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وقول العرب لامساس اي لا مس
في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما
مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
كصباح وهذا اشهر دليل على تشددهم في كونها مونثة الثالث
الصفة المونثة ولم يجي في المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك
على ضربين اما لازمة للندا سماعا نحو يا لكاع اي لكعا ويا فساق ويا خباث اي
يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار ويا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة
ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا يجي هذه اللازمة للندا علما للجنس اي لا يكون
بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجي في الاعلام
واما غير لازمة للندا وهي على ضربين احدهما ما صار علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر
وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويجبذ
اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ
وهو الشي والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى
لانبساطها في البدن من الشر السبط فعيله كثير لكرار للخرزة التي ترخذ بها المراة
زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده في زعمهم يقال يا كرار كريه
ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه دفاش وحياد وصمام للداهية
لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وحيل اي تميل سميت بها قتاد ولا تفسر
اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه

مع فيه ويقال جيدى حاد اى ميلى عنا يا مايله ويقال صمى صمام اى اشتدى
باشديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالتاويلين فى قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعة حدا وجديد اى يا داهية
الحارة المانعة وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى اتسعى باتسعها
على تاويل حمى صمام ويقال كوية وقاع وهى علم كية على الجاعرتين وانتصا
على المصدر من كويته اى كية لازمة وواقعة ويقال طمار للمكان المرتفع
كانها طامر اى واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح من الفشح
وهو الجع ومن الجعر وهو تفريج ما بين الرجلين نعدة واشباهها اعلام
للجنس بدليل تانيثه وعدم تنوينه وجيد حيادكما مر فى باب النداء القرب
الثانى ما غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيتها نحو قطاط او قاطعة كما فيه
قال
أطلّت فراطكم حتى اذا ما
ما تلتمس اتهم كانت قطاط
وسبتة سبتة يكون لزام اى لازمة ولا تبل بلال عندى بلال
اى بالة اى لا تصيبه عندى ندى ولا تصله منى صلة قال والخليل تعدوا فى
الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام المختصه وجميع
الفاظها مونثة وان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله
قد كنت اخبكم اسود جبية
فاذا انصاف تبيض فيه الجشكر
فبذكر الضمير الراجع الى انصاف فلتاويله بالموضع وبروى تبيض بها والصاف
منزلة من الملوك من صاحبه للنحلة لمنعه وحضاه وقطام وحذام ورهاش
وغلاب وسجاح للنوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وحطاف لكلبتين وملاع
وملاع لهضبتين ووبار وهو دو غراف لارضين وعراد لبقرة وظفار لمدينة
وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائه قال
المبرد لان فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال وبسببين يمتنع
الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البنا
وقوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية
المصادر ولا على تانيثها ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى
ولو ثبت التانيث فى المصادر لم يوثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة
فهو منقوض باذربيجان ونحوه اذا سمى به مونث فانه اذن معرب
اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمنها التانيث
وهذا مستقيم تقدير التانيث فى المصادر وهو منقوض بنحو هند ودار
ونار يا لا يحصى وقال الرفعى لما نزل رقبة دلة قورد عليه نحو سحاب وكهام
وجهام

وجهام من المعربات فقصر الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل
عليه وثبوت المجهور وكاسد لا يدل السحاب لا ما فيه على كون لحاد وساق معدولين
عنها اذ من الجائز ترادف اللفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا من الاخر
وان ادعى العدل المرخص لمقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر
لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على ان تزال الذى هو الاصل
معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو مطلقا على
تكلف والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتها لنزال
الامرى عدلا وزنا ومبالغة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاد فانه لا مبالغة فيها واما
الاعلام الجنسية فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير ذلك اللفظ
وجب اعرابها كما يسمى باين شخص على ما يجى فى الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظية على ما يجى فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها واما
الاعلام الجنسية فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير ذلك اللفظ
وجب اعرابها كما يسمى باين شخص على ما يجى فى الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية
اعلام لفظية على ما يجى فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها واما الاعلام
الشخصية كقطام وحذام فبنوا تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير
منصرفة اما الاعراب فلعروها من معنى الوصف واما عدم الصرف فلما فيها من
العلمية والتانيث وبنا اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى
يراعى البنا الذى يكون لها فى حال الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين الوصف
والعلمية من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فبنوها بنا الاوصاف وان كانت
مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجرا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر
من غيره او منقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البنا الجامع
العلمية وقال المبرد معربة غير منصرفة عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلمية
فيها وسقص ذلك عليه باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق عند النحاة والعدل
والعلمية فى فشاش وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفى ادعا
العدل فى الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا من مذهب الاقل من بنى تميم واما
مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره
را كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير الاعراب والبنا فى جميع الشخصية
مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البنا بذى الرا قصد
الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الرا وهى لا تحصل الا بتقدير
البنا لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دايما فان كان كذا كان تقدير
علة البنا للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما
واما القليل من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون قياس البنا
وقال المصنف فى الشرح لاجراء العلم الشخصى الى فيه عند اهل الحجاز عندكا

تقديريا للفصل مشابهته لباب نزال بالوجهين العدل والوزن اذ لو اكتفى بالوزن لوجب
بنا باب سلام وكلام ونحوه وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لها قاطمة وحاذمة
عدل منها قطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال
وعند فصحا تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو
وطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة
بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار
المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل
في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذكر الكراهة الا هذا قدر
الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت
به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اقول اعلم ان الالفاظ التي
تسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات
العجم كغاق او من الجمادات كطق وشرط الحكاية ان تكون مثل المحكي وهذه
الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات
والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى
ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثنا كلامهم اعطوها حكم كلامهم
من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة
منها كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصورتين فصار
الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة
من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف
فان المتكره لشي يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شي مستكره يصدر
منه صوت شبيه بتف وكذلك آه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات
صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها
نسق الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات أف وآه وثالثها
اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شي منها اما المجي كالفاظ الدعا جوت
وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوهما واما امر اخر كسا للشرب
وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات
العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة
لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء
بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشي من الافعال
فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما
بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته بحيث مقارنا لذلك التصويت
على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان تمثل
المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يكرر مقارنة ذلك

التصويت

التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان
الحيوان تمثل المراد منه لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت من
الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده
فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف
كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف
ثم يستعملوا ساذج الاصوات لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها
بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات
مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من
الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك
هذا وانا لا ارى منعا من ان تكون صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل
للضرب او البر لما استغنى الطالب منها اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون
اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلا فلا باس بان يخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلا ثم يتبين انما سميت الاقسام
الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لانه هذه في الاصل
اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة
على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات
وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست بموضوعة فسميت
باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا
الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثنا الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها
والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسما لكون اكثر دخولها في ظاهر اقسام
الكلمات فصرفوها تصريف الاسما فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات
الاسما في بعضها في نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا
لفظ الصوت لا معناه كقوله باسم الما وقوله
كما رعت بالجوت نحو قوله
امر تدافوت اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر واما أن
نقوبها اعراب المصدر نحو واها لك او لا اعرابه كما ان هذه الاصوات من الكلمات
كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة
في الاصل لمعنى كالكلمات والتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة
كما قيل في تنوين مسلمات وليس كما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بل هو اذ
لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقال في تنوين نحو صه واسكت مثل هذا المتقدم
في اسما الافعال ان نحو كان صوتا في الاصل ويستريح اذن مما تكلفناه هناك
لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسما الاصوات لما ذكرنا من انها
ليست في الاصل كلمات مقصد استعمالها في الكلام فلو لم يكن في الاصل مستعملا انها الى

التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب
العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما هو مثل واف كما او قصدت الفاظها
لا معانيها قال جهم بن العباس

تذود بحيهل وعاج وانما * من العاج والحيهل جن جنونها

وقال

تداعين باسم الشيب في متثلم * جوانبه من بصرة وسلام

وقال * كما رعت بالجوت الظما الصواديا *

ويقال زجرته هيد وهيد وهذا كما تقول في الكلمات
المبنية اذا قصدت الفاظها ان لوا وان ليتا عناء ولا تجد الفه بابين وأين
على ما يجيء في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من الشاعر من
الداج والحيهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله
الاعراب وهذا كما يجيء عن بعض البغداديين كل الان وكل الان معربا
ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك
في شربة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل يعني اشد
ما يقال في جواب هل كان كذا معربا والالف واللام لا توجب الاعراب
بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسما
فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيهل وعاج فادخالها واجب لانه اذن تنوين
التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين
الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا تمام الكلام عليها اجمالا واما
التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او البهائم وأت
طيخ ومن حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الصبيان اذا تصايحوا في اللعب
وغاق بكسر القاف وقد تنون هو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل
عند الشرب ومنها ماء مماله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بهمزة
ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف
وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة
ومن الاصوات التي يصوت بها البهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد
تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد يسمى به البغل وفي قوله

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

زجر وليس باسم البغل والا لم يكن اخره الا ان يقال اجري الوصل مجرى
الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه
اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال

حتى استقامت له الافاق هايعة *

فا

فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شي ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا
له هيد ما لك اي لم يسألوه عن حاله وسع وسحه لزجرها وقد يقال
للسبع ايضا جه وحوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا
حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد
الالف منونة وغير منونة وقد يتصرف ان يقال اذا جئت الفعل منهما حاحيت وعاعيت
بابدال الالف يا واصلها حاحى وعاعى كما يقال لالايت لمن اكثر من
قول لا لا ويقال حي وحوت بفتح التاء دعا لها الى الشرب وحل زجر
للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا
وغير منون وجه بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا اجاه مكسورة
الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا انفردت ودوه بكسر الهاء
وقد تسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد
تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ واخ بكسر اولهما ويجوز في الخاء
الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا
هس وقيل بضم الهاء وفتح الشين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم
منونة ويقال ايضا في تسكين الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد تكسر
الجيم منونة وكذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعا لها بضم الباء وسكون
السين وقيل السين مفتوحة مشددة وتي بكسر التاء وقيل بفتحها وسكون
الهمزة دعا للتيس عند السفاد وجح وعه وعيز بكسر العين والراء [illegible] ويروى بفتح العين
زجر للضان وساء وتشؤ للحمار المورد وعوه دعا للجحش وهي دعا للفرس ودج صياح
بالدجاج وقرس زجر للكلب بسكون السين وقش دعا له ودده بفتح الدال وسكون
الهاء وتشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب فارسي وقد جعلت
بمعنى المصدر تراعي اصلها في البنا فلا تعمل الا ذه فلاده اي ان لا يكن ضرب الان
فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهي
للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل اصله عند الفرا
وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله
معه حتى ركب معه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولك حتى قالوا ويلا وويل
ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها
مصادر لا افعال لها واما ويلمه بكسر اللام وضمها فيجي في التصريف في تخفيف
الهمز ان شاء الله تعالى واما ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي
للتعجب وكان بعدها مشددة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له
نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى
لان معنى التشبيه غير ظاهر في قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق ويكانه لا يفلح
الكافرون وفي قوله ويكان من لم يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب

الحق بها كاف الخطاب لقوله قيل الفرا سيبويه ويك عنترا قدم اى ويلك وعجبا
منك وضم اليها ان ومعنا ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى
انهم يفلحون فقال له عجبا منك فقيل لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون لحذف
حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر باه اعرابية
قالت لزوجها اين ابنك فقال ويكانه وراء البيت اى الم تر انه وراء البيت منه
لما صار بمعنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزم
حالة واحدة وهذا الذى قاله الفرا اقرب من جهة المعنى ومن هذا
اف واوه وقد ذكرناهما فى اسما الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين
كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والضربة ومنه
بخ وهى كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشى وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان
وصلته خففته ونونته مكسورة الخا وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر
وقد جمعها روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام
فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت بدفته بمعنى بخ ومنه
اخ بكسر الهمزة وفتحها وخا مشددة مكسورة وكذا اخ بكاف مكسورة وقد
حمله الشاعر فى قوله وصار وصل الغانيات اخا وكخ وى
كخ كالمصدر فاعربه وهو مقصد بمعنى المفعول اى مكروها ومنه مض بكسر
الميم والضاد على المشهور ونقل فى ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق
بالشفتين اى التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس لرده
ردا بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان فى مض لمطمعا
ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمه
جمع كلمه وهى مض وسمى الصوت بها فصارت مض كالحكاية من ذلك الصوت فبنيت بنا
الحكايات عن الاصوات **قوله المركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة**
اقول لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب
فيه بيان ماهية الشى ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما فى ساير الحدود المتقدمة
لانه فى قسم الاسما ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد وحاصل من تركب
كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف
المذكورة فى ابواب النحو كلها مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما
قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل
او حرف ومن فعل وحرف وقوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة
كما قلت وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما
نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف
والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية
لا بالاعراب ولا بالبنا لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية

اللفظ

اللفظ على ما يجى فلا يطلق عليها انها معربة والظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير
بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك وقد خرج عن
هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف جر
نحو بيت بيت هو بين جزئيه نسبة تساوى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا
الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعلبك سيرا اعلم ان المركب على ضربين
وذلك لانه اما ان يكون متركبا للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين
اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البنا اولا فان كان فالاولى
والاشهر ابقا الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف
وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف
اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معدى كرب كما يجى فيجى فى المضاف اليه الصرف والمنع
كما يجى ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية
عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع فى نحو سيبويه
الاضافة واما الجزء الاول فواجب البنا ان لم يضف الى الثانى لكونه محتاجا
الى الثانى فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح
ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثانى اما اسم
والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه او حرف نحو مسويه واما فعل خال من الضمير
والاول اسم نحو اما ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف
والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن فى
الاخير قبل التركيب سبب البنا كمعدى كرب وبعلبك فالاولى بنا الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها له
بمتضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف
لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه
فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدى كرب فان حرف العلة يبقى فى الاحوال
ساكنا وللعجز حينئذ حالتان الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف
اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى كما اعتد به فى اسكان
يا معدى كرب فى منع الصرف واما ضعف الاضافة فانها ليست حقيقية بل شبه
بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هى كلمتان احدهما عقيب الاخرى
ولو كان مضافا حقيقة لانتصب يا نحو معدى كرب فى النصب والثانى اى الذى
كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثانى قبل العلمية
معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاوه
على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا
او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه

نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه
كل ذلك اجراما مخصوص الاعراب او عمومه واذا لزم منه دوران الاعراب على
آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا ابرك الجزء الاول على البناء ان كان
في الاصل مبنيا كان في العلمية اذا اذا كان الفعل مبنيا وكان سيضرب وسوف يضرب
ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد وكزيد اذا الاسماء بعد هذه
الاحرف مبتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون
المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا
ومازيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخ ان يكون احاديا
او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف
بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعرب
اعراب المضاف كما تزيدهما اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا
قوله والاولى ان يزيد حرفا لان الحرفين اعتبار ده تحمل عليه في حالة الافراد
لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة بلا تنوين
حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه ان
يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا
من جنسه كما يقول في المسمى بل زيد بو زيد في زيد مشددة اليا كما تزيد في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على
حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف
في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية
كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور
بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا
كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم
يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا
اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب
كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان
مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا
عليه قبل التسمية اجرا للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني
قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخ من ان يكون مما له قبل العلمية مطلق اعراب
مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع
على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل
عمل الفعل وسوا اعرب الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة طريقة سمي به رجل
او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بين المجموع والعين المجموع اسما مؤنثا
فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان الاولى معرفة وتجوز صرفها على

الحكاية

الحكاية اجرا لها مجرى الصفة والموصوف وكانك سميت بامراة عاقلة واذا سميت
بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية وكان القياس
ان يحكى المعطوف عطف النسق مع مجرد المتبوع ما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل
على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتض اعراب
خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير
المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراوها مجرى نحو معد يكرب في وجهي التركيب
والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل
العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى
الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز في نحو معد يكرب اعراب الثاني اعراب
غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف
الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني منه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت
يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا
للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية
لا مطلق اعراب ولا معينة فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما
وانما وكان ولعل ونحوها وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله
فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والا
اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اقول اعلم ان اصل خمسة
عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصد المزج بين الاسمين وتركيبهما وانما مزج
هذا المعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد
واحد كعشرة وكاية بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد
بخلاف ساير العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من
مرتبة الآحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني
فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة
على عروض البنا وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل
من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب وانشد

كلف من عنائه وشقوته
بنت ثماني عشرة من حجته

ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر وذلك لان اصل حادي عشر
حادي وعشرة كما يقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون لكن جرت عادتهم
بابقا الجزء الثاني مما فوق العشرة كما كان او سقطوا من المفرد من المتعدد كما كان
في العدد يقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت

معنى العطف فى العدد ظاهر بخلاف فى المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة
وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا فى نحو ثلاثة عشر رجلا اى
ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة والعشرة
ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون فما معنى هذا
العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب فى نحو ثلاثة عشر اسم
فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى نحو ثلثة وثلثين اذ لا يتبين
من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد
لكانا اسمى فاعلين والبين على متعددين وهو ضد المقصود فتبيّن ان عشرون فى قولك
ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك الباب العشرون مثلا
باق على معنى العدد كما كان فى ثلاثة وعشرون ولو كانا بمعنى المفرد لقلت فى ثلاثة عشر
ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد
ولفظ المفرد من المتعدد هنا فى صورة واحدة فلو اردوا ان يبنوا اسم فاعل واحد
من مجموع لفظى ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بنى من الفاظ الاحاد التى تحت
العشرة ولم يمكن بنا اسم فاعل منهما مع تفاخرهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى زيد
فيه الف بعد الفا وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد
منهما ابقا الاخر نحو عشر فى ثلاثة عشر او ثالث كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة
اسم الفاعل التى حقها ان يكون من مجموعهما على احدهما لفظا او يكون المراد من حيث
المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على
اول الاسمين دون الثانى ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لان
العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد
المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد
على متعدد ولا مستحيل لهما كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه
ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كان الثالث والعشرين او بحرف
مقدر كما فى ثالث عشر فاصل قولك جانى ثالث عشر جانى واحد من ثلاثة عشر
فعشر معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد
من ثلاثة ثم عطف عشرة على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه
فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى
ثلاثة عشر فيقال ثالث عشر ثلاثة عشر ان يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر
قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة فيضاف ثالث ثلاثة
وانما اضيف فى الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث
عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى
واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسين رضى الله عنه
ثالث الاثنى عشر كما يجى فى باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر

باللام

باللام فلا خلاف فى بقايه على بنايه لبقا علة البنا مع اللام واما اذا اضيف كثلاثة عشرك
فلا مخ اعرابه خلاف كما يجى فى باب العدد فان قلت لم يجز الاعراب
مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت فى الاصوات نحو كل الاين **قلت**
لان الجز الذى باشره اللام من المركب اى صدره يتعذر اعرابه للزوم وقوع
الاعراب فى وسط الكلمة والجز الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين
فان اللام باشرت فيه فكان مبنيا بخلاف الاضافة فانها تباشر الثانى فى نحو
ثلاثة عشرك فمن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجى فى باب العدد **قوله**
الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه
كما فى الزيدان وتمحلوا لاعرابه علة كما يجى قال ابن درستويه هو مبنى كسائر
اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجز الثانى مثلها وقال كل واحد
من لفظى اثنى عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما مر فى هذان وهاذين واللذان
واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد ثبوت علة البنا فيه
اى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل فى وسط الكلمة ما اوجب
كونها كالمعتد وهو ذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا النون المؤذن بالانفصال
ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا فى صدر الكتاب
ولو يحذف لاجل البنا الاشترى الى بنا نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا
مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها والنون بعد الالف
والواو فى مسلمان ومسلمون لا يجعلها كالكاين فى وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله
والاعراب يكون مع التمام فكذا يختلف الاعراب قبل النون فى المثنى والمجموع كما يختلف
قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف
اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلاثة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك
يجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع
لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى
لا يوجب البنا وليس قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اى الالف
لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشى لان نحو يا زيدان
ويا زيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بنا المثنى جرد
علامة التثنية من كونها اعرابا وكذا علامة الجمع **قوله وانما اعرب**
الثانى كبعلبك وبنى الاول فى الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم
يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع حركة المضاف اليه وتركه قوله
ومن المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات احداها هذه وهى سكون يا فى الاول
والثانى يقال اعطه بادى بدى والاصل بادى بدى فالاول فاعل من
بدا الشى اى فعله ابتدا والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف
الى مفعوله وانتصابه على الحال اى اعطه فاعلا ابتدا لما يجب ان يفعل ابتدا والمراد بالبد

مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء في شانها فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه
فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين
ما يستفاد من كل كلمة واحدة اذ معنى بادي بدا مبتديا وذلك كما قلنا في قولهم
فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لاتحاد معناهما
الاصل وافادتهما معنى المفرد بالمركب كما في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى
المفرد اذا افادته لمعناه اي العدد المعين كافادة عشرين له فهنا بني الاول
لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه
نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزان ولا احدهما في نحو يدا
بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب
المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزء من احدهما
من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر
اكثر من بناء ثاني معدي كرب لتقدم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف
همزة في بادي بدا على غير القياس كما يجي فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان
الكلمة تخفف بالبناء لتجرده من التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزان ولا احدهما
في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا
معناهما الافرادي كما انمحى في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى
آخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير
المضاف من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل
على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي
فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي
وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب وجعله
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر
كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لانه ليس فيهما تركيب فلا علمية
ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا يتوجه شيئا الا انه اسم رجل لان معنى ايدي
سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما قال في قوله تعالى لقد كان لسبا
وجيتك من سبا بنبا يقين واما قالي قلا فعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا
وجار الله من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيها على
مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية
ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة في بادي بدو فيترك انه سكن الهمزة من بادي وكلا
التخفيفين خلاف القياس وثانيتها بادي بدا اي اول كل شي هذه كاول كلمتي اللغة
الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا وكساء لان بدا على وزن طلب ثم
بات من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي
من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدي او بدي او بدا الكلمة

الاول

الاول من هذه اللغات كاول المذكورتين والثانية اما على وزن سميع او كريم
او اجمان والبدو والبدا مصدران بمعنى المفعول وليس الجزان في هذه اللغات
مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون لقصد القلب
للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداة ذي بدا وبداة ذي
بدا اي على فعلة ذي فعل وفعله وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول
لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما
بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب
على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما تبتدي به ومنها ايدي
سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب
حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابنا والاسرة لانهم في التقوي
والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال
على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي
سبا وامره في بناء الاول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدي
السكون وسكن همزة سبا ثم قلب الفا وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي
وايادي مضافين الى سبا لكنه الزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جوازا
لخمسة تسع حذف الجزين ظروف ليوم يوم وصباح مسا وحين حين واحوال
نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة
الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزين فيها كما تعين
في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون
كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح
مسا وحين حين اي فيوما ويوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وصباح ومسا وكل حين
والفا في هذا العموم كما في قولك اشطرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فايدة
الفا التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهي
فاقتصر على اول المكرر اي في التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر
كرتين ولبيك ونحو وكذا صباح مسا وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة
ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه فان كلا منهما كان يكف صاحبه
عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته
او مجتمعان ملتزقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم
فقعت الشاة شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر
ظاهرين ذوي صحر اي انكشاف ونحو اي اتساع اي في غير مضيق واخرته واخبرته
صحرا بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحر ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي
لقا او اخبارا ذا صحر وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم
وصباحا بعد مسا وحينا بعد حين كقوله

ولا تبل بالهم وان هم مسلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته واكفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اى
ذا جيت مع بيت او عند بيت واخربه صحرا مع بحرا واذا ضم بحرة اليهما اعربت
الثلاثة نحو صحرا بحرا نحرا على الاتباع كما في حيث بيث اذ يتعذر تركيب ثلاث
كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل ومنه قولهم تقلته خبرا وقولهم
للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان لاظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف
هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور
فيها تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدى
كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت
هذه الظروف والاحوال من الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز
التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاك والقروض لها جزا ويقول
اتينك في كل يوم ويوم وايتك في صباح مساء لك لان علة بنا الاسمين لم يكن بهما
ظاهرا لا كما في لكنه حسن ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظروف وموقع الحال
المشبه به فاذا لم يقع موقعهما لم يعتد بها ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوالا لا ازمنة
الحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فا الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر
الفاين واخول اخول بمعنى متشتتين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين ضايعين وسقط
بين بين اى بين الحي وبين الميت وبين التاية زايين كما في قولهم المال بيني وبينك ولم
يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قيل مع انه يمكن ان لا يقدر
بها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشغرت عليه ضيعته اى انتشرت واسم
ينضبط وبغر من بغر النجم اى هاج بالمطر وفوره وشذر من الشذر اى التفرق
ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من البا ويقال شذر بذر بالبا على
الاصل او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من
قولهم فلان مذاع اى كذاب يفش الاخبار ويشرها وحيث بيث ومنونان وقد
يقال حيث بيث بكسر الفاين واصلها حرث موث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين
وتقدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشي اذا اضاع
في التراب فطلبته وقد جات بفتح الثاني وجات باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات
نحو قاش ماش وحاق باق وحاز بلت الواو ويا او الفا للاستثقال الحاصل
بالتركيب ومن نونهما فكون الثاني اتباعا كما في جيث بيث وكثير من الفاظ هذه
المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وبهذا
مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله
غير متعين والباحثة الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اى
فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاين مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص
السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو يا

تقديره

للازواج

للازواج وهو اوله من الطلس لا ه الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب اليا واوا وقد
تنون الجزان مع كسر الفاين وفتحهما او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجا حاص باص
لحاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب ومن فاعل
بسزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازى والبازى فركبا وجعلا اسما واحدا وتعرف
فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف اليائين وبنا الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت
وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين
على الاخر وخاز باز كبعلبك على ان يجعل اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر
الاول ههنا على نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاى وامتناع الصرف في هذين
الوجهين للعلمية المعنوية والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر
ما لا يجوز صرف الثاني وتحرك صرفه وخاز باز باعرابهما على الاضافة الاول الى الثاني كما يجوز في نحو بعلبك
مركبين من كلمتين مثل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا
دخلت اللام على هذا الفاصل لم فتغير ما كان مبنيا من بنائه كما في الخمسة عشر قال
ومن الخاز بازية جونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت
الذباب وداء في اللهازم وا السنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش فكل
واحد منهما اسم صوت فيبقيا على بنائهما **قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت
وذيت للحديث اقول** الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن
شي معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين
كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا او قال فلان كيت وكيت انما على بعض من يسمع
او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او الفعل القبيح وكوطيت وفعلت عن جامعت
وكالغايط للحدث او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة
كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا
فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله

كان فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب

اى حولة ومررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد محو ذلك اللفظ كما لا لغاز
والمعميات على اكثف في تمهيمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح
النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها فا
ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا من وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام
لان كلها سوال عن معين غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذي العلم المعين غير المصرح
باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو ام ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل
واين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط كلها كنايات وذلك
لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما
من المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد

أي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات بحرف الشرط والاستفهام
مقدرا ان قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا نتناهي كما
مر وقول المص ليس بخفي من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من
كناية عن العقلا وما وعن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير
الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه بخلاف نظايره فيه ويقال
كنيت عن كذا بكذا او كنوت قال السيد اني لاكنو من قذور بغيرها واعرب احيانا
فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات
ليست مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين
وكيت وذيت واما اسما الاستفهام والشرط فلم نعدها هنا لان لها بابا اخر هي احص
فالكنايات كالظروف فتكون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكناية
الفاظ مبهمة ويعبر بها عن ما وقع في كلام متكلم معترا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه
كم لا يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك
عندي كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم معترا ولا كيت
وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت وبلى قولك قال فلان كذا كذا
وقال كيت وكيت واجل نحو وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واعلم
ان بناكم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية
قال المص والاندلسي او لتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحروف غالبا كمعنى الاستفهام
وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي
يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه
صدقا والا فكذبا والانشاء ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى
الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته
للخارج نحو قولك كم رجل لقيته ورب من اكتسبت غيظا صدره فيصح المتكلم مطابقته
للخارج ان يقال ما لقيت احدا ولم يغتظ صدر احد وجواز التصديق والتكذيب
دليل كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشا في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصدان في الخارج
كثرة او قلة لا استكثارا واستقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت
القليل وما استقللت الا انصاح كما لو قال ما اكرمهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولو صح
ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعقد قيامه
معنى هذا الكلام كما افادكم رجل لقيته انك تعقد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى
انك تحكم بانتفايه في الخارج وباقي تمام العمل فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله
تعالى واما بنا كذا فلانه في الاصل اذ المقصود به الاشارة ودخل عليه كاف التشبيه
وكان ذا اشارة به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى
كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في ذا بها لعنك وايدي سبا فصار

الكلمات ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا ما لك برفع ما لك على انه خبران ولا تقول
ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجي
في حروف فبقي ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا
نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام
اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور بن مبهمين عند السامع
الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد والمبهم
والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك
لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبين
العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه مبني على السكون اخره نون ساكنة كما
في من لا تمكن فلذا يكتب بعد الياء نونا مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل
التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة
بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو
الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فا الكلمة والهمزة
التي كانت فا اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال
الخليل اليا الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت
الهمزة لوقوعها موضع الياء الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع
ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة
فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم اليا المتحركة قدمت
على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت
اليا الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي اليا الساكنة على الهمزة وقلبت الفا
مع سكونها كما في طاي ثم نقل كسرة اليا الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت التنوين بدليل
ان من العرب من يقول كي نحو كيع وقد يقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت اليا
التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع
اليا الاولى وجا كاء نحو كع ايضا على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة
واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج وعند الكوفيين
كم ايضا مركب مثل كاين وكذا من كاف التشبيه وذا وذلك لان ما ذكرنا في الموصولات
المجهول ماهيته فهي في ابهامها اي وذا فحذف الفها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها
اذا كانت في الاستفهام قياس نحو لم وفيم فيكون كم الاستفهامية كقوله يا ابا الاسود لم
خليتني واما عند البصريين فلا تركيب في كم واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في
الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد ويجوز خلو المفرد عنهما قبل وقوع المفرد
فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلوا

موقع الاعراب في الاصل والا بنا ولم يجز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البنا اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب نعريه عن سبب الاعراب سبب البنا كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انما وضعنا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت اي زيد قايم مثلا وهو في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناوهما على الفتح لثقل البناء كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناوهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التا منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتا كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا تكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالها ولامهما يا لا واو اذ ليس في الكلام مثل حويت وواو حيوان بدل من اليا الا عند المازني ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان التا في كيت وذيت بدلا من اللام فلو كان العين واوا لقلت ذوت وكوت والتا فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالها مكان تا كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولها صدر الكلام قوله كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اي كم دينارا او كم عندي اي دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وسيجي العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السايل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم مونه تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جايز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد الا اضطرارا كما قال شعر

• على انني بعدما قد مضى • ثلثون للهجر حولا كميلا •

وذلك ان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل او رجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى اغنوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع مبني بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كم في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصدا للتطابق

ولا يجوز

ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد عشرون غلمانا لك اذا اردت طوايف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جا نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم غلمانا لك على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفرا فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفرا عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفرا الا انه يجر بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجر في الاختيار نحو قوله شعر

• كم بجود مقرف نال العلى • وكريم بخله قد وضعه •

وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس كما نقلوه كلهم في باب لا التبرية نحو لا انا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله شعر

• كم في بني سعد بن بكر سيد • ضخم الدسيعة ماجد نفاع •

وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر سيد البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بنا على مذهبه المتقدم ورد ذلك نحو قوله شعر

• كم نالني منهم فضلا على عدم • اذ لا اكاد من الاقتار احتمل •

واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان تكون كم عمة بالنصب خبرية وانما انجر مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان لفظ العدد الكثير دالة على الكثرة فاستغني به لك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز واجمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله وتدخل من فيهما اي مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا دال عليه

كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا الجر المميز من وجب كم منونة **قوله** ك
ولها صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهامية واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى
الانشائي في الكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر
الكلام وفي تضمنها معنى الانشا اعني رب وكم نظر كما يجي في باب التعجب وانما وجب
تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مثر في الكلام يخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى
الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة
خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جا المغير في اخرها اتوش
خاطره لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة موثرا فيها يجوز بقا الجملة على
حالها فيترقب جملة اخرى يوثر ذلك لموثر فيها **قوله** كلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فكل ما قبله حرف جرا ومضاف فمجرور وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان
نصبا معمولا على حسبه والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك
اسما الاستفهام والشرط **قوله** كلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري واما وقع كل
منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما
قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر **قوله** فكل ما بعده فعل الخ تفصيل مواقعها
في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع
اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجل ضربت غلامه
كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضا به فان اقتضى المفعول به
فكم منصوب المحل فانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان تقول
معمولا على حسبه وحسب مع ذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف
مع اقتضا به الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات ك
تعينه لاحد المنصوبات اما بموجب الفعل وحسب المميز فقولك يوما تعين
للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة ك
لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل في هذه المواضع مبتدا والجملة
خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر **قوله** ما بعده فعل اي فعل وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم
ظننت مالك **قوله** كل ما بعده فعل غير مشتغل عن كم مستغن بقولك كم جاك
فان جاك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان
ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في باب المنصوب على شريطة التفسير **قوله**
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع انهما
صدر الكلام لان تاخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما
على ان يجعل الجار سوا كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر
حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا احذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما

مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف
كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل
غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا فاما ان لا يكون
بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو
كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه
ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا
ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير كما بين قبل
ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي
هو المقصود **قوله** ان لم يكن تعين كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما
سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل
عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا اكم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا
لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا **قوله** وكذلك اسما الاستفهام م
والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكرنا من مواقع كم الا ان ما هو
ظرف من هذه الاسما كمتى واين واذا لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجي في باب الظروف ويرتفع اسم
الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك
بفلان واما اسما الشرط فلا تكون الا منصوبة على الظرفية وما ليس بظرف نحو من
وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام
ثم واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول
به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك
من المنصوبات استقرا او المجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب
اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا
الجزا وان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما
فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا
ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته نضربك او من ضربت غلامه نضربك
فالاولى كونها مبتداة ويجوز انتصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان متعديا
غير مشتغل عنه بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت
ضربت ويجوز كونها مبتداة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزا في اداة الشرط كما
هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجي في الظروف المبنية لجاز ان
يكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها معمولة
للجزا وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزا لكن

الحق ان الجزا لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه
لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل
الشرط في اداته دون الجزا ان الاداة من حيث طلبها للمصدر كان القياس
ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان متاخرا عن مرتبة العامل اتفق من حيث كونه
عاملا فيصير لها مرتبة في التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكونهم جوزوا
ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزا فلفرط تاخره عنها لم
يجوز عمله فيها سوا كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه
لا يعمل الجزا فيها لانه لم يسمع مع الاستقرا نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا
ان حرف الشرط مقدر كما هو مذهب سيبويه فكلماته اذا معمولة
لفعل مقدر يفسره ما بعده سوا كانت مرفوعة او منصوبة او حرف الشرط لا
لا يدخل الا الفعل ظاهرا او مقدرا كما يجي في قسم الافعال وذلك عند البصريين
ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام قد تدخل على
الفعل والاسم قوله وفي تمييز مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه
وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق وتمامه فدعا قد
حلبت على عشاري الفدعا المعوجه الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
الى انسيها يعني انها كثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى شوه الخلقه
وانما عدي حلبت بعلى لتضمين حلبت عشاري معنى ثقلت او تسلطت اي كنت
كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتني على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم
الخبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد
معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب ثابته الا انه ذهب
عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على ورن المميز اما مصدر ابتقدير
كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار
واما ظرفا بتقدير كم من مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فرفع عمة بالابتدا
ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق
خبر المبتداء او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب امام ابين زيد ضرب واعلم
ان مميز كم لا يكون الا نكرة اما استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب
تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك
والغرض من اتيان بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة
فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكرة قال
الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع
ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاؤك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم
مفرد اللفظ مجموع المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق
لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين ح

رجلين

رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة
على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين ح
وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما
ولا اخبارا ويجوز كم امراة جاءتك وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ لا يجوز ان
يكون الضمير عايدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول
كم رجلا ونساء جاؤك لعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما
قولك كم شاة وسخلتها فلكون المعطوف ايضا نكرة على ما هو مبين في باب المعارف
وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول القيت امراة وكم رجلا وهي حالي
عطفا على كم ولا يجوز كم امراة واباها بالعطف على التمييز لان المراة الملفقة ذات
واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل السيرافي عن سيبويه
انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم
رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز
حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد
كاين وقال بعضهم يلزم دخول من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت
بمن وجب نصب مميزها لحجبه بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية
مع انها بمعنى الخبرية وقد جا كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول
ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها
استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لما قلنا
في كم الخبرية وكذا امكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره
بلا واو ويكنى فيه عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا لا دلالة
فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها
وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه
وبه قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فطابقوا به العدد حتى اجاز واكذا درهم بالجر
حملا على مائة درهم وهو خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا مجرورا والشافعي رح
رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة
لان المفصلة يدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار
بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب
كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب لان الجزئين
صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف من اعتبار
الاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس
غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد
واجري وتحت وفوق واما م وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول وعن عل

وعن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف
حذف المضاف اليه ويورد المحذوف المضاف اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قولها لا
غلالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا مع ما دال عليه على امر نسبي
لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف
الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها
عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت
فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة
مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها لاختصاصها بالاسماء بخلاف واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل
الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر
تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف
اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختار والبناء في هذه
الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول
فيه وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا
في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف فيعرب نحو قوله ونحن
قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من
قبل ومن بعد ويقال ابدا به اولا ونحو هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم
تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا به اولا اي متقدما ومعنى
من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا لا من زائدة قيل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو حسبك قبل وقبلا كما
قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله
وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه
كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية
هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها
غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم كاستغرابه ولم يسم كل وبعض
مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل معربا
ايضا كم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث
اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي الياء اذ لو قلت على الاستثقل
الضمة على اليا ولو حذفتها وقلت من عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته
واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت
بنا علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول

علو الدار

علو الدار كما تقول اسفلها اما جواز بنا علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات
فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو علو فاما التقدير المضاف اليه كما في قوله حائط
خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثنا فعلى هذا لا يكون
هذا الكسر الا مع الجار قبله او مع الاضافة الى يا الضمير واما البناء على الكسر استثقالا
للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت الاعشى بالاهلة
اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبنا
الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا بما قوى الحركات لما
لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات
لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفه فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة
على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب شبه غير بالظروف والغايات لشدة الابهام الذي فيه كما في الغايات لكونها
جهات غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافه وهي اشد ابهاما من مثل فلذا
لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منه المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد وليس التي بعد ليس بمعنى لا وقد
تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاني زيد ليس الا فلما حذف منه المضاف اليه بنيت
على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة
الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافه مثله كما مر في باب
الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف
المضافه الى الجمل اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان
واذا واذ في الزمان على خلاف فاذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما في وحيث
واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف
كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون
الا زمانا مضافا الى الجملة مستفادا منها احد الازمنة الثلاثة اشتراط ذلك
ليناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمان
مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ
المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان
الى زمان لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا ان اضافة
الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على الازمنة وضعا فلذلك كان اضافة الزمان
الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان
منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون
مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزاها اسمين اما
في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا اخذنك حين لا تملك

قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز
المضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل
وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا
الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم
يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص
ما يكون للظرف مع مصدرها فلا يستعمل الا بحرف مصدري كان وان وما قبل الجملة نحو
قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ ومن قبل ان تلقوه ونحو
ذلك واما المضافة الى الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى
البطوء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطي
خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيك خفوق النجم فلما قام
مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية
لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن
لما كان ريث واية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة
بحرف مصدري قالت باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما قال الامين
مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما وتقول امم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف
نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجي فكيف بما
يشابهه ويضاف ذو ايضا مع باء اعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية
في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال
بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي
تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب
في الوقت ذي السلامة او في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا تكون الاضافة
شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعرب
وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت
ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو فعلا
وذو فعلوا وذات فعلت وذوتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان تكون طائية على
على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر
وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان
احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى نحو حيث يجلس زيد
اولى من حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة قوله تعالى اذا السماء
انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في ساعة حين
فيأتي بعد وقت يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل وما اعني حيث واذا
واذا لانها يشبهان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحد ودخاصة
لاختصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشتمين بها تشبيها بعيدا

لم يضافان

لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى
مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة من ذات اوقال
وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء واما صدرها اضيفا
اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجمل وان كان الاضافة
اليهما في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف
اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها مغنيا عن الحرف
الفاصل بين المتضايفين الى المصدرية في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج
معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف
ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان تقوم فان صح
النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبنا كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ايا
واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنه
والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث
المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة
الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى
لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير من او التخصيص
واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المعنى يتعرف الظرف المضاف الى
الجمل فيصح ان يقال يوم قدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفة ليوم قلت
ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل
في الفعلية والمبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير اذ قد يراد المعنى
يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان اوحيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا
بتقدير في قال الله تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع
والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به لتعلم مقدرا وقال باذل حيث
يكون من تبدال وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين
صفة لا مضاف اليه قال لان حيث مضاف ظرفا لا اسما فان المعنى حيث يجعله
وحيث يكون اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف مضاف
ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ
وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة
منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت
وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد
اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم
فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تعالى فتم ميقات
ربه فتم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد
بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت اي برهة

الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يتبدى لي انه من
الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة
الا انهم لما حذفوا تلك الجمل للدلالة سياق الكلام عليه لم يحسن ان يبدل منها
تنوين حقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة
للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف
بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا اتيناه ورفعنا
بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ
صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير
والتمكين منه واما هذه الظروف فليس بلازمة للاضافة معنى فلو قلت
جاني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه
اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما
خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكين والتنكير
توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ
صالحا لجميع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعودا بحذف
الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجي به بعد
هذه الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى
مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقا الساكنين ليكون كاسم
متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بلا اسناد على
الضم ولا تنوين عوض لانه لابد فيما حذف منه المضاف اليه من احد ما ثلاثة ان يعطف
عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره
ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة
وماضية جردوا اذ عن معنى الماضي لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا
كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق انه اذا حذف المضاف اليه
منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها
اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها
للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ لالتقا الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه
زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ يمنع جره واتصالها لعلمنا انه في قوله وانت اذ
صحيح ليس بمجرور وهذا مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة
المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غير الغرض ايضا كقوله تعالى اذا وانا من الضالين
كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته
الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال اتيتك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة

الظرف

الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد اي في اليوم
وذلك غير مستعمل انما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما
قدم فيه زيد قال تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فقول العوام تسود فيه الوجوه
ونحوه ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها
على الفتح وكذلك مثل وغير مع وان وهمنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث ح
فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل مما يبنى منه المفرد والجمع اذا
بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل
على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما
اذا ففيها خلاف على ما يجي وهل هي مضافة الى شرطها او لا واما جائزة الاضافة
وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة الى
المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف
اليه فالمصدر ابنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة
اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية المصدر نحو قوله على
حين عاتبت المشيب على الصبي فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق
بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزوم الاضافة الى الجمل علة البناء اذ انه
عارضة واما البنا فللقوي العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا
ولا محلا موقع المضاف الذي اليه يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير
وغيرهما الذي كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة
وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو
جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز
في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البنا وعند الكوفيين وبعض
البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع
من فتح قوله هذا يوم لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع وكذا
في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من
قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما
صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون بفتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت حمامة من غصون ذات اوقال فنفتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع
اذ يجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما في باب الاستثناء وعلة بنائهما اما
لا دوا اذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدريهما وليهما ولان فيهما بينهما

لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليتهما ولان فيهما
الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا
اليه ولم تثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدر ان المشدده
او المخففه لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف
المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ
بفتح يوم وجره اما الاعراب لعروض علة البنا اعني الاضافة الى الجمل
واما البنا فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا فصار نحو قوله على حين
عاتبت فثبت بما قلنا ان قوله الظروف المضافه الى الجمل يجوز بناؤها
ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه **وقوله** ومثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما
وغير مع ان مشدده ومخففه وهذا تمام الكلام في الظروف المضاف الى
الجملة قال المص بني حيث لانه موضوع لمكان حلت يتضمنه الجملة فشابه
الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا بني حيث على الضم
في الاشهر تشبيها بالغايات لان كلا اضافة على ما ذكرنا وقد تفتح البا وتكسر
وقد يخلف ماوها واو ومثله اليا ايضا واعرابها لغة فقعسيه وندرت اضافتها
الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي
العمايم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتد
يحذف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل
ومع الاضافه الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البنا الى الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث
مطلقا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبه لازمه قال الذي
حيث الفت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل وهو مفعول ترى
وكذا قوله تعالى الله يعلم حيث يجعل رسالاته **وحكي به** احسن الناس
حيث نظر ناظر الى وجهها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في
قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه **قوله** ومنها اذا وهي
للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان وقد تقدم ههنا
علة بنائها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل
بعدها فنقول قد تكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله كما ان اذ تكون
للمستقبل كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان
يؤول بالتعليليه وكما في قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان
يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها الاستمرار الزمان
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة

ومثله

ومثله نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم والاصل
في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى
نحو طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب
جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون
الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده وقد يكون في
الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم
يكن مع قطع بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجي فلهذا
كان لو لانتفا الاول لانتفا الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جواب
المعقد وهو لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في
المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم لا يتضمن معناها
فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه
وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه
ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزا لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك
في وقوعه كما في حقنا او لم يشك كالواقعة في كلام الله تعالى وقد يستعمل ان
الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزا
او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على
القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل واستعماله
في الماضي على خلاف وضعه ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان
لما ياتي في الجوازم وقد تستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا
للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلاة والسلام لو ان لابن ادم واديين
من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل لم يكن لفرض وجوده لمنافاة القطع والفرض في الظاهر فلم
يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه
لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها عن
خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسما الجوازم
فيقول القايل اذا جئتني سوا لكن اضمار ان قبل فانت مكرم شاكا في مجيء
المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سوا لكن اضمار ان قبل متى
وساير الاسما الجوازم على مذهب سيبويه في اسما الشرط صار بعد العروض
عرفا ما سا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه
كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث

الواقع فيه واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في امثال الوضع يرجع
فيه معنى ان الدال على العرض بل صار عاوضنا على شرف الزوال فلهذا الجزاء اذا الا
في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع الى الخندق والله يرفع
الى نارا اذا احمدت نيرانهم نفقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها
خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيهما لم يلزم عند
الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز
استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط ومن ذلك في الامور القطعية استعمال
اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم
يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما
كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الادلة
معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله
على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي
فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول
في الايات المذكورة والجملتان بعدهما تركيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء
وان لم فيهما معنى الشرط ليدل بهذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية
لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط وليحصل هذا الغرض عمل في اذا
جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في كقولك
اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ايذا ما مت لسوف
اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب
كما يجي في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه
معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما
قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف على ما مر انك لا تقول ايهم جاك فاضرب
بنصب ايهم ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان
توجها الى معمول فالاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب
بضمير المفعول عند اهل المصريين كما في زارني وزرته زيد فكان
الاولى اذا ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال
على كون الشرط في مثله هو العامل بمجي الجواب في بعض المواضع بعد ان
واللام والفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت مكرم
فمما لا يتم لان تقدم الاسم لعرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له

الصدر

الصدر جوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه
جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول
ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت
الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل
الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف
وتخصيصه له اما لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا
اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات وان لم يات
في كلام فتخصيصه له اذا لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المتخصصة بمضمون
الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل فلو سلمنا ايضا
انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وتوهمها
معا جزا كلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز
العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه موخر من اخر فلذلك ما هو
بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في الموصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه
في مضاف اما كلمة الشرط فكلمة واحدة اذ لا يقعان اذا موقع المفرد كالفاعل
والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب واياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى الا ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت خارج وقوعها
موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم واذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى
فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور واذا
حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تخلو من معنى
التعقيب واذا جاء ظرف التسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجي بل في وقت المجي وقال
المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا حصل بمجرد ذكر الفعل بعده
وان لم يكن مضافا اليه كما تحصل في قولنا از ما ما طلعت الشمس فيه وفيه
نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد
ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص
اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله ايذا ما مت لسوف اخرج حيا
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون
الاخراج والموت وقت فالجواب ان المعطوف مع واو المعطوف محذوف في
الاية لقيام القرينة والمعنى ايذا مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين
كما قال تعالى ايذا متنا وكنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى
فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما
قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاؤه

لمجي اليك امس وبعدم عراقة اذا في الشرطية جاز مع كونه للشرط ان يكون جزاها اسميه بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ونوكه والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كونهم في الايتين تاكيدا للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجي الاسميه الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاي شي ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا قبل غشيانه وفي فيه نظر اذ لا شي هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام حين غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به تخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس بعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشي الا لحاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر كما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برايحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اي اذا ركب اي من عظمته فالظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم فالضمير العظمة اذ لا يتعجب الا من امر عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا ما اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخرهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتدا اذ ليس معنى كونها حرف ابتدا انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسميه او فعليه كقوله حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سرحتى تكل الناس قال بعضهم يجوز ان ينجر بعد حتى عن الشرطية وينجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتايد شلا كما تطرد الجماله الشردا وهو البيت اخر القصيدة ويجوز ان

جوابه مقدرة محافظة على اغلب احوالها وقال الميداني اذا فيه زايدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السما انشقت اي يكن امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانيه تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانيه والثانيه للمفاجاة في مكان الفاء كما يجي في باب الشرط وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان ومانصلقا ثم قالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشي وجدانك له فجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم والقايم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسايي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة تجب الابتدا بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل اذ كانت اذا تسا ير الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال ولا يجوز فاذا عمرو قايما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها انه هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها انه كقوله فاضحت ولو كانت خراسان دونها راها مكان السوق او هي اقربا اي راها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية فيها عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضماير وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف واذ يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجاة والاغلب مجي اذ في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجي اذا بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسميه وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجي جوابهما بدونهما ولو الكثرة لا تدل ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المومنين رضي الله عنه وهو كن الفصاحة بحيث هو بينا

نستقبلها في حيوته اذ عقد بها لاخرى بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين
اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم
زادوا عليه ما الكافة كما في انما التي تكف المقتضي عن الاقتضا او اشبعوا الفتحة
فتولدت الف فيكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف
عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا
بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروج
وحلول دخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ثم بين كما تبين
مستعمل في الزمان والمكان واما كف بما او الالف واضيف الى فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة
مضاف الى زمان مضافا الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات
زيد قايم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي
غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم الى كل
مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اضيف الى
الامكنة او غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف
الى الازمنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين
الخوف والرجا استغرق لما بين الحدين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثه
فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدر لم يحذف لا بد
ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جازت اضافته الى الجمل وكل قلنا في بينما يطرد
في كلما من محو ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان
مضاف الى الجمل فكلما اذا من مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان
اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي
يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينهما فلم يدخل
الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى
المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى
ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه
ككلمات الشرط نفسه وفي كلما رايحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب
الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزا لا الذي
في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه
نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في
غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل
الاسما المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل
ذلك على خلاف الاصل وتدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولذا ان

تركيب

تركب بنا بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث
الا انها بنيت على الفتح التي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم
يثبت لها حالة اعراب بل منصوبة فيهما حتى يراعى حركتها وانما رتب بينا وبينما وكلما مع
جملتيها ترتيب كلمات الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى
لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدل على
اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم
وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ان عامله
في بينما فان دخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد
ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان
على انهما ظرف مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان
الى الجملة التي بعدهما يخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية
زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمة المفاجاة كما هو مذهب
ابن بري والعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انها زايدتان
وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة
اذ نحو قوله تعالى واذ وعدنا موسى بزيادة اذ وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوا في
ما بدا البيت والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم
يستبشرون كالكلام على بينما زيد قايم اذ راى عمرا سواء فلا يجي اذا للمفاجاة في غير جواب
بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر
قال بينا تعانقه الكرام وروعه يوما اتيح له جري سلفع فتقدير بين اوقات تعانقه
والاعراب الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذ لما مضى
ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه يطرا عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء
الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذ
اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها
الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم
مهتدون ولم يجي مجرورا باسم الا بعد ويقع مفعولا بها كقولك اتذكر اذ من
ياتينا نكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل
في نحو قوله واذ واعدنا انها زايدة كما مضى وقيل هي مفعوله لاذكر ويلزمها الاضافة
الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فكسر
ذالها او نقول كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجي اذ للتعليل نحو جئتك
اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذا اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل
تحت الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى ولا يرد عليه نحو اذ زيد
يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخل على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر

واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا ادارة عليه ولا مخلص له
الاستقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال
وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال
على وجه الحكاية وفيه لان مثل اما زيد يقوم فعل له كذا مقصود به القيام في الاستقبال
وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية واذا جاءت
ما بعد اذا ثم باقية على ما كانت لا تصير جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير
جازمة بما كما يجي في الجوازم ومنهم من قال يجازى باذا اما فيجزم الشرط والجزاء وانشد
للفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية بتمام قوله ومنها اين وانى
للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال
استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبنا وبنيا على الحركة
للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد اليا وانى في ثلثة معان استفهامية
كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين
عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين ... اي من اين زيد وانما
جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن
بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصار مثل في فجاز ان يضمر في الظروف
اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
اي من لدن شب ويجي انى بمعنى كيف نحو [illegible] فيكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يكون
ويجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجي بمعنى متى
وكيف الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها
كلا مركبيها تحت رجلك شاجرا اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في
الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل متى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء
البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى
وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي وسط كمي او في كمي ولا يجوز متى زيد لان
الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف
لخبر المبتدا الذي بعده غير ساد مسده كما سد في نحو امامك زيد وبلادك نحو
كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما كمتى
الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو
قوله تعالى ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزتها
لغة سليم قال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف
وكتبها الجمهور ساكنة على كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع
ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل
قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ن
ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسما فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي

ينبغي

ينبغي ان يكون اصلها اي آن او ان فخففت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان ن
فادغم بعد القلب وقيل اصله اي اين اي اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت
الالف والنون باي وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف اي ايضا ن
الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما اما عد كيف في الظروف لانه بمعنى
على اي حال والجار والظروف متقاربان وكونها ظرفا مذهب الاخفش وعند
سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا
لابدلت منها الظروف نحو متى جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول
يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف
عند سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش بقولنا على اي
حال حاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف
منصوب المحل على الحال لجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكيا على آخر
او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باي صفة
موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام مستعمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز
ان يكون كيف في هذا الموضع وهو ان يليه قول يستغنى به منصوب المحل صفة
للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف قام زيد قياما حاصلا
على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام
عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف فكيف في المصدر مقدرا جاز ذلك
فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيا وان جا بعد كيف ما لا
يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول في جوابه
صحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتدا فتقول في جوابه على غير المستقل بعد
كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا ثانيا ل
لمطلوبي ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة
فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف
تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه خرج عن معنى الاستفهام
لسقوط عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ما
ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال سيبويه ايضا في الجزا مستكرهة
فقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم كيف تكون اكون لان فيها
معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها قوله ومذ
ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود ب
بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا
ما بعده خبره خلافا للزجاج عند النحاة اصل مذ منذ خفف بحذف النون ل
استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على
هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف

لايحذف منه الا المضعف منه نحو رُبَّ ورَبْ كما قال بعضهم في اذ انه من اذ ادمنع منهُ
صاحب المعنى وقال قولهم يومئذ وامثاله غير منقول عن العرب واما تحريك ذاك مذ في
نحو مذُ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ
لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سوا كان بعده ساكن او لا لغة عنزية فعلى
هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين يرد الى
الاصل كما في لم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ
لغة اهل الحجاز ومنذ لغة تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان
الحجازيين يجرون بها مطلقا والتميميين يرفعون بها مطلقا وجمهور العرب اذا
استعملت منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما معا في الحاضر
اتفاقا واما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا
قال الفرا منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية غرته فالمرفوع
عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من
الوقت الذي هو على حذف الموصوف وذو طائيه وينبغي ان يكون التقدير عنده في
نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل
الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال
للساكنين فالمرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة
اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان
من اذ ابتدا يومان اي اذا ابتدا اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في
الوجود اي من وقت ابتدا يومين واثر التكليف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي
وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلات فيها
بل يكون حرفا موفق للفظ هذا المركب وقال بعض البصريين هما اسمان
على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البنا عند هولا اما في حال رفع ما بعدهما
فلما يجي من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف
لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى
الزمان مضمنا معنى مذ شهر نا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من اول شهر قبل
وقتنا على ما سيجي انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما
فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر
وبعض البصريين على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين
في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين على انهما مبتدا ان ما بعدهما
خبرهما على ما يجي تقديره والثاني لابي القاسم الزجاجي على انهما خبر ان مبتدا ان
مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما
يجي من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت
مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف تخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة لـ

والزمان

والزمان المتقدم لا يصح تنكير المبتدا الموخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة
قتال وان فسرها بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهائها اي
انتهاء الروية يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان اي بعدها اي بعد الروية يومان ن
فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفرا وبعض
البصريين كما تقدم ولا ما بن ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب مما قال
المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتدا غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي هو
مشهور في ابتدا الغاية وركبوه مع اذا الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على
ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع
منذ كما يجي وهما معنى واذ تغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما
وامور النحو اكثرها ظنية فنقول حذف الاحل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون
وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا
الذال لما احوجوا الى تحريكها الى الساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل
كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب
الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة الاصل
كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة
احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمية لم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم
لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم جوزوا تخفيفه
بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ التحريك انما
كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل
مذكور مع تعين ذلك المحدود كتحديد زمان عدم الروية في نحو ما رايته منذ
يوم الجمعة وتحديد الزمان تحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله
الى اخره المتصل بزمان المتكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ
زيد قايم اذا امتد قيامه واما بذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير
متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما يميز كه
غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومنذ قام زيد يريد ان
يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام
ففي الاول اصل مذ من اول اذا حذفت اول المضاف الى اذ ثم تركب من من واذ منذ
كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قايم من اول وقت زيد فاما في الثاني فلا
يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فهو
يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قايم والمعنى فيه جميع
المدة لا اعلمه بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما الى احد جزئيه فعل
فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان
كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو

يوم

لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا
لان منذ لتوقيف الزمان الماضي فقط لتركيبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش
لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجاز من كون يقوم بمقام قام وحذف زمان مضاف
على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا
حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى
المصدرة بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني
ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجيء بعد
في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف
اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة
كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ لم يزل او كان ذلك
الباقي في اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو
افرده منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة
فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه
منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول
معدودا وذا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد يوما لقائك
ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة
وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان
وكذا الاخر الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف
ينفى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت في يوم غير معين من
ايام العشر لان ايامها اذا كساعات يوم الجمعة وعند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد
جزئي الجملة اذا كان الباقي مقصودا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو
منذ يوم زيد قائما اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما
وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء
لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول من ابتدا يومان على حذف الفعل
اي من وقت ابتدا يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مدة ان
على حذف خبر المبتدا جاز الابتدا لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين
على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لما ان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت
الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سوا كان ما بعده مفردا او جملة
نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة كائن اي من وقت كون
يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان
يوم الجمعة ناد مناد واما المصدر الدال على احدهما فقولك في المعنى
الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتدا نومه او نومه مبتدي

وفي المعنى الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون نحو
منذ انك قائم في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انما جوزوا
اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره
ومنه قولهم منذ كم سرت وكم سوال عن الزمان اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما
ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدا ايهما
وانما جاز ذلك لخروجه اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا
مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما انضمة حيث عند
اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تنفع
الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته منذ
يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم
هذا الذي من اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة
على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لانه اذا لتعيين
الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي
ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ذا في تعسف فان ذلك مع قصد فعله في جميع
استعمالاته راجعا الى اصل واحد على وتيرة واحدة ونرجع الى شرح ما في الكتاب
من احكام منذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل
الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول المدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي مدة انتفا الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى
وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير
مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
او كذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان
مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي
مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سوا كان مفردا او لا
معرفة او لا يجوز منذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه
يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا
شرط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ
عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير ذا احد حتى يكون فيه
معنى العدد قوله المقصود اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع واذ الا
كان الواجب ان يقول المقصود به العدد ولانك قصدت بقولك يومان عدد
اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته
مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته
اول امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد كمل الانتفاء

مفتقر م

الرؤية يومان وأما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت
بعض اليوم اي انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه فجعل بعض يوم
الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحتسب بعض اليوم الاخر وان اعددت بهما
معا جاز لك ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة
ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان
وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى قوله
وعلى ما بينا وهو ان مذ لابد فيه من معنى الابتدا في جميع مواقعه لا يجوز ذلك قال
انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام
قال وهو على غير القياس ولا يقال مذ يوم استغنا بقولهم مذ امس ولا يقولون
مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مسندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس
جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع
المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان انه مضاف الى هذه الثلاثة لا معنى
ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه
سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر على مذهبهم
ومذ ومنذ الاسمان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ
يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة
انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون
الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليهما وبني مذ ومنذ بنا قبل وبعد
ولذلك قيل مذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه
بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا
يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم
جملتان ما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى فالواو لا يجوز عطف الثانية
على الاولى وان جاز ذلك اذا اصرحت بتفسيرهما كما تقول ما رايته وامد ذلك
يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة بها وصارتا كالجملة
الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسر وقال السيرافي
هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما فالواو اذا انجر ما بعدهما فهما
حرفا جر فان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة
اذ لا معنى لقولك ما رايت من يومين الا ان يقسر وهو بمن اول يومين بتقدير
المضاف وان كان الفعل حالا لا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في
قال الاندلسي وهذا تقريب والا فقد يقتضي ابتدا الغاية ولا
يقتضيه في هذا تمام تقدير المذاهب وللنحاة في الاختيار واذا عطفت
بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ

جرا او رفعا

جرا او رفعا وان نصبته بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب
ارتفع ما بعده او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة
او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فمثال الموافقة
في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجردا
لزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة
ايام او مذ خمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول
المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بنا على مذهبهم في ان الزمان
مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو
مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب
على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان زيد او على تقدير فعل اخر
اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا ما
بعده قال وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل
له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم
للتشبيه دخلت على الاستفهامية فحذف الفا وسكنت الميم كما قال يا ابا
الاسود كم اسلمتني لهموم طارقات وذكر قوله ومنها لدى ولدن
وقد جا لدن ولدن ولدن ولد ولد لدن مثل عضد ساكنة النون هي
المشهورة معناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح من لدن حكيم
وقلما يفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان
ظروف المكان لا يضاف الى الجملة سيما الا حيث وذلك كقوله صريع غوان
راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الجملة
بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن
حيان فان اكثر اعيائي قديما ولم افتر لدن اني غلام وفيها ثمان لغات
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضم كما في عضد
فالتقا ساكنان فاما ان تحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا
او كسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال الساكنين
يحصل بكل فيحصل خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جا لدن ولد
وكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد
قليلا كما يجي في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان
يكسر وقد جا لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى
بمعنى لدن الا ان لدن واخواتها المذكورة يلزمها معنى الابتدا فلدن ا
يلزمها من طالما وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى
فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتدا وعند اعم تصرفا من لدى لان عند

يستعمل في الحاضر القريب ذ فيما هو في جوارك وان كان بعيد بخلاف لدى فانه
لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهور لغة قيسية قال المص الوجه
في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها ن
تشبيها لها ولو لم يكن ذلك لم يكن بناؤها لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق ه
والذي اري ان جواز وضع بعض الاسما وضع الحروف اي على اقل من ثلاثة احرف
بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها
المبني على ما ذكر في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مسببا عن
وضعها وضع الحروف في الوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على ساير الظروف
غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتدا فتوغل
في مشابهة الحرف دونها واما لدى فهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند
القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما فيجب عينه او ضمت ويلزمها
النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى
مضمر فلا يقول من لده بل يقول من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة
لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة مجازيا نصبها
الضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فصار غدوة في اللفظ كراقود خلا تشبيها بالتمييز وتشبيها بالمفعول في نحو
ضارب زيدا وغدوة لدن لا تكون الا نكرة الا منونة وان كانت معرفة ايضا
اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر
منصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف جزئي الجملة اي لدن كان غدوة
كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى تسلم مع الظاهر
وتقلب يا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك قال
طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلم
الثلث مع المضمرات تشبيها بالف لدى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رمت وانما
شبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار الضمير مع المجرور
كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
بالف نحو غزا لان الواو تنقلب والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم تقلب نحو
عصاك وفتاك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف
الف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو
تشبيها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر
الا هذه الثلاثة واما حتاه على ما جوزه المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه
قوله وقط للماضي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما
ومعنى عوض مستقبل عموما ويختصان بالمنفي وعوض في الاصل اسم للزمان بمعنى

لدن

ابدا لكن قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب قال فلو نيل عوض في خصماني واو ضالي
ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل
الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعل البتة الا ان قط
بني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون المنفي نحو كنت اراه قط وقد
استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذيب قط وقد يستعمل عوض المبني
للمضي مع الابنا ايضا قال ولولاه فاجي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض
عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولاه بناء عوض على الضم لكونه ه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العا
اي دهر الداهرين ذا العايض الذي يبقى على وجه الدهر فكان ما بقي في الدهر
داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما
ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد وبني قط
على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم
الطا المشددة وقد تخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطا
المشددة والمخففة وحافظ ساكنة الطا مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في
عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان
ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند
الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم
يومك فهو امسه وكان في الاصل نكرة ثم لما اريد يوم التكلم دخله لام التعريف
العهدي كما هو عادة كل اسم قصد الى واحد من بين الجماعة المسماة كما ذكرنا
في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت ليبادر فهو كل من يسمع مطلقا
من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لاحدث ذكر بين
صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف
الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس واما سحر فامره
مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالفة لاخواته من صباحا او مساء
وضحى معينة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا
غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا لتعريفها الداخل في الوجود على
تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني
فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال
التكلم مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وهي
ولست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف
في حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر قال
سيبويه بعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي انما فعلوا ذلك

يعني

لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك وصرفه من يرفع منهم نحو
مذ امس تركه ايضا بعدها من يجر وكان مبنيه بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ
امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل قال سيبويه ان سميت
بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان
كل مفرد مبني يسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام
وان سميته على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب
والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في
الرفع ايضا اذ ليس في اسم منصرف في النصب غير في الرفع ووجه منع الصرف في امس
اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا
وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع
ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان
يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدوا
باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البنا واولى بالاسماء واختبر اسبق الاعراب
واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة
فيهما على ذلك الاستوا فلو جعلا مستويين في الفتح ثم بين اعرابهما رفعا اذا
كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد
السكون الكسر وايضا تكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند
اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند تميم مطلقا
اي في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال
سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم
وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان
فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى
امسنا او ادخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البنا اي
تقدير اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال
سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غدا وان ثني او جمع فالاعراب لان اللام
انما قدرت ليبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني
او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من
شهرة الواحد وليس بنا امس على الفتح لغة كما قال الزجاج معتبرا بقوله لقد
رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه
هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا
متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها قال السيرافي لشبهه الحرف بلزومها
في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام

وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم تتعرف ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع
اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام
كامس واما اللام الظاهرة فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات
فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل
عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي جاز دخل هذا كما نقل عن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البنا
الذي كان عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان
كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفرا في امس انه امر من
امسى يمسي ويقال في الآن لان وهو من باب تخفيفاتهم ومنها لما وهو ظرف بمعنى
اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل
فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن
خروف انه حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لا
شفاء الاول لا شفا الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل
الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن
قال هو ظرف قال هو ظرف وضع وضع كلمة الشرط مع جملتيه للفرض والذي ذكرنا
في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة
باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفا وربما كان
ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك
اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر
لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك قال لاه ابن عمك لا
افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام
الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى
اصلها من اليا لسكون العين كما هو مذهب سيبويه في اله وهو انه من لاه يليه
اي يستتر ففتح لخفة الفتحة على اليا دون الكسرة وقد تحذف اليا فقال له ابوك
واما مع فهو ظرف بلا خلاف عام التصرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه
انه مبني قال سالته يعني الخليل لاي شيء نصبتها يعني لم لم تبن على السكون هذا
لفظه ثم قال انها مبنية قال لكون وضعه وضع الحروف لشابهته للحرف بقلة
التصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا
والجر نحو من معه وان كان شاذا نحو جئت من معه من القوم قال بعضهم وهو الحق
هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبنا فيه معد وما في مع المفتوحة العين
العربية لو قلنا باسميته ثم نقول يلزم اضافته مع انه ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت
مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية
نحو جئنا معا اي زمانا وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالين اي ز

اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معًا وفعلنا جميعًا ان معًا يفيد الاجتماع في حال الفعل
وجميعًا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا او لا والالف في معًا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام
له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكار
الاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما كيد اخوك ترد لامهما في غير الاضافة وتحذف
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقامها لانها **قوله** الظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز
بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم من
قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات
وما عرف باللام والندا والمضاف الى احدها معنى **قوله** بعينه احتراز عن النكرات
ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدًا معينًا اذ لو اراد ذلك لم يدخل
الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين
قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سوا كان ذلك الواحد
مقصودًا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في
شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعًا كالرجل والفرس وان كان مركبًا
لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضًا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل
اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع
الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما كما وضع
لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا ونعم رجلا وبيس رجلا والحق انه منكر ولا
يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاني
رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا
لانه لم يختص المنكر المعود اليه او لا بحكم والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير
به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات
والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعود اليه او المعهود
مخصوصًا قبل بحكم لانه اشير بها الى الخارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص
المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قايم ابوه والجي كان امك ام حمار كما يجي البحث فيه في
باب كان ونحو ربه رجلا وبيس رجلا ونعم رجلا وما لها قصة ورب رجل واخيه
فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم
واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه
الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال الاشتراك نحو محمد وعلي اذ يشار
بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو
قولك جاني رجل تعرفه ورجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص بل
اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك
الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع
المعارف ويختص اسما الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في

بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق حكم المخاطب بكون
ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان تخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق
معرفته ذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان
ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسما معارفها ونكراتها
فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الما واشتر اللحم وقوله تعالى ان
ياكله الذيب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والما والذيب
ليس بشيء لان هذه الغاية تقوم نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام
في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجي في الاعلام **فنقول**
اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معًا ومعنى تنكير
الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الاولى في غير الموجب نحو ما جاني
رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا
من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر
في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول
من كل كقرينة الشري الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على
انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جي بها للتعريف
اللفظي والاسم المحلى بها للاستغراق للجنس سوا كان مع علامة الوحدة كالضربة
او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلما او تجرد عن جميع تلك العلامات
كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ
دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما
في الوجود الخارجي بل يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن
كلامنا في المشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية
فاذا لم يكن للبعضية لعدم قرينتها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله
عليه الصلاة والسلام الما طاهر اي كل الما والنوم حدث اي كل النوم اذ ليس في
الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا اجاز وان كان قليلا
وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكي
الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا
المفرد فقولك ان الرجل خير من المراة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله
تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول
الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معًا ولا الا ثلثتكم معًا بل يجوز ذلك اذا كان
الاستثنا منقطعًا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخويك الا اثنين منهم ولا يجوز الرجل ان يرفعان الا اخويك معًا
بل يجوز الانقطاع واما الجمع فيصح استثنا الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت
العلما الا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى

منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلما الا زيدا اى كل عالم وكل
عالمين وكل علما وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه الصلاة
والسلام لا تحرم الاملاجة اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الا الاملاجتان
اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى
الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلما فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق الموجب
مفرد وغيره في استغراقهم اى ما لقيت احدا من العلما ولا اثنين ولا جماعة
فيصح استثنا المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلما الا زيدا والا الزيدين
فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي كل من الابصار لا جميع الابصار على ما توهمه بعضهم
فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقرا كلامهم
واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من ه
واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اى كل
واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا ارفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت
اخوين متصافيين الا ابني فلان اى الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت
رجلا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان
المعنى ما لقيت جماعة الا من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد
به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجي في بابه وان
لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او
التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك تمرة
او تمرتين فان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين
ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل ان التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك
الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا ورجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال
بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية
مستفادة من القرينة كالروية فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا
الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد واللام اذن بالنظر الى القرينة
بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع
بالنكرة نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا من رتب بالرجل مثلك وما
يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى
للتعريف فيه الا التي للمعهود الخارجي **قوله** وبعض المضمرات قد تقدم ذكرها
ويعني بالمبهمات اسما الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت
مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه
مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشيا يحتمل ان يشار اليه وكذا الموصولات
من دون الصلة مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغايب مبهم لان ما يعود
اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو واللام العهدية

قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام
وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال
لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل اياها بالرجل
وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها جزء منها ولو كانت على حرفين لكان
لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل وان تفعل لا
وبلا مال فلجعلهم خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون اللافر
واللاانسان واما نحو هذا الا فيما رحمة ان الفاصل من العامل والمعمول لما لم
يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام
وما دخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز توالبهما في قافيتين ولم يكن ايطا
من وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم
الامتزاج ايضا دليل التنكير اي التنوين الذي هو ضد التعريف على حرف فالاولى
كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها الة التعريف نحو هل وقد
استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر
نحو قولك ال اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف
عليها عند الاضطرار كما لو توقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا
برحالنا وكان قد ولذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس
من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر
المبرد في ذا الشان ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام
اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال
الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه عليه الصلاة والسلام ليس
من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها
قبل ذكره اي لقيته وادركته يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري
ذكره متقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم يكن
في البلد الا قاض واحد وامير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله اما
ودما مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وعلى ما يجي في الحال نحو الجماء
الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على ما فيه كما ياتي في باب العدد وقد تكون
الزايدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من
الضمير نحو رجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا تعوض من الضمير
في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر والوصف
المشتق ويجوز في غيره كقوله لها في لحاف الصيف والبرد مرودة وقال
الكوفيون قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون
واللام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل

لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغايب نحو ضرب الرجل
ويعرض للام العهدية الغلبة كما لصعق البيت على بذكر في الاعلام **قوله**
والندا نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات
لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب الندا **قوله** والمضاف الى
احدها يعني احترازا عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالمحضة ما ليس من
الاسما المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة **قوله العلم ما وضع
لشي بعينه غير متناول غيره بوضع** غير متناول غيره يخرج ساير المعارف لتناولها بالوضع
اي غير متعين كان بخلاف العلم على ما تقدم **قوله** بوضع واحد متعلق بمتناول
اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام
المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا
سمي شخص زيد ثم سمي به شخص اخر فانه وان كان متناولا لا بالوضع لمعينين لكن
تناوله للمعين الثاني بوضع غير الوضع الاول بخلاف ساير المعارف كما تبين فاما
ذكر **قوله** بوضع واحد يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم
الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام الاجناس
وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم
الى الحقيقة الذهنية بكل واحد من هذه الاعلام موضع للحقيقة في الذهن
متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة
الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم
الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس
في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة
فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بقوله مجازا
ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي للمطابقة له كالمتواطي
ق الاسد ليس فلا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول
الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيا من هذا الجنس
مطلقا لا واحدا محصورا لاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة
على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد القلا في
لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق مما ليس فيه التعيين
والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين علم الجنس وعلم الجنس انهم راوا
نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر ولهما حكم الاعلام لفظا من منع
صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو ابن اضافة اب وام وابن وبنت الى
غيرها كما في الكنى في الاعلام الاناسي ومجي عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع
هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فان ذلك لا يجري

مجرى

مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة **وقوله** اذا كان لنا ما نبيت لفظي كعرفة
وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا بد ان يكون لنا تعريف لفظي اما
باللام كما ذكرنا واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوا
لغير الاناسي من الطير والوحش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما
وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار
قبان وفي اكثر هذه الاعلام لمحوا معنى يناسب المسمى بها كحضاجر لعظم بطنه وابن
داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم
وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة
قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون
علما واذا قطع فقد جا منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح
الجودي والجمد وقد جا باللام كقوله سبحانك اللهم والسبحان قالوا دليل علميته قوله
سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال حذف المضاف وهو مراد للعلم به وابقى
المضاف على حالة مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين لقوله خالط من سلمى خياشيم
وفاوا اما اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدا ولك خبره والدليل على
انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلا انه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة
الان وهاة الان اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال ايضا على انه ليس افعل
التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة اسم فعل ايضا بدليل
اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة اي الشر القريب الان واما هاه الان
فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن
وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة وكلا
متعقبان من الصرف اذ كل علم موضع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت
لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة ونحوهما
كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال
اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا
الجنس من حيث المخصصة قال ولانت اجرا من اسامة اذ دعيت نزال ولج الذعر
فيصح الاستثنا من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
امنوا فيقول اسامة تفترس الانسان الا الداخن منه والقرينة المخصصة نحو
لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال اللام المعتدة للتعريف اللفظي اذا
كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق
وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع في كلام العرب الامثلة
التي يوازن بها اذا اعتبر بها عن موزونها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص

بالنكرات ككل ورب على ما يجي قالوا فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف ٥
موصوفه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال لقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف
منها ما جامع العلمية فيه سببا اخر كالتانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر
كافعل اذ الالف والنون المزيدتان كفعلان اذ الالف الزائدة المقصورة ن
للتانيث واذا انكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الاستغراقية او غيرها
من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا الوان كان على وزن
اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ٧
ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت
الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك
لان نحو ارطى وسلمى ودخلان في فعلى فعلى الاوزان يقصد بها استغراق الجنس ان
معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك واما الاول
من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لا غير واما بعضه منقولا
كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل
على اخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر وعبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة
وثانيه فا ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كارتجال الاعلام
نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة ولو على
هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبرت بها عن موزونها لم يقع
على فرد شائع منه كما تقع النكرات فعدلت عن النكرات لفظا او معنى فان قلت
فلم جعلوا هذه الكنايات من اقسام الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزونها
مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل وجاهل على حسب القرينة
القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين
والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح
فيه صارت كموزونها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس
اخر ومرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط
من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل
اذا كان صفة لا ينصرف فكيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هاهنا
ليس بوصف وانما زعمت انما كان على هذا المثال وهو وكان وصفا لم ينصرف وكما ان افعل
في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه
فمعنى افعل هاهنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه
الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام
فتصرف افعل هاهنا فعلى هذا كان العباس وزن طلحة فعلة بالتنوين اذ ليس فيه

العلمية

العلمية الا انه حذف منه التنوين لتعامل موزونه في التجرد من التنوين ولم يحذف في
منع الصرف والزمخشري جعل الثلاثة عشر الغصر ايضا علما وهو الحق فنقول وزن اصبع
افعل بحذف التنوين قال المصنف ثم اذهب اليه اجراه مجرى اسامة اذا اطلقتها
على واحد من الاساد فانه يجري به مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما فكذا يجري الوزن ه
هاهنا مجرى الجنس اي الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا او هذا العباس الذي
ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا
كان معه الموزون فبمعنى الموزون اذ معنى وزن اصبع افعل و وزن اصبع هذا الوزن
فليس في الحالين كاسامة في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين معين
وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعي وليس اسامة المراد به واحد
من الجنس مجازا عنها مجهولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسا
فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو
الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر فهو الموزون او مرتجلا له
ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب
مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والعلم
الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم ن ١
الموزون قال المتنبي كان فعلة لم تملا مراكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه
الصرف لان موزونه حولة وتقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس
في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذا نظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون
المكنى عنه ولا تصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف وتصرف نحو
برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمقاء ومذهب سيبويه وهو الحق اذ معناه معنى
الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك اللام على فلان وفلانة
ومنعهم صرف فلانة كما يجي واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها
حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كالموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل
حكمه كذا او ضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل
الذي لا حظ له في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لو صنعه بالمعرفة كقولك افعل
الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزو نات
او لا فالاول ان كان وزن فعل فحكمه من جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان
وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى
موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه
معنى الوزن بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم فيه
الى العلمية سبب اخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم
يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فقال جار الله وقال ابن جني في سر
صناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد

لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة
ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر
ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا ك
فلولا انه علم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قاله وجه ضعفه لما
انه يودي الى ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما او ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم
غير مختص ببعض من جنسها لجواز الابتدا بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جات النكرة
غير المبتدا ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا لكن قول الله تعالى علمت نفس
ما قدمت وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا اقصد بكلمة ذلك اللفظ دون
معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا
موضوع لشي بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه من مدلول هو المعنى الى مدلول
هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل
لاجل الغلبة وكثرة الاستعمال في فرد من افراد جنسه اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على
بعض افراد المعين باداة التعريف وهو اللام والاضافة فالعلم الغالب اما
مضافا او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على عبد الله من بين اخوته وكذلك
ابن عمر وغيره ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد
تقدم ان العهد قد يكون لجري ذكر المعهود قبل وقد يكون لعلم المخاطب به قبل
الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني فان معنى النجم قبل
العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكن هذا الاسم اليق به من
بين امثاله وكذلك البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا
المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سوا
فلا يقال غلام زيد الا لاليق غلمانه بهذا الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة
لاشتهارهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف
وذو اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر مما غلبا فيه منهما في سائر
الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيهما كانا
مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم وقد يجوز تجريده
عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان
علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال
هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا ك
العوالب بتقاسيمه في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان
يستعمل بعد علم التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان
رب وكل من خواص النكرات او معرف وذلك بان يؤول فيدخل عليه اللام ك
كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله والاضافة

نقل صر

نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يماني وهي اكثر من
اللام وقد يضاف العلم مع بقا تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار
الشا ومضر الحمرا وانما لم يكن اشتراك في العلم واذا اثني العلم او جمع فلا بد من
زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين
والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسما معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجي
فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف
وجب جبر ذلك التعريف الغائب باخصر اداة التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى
العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا
لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لم يوجب
جبر التعريف مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية
اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من
لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس
كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوا لادى الى ما كرهوه
من مثل جاني رجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو
قليل مخالف للقياس قصدا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به
ذلك نجبروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه
توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف
اخر واذا كان التعريفين متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جا بعض المثنى والمجموع
غير مجبور باللام في ذلك في اشيا مشتركة في الاسما بصاحبها كابانين جبلين
متقابلين فيقال لاحدهما ابان الرمان لكثرة الما فيه وللاخر ابان العطشان
لقلته فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا
جماديان وانما جاز تجريد هذه الاسما من اللام لان احد جبلين لما لم ينفرد من الاخر
جاز ان يكونا كالشي الواحد المسمى بالمثنى كما تسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين
يسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص
مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل واحد
منهما كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من
هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه
يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونا ن
العلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى عنه
في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان وام فلان واذا كني بفلان
وفلانة عن اعلام البهايم اسما كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال ن
الفلان والفلانة والفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهايم
اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان الانس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده

ما الا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قايما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه فالمرتجل نحو حمدان وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الحمد اي الجراد والفقعس اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب يستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا ولما ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب كفردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل اما بفتح المكسور كموصب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموعظ وليسا على فوعل من مطب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح لمعدي كرب عند من قال اصله معدي كمعوي ومرمي لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لم جل
ومزيد وليسا بفعولة ونعيل من مكز وزيد لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدين اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة كرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها يا والحاوي والحوا ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعه لها في سقطه وعند غيره اصلها حوية كقولهم الحاوي والحوا قلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالحكم بهذه التغييرات عند النحاة مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سوا لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كما في الحسن لامير المؤمنين علي رضي الله عنه وقد يكنى في الصغر تفاولا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر يقطع عنه رفعا ونصبا على المدح والذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سوا كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين او احدهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما

اشتهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مزار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت له نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة رفعوا معاوز فقده بفلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهنة وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فتا التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت سكنت العين ليوذن بان التا ليست بمحض التانيث بفتح ما قبلها قبل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على الشي والشي وقد يقال في النداء يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنة ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم يكن مندوبة تقول يا هناه بضم الها في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الها تزاد في السعة وصلا ووقفا مع الها في الاصل ها السكت كما قال يا مرحبا بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسال في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الها وصلا في السعة اعني في مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي وا وهنوات كما ابدلت ها في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدالها في كسا وان لم تستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجي الكسر في ها هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والها بالندا وايضا لحاق الالف والها في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه ويا هناتاه كما مر في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه المستهجنة والقياس هنوب لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كصمت لبرية معينة وقيل هو علم للجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل تبعا النقل معانيها كما قيل في شمس الدين بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل

تقدم في باب الاضافة فظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد
اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفرا قيس قفة ويحيى عينان
لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين القيس واجرا الرقيات عليه والاكثر
اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او على ان
الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منها رقية وقيل هن جدات له وقيل بنت
بلت لذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات ن
وقال الشاعر في الاجراء من طلب الاوتار ما اخر انفه قصير ورام الموت بالسيف
بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف تلبس وقد ينقل العلم
عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم تقول اذا اردت التسمية بشي من الالفاظ
فان كان ذلك مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان
وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب
الاعراب بشرطان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف قرعبلانة غاية حروف
الكلمة فلا يجعل النون في مستعبان ومستعبتون معتقب الاعراب فاذا اعرب
النون لزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره
يا ونون زائدتان وقبل اليا فتحة قال الاحاد ديار الحي بالبكعان والزم
الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها وقد جا البحرين في المثنى على خلاف القياس لكن مع
النسبة الى البحران الذي هو القياس فيجرى اكثر من بحرين وان كان استعمال البحرين بحولا
نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران لذلك جا في الجمع الواو وقليلا مع اليا
كالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
في كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل النون المجعول
معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي هو بعيد
عن القياس وقال في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم
اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطا المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون
والطا المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب
ان لا تكون اللام للتعريف اذا بل تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا
اعربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس لما طرين اليا ففي جعل
الواو مكان اليا اشكال وطولون وحيرون العجمان واذا سميت مذكرا بالمجموع بالالف
والتا نحو عرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلاثة المذكورة في اول الكتاب عند
ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب
الاعراب وان جعلتها اسما لذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذلك ضرب فعل ماض وليت حرف

تمن

تمن وقد جا معربا بخوليت برفع ونصب قال ليت شعري واين مني ليت ان لوا وان
ليا عناه فان اولته بالمذكور كاللفظ وهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة واللفظة
فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر
او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كان الكلمة ثنائية وجعلتها
علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم خلا
ما اذا جعلت علما لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيهما بل تقول جاني كم ورايت منا ف
مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره كمي كيديه
وانما جعلتهما من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت
المحذوف حرف علة لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه
بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن اهل مشق وتين
وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف
ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اى المجعول علما لغير
اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا
كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او
لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولا زدت على الف لا الف اخر
وجعلته همزة تشبيهها بردا وكسا وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا
زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا
لو اولناه بالكلمة او سمينا به المراد وجب التضعيف لانا من التنكير فيجي التنوين اذا وحكى
عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال
نحو لو وفي ولا وانما قال اي التضعيف الى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الحرص ببقا المعرب
على حرف اذا اردت اعراب اسما حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب
منها علما ضعفت الالف فتقول هذه باء وتاء وثاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات
نحو هذه با حسنة واما زاي فهو على ثلاثة احرف اخرها اليا كالوا واعربته او لم تعرب
وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت رايت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكا ية
في اسما حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جاز في نحو من
وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة تستعمل في كلام المركب مع البناء
فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع
عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية
اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك
لم تراع اذا اعربتها الذي كان بسببه مبنيا اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما

اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان ينصب ويرفع
اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذا نظرت الى اصل معناها والدليل
على ان المد في نحو قولك هذه باء مديده ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد با تا ثا
بلا مد وما وضع على ثلاثة يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو وبكر وسيبويه
جعل اباجاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهوا العطش وهوازمن هوز الرجل اي مات
وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي اما كلمن
ان اصلها العجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقريشيات يدخلها
التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل
نحو اكتب كلمن الى ثلاثة عشر اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول
فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم الواو ولولا
ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه وذو اذا سمي به فانه تقول
هذا ذوي كفتني بنا على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول ذي فعل بقلب الواو
يا لسكون العين على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي
به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد
الاصل اولى من اختيار الاجنبي وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على
الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز
الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما
ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قوله اولا فان كان
متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون الحرفين متجانسين حركته
وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول للمسمى بباء الجر بي ولو ردت حرفا
واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول في المسمى بلام
الابتدا لا وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه والاضافة على مذهبهم
فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر
ثم تضعف بمجانس الكسر اي اليا فيقال لي وذلك لانه لا بد من تحريك هذا
الساكن المبتدا به واذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالساكن
واما اليا فتفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح في نحو غلامي ثم يضاعف بمجانس حركته
كما ذكرنا فالليس بعضا والاولى الفتح فيقال با وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما
ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما
ذكرنا فالليس بعضا والاولى ان يكمل بشي من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة ما

حمع

جميع ما حذف فتقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر
الضرورة فان كان ذلك المتحرك فا كمل بالعين نحو رج في المسمى بر رجل وان كان عينا
كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة
الفا والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين
لكونه اقرب نحو رجل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش
يكمله بالفا نحو رل فيكون محذوف العين كسنه وهو اولى لان المحذوف الفا لا بد
من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا بعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل
به المتحرك اي برد الكلمة اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فتقول اع واس واذا
وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا اس وقام اس وقال
قد اتي بعض الاسما على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمز ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم
فيبقى الاسم على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة
كما زاد سيبويه وتقطيعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء
الصرفه قليل فانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف
فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوحش اصمت واما ان
سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة
من قبيل الى قبيل ومذهب [illegible] المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا
في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفا واما اللام فتكمل اما بالعين عند المازني واما
بالفا عند الاخفش وان كان ذلك الساكن مما قبله بهمزة وصل فان كان ذلك
في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون
انطلاق كما بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام
جزما او وقفا كاردد وتردد ادغمت فقلت ارد وترد غير منصرفين لان المفكوك
قليل في الاسما الفرد [illegible] كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل
انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى
الفك اذا سمي بالبت من قولك بنات البيت ولهذا ترد اللام اذا سمي بفعل
محذوف اللام او العين جزما او وقفا ليغزو ويرم ولم تخش واغز وارم واخش وبخش
ويقل وبيع وخف وقل وبع فتقول جاني يغزو ويرمي والتنوين للعوض كما في
قاض اسم امراة ويخشي كيحيى واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول ويبيع ويقول ويبيع
ويخاف كما مر في غير المنصرف واما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها

حفش

لا تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في بك لان اللام حذفت
تشبيها بحرف العلة في لم يغز فتحذف ها السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره
وقه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في زه الهمزة التي
هي عين اذ لو لم تردها لاحتيج الى زيادة الف اجنبي كما مر في لا فترد الاصل اولا
فتقول جاني راي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير
منصرف لان الراي تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة وكذا ترد
مع اللام المحذوفة الفاء في فه تقول جاني وفي اذ لولا الرد لوجب تضعيف
اليا كما في في دايما فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت
بنحو ضربت ابدلت التاها في الوقف وصار مثل المسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسما
ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زايدتان علامتين
للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق نون عوضا من
تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك
يجوز ان يعربا باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا
سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة اما لو جعلت الالف
والواو في الجميع ضمير فتكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات
ولو سميت بذوي واولي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت
بيضربن على لغة يعصرون السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب
ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا بنت واخت صرفت لانهما
كهند اذا سمي به مذكر والتا ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير
المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رايحة التانيث فهي مثل ثبه
علم مذكر واما هنت اذا سمي به فانك ترده الى هنة لان له مرادفا جاريا على
القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام
من الاسم كان الذي يلزمه اذا سمي به كالان والانصل في الذي والتي وفرد عنهما
لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسما حروف المعجم
التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها
وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو قرات قاف ونون غير منصرفة للتانيث
والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت
بها رجلا فانصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة
من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم وطس

بوزن المفرد كطسم مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية
لا غير وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون
كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به **قوله** واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف
المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم
والنكرة ما وضع لشي لا بعينه حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج
اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت
في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا كانت مفردة او مثناة
او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون الاستغراق احتمالا
مرجوحا فلهذا الغي بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان وما جاني رجلان
بما اخواك وهل جاك رجال لهم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدمه لكن
احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واذا
دخلها من ظاهرة نحو ما جاني من رجل او مقدرا نحو لا رجل اي لا من رجل في نص في
الاستغراق ومن هذه وان كانت زايدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنصوصية
الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدا منه بالجانب
المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود
فكانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحدهم الى ما يتناهى ثم تقول اذا قصدت
الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان وقعت النكرة لا في سياق الاشيا الثلاثة
فظاهرها عدم الاستغراق وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت
مبتداه كتمرة خير من الزنبور ورجل خير من امراة وقليلا في غيره كقوله تعالى
علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرفة
باللام تعريفها لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى
الفهم بلا قرينة للخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم
بلا قرينة اقوى دلايل الحقيقة **قوله** اسما العدد ما وضع لكمية احاد
الاشيا مقصودة تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشي
عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن سوال بكم وهو العدد المعين كما
ان ماهية الشي حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن
حقيقة الشي وكيفية الشي وضعه المعين الذي يستفهم عنها بكيف فكانه
قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير
معين ويخرج عنه المئات والالوف وقوله احاد جمع واحد فينبغي ان لا يكون

واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشيا لانه يقال
كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا احاد اشيا وكذا اذا قلت اثنان في
جواب كم درهما ولو دخل في واحد واثنان بدخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية
الشي وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشي ايضا ولو قال العدد ما وضع
لكمية الشي فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ
الشي يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع
للكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من العدد وعند
الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد ومنع
بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد
فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم
العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زايد عليه
وعلى تفسير النحاة الى الموضوع لكمية يدخل الواحد والاثنان **قوله** اصولها
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي ترجع اليها
جميع اسما العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسما غير متناهية وما
عدى تلك الالفاظ متفرع منها مثنية كمايتان والفان او الجمع كعشرون واخواتها
الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكواحد ومائة وكمائة والف وكذا
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة
وثلاثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمونث
قوله واحد واثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني واحد للمونث واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمونث جري واحد واثنان في التذكير والتانيث
على القياس في والتا للمونث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد
وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل
في المعدد كساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير
واحدان واحدان كشاب وشبان وفي الهمزة همزة اما في احدان فقياس اذ الواو
المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كاجوه اذ في الوسط كغوس واما في احد فشاذ
عند الجميع واما في احد فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول
همزة كالكدة واشاح شاد عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية اختار
لفظ احد واحدي على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد

بدل من الواحد ويقال في الصفة
الشبهة منه وحد بفتح الحا وكسرها
ووحيد ويبدل الواو في هذا
التركيب صح

وواحدة ايضا قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة
وعشرون وربما قيل في احد عشر ويستعمل احد واحدي في غير التنييف ايضا مضافين
مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل الا في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل
مطردا للعموم العلما بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ماجاني احد ويلزمه الافراد
والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النسا وتعريفه حينيذ نادر وقد
يستغنى عن نفي ماقبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا او
ولا يقع احد في الايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد
ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلا في غير المونث لكن يونث نحو ما القيت واحدا منهم
ولا واحدة منهن فقال ابو علي بهمزة احد المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل من
الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا قال لانه لما لم ير في نحو ماجاني احد
معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل
من الواو ومعنى ماجاني احد ماجاني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد
في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى قل هو الله احد
وقد يقال المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدي على احد
تشبيها لشدة توسد د معنى هو احدي الاحد اهنة مي احدي الاحد قال حتى او
استثار في احدي الاحد ويستعمل استعمال الاحد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ
وهي غريب ودبار ودلوي ودوري وطوري وارم واريم وكتيع وكراب ودعوي
وشفر وقد تضم شينه وقد لا تصحب نفيا ودلي ودبيح وابرد وابزم بالزاي وتامور
وتومور وتومري ودبي واما اثنان فهو لفظ موضوع للواحدين من الشي واثنتان
محذوف اللام والتا للتانيث وثنتان مثل بنت تا التانيث فيه بدل من
اليا وهو قليل وابدال اليا من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكله **قوله** ثلاثة
الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال
وثلاث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف بباب التذكير والتانيث
من ثلاثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي
ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني
بالوضع وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف
ثمانية قبل ان تستعمل بمعنى المعدود كما في جاثلاثة رجال فلا يقال في مطلق
العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما
يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو
رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون
العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم غلب على الفاظ
العدد للتعبير بها عن المعدود فطرا عليها لذا معنى الوصف اذ صار معنى رجال

ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير
تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة
وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ
في الجمود ولقصد التخفيف ايضا باضافتها الى معدودها ليحصل التخفيف بحذف
التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها
فان لم تضف كان احد عشر الى ماية فلعلة كما يجي فاضافة ثلاثة رجال ومائة
درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين
وهل المضاف اليه الاول على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف
محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في
باب الاضافة فلا منع ان يقال بجوز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف
لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعريف
هو تعريفه كما هو في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة
لكنه لما ورد السماع فالوجه هذا فلما ثبت الوصف في الفاظ الاعداد وجرت تابعة
الالفاظ المعدود وذات كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الوصف
الى ما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل واما من نحو
ثلثة من الرجال واما منصوبا جاز اجراها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين
المذكر والمونث بالتا مطردا فان هذا الفرق يطرد في الصفات المشتقة كضارب
وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير
يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فقولك بقية الاعداد
اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من ثلاثة الى عشرة
لكونها صفة للجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان
صفة للجمع فيقال رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا جيء بها اذا كان موصوفها ان كان
مضافا اليه نحو ثلاثة رجال لا اعدادا تابعة له في التانيث وذلك لان لفظ
المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك فوق العشرة فلم يونث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المونث كما يجي
فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال
مائة ودراهم الف ولم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا اجريت
عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التا
لما يجي فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استغربها الاولين العظام عن العادة فلما
لم يوافق موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا اجريت عليها لم يوافقها ايضا على حالها

قبله

قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف واكتفي
اكتفي بالمميز الاخير عند اعادة الالفاظ الكل اذا ترادفت لانه جعل مميز العدد
الاخير من جملتها تقول مائة وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلاثة
رجال وثلاثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز
العشر اذا لم يكن مع النيف مميزه مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني
مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلاثون
رجلا وكذا قولك ثلاثة ومائة رجل في الاصل ثلاثة رجال ومائة رجل فلما كان
مميزها المفقود مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراها مجرى
الصفات المشتقة باثبات التا فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفه منها مع تذكير
الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الاصفة للجمع والجمع المونث جمع مذكر كان
او جمع مونث فلو اثبتوا التا فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى ال
الصفات المشتقة باثبات التا فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفه منها مع ا
تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الاصفة للجمع والجمع المونث جمع
مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التا فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه
مجرى الصفات المشتقة ولفظ التا هي التي لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التا اذا لم يكن للوحدة لزمها التا في
الاغلب كالصفة والفرقة والقصوة والحجارة ثم لم تغلبوا الا مرشقاوة وعناوة بهمزة
وان لم يلزمها التا اذ يقال عباء وشقي وذلك لان مبنى التا التي ليست للوحدة في الجوامد
على اللزوم فحملوها على نحو طفاوة وحزاية ونحوهما مما يلزمه التا واما في الصفات وفي
المقصودية الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول عباوة واستعاة فلو اثبت التا فيها
في الجمعين لشابهت نحو الصفة والعرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان
تانيثه حقيقي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ـــ ذلك
لان تانيث جمع المذكر المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر الذي
كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبر لم يجز في السعة والا ـــ نسوة كما لا يجوز
فيما قال امراة ذكما زال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وايام زال التانيث
الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشي
لم يستعمل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لحقها تانيثه فقيل رجال
ثلاثة ونسوة ثلاث صارت التا التي كانت في الاصل لتانيث مجرد العدد على ما قررنا
لتانيث المعدود وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند
سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذ المطلوب

لك
من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا
تقول في جمع المكسر وصفا ثلاثة ظرفا واما غير الوصف فان كان علما قلت وقوعه
مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس
لا التعيين فتمييزه منكر في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلاثة الزيدين
وثلاث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا
يقال ثلاث كسرات بل يقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع
وقد جاء قول الله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم تكن له مكسر
ميز بالسالم كقول الله تعالى ثلاث عورات لكم فثبت ان الاغلب في تمييز
الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة
فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلاثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان
المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلاث نسوة
وطوالق او مجازا كثلاث غرف وعيون حذف التاء منها كما رايت وان كان الواحد
مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات
وثلاثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن
فيه علامات التانيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق جاز
تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وان كان المعدود صفة
نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها
والمثل مذكر اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود
جمعا بل يكون اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان
كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد
واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقال ثلاثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام
رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلاث من المخاض لانها
بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور
والاناث فان نصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان النص ذكورا
ثبت التاء وان كان اناثا حذف فيها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور من
ثلاثة الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلاثة او عندي الخيل ثلاثة ذكور بالاضافة
او عندي ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو من
عندي ثلاث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز فان كان مونثا لا غير كالخيل
والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير مما يحضرني له مثال اثبتها الحاقا
للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه
كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا

يدخلها معنى التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيونث نحو خمسة من الضرب
ويذكر نحو خمس من البارة ويجوز الامران في نحو ثلاثة من النخل وثلاث من النخل لانه يذكر
ويونث قال الله تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلاثة اشيا ولم ينظر الى لفظ شيا
وان كان اسم جمع كطرفا لانه قائم مقام جمع شي كانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير
والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الا ثني
عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة مما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس
وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشر او فوقها فلهذا
تقول ثلاثة عشر رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وثلاثمائة ومائة رجل الا لفظ عشرة
عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تثبت التاء فيه في المونث وتسقط في المذكر نحو ثلاثة
عشر رجلا وثلاث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان تمييزه لم يرجع حتى يونث العدد
بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث
في التنييف لانه كان يلا يشف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا او تانيثا كعشرة رجال و
وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة للمونث ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلاث عشرة الى تسع عشرة بلا
عشرة الى تسع عشرة الى احد عشر ما بينا للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمونث ثلاث
عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلاث عشرة الى تسع عشرة للمونث قوله وتميم بكسر
الشين يعني شين عشرة المركب في المونث لما كرهوا من توالي اربع فتحات فيما
هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحه عدلوا من فتح
وسطها الى الكسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا
لازالة الثقل بثقل اخر وهي فتحا وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما
سكن عين عشر المركب بمتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة اخر النيف نحو
احد عشر وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما يعني في المذكر
والمونث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلاث عشرات رجلا
فقصد والتخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف
اليه ككلمة مونثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو
علة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل في ثبة
محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو
استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي في مرتبة الاحاد فلم
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا
مشتركا اصلا كما يجي في غيرهما من الالفاظ وسيجي في باب الجمع ان جمع المونث
بالتا المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلوت وثبون وما نوكن فقيل

عشرون وثلاثون تشبيها لها بالهاء المحذوفة واللام وابتدى بتغيير عشرات المثنى
الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطئة لجميع غير القياس في اخواتها
التي بعده اذ الجمع المثنى غير قياس لم يجي الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى آخر كما في قوله
تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجي في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين
فيه بخلاف اخواته فانه لم يحرف فيها لتعذر الامكان معنى الجمع في ثلاثون مثلا فانه جمع
ثلاثة ايضا اذ هو ثلاثة عشر مرات وكذا اربعون وعشر ولا يمكن معنى جمعية العشرة
في عشرون بوجه فقصد بتغييره الى جعله كبنا مستانف فالواو والنون في عشرون
واخواته كالجزء مما حذف كما قيل في عشرون دكرون وليس من باب تغليب العقلا المذكور
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنسا
والطولون في الجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة
وتسعين مائة والف مائتان والفان فهما على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون
المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث
فالعشرون هو ولفظا احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف القياس
قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتدا كل مائة الى
انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد
ومائة اثنان ومائة ثلاثة ومائة او يعطف على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد
الف واثنان في المعلوم معدودة في غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلاث
رجال وانما اولى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف
معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في التقدير ثلاثة وعشرة وكذا ثلاثة وعشرون اكثر
من عشرون وثلاثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون من كل الف الى تمام
الف آخر كما مر اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد
والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والفان ثبت
جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما بينا عليها وكان القياس ان يكون
للعاشر من الالوف اسما مستانفا وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم
المائة وللعاشر من المئات اسم الالوف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع
لفظ كل عاشر من العقود يودي الى موضع ما لانهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا
على الالف فقالوا عشرة الالف واحد عشر الفا والف الف الى الف الف الف والفان والف
الف وثلاثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لانهاية ولم يقولوا عشر مائة
بل قالوا الف ولا احدى عشر مائة بل مائة والف ولا ثلاث عشرة مائة بل ثلثمائة والف

وثلاثة

وثلاثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا
او مونثا نحو ثلاثمائة رجل او امراة لان مميزها المائة والالوف ما اضيف اليه المائة
والالف واصل مائة مئية كسدرة وحذفت لامها فلزمه التاء عوضا منه كما في
عزة وثبة ولامها يا لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما تكتب مائة بالالف
بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف وفي ثماني
عشرة فتح اليا وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان اليا تحمل الفتح
لخفته كما رايت القاضي وجا اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في
معديكرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجا حذف اليا مع قلته للاستعمال ايضا
وبعد حذف اليا فتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ويجوز كسرها لتدل على اليا المحذوفة وقد تحذف اليا في ثمان في غير التركيب
ايضا وتجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان
وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوارد نحو بهما داله (?)
والبضع بكسر البا وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال
وبضع نسوة وبضعة عشر امراة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت
لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود
ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة
وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد في
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد هنا داخل
في المحدود واعني مميز الثلاثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان
الكلمة تصير بها اخف على ما مر من قبل وقد تترك الاضافة فيقال ثلاثة اكلب على
البدل وربما جا في الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات
واما النصب في احد عشر رجلا فسيجي القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف
اليه كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثة فما
فوقها ان يكون جمعا واما افراد المميز فوق العشرة فلما يجي قوله لفظا او معنى الجمع المعنوي
اما اسم الجنس كالتمر والنخل واسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز
احدهما فاصل بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانها وان كان في معنى
الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع
وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل لقوله تعالى تسعة
رهط وقالوا ثلاثة نفر وقال ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع
كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد

في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود نحو ثلاثة اجمال وقد جاء ثلاثة
قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا على ثلاثة كلاب بتأويل
ثلاث من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع
لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد
لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها العدد وجمع التكسير كما في ثلاث عورات لكنهم
كرهوا ان التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وقد جاء في الشعر ثلاث مئين
وخمس مئين قال ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم
وبعضهم يقول في مئون مئون بضم الميم وبعضهم يقول بكسر ميم مائة في الواحد ايضا
شبها من الضم ولا يتبين الضم وذلك لمحو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات
فعلت مئات كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مائتين معتقب الاعراب كسنين
على ما مر في باب الجمع وقال الاخفش هو الاصل كعلمين بحذف اللام فهو عنده مفرد
وليس بشيء اذ لا يقال المائة واحد مئين ولعله عندهم اسم للجمع وقال بعضهم
هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخير نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المئى اي عند الاخفش
في الاصل المائين حذفت النون ضرورة وحكي عن يونس انه مطروح الهاء كتمرة وتمر
ولو كان كما قال لقيل مأى كمعي كما تقول في لثة لثى وفي ظبة ظبى وقد قيل اصله مأى
ككليب كسر الفاء كما قيل في شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف
ثم خفف لاجل القافية ومأي ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميزه
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما
في احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم جعل ثلاث اسماء كاسم واحد فان قلت
فقد قالوا ثلاثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الى في اثني عشر لما مر في
باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالذات
في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو ثلاثة
عشرك شيء اخر واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف
بل هي شبيهة بها فان قيل فقد يقال ارضوا زيد وكرو عمرو وهذه النون مثلها
قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها
ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا
لمشابهتها النون للجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده
فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال
الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فما بقي

الجمعية

الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذرت الاضافة نصب على التمييز وهو في
صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون
العدد لانه المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان متقدما عليه فالوصف له
تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما توصف به اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى
اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة وتثنيتها وجمعها اي
تثنية المائة وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلاث واخواته كما مر وان لم
يضف اليها ثلاث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئيات لا تجمع مضا فا
اليها ثلاث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئيات رجل قوله مخفوض مفرد
اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في ثلاثة رجال واما افراده فلما جرى عليه افراد المميز
المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة
الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كالتصغير فهم له على لفظه
وجمعه له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فلشهور كثرتها لا كمرتبة الاحا د
فاغنت عن جمع مميزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المصنف ونعم ما قال
فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وعن غير حمزة والكسائي انه على البدل
لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكأنه قال ولبثوا سنين
قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو
انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة ووجهه انه فهم ان مميز المائة
واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحده
من ثلثمائة واقل السنين ثلاثة فكأنه قال ثلثمائة ست سنين فيكون تسعمائة ام
وقال المصنف هذا يطرد في قول الله تعالى عشرة اسباطا فلو كانوا ستة
وثلاثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي ايضا
قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة
الجماعة اقيس عند النحاة وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون
المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثواب
مع ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدلوا الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل
على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا
استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المصنف اذا وصفت المميز
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفا ومائة رجل
طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم
واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان
صفة مما ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف
الا اذا كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم تقبح نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل كما

قلنا في هذا الابيض وعلى العالم على بنائهما لبقاء موجبه اي التركيب والاضافة
عنده لا يخل بالبنا وكما يخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة
واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفرا فانهما بين اللام والاضافة
وذلك لان اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالان والذي واخواته
والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا يرى
اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البنا فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبنا عند القطع منه واما نحو غلامي عند النحاة وباحث واذا ونحو
قوله على حين عاينت قد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش يعرب
ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاني خمسة عشر زيد اجراله مجرى بعلبك
والفرا يجعل جزى المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه
لتشبهه لفظا بالمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عشرين زيد **قوله** واذا كان
المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته
على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل نحو الاول المعدود وهو المراة وقولك
مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مونث
فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة
اشخص اي نسا وثلث انفس اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة انفس للرجال وثلاث
اشخص للنسا قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر **قوله**
ولا يميز واحد واثنان استغنا بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص
المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة
على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا
ثلاثة والقصر والم يعلم ماهي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا
استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا
واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظه رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود
ولم يقولوا اثني رجل ولا اثنا رجال لان لفظه رجلين تفيد التثنية
وقوله كان خصيته من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل **قوله** استغنا
بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول
يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستمرار لا يستمر في نحو واحد رجال
وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب
ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلاثة والثلاثون جملا
وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه
الاخير فالاول كثلاثة الدراهم ومائة الدراهم وثلاثة المائة واربعة الالاف
والثاني ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم
وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلاثة

الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على
الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزى
المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين والتمييز نحو
نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز
بمذكر ومونث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينها بلفظ من او بين اولا فان كان
فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق
والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة
وكان النكير ان لا يضيف ويجارا اذا التاريخ مبني على الليالي كما يجي فلهذا اذا
ابهمت ولم يذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان
خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فانما غلبت التانيث لذلك
للفصل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر
من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم تفصل بينهما فان كان العدد
مضافا الى المعدود فالعلة للاسبق نحو خمسة اعبد وامم وخمس امم واعبد اذ الاضافة
اليه تفيد فصل اختصاص والذالي عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة
رجل وامراة وثلاث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان
كان المذكر من المميزين عاقلا سوا كان المونث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة
عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل
وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلاثة عشر جملا وناقة واربعة
عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة
نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع
الليالي ايامها بعدها والا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا
وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاما عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها
اما ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اما ويجوز ان يختلفا والنكرة المطا
المتباينين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس لفظين متعاقبين
من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا بخارجين من هذين
الصنفين كما ان ما يكون البين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم
ان الليل في تاريخ العرب يتقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية
وذلك لكون اكثرهم اهل البوادي الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال
فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر الليل لان الاستهلال يكون
في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله
او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص والاختصاص
على ثلاثة اضرب اما ان يختص الزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به
لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب

القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت بوقوعه بعد
وبقرينة نحو بقيت قبله ويقول في الليلة الثانية كتب لليلة الثانية من كذا وعلى هذا
القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب
فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثهما لثلاث
ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى
الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة
ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكي
المازني الاجذاع انكسرن فالجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو
النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من الثلاثة الى العشرة كان ضميره جمعا نحو
ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك
لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا
وتلك في الخامس عشر النصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك
لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخصر منهما وفي السادس عشر
لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين من بقيت اولى وهو اولى كما قلنا وبعضهم يقول ان بقيت
لتجوز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت
كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع
والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي
اليوم الاخير لآخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه **قوله** وتقول للمفرد من المتعدد
باعتبار تصييره الثاني والثالث الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول
والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث
اثنين اي مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها وتقول حادي عشر
على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة فتعرب يعني بالمفرد
الواحد بالمتعدد المعدد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل
لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة ضعف ستة ثم استعملت في المعدود وذات كما في
رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال وقصدت
ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد او ل تلك الالفا
الا اثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع
حفظ الترتيب العددي فذاك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد
المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار
عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلاثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو
معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية
مع النظر الى درجته التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجته

نفسه

نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه
الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ومحوه عن المجموع اسم اثنين بمعنى ثالث اثنين مصير
اثنين ثلاثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار
التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احد اما بانضمامه الى الاحد
ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا
جئت تعديه بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عدد انقص
من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثة وخامس اربعة ولا يجوز
ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه
اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة واذا
نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في
اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما
متساويان فيهما او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر
في هذا المفعول غير ظاهر لا ابتداء ولا في ذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة
اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتاويل
انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسما لاثنين وصار يطلق
على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول وهو المجموع الثاني فعلى
هذا جاز بنا اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل مصدر نحو ثنيت
الاحد ثنيا وثلثت الاثنين تثليثا وكذا اربعت الثلاثة الى عشرت التسعة
والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع
وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بفتح المصادر بشرط ضم
عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت
ثلث ماله وكذا اربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء
هذا المعنى تلثت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة
واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني
والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم
ثلثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي
ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة
وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فتقول
هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر وسيبويه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا
الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلاثة عشر ولا
اعلم احدا حكاه واعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير
وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم
الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ

لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل
لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق
العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من المائة كعشرين وثلاثين الى
تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى
المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان
رابع عشر ثلاثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع
ثلاثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز فيهما حذف اول جزئي
المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع
الى عشرة فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان
قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث
الى العاشر وانما بدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من
مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين الترتيب
وهذا المبني على ان اسم الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه
معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول
الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء
وتقول الثاني عشر فتسكن يا الحادي والثاني مع انهما مركبان كما في نحو معدي كرب
واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد فيها واحد
كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثلاثون وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا
النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما
الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول
العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى
الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول
فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثالث السبعة السيارة ولا يجوز عند
الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز
ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل
يجوز ان يقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة
بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت ما اجاز سيبويه
وحكاه عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه
وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين فقال
انهم لا يجوزون الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب
فتبنيه من الجزء الاول وهو المنيف وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة

وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب
المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف
اليه فاذا احذفته اعرب اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه
وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول ثاني المركبين ايضا
اعني ثلاثة فيبقى ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما
الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني
جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه
لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي
المضاف قال الشيرازي في هذا قول قريب لم ينكر اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن
العرب وقال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ
لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان قولك
ثالث ثلاثة عشر يحتمل معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر
وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة
لا من ثلاثة عشر وثانيهما ان الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني
عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور
سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة يونث الاسمين في المركب للمونث كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر واما ذلك لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلاثة عشر رجلا فانه لجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثلاثة
والعشرون **قوله** ومن ثم قيل في الاول اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره
واعتبار حاله اختلف حكمهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد
فقط الى مثله والى ما فوقه **قوله المذكر والمونث** المونث ما فيه علامة تانيث لفظا
او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه
علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مونثا
فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفسا وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى
والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة
العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا
وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها بالتصغير
نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا
على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة
قوله وعلامة التانيث التاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرعه
لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعل واصل العلامة ان تلحق كله بي علامة

لها فلهذا كانت التا الاسمية اكثر تصرفا بتحملها للحركات وانقلابها في الوقف
كاها وقال الكوفيون الها اصل التا لما راوا مشابهة الها للالف وليس في ان التا
في الوصل والها في الوقف والاصل هو الاصل في الوقف وقال جار الله علامة التا
في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كتا وليس في اسم
الاشارة ما هو على صرف واما التا في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر
في باب الضماير وتا التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله
فقلت لها اصبت حصاة قلبي • وربت رمية من غير رامي • وقد جا يا صاحبا رب
انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها
قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر في بابه ويقال
لعلت في لعل وما تا هنت وبنت واخت وكلتا وثنتان وستان فليست
لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا اسكن ما قبلها وفي ستان كانه
بدل من اللام تكون واحدة ومنه كشفة والالف الممدودة عند سيبويه في الالف
مقصورة زدت قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم به صار كلام ك
الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما
لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا يا مع ان مناسبة حروف العلة
بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كسا ورد لكون
ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف انقلبت يا كما قلبت الف التانيث اي بهمزة ايضا
كما في قوله لقد اعذوا على اشقر نعتال الصحاريا وتعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير
الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار ك
ولحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس
والتفت الساق وبكاس من معين بيضا لذة ولسليمان الريح عاصفة وبصغره
ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التا نحو
اذرع وعشر ارجل وجمعه على مثال الخاص بالمونث كفواعل في الصفات كطوالق و
وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين
لجمعها على افعل في المونث وقد جا في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وحنين
واحن وطحال واطحل وتجي التا لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المونث والمذكر
اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع
الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل
وافعل الصفة وفي المنسوب باليا واما نحو ربعة ونفعة في المذكر والمونث فلكونهما
في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ونفعة واما في الاسم الجامد وهي اسما سموعة
قليلة كرجلة وانسانة وفلانة الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من
اجناسها كنحلة ونخلة وتمرة وتمر وبط وبطة ونمل ونملة ومنه قوله تعالى قالت نملة

تجوز

تجوز ان يكون النملة مذكرا والتا للوحدة فيكون قالت لتا الوحدة في نملة لا لكونها
مونثا حقيقيا كما يجي في المصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة
وهو قياسي في كل واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جات قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها
وهي اسما محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت للجنس وفارقت الواحد
وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكم وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا
التا فيهما ايضا للوحدة والمجرد منه للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز ك
واحده بالتا يذكره الحجازيون ويونثه غيرهم وقد جا في القران كلاهما قال
تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد تجي للنسبة للوحدة ايضا كما لتا نحو اعرابي واعراب
وفارسي وفارس وعزلي وعزل وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما تجي التا للمعنيين المذكورين
وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو غزاة سقاة ريا في تعاريه
بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية وعلاوة وهراوة ومحدودة فان التا فيها ك
للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجي وان جات في بعضها
غير لازمة كشقاوة الان وضعها في المونث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب
اللام وتركه في عباءة وعباية وعظاءة وعظاية وصلاءة وصلاية فلما يجي في التصريف
ان شا الله الثالث ان تجي التا للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل وفعول او صفة منسوبة باليا او على فعال كقولك
جرحت جارحة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب و
وحلوبة وقنوب وقنوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة
والبغالة والحمارة والتا في هذه الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في
كمية وكذلك لان التا في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف
الموصوف لزوما للعلم به وقد جا حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتا
اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة واحد وكذا الحلوب والحلوبة
فالتا اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجي الرابع ان تدخل
لتاكيد الصفة التي على فعال او فاعل ومفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها يا النسب كما في احمري ودواري
وكان التا في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجرا للشي الواحد
مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجال والتا في مثل هذه المثل على الانفصال
وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سبة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على
الجمع الاقصى كجوارب وجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال لها
امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير
وليست التا في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان

تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في
جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب
حذف يائي النسب لان يا النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال
رجالي بل رجلي كما يجي في باب النسب فحذف يا النسبة ثم جمع بالتا فصار التا كالبدل
من اليا كما ابدلت في فرازنة وجحاجحة كما يجي وانما ابدلت منها لتشابههما في ان اليا والتا
تكونان للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين
لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد تحذف يا النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو
والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون الاسم في اسم تكسيره لو جمع على
وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي ولذا المقتوون والمقا
في جمع مقتوي قال مبتني كما لامك مقتوينا والتا في مثل هذا المكسر لازمة لكونها
بدلا من اليا ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه التا فلا
يقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك
ليرجع الاسم بسبب التا الى اصله من الانصراف وقد يجتمع في المفرد ان يكون معربا
ومنسوبا فيأتي التا في الجمع امارة عليهما نحو برابرة في جمع بربري وسبابجة في جمع
سبيجي وهو غلام المداح وقد يجي له مزيد شرح في المنسوب ان شا الله تعالى السابع
ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن اليا المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة في جحاجيح واما
فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من اليا وان يكون لتعريب الواحد والتا
في الحوليا في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتا لازمة مع حذف اليا
الثامن ان تدخل لتأكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بناء
افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزه وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وقد
تلزم كما في حجارة وذكارة وفعولة كفصورة وفعولة كخيوطة وقد تلزم كعمومة
وخوولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا تلزم التاسع دخولها لتأكيد معنى
التانيث كما في ناقة ونعجة واروية وهي لازمة فكذا لتأكيد التانيث في
الصفة كعجوزة وعجوزة فان عجوزا موضع للمونث والتاء فيه غير لازمة العاشر
دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة
وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما
في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من يا الاضافة وهي في يا ابت
ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية
وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة ودخول التا
اكثرها غير لازمة والاولى ان التا في حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى
مفعوله هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعله نحو
امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التا المذكورة في هذا القسم يستوي فيه

المذكر والمونث قال ابو عمرو وقد تكون التا عوضا من الف التانيث كما في جحيرة تصغير
حبارى وعند غيره لا تبدل منها بل يقال حبير كما يجي في باب التصغير قال
الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات
كما ذكرنا ان تفرق بين مذكرها ومونثها بالتا وتغلب في الصفات المختصة بالاناث
الكاينة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا تلحقها التا ان لم يقصد فيهما معنى الحدوث
كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيهما معنى الحدوث فالتا لازمة كحاضت
فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التا وان لم يقصد الحدوث كمرضعة
وحاملة وربما جات مجردة عن التا صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم
يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عانس وفي تجريد هذه
الصفات عن التا مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين
وهو ان التا انما يوتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند
حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس وتقتضي تجرد
الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا
في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وتقتضي ان يقال لامراة مرضع
وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه
هو مأول بنحو انسان حايض او شي حايض كما ان ربعة مأولة بنفس ربعة والتفاقهم
على انه يلحقه التا مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال
الخليل انما جردت عن التا لانه بمعنى النسب قال المصنف في شرح كلامه
ما معناه ان اصل التا في الاسما ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها و
مونثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في الحاق
التا لها فرع الافعال تلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت
فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي
حائضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق
قلت بمعنى الفعل النسب وان كانت على اسم صورة الفاعل كلابن وتامر فكما
ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى
حايض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية وحيضية قلت غاية سعي
كلامهم ان اسم الفاعل اذا لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي
مبناه على الحدوث فلم يونثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له لفظا وهذا
ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث ولا تانيث في الفعل
لفظا فكانت احدر بالتجريد عن التا ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب
باليا الذي مثل حايض وطالق بحمله عندهم عليه يونث مع انه على الاطلاق

دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري
منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل كلابن وتامر ونابل
ودارس اذا قصد به المونث لا يدخله التا بل يقال امراة ناشبة ونابلة
وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسما المنسوبة بخلاف حكم ما فيه يا
النسب ظاهرة في الامتناع من التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب
عند الخليل عند دخول التا وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وهب ان
نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما
نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه وكيف يجوز ان يقال
منفطر ومرضع في قوله تعالى السما منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنيته ولم
يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل ومفعل حتى يحملهما عليهما كما
حملنا حايضا على نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر
والمونث بالتا هو الفعل بالاستقرار ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما
له لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فالحقا التا للتانيث كما يلحق الفعل ثم جا ما هو على وزن
الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين
المعنيين فانثوا بالتا التانيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث
الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين
واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شي منهما مرة الحدوث ومرة
الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التا في احدهما دون الاخر بل كان ابدا للاطلاق
فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التا كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق
قلت كان يجب ذلك لو كان لحاق التا بهما لمشابهتهما الفعل لكن لحاق التا بهما
لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة
كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول وكما
لا يلحق التا التانيث ما التانيث كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعل
ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومجرب ومنطيق وحصان وحكى سيبويه امراة
حيان وحصانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة
واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث كالركوب والحلوب
والجزور لكن كثيرا ما تلحق التا علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون
بعد لحاق التا ايضا صالحا للمذكر والمونث ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا
تلحقه التا فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة
ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التا مع ذكر الموصوف
ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التا نحو ملحفة جديد
من جد حذف عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل

ان قوله

ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وربما فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد
يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس
والخليط وربما لم تلحق التا في فعيل نحو ناقة ورتيض (?) واما الف التانيث المقصورة الزائدة بلغ
في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى ولتكثير حروف الكلمة كقبعثرى
او للتانيث والتي للتكثير ما تكون رابعة سادسة وتلحقها التنوين كمترى ويتميز
الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تنون ما فيه الالف وبجعل في الوزن مثل
الالف لاما وان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى
فانه لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمين ملحقين به ويجي معنى الالحاق في التصريف
ان شا الله ثم من الاوزان التي لا تكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا
في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى وبهماة وروى بعضهم في رويا رؤياه ومما شذا ان
ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل كالافضل والفضلى
وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى
وحزوى وبهماة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للالحاق ايضا كما عند الاخفش
مع انه لا يثبت فعللا الا كثر فيقع لما يجي في التصريف في باب ذي الزيادة ومنها فعلى ولم
يات في كلامهم الا اسما قيل لم يات فيه الا ثلاثة اسما شعبى وادمى في موضعين
وارنى للداهية قال بعضهم حنفى في اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفا مع المد
ومنها فعلى بفتح الفا والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف [illegible]
وناقة زلجى اي سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى
لكثرة ومنها فعالى كحبارى لطاير وفوعالا كحولايا لموضع وفعالى كشقارى نبت
وفعللى كحجحبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوى كرهبوتى
وفعولى كحوكرى وفوعلى وفعيلى كخوزلى وحبركى لمشية فيها تفكك وفعيلى كهبيرى
للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في شق
وفعللايا كبرد رايا موضع وفعلنا كذربنا للداهية وفعلنيا كركرنيا والظاهر
انه اعجمي وفعلى كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى لنوع من السير وفعيلى كحليدى
اسم رجل وجا بضم اللام وفعللى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبا
وفعلى كسطرى مشية فيها بتختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلاثون
مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المونث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث
واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مونثا لفعلان
او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك
فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نون وكذا تترى فيمن نون ده
وقال بعضهم علقاة وقد يكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا
كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا

كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التا فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة ك
وامراة سعلاة وقال في طيزى وحكى اصلها ضم الفا وحكى ثعلب عزهى منونا
بلا تا وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد
يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد
يكون ذا وجهين كذفرى منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة
الا للتانيث فعلا وهو قياس في نعوت افعل الصفة نحو احمر وحمرا وقد يجي
صفة وليس مذكورة افعل كامراة حسنا وديمة هطلا وحلة سوكا وداهية دهيا
والعرب العربا ويجي مصدرا كالعرا والسرا واللاوا واسما مفردا غير مصدر كالبيدا
والصحرا او اسم جمع كالطرفا والقصبا وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف
من الالفين الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف
الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث
نحو حبير فاذا حذفت الاولى جعلت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها
همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنه فعلا بفتح الفا والعين ولم يات عليها
الا اربعة احرف فلان بن ثادا اي ابن الامة والسحنا بمعنى السحنة وجنفا
وقرما بالقاف عند سيبويه وبالفا عند الجوهري موضعان ومنها فعلا ولم
يات عليها الا السيرا وقال الفرا اصله ضم الفا كسرت للبا وفعلا
اما مفرد كالعشرا والرحضا او جمعا كالفقها والعلما واما فعلا وفعلا كحربا
وخشار فلحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلا كقاصعا وفعليا ككبريا
وفعللا وهو اما مصدر كالبراكا بمعنى الثبات في الحروب واما اسم كالثلاثا واما
صفة كطبا قا وفعولا كبروكا بمعنى البراكا وفعللا كهندبا بكسر الدال وفتحها
وفعلا كعقربا وفعللا كخنفسا وفعيلا ككريثيا ضرب من التمر وفعلا كزمكا
وقد يقصر وليس الالف للالحاق لسيما ولانه لا يوجد افعلا اما مفرد كاربعا
واما جمع كانبيا وهو كثير وافعلا بضم العين كاربعا وقد يفتح الفا فيهما ثلاث
لغات وفعليا كزكريا وفاعولا كعاشورا ومفعولا كمعيورا وفعالا كجادبا
نوع من الجراد وفعلا كبرناسا بمعنى الناس وفعللا كعرفصا **وهو حقيقي**
ولفظي فالحقيقي ما بازايه ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة
وعين انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازايها ذكرا
منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع ك
العلامة كامراة وناقة وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي
ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من
حيث التحقيق العقلي **قوله** واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازايه ذكر من الحيوان
كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول
عرفت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله

تعالى

تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك على علم
المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند
بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقرا قاض عليهم ولعل السر في اعتبار ك
التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع ان يعتبر
حال تانيثه في غيره وتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره
واذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما
اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكر حمامة حسنة وحسن قال طرفة كسامحي
شاة نحو مثل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان تقول
صاح دجاجة انثى على انك الغيت تانيث دجاجة بالتا لكونها للوحدة لا للتا نيث
لانك وان الغيتها بقي التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة
كما يجي **واذا اسند اليه الفعل فبالتا** وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع
مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت
وفعلوا والنسا والايام فعلت وفعلن **قوله** اذا اسند الفعل اي فعل
وشبهه الى المونث مطلقا سوا كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة
او لا فذلك الفعل وشبهه مع التا للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل ك
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير
الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجي
ثم اعلم ان الفاعل المونث اما جمع السلامة او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني
المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجي حكمهما وغيرها اما ظاهر او مضمر ك
والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي
المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان
وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنيا بالمونث الظاهر عن علامته
وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع
نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة ك
لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا تلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند
اكرم الى هند كما لا تلحقه الضماير في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعل
غير متصرف وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ك
ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءني من امراة وكفى بهند فلبيان انجرار
الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا
عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التا في الرافع لان المستثنى
منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثنا
فالمستثنى قائم مقامه في الارتفاع مع الفعل بالا او تقول المسند اليه هو مع الا
المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثنا

وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة
هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة
اذن وعدا بالشي مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان
متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان
منفصلا فترك العلامة احسن لاظهار الفضل الحقيقي على غيره سوا كان بالا او بغيرها
نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما
فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سوا كان التانيث حقيقيا كهند خرجت
او غيره كالشمس طلعت الا الضرورة نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل
ابقالها وانما لزم العلامة لخفا الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف
الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما
الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سوا كان واحد المكسر حقيقي التذكير او
التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد
المجموع بالالف والتا ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات
والجبيلات والعرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المونث غير
الحقيقي الا في شي واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو
قال الرجال والنسا او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل بل
وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال
النسوة لان المجازي الطارئ ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم
يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث الحقيقي في الهندان ولم
يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقا لفظ المفرد فيه
فاحترموه وكان قياس ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتا ايضا
نحو الهندات لبقا لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد
والعلامة اما بحذفها ان كانت تا نحو العرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في
الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد
قد زال لزوال علامة ثم حمل عليه ما التانيث مقدر فلا يظهر فيه التغير كالزينبات
والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على تانيث نحو الزينبات
مجازي قول الحلبي حلفت لهند في متغير بكراته تحت تصحرا الغبيط درادقه
وحكم البنين حكم الابنا وان كان بالواو والنون لعدم بقا واحده وهو
ابن قال لو كنت من زمان لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا
ولذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده كالسنون والارضون حكم
المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتا كما يجي فالواو والنون
فيه عوض من الالف والتا ويساوي التاء في اللزوم وعلامة تا مضارع له
الغايبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا

كله

كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم الظاهر غير الحقيقي
واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير
الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير
العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقا
لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو
مناسب للكثرة التي في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى
لاصالتهم لغير العاقلين وصارت اليا للواحد المونث في تفعلين وافعلي فلم
يبق للجمع العاقلين من حروف المد شي فجي بالنون لمناسبة بين الواو وبينها
في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا
نظرا الى العقل واما ضمير المونث الغايب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل
وفاعله نظرا الى طريان الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر
لا يعقل كالايام والجبيلات ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل
كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المونث الغايب تا ونل
للجماعة وان تكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون له
موضوع له فيقول الايام والجبيلات والنسا والزينبات والدور والعرفات فعلت
وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضماير على
اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم
واياهن وفي المجرور لكم ولكن لهم ولهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا
واما اسم الجنس فيجوز اجرا ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمونث لي
وضميرهما ولا يمتنع اجرا ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت
النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه اوجب التانيث
كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز
تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاطة مجفل فهو كاسم الجنس
نحو مضى الركوب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب
المستثنى ما الحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل ان معه مثله
من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع
صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينها في نظر الواضع سوا كان ماهياتها
مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره
الى الماهيتين بل صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين
والبيض لافراس وسوا كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين
فان نظر كل واحد واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك

معنى

المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهيته كان مميزا بها الاسم عن غيره حتى
لو سمي زيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين ونحو
كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه
المصنف مخالف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين
بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف
تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك
القرآن للطهر والحيض والعيون كعين الما وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع
من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على
الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله له
قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان لهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب
الشافعي ومعاونيه اذا وقعت الاسما المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقرا حكمها
كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما العين عينا فانها تعم في مدلولاتها
المختلفة كالفاظ العموم سوا ولا يصح ان تستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة
تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه بوضع
واحد اما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد
سوا كان واحدا او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما
عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك
الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك اجناس لو خذ احادها فثني وجمع
كالقرائن للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة
لادى الى اللبس وليس للاعلام تثنية وجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه
المختلفة اورث اللبس وقد تثنى وتجمع غير المتفقين في اللفظ بعد
جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شي واحد
كما في ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان تغلب
الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو
ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مونثا لم ينظر الى الخفة بل
يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بني الحارث
ابن كعب قال احب منك الانف والعينانا وق ان اباها وابا اباها قد
بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة
وفتح نون التثنية كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه حسوته
لا تقضي شهرينه شهري ربيع وجمادينه وفرق في الفعل ايضا في السواد ا
تعدانني وقد تضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل

اصل

اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في
محل ضنك • كلاهما ذو اشر ومحك • وقال كان بين فكها والفك • فارة مسك
ذبحت في سك • وقد يجي العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله
او عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا وابعدهم عن منزل الزام او فصل بينهما بفصل ظا هر
نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل
الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من
غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا
وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعد يك
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر بل
حذف حرف العطف لتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطو ف
مع حرف العطف لو سلم انه مكرر بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف
لوقوعه على الشيئين او الاشيا وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد واوا واحدة وعلا مة
الجمع دليل تضمنه اكثر من واو نحو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام وان الشرطية
قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المعنى
واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سوا الا ان كلا
لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية
الى علامتها لئلا تلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة
واقعا على الاشيا كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا
ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء د
عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول
وقوع اللفظ على الاجزاء المتساوية في نسبة الحكم اليهما او على الاجزا المتساوية
فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كجاءني
خمسة عشر وذلك ان لم يكن بوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع
وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعه للمفرد ك
كلفظ المثنى والمجموع او توضع للمثنى والمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد
من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال
اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كانت الفه عن واو
ومولا في قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته اصلية
ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور
ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد
الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو

اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واذا اعلم ان الكلمة
قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع
المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان ذلك ثلاثيا والفه
بدل من الواو رد الى اصله ولم تحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف
النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعاد
الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه
لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة
عن شي كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسما العريقة البنا اصل وكانت
مجهولة الاصل وذلك بان تقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها
الاماله ولم يكن هناك سبب للاماله غير انقلاب الالف عن اليا وجب قلبها يا
فان لم تسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال **قوله** بعضهم بل اليا في النوعين اولى
سمعت الامالة او لا لكونه اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف
الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربا وجب
قلبها يا لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في التثنية مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل
مثل هذه الالف ويكتبها يا وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر **قوله**
والا فباليا اي ان لم يجمع الشرطين ومما كونه ثالثا عن واو وذلك اما بان يكون
ثالثا عن يا كالفتى والرحى او زايدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى [illegible]
والمستصفى او عن يا كالمرمى والمرتمى والمستقى او زايدا على الثلاثة زايدا للتانيث
كالحبلى والقصيرى والخليفى او للالحاق كالارطى في الحنطى او للتكثير كالقبعثرى
والكمثرى وقد تحذف الالف خاصة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتا
كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان
ولا مزريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد يا عند التثنية وههنا
لم تثبت الف قط حتى تقلب يا او هو هنا مثنى لم يستعمل واحده **قوله** وان
كان ممدودا الى اخره الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من
الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او يا اصليه ككساء ورداء
واصلية كقراء الجيد القراءة فاما التانيث تقلب في الاشهر واوا دون اليا
اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من
غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون اليا فلوقوعها بين الفين فالفرار
في الهرب من اجتماع الامثال لان اليا اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو
والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني
قلبها يا نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة

عن الواو والياء الاصليين فيجوز قلبهما واوا وابقاهما همزة لان همزتهما ليست باصلية فشابهتا
همزة حمراء واحد لهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او يا ملحقة بالاصل فشابهتها همزة
قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها لا اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض
من زايد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى
من ابدالها لعرف نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل
يا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة
بعد الالف الزايدة همزة كما في كساء ورداء في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها
واوا وههنا لم تتطرف اليا حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالالف والنون
ههنا لازمان كما هي في مذروان فثنايان كسقاية وعماية وجاء حذف زايدتي التانيث
اذا كانا فوق الاربعة نحو خاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين
واما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا
ولهوات واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان
واخان واما فوك فلم ترد اللام في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما تثنى بقلب واوه ميما
كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو الازم الاضافة بخلاف
فم فوام متخصص من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض
التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي
اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو كما اعتقب
على لامه الواو والها كسنهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وبلو
البعد ورد لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا ذوا ذوات مال وقد جاء ايضا ذاتا
مال وهو قليل واما غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في
التثنية يقال دمان ويدان واما يديان فاليديان بيضاوان عند محلم تعلى
لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودمان قال فلو انا على حجر ذبحنا
جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دميان يدمي كرضي
يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر قد دميان شاذ عنده
قال **قوله** سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظبا وظبي ودلاء
ودلي واو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمي لانه
في دم ومثنى دم دمان فقط وقال **قوله** المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه
يا فدموان شاذ عنده قال ودليل عينه تثنيته على دميان قال الاثري ان ان عمر
لما اضطر اخراجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا
نقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يدا ساكنة العين
اتفاقا فالجواب انه مثنى يدي وهي لغة في يد كما مثنى يد قلت **قوله**
ولسيبويه ايضا ان يقول دما لغة في دم كبدي في يد والمشهور ان بداية الاصل
ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي

ان يكون اصله يد فعلا محرك العين لقوله يارب سار بات ما توسدا الا ذراع
العنس او كف اليدا فاما حذف لامه بعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرنا
واما منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان مجيء سا كنا كما حذف
مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي وتحذف نونه للاضافة
وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اما حذف النون في الاضافة لما مر في اول
الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسا
روممنة واما دم والقتل بالحر احذر برفع اسارا اذا جرتها الاضافة واما فضل
وقد تسقط التقصير اصله كالحفا رما زيدا ما النصب على ما يجيء في اسم الفاعل

سا كان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا
قوله مع

قوله حذفت تاء التانيث في خصيان اعلم انه يجوز خصيتان والبتان
على القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطار
وقال تكن ابن الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما خصيان واليان
فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبه
صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اولا على التثنية كما
في مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما
خصي والي في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان
وخصيان من ضرورات الشعر فانهما ما جاءا فيه قال يرتج المياه ارتجاج الوطب
وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة
لا يجد فالتاء منهما وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية
والية وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزان
الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من
لفظ التثنية قال لكانه وجد تركيبين قد تضمنا والاضافة معنى كقوله حيا الله
وجها للزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما وذلك
لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما
لفظا ومعنا اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف
اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى
اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما
اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد
ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع
على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى اخر ولذلك قال بعض
الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في
كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما اشتد لا انقوله تعالى فاقطعوا
ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة
كما في الاية وقد جمع بين الكعتين من قال ظاهراهما مثل ظهور الترسين فان

فرق

فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو زيد وعمرو ولا يكون
ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه فان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا
منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة
فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه
سماعا نحو ضع رحالهما اوما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان
والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد
يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين
يقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع
وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وهم لكم عدو وذلك لجعلهم
كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه الصلاة والسلام المومنون كنفس واحدة
ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد
يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على ما قيل الى اقامة التكرير
الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى رب
ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما وامان اكثر الرفقا ثلاثة فيخاطب
كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن
السنتهم عليه وقد يقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه
نحو قولهم حب مذاكيره ولعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية
اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما
ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز
لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما
قوله ما دل على احاد ليشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلاث
وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل
عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما
تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمثلوه او بالحركة كاسد في اسد او بهما
كرجال وعرف والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير ما اي مع تغيير وهو حال
من قوله حروف مفردة اي كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة
لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة الى
هذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير
ما اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم الى تلك الاحاد بان اخذت
حروف مفردها وغير بتغيير اما ابل احادها الفاظ من غير لفظه كبعير وشاة
فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وحامل وباقر في جمل وبقر احاد فيه
اذا جاءها من لفظها كما رايت اخذ راكب وغير حروفه فصار ركبه قلت

ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها
لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي بل جموع
كثرة وجمع الكثرة لا يصغر لفظه بل يرد الى واحده كما يجي في باب التصغير وهذه
لا ترد نحو ركيب وحمو يمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى احادها ولم يقل
ركبي وحاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لنا حامل كهداة
الليل ساهد وقال مع الصبح ركب من احاظه مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي
يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتا نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك
لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لماهية المعينة سوا
كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها لا تدل عليه بتغيير حروف مفرده
فان قيل اليس احاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التا او اليا قلت ليس ذو التا وذو
اليا مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ونزيد عليه ان اسم الجمع
يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين او التمرات وكذا فان اكلت
تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم
ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء
الاجناس مما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كحامل وما فرد وركب جمع خلافا لسيبويه وكل الفراء كل ما له واحد من تركيبه اسم
جمع كان كما فر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس
اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا جمعين اتفاقا نحو نبل وترات واما لم يجي لمثل
حل مفرد بالتا اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالفتاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع
واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة
وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين
بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالتا
او باليا بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصود بحروف مفرده بعض الجموع
ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعباديل بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة
فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجمع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المقدمة
لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد
وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها
واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ودونسا كغلام وغلمة وكان له مفرد غير تغيير
اما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن
وشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها
مذكورا ومذكار ومحسن وشبه وكذا احاديث النبي عليه افضل الصلاة والسلام
في جمع الحديث وليس جمع الاحد ونه المستعملة لانها الشي الطفيف الرذل حوشي

صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مقدرا ووصف
به لغيره كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يبن الا
الاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان بني الاختلاف النوعين فهو جمع مقدر
بغيره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان
ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كجدار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وحمر
الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان
في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع قال تعالى
حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال تعالى نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار
حاله المستقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء
التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا وقوله تعالى وهم
لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا الاختلاف
النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع
كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين
بل مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل **قوله** وهو صحيح ومكسر الصحيح لمذكر
ومؤنث لمذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه فان كان اخره يا قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان
كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون وقيل قد يكسر
نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان
يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم اخرين ولا يخلوا المفرد في جمع
المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا
او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل
المسمى بظبي ودلو والمنقوص تحذف ياؤه وذلك لانهما تنضم قبل الواو وتنكسر قبل
اليا والضم والكسر مستثقلان على اليا المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي
ومررت بالقاضي وهذه اليا مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا
فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد
فضم ما قبل الواو لمناسبته للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء
الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلب الواو يا لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره
من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي **قلت** ذلك ليا الاضافة التي
هي على عرف الزوال واما في النصب والجر فحذفت اليا وبقي الكسر على حاله لكون يا الجمع
بعدها ولم تحذف يا المنقوص في المثنى لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه
والفتحة لا تستثقل على اليا كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذف
الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين
وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون الكلمة

حرف مد لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاء اعلا اخوا
خلاف الجمع فانك تقول جا اعلو اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو
والبا قبل الالف والبا في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمهما
اوكسرهما قبل الواو والبا ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزووت ورميبت كما ترى نحو
نزوان وغليان فاذا لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزووت
والبا المكسورة في رميبت في حكم الوسط للزوم الواو والبا بعدهما كما في سروت
وعفريت فما ظنك بنحو علوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويايه بل يجي مثله
في الوسط نحو قوول وطويل وعيور وبيع والكوفيون يحذفون ذا الالف الزايدة من
المنقوص جوازا فيقولون العلسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه
ان كان اسما مذكر علم يعقل وان صفة مذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر
ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المونث مثل جريح وصبور ولا بتا
تانيث مثل علامة قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم ان كان اسما اي غير صفة
قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع
وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم لقب للفظ الذي يطلق على الشي وان لم يكن تحته
معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او له ثم وهم من
يذهل عن بعد التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او نظن ان
طلحة داخل يجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشي لان نحو طلحة ان خرج بقوله
مذكر يخرج بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد من التا ليدخل فيه نحو ورقا
وسلمى اسمي رجلان فانهما يجمعان بالواو والنون على مذهبين اتفاقا ويخرج نحو طلحة
وحلو واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات
وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة
في الاسما وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
في الاسم ذي التا فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحهما
قياسا على الجمع بالالف والتا كالطلحات والجمرات وذلك لان حقه الالف والتا
كما قالوا ارضون بفتح الرا لما كان حقه الالف والتا والذي قالوه مخالف للقياس
والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة
الطلحات واما القياس فلان التا لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا
التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف مع عدم ما يدل عليه وغلب على
الظن انه جمع المجرد عنها لكثرة الجمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم جاز
في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التا على ذي الالف
فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث وانما قلبوها
دون اليا لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف

ويبقى

ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسيا حذف
التا للزومهما الكلمة وكانهما لامها وذكر ان المازني كان يجيز في ورقا ودون الهمز في
الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها الواو للجمع بعدها
فهو كانضمام واو دلوك او انضمام واو علوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا
وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجي في التصريف واذا سمي بسعاد
وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد اذا سمي به مونث
بالالف والتا وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث
قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العاملين ان يكون من اولي العلم فلا
يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه ذوي العلم بهم في الصفات
اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلما كقوله تعالى ايتنا طايعين
وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل
وكل في فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى ان يقول يعلم
ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل
للمنع من القبايح الجايزة على صاحبه تعالى عنه علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع
بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير وانما اختصا
بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلا في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص
هذا الجمع من بين العلما الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم
فتخصيصا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكسر التصرف في الاسم باعتبار
وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم
يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فجبر بالتصحيح كما جبر
في نحو فلون ذكرون ولهذا شارك باب العلم المجموع هذا المجموع وباب كرون
في جواز جعل النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل
موديا معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كابيض في التصريف اريد
ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل
وهي الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون لتحمل ايضا في الوصف واو وان كانت
واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين نحو قام رجال قاعدون
علمانه كما في تعدد ن علماته لما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به من
المقتضي للتصحيح لم تجر بتصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم
الفاعل والمفعول وابنية المبالغة الا ما استثني والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر الا ان المصغر يخالف لساير الصفات من حيث لا يجري على الموصوف
جريها وانما لم تجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على
الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف
معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل

رجل صغير فوزانه وزان رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود فلم
يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا تذكر
قبلها كالصفات الغالبة وتقاربها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان
الصفات ترفع الفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر معه هو من لفظه
فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل
في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون
فشيئان العلمية وقبول تا التانيث فالعلمية مختصة بالاسما لما ذكرنا وقبول
تا التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما
يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات
قبول التا لان الغالب في الصفات ان يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قائم والمراة
قائمة وكذا المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسما الجوامد ان
يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة
وحصان وحجر ومستوي مذكرها ومؤنثها كثير كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين
وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في
الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسما فكل صفة لا تلحقها التا فكانها
من قبيل الاسما فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان
احمرون وسكرانون واستدل بقوله فيما وجدت بنات نزار حلايل اسودين
واحمرينا وهو عند غيره شاذ وايضا حمراوات وسكريات بنا على الصحيح جمع المذكر
والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع
بالواو والنون مع انه لا تلحقه التا ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل
في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل
الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون
وكدون وارضون كما يجي واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التا
كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان
لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا
لان فعلان الصفة بضم الفا ليس اصله عدم لحوق التا ولما ندرت من بين الصفات
التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال
بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات
وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ
من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصمصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه
مع انه يقال صمصلقون وصمصلقات لان كسر الخامس مستكره كما يجي فلم
يبق الا التصحيح **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة ولكنه
لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا

العدد

العدد وبعد الفا ضمير راجع الى اسما فمذكر شرط وجزا خبر لقوله اي فهو علم فخلو
الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام
ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط
مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفا في خبر
المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش
والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله المقصود والثالث ان الفا
الرابط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما
يجي في بابه ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول
مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفا راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر
قوله ولا مستويا فيه مع المونث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف
على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشي في نفسه مع غيره ولو قال
ولا مستويا في المذكر مع المونث لكان شيا **قوله** وتحذف نونه بالاضافة
وقد شذ نحو سنين وارضين قد تحذف النون للضرورة كما المثنى لتقصير
الصلة كما قوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورايهم نطف وانما سقطت
قبل لام ساكنة اختيارا كما في السواد انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب
تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله حاتم الطائي وهاب المائة **قوله** وشذ نحو سنين
الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منه ابينون قال زعمت تماضر انني اما
امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهذا عند البصريين جمع ابين ابنى مقدرا
على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال
الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو
وهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجي افعل في فعل
شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن **وقال** الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين
تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا **وقال** ابو عبيد هو تصغير بنين
على غير قياس ومنه دهيدهون وابيكرون في قوله قد رويت الا الدهيدهينا
قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل
وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين
احدهما كونه بالواو والنون من غير العقلا والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر
وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو
والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانه جمع ذوا على غير لفظه ومنها
عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله كتاب مرقوم
على هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة

والقياس ان يقال في المنسوب اليها علّي ككرسي المنسوب الى كرس وان قلنا ان
عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو
شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم على حذف
المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على
جهة التغليب لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو
الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون
وشذوذه لانه ليس بصفة ولا علم ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه بمعنى الانس واما
قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء جيأل فانما جمعه بالواو
والنون مع عدم العقل لانه جعل الذيب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها
عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الرا لان الواو والنون
في مقام الالف والتا فكانه قال ارضات وللتنبيه على انها ليست جمع سلامة في
حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها
لكونها غير وصف ولا علم واما ذو ومال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه
ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في
الواحد ومنها قولهم بلغت مني البلغين والذرحين بضم الفا فيهما وكسر العين منهما
البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم
لقيت غفرين لجواز ان يكون شاذ من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب
واعلم انه قد شاع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من
الاسم الذي عوض من لامه ها التانيث المفتوح ما قبلها معبرا او ابدل بعض تلك
الجموع تنبيها على انها ليست جمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفا نحو
سنة سنون بكسر الفا وجا سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كروا
عزون وجا في بعض ما هو مضموم الفا الكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ
لظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفا فلم يسمع فيه التغيير ل
كالعضين والمائين والعزين والريين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين
الضمة والفتحة وجا قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثا
في الثبة وربما جاء في المحذوف الفا ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب
لامه كالاضاة والقناة لكن بحذف لامه نسيا حتى تصير كالسنة فيقال اضون
وقنون ولو اعتبرت لاماتها لقيل الاضوون والقنوون لكونهما بعد حذف التا
مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام
لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب
الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا لم تعتبرها في الجمع وربما جاء هذا
الجمع في المضعف ايضا كاحرين وحرين وحكى يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها
قيل قد جا احر في الواحد وقيل لم يجي ذلك وزيد الهمزة في الجمع تنبيها على

كونه

كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا
الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف
نسيا بالواو واما احرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم للنقص
المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تقضي
وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب
تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين
ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا
مردا وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت الاربعين وقال عرابة الوشحي ك
صامنة البرين وقال وان لنا اباحسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها اذا
كما تلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر كما قلنا في باب العلم واكثر ذلك في الشعر
هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الحيا
في هذا كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون
مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بيا النسب
فلما حذف يا النسب صار مقتوون كعلون وقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف
فيه بدل من التنوين اذ كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق
وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد
وكذا المراة والمراتين والنسا ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في
المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلاثة
اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف يا النسب الذي في الواحد وهو
مقتوي والحاق علامة الجمع بما هو منه وهو مقتو مع عدم استعمالهم له ولو استعمل له
لقلبت واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده
مقتو المحذوف اليا كما قال سيبويه في المهلبون والجهالبة انه سمي كل واحد منهم
باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب ثم جمع في الظاهر المحذوف منه يا النسب
ويجوز ان يقال ان يا النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه
بالواو والنون فكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين
فتح الواو قبل اليا فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا للتغيير عن
صورة الجمع لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم
في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات
ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير معقلون وشذ ضبعان في
الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب
الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب ان يكون جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي
كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية

وَالجمع للمعربات وَاما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين
نصح مستانفة وان كان الثاني مثليا اما للتركيب كخمسة عشر اولغيره كسيبويه ن
فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وكذا ذوا خمسة خمسة عشر وهذا كما يقال في
الجملة المسمى بها ذو ا تابط شرا وذو ا تابط شرا اتفاقا وذو ا شاب قرناها وذوا
شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان
يقول في المثنى والمجموع على حد علمين كما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاني
ذوا مسلمين وذووا مسلمين معا لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحروف وشذ في
في الاثنين الاثانين والاضافة ذوو متصرفات همسا من اضافة المسمى الى اسمه
كما في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع ثبات الجزء
الثاني ولذا يلزم تجويزه في الخمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا
كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى
ويجمع منه المضاف نحو عبد المناف وعبد ومناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف
والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابو الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على
تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا
فان كان العاقل قلت بنو كذا وذوا كذا وابنا كذا وذوا كذا وان لم يكونا العاقل
سواء كان المونثة بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وحمل ذ وعثنون ونا قه ذات
عثنون او لمونثة ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات
لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو حمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا
لغير العقلاء في الجمع بالمونث على ما يجي كما مر في قولهم الايام مضين وحكى الاخفش
بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال ذا ما بنو نعش
دنوا فتصوبوا كانه جعل نعشا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المونث مالحق
اخره الف وتا وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو ن
والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا الحايض والا جمع مطلقا قوله
المونث اي الجمع المونث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قيل وهو
صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومونث تبين ان المونث ماد ل على احاد مقصودة بحروف
مفردة بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان
معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامات ليكونا من
وباد في جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتا لانه عرض فيه الجمعية والتانيث
غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد تدل على كل من المعنيين كما في رحال وسلمى وحمالة
مثاربة قوله شرطه ان كان صفة الى اخره ينظر الى المونث اما ان يكون صفة
والا فان لم يكن صفة قوله المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله
والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسما المونثة بتا مقدرة لغد وناوعقرب
ويمين من الاسما التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل نحو

بهما

ممنوع كالسموات الكاينات والشمالات في الرياح وذلك لحقها هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء
المونثة الا علم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وحسنا او مقدرة
كهندا وذونا التانيث الظاهرة سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعرفة
ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بتا
الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالا
فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلا يقال
ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد التا وثلاثة اكاريم وتخاريج اذا قصد ثلاثة
انواع من الاكرام او ذو الف تانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى ن
والضرا واذا اسمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر وما يصح تانيثه وتذكيره
اذا الرمات لم مكبرا ولم تجز جمعه بالواو والنون كالالفات والتاات الى اخرها
وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن
مونثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة
وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسما احدهما اسم جنس
مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف
كسفرجلات لا تكسير مستكره كما يجي عند الفرا هذا القسم ايضا مطرد واما اذا
جاله تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما قولهم
بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رحلات وصواحبات
وبيوتات فلا يقال كلبات لقولهم اكالب وان كان المونث صفة فلا يخلو من ان
يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتا سوا كان صفة
لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحليات ونساوات الا
ان يكون فعلى فعلان او فعلا افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتا حملا على مذكريهما
اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات
وسكرانات كما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا
كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلا او فعلى سميت به
غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المونثة علامة تانيث ظاهرة ولم تكن خماسية
اصلية الحروف لم تجمع بالالف والتا سوا كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح ن
وصبور وساير ما يستوي مذكره ومونثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع
بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من
التاء وبين ذي التاء فان ذي التا فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل
وفعل المونث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق ذو التا ايضا علامة المونث
اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوايض وحيض مطافل وان كانت صفة المونث
المجرد عن العلامة سوا اشترك فيها المذكر والمونث او اختصت بالمونث خماسية

اصلية الحروف كالرجل او المراة الصهصلق والمراة الجمجم ثم جمعت بالالف والتا
لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصليقات وجمرشات ويجمع ايضا بهذا الجمع
مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سوا كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور
من الخيل وحمامات سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض
وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون
او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات
وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصفية وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر
جمع المونث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المونث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمونث وجمع جمعه **قوله**
ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدا ومعنى
هذا الكلام ان المونث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا
فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التا كحايض وان كان له مذكر فشرطه
ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا افعل وفعلى
وفعلان وجميع الامثلة التي استوى مذكرها ومونثها كصبور وجريح وتبيات
شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التا في المونث كسيك وميته وخرج ايضا
الوصف ذو التا الذي يشترك فيه المذكر والمونث كربعة وعلامة ومعطارة
ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالواو والنون وتقول في جمع بنت وابنة بنات وفي جمع
اصليهما لان الاصل بنوة ثم ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا في
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ
على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التا على ثلاثة اضرب
اما مفتوح الفا ورد اللام في جمعه بالالف والتا اكثر كهنوات وسنوات
وضعوات في سنة وهنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجا حذف اللام ايضا
كذوات وهنات وحامة ما لا يجمع لا بالواو والنون ولا بالالف والتا استغنا
بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفا وترك الرد فيه اكثر كمئات
وريات لثقل الكسرة وقد جا عضوات واما مضموم الفا فلم يرد فيه الرد كثبات
وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجا في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف
فيه فتح التا حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ نغزوا ثباتا ولعل
ذلك لاجل توهم تا الجمع عوضا من اللام كالتا في الواحد وكالواو والنون في كرون
وثبون وقال ابو علي بل هو تا الواحد والالف قبلها اللام المردوده فمعنى سمعت
لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تا الجمع لا تفتح في موضع وفيما
قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم واغزوا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير
محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التا وكسرها اشهر فاما ان يقال انه
مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاوه شاذا فالعرق اذن

كالبوان

كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروف جمع بالالف والتا مثله ولنذكر شيا من احكام
المجموع بالالف والتا وان كان المصـ يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على
وزن فعل ومونث بتا مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة
او مضاعفا كمرة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف
وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه فيه كثمرات والدعوات والتزم في جمع
لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر
فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التا في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها
يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة واجاز
المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم
فتح عين الواحد وقيل لانها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل
كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات
وصعبات خلافا لقطرب وجوز اسكان ما استحق الفتح من الهوي في المفاصل وجاء
في المعتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصد
للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال
نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما يقال صعبات بفتح العين اذا
سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه
اهلون وادخلوه التا فقالوا اهلة قال واهلة ود قصد تبريت ودهم
وابليتهم في الحمد جهدي ونابلي اي جماعة متاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس
ابن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون له
اعتدادا بالوصف العارض ويفتح هذيل العين المعتلة كجوارات وبيضات رايح
مناوب وقرى في السواد ثلاث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين
الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها
للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا
وانما تقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفا لعروض الحركة في الجمع
كما لم تقلب في خطوات المضموم ما قبلها واوا لعروض الضمة واما فعلة بضم العين
كعرفة وكذا فعلة المونث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتا
كمدات وان كانت معتلة العين فلا يكون الا بالواو كسورة ولا يجوز الاتباع اجما عا
وقياس لغة هذيل جواز فتحه كما في بيضات وروضات لانهم علقوا خفة الفتحة
على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا تحرك العين في دولات وهو
الظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان
لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام يا جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع
سوا كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان
الكسر اخف لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام يا نحو كلبة لم يجز الاتباع

اتفاقا للتثقيل واما فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما
اخر فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة
الهاء واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مونثا كهند فان كانت
مضاعفة فلا تجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة
العين فلا تكون الا يا اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز الا الاتباع اجماعا
ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان
كانت صحيحة العين فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا
امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات
ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام يا كلحية جاز الفتح والاسكان واما
الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجاز
السيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع
والفتح والاسكان والفرا يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في
المكسورة صحت العين ولا الا فيما سمع كخطوات وعرفات **قوله** جمع التكسير
ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح
وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون بتغير بناء واحده
ايضا بسبب الزيادتين لانك نسبة بهما بناما ثنيا فا المفرد صار كلمة اخرى بذلك
كان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني
في غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بنا الواحد
ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما قد دخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع
بالالف والتا والتغيير فيه اظهر لان علامة التانيث تتغير فيه ولا تبقى على حالها
الا ما التانيث فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير
مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغيير
في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسكرات بفتحها واتباعها فيفيد
حصول هذه التغييرات بعد سكون عينها لغرض وان لم يثبت نحو تمرات
ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التا بالجمع بالالف والتا
بعد لحاقهما لاجتماع التاءين فجمعهما من باب جمع السلامة باعتبار اللفظ
قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا يطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة
والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة ولهذان ذا اخلاق وبالكثير ما فوق العشرة
قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعلة وفعلة وفعلة وزاد الفرا فعلة
لقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس بشي اذ القلة
مفهومة من اشباعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلا
كاصدقا وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في
سلامة الواحد وليس بشي اذ مشابهة شي لشي لا يقتضي مشابهته له في معنى ايضا

ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر
يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه
دليل على ان المجموع بالالف والتا جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة
مشترك بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة
استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختصارها فيه على سائر الجموع اذ وجدت
اعلم انه اذا لم يات للاسم الا بنا جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة
كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه
كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقرا **قوله** المصدر
اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سوا صدر منه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا
المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا
ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا لا يجري على ناصبه ويقال
اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة
جارية على شي اي ذلك الشي صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول
والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه
الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس
الكوفيون قال البصريون يسمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل **وقال**
الكوفيون هو مفعل بمعنى المفعول نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا او المصدر بمعنى
الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على
اصالة الفعل بعمله فيه نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه
قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل تقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع
في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض
ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل
قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه
ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع
الفعل لانه كان يحصل في قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم
طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على
المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا
انتصب بفعله او بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري على الفعل
احتراز من نحو العالمية والقادرية **قوله** وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس يقول

اخرج اخراجا واستخرج استخراجا برتقي ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في
الاغلب كما يجي في التصريف واما غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعلة ويجوز ايضا
ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضي فتزيد
كسرت اولها قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت اوله فقط كما
تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فعال وفي فعّل
فعّال وان كان ثلاثة متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال
وافعلال وافعيلال اذا اصل ماضيها افعلل وافعالل وتفعال وليس هذا بناء على
ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجي المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم
بالفعل والاشهر في مصدر فعّل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل
وفعللة ومفاعلة واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذ اصله
قيتال والرباعي من تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفعيل ونحوهما
الاخلاف القياس كما لتفعلل والتفاعل ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا
مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته
الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل
للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود
من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها
من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما
يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض
كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محلها فنقول
اذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر
بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم او زمان الخاص غير الازمنة الثلاثة
او مكانه او ما وقع عليه صنع من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة
اما المجرد بتغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغيير مما مع الحذف كما ستخرج
في الاستخراج او بتغيير مما مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة
بنفسها على احد الازمنة الثلاثة معينا وتقتضي وجوب ذكر ما قام به بعدها
فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به للحدث فاعلا وتقتضي
وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر
والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان
عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك
اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تبيين
احد ازمنة الحدث الثلاثة معينا مع بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن

التنبيه

التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم
في الاغلب تجي بما كان معينا ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن
في بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب فيها لم يمكن فيه ذلك
اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد
اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما
جعل لما قام به للحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل ولباقي اللوازم صيغة
مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر
اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل يرفعه
الفاعل دليل على كون ذكره اهم من لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في
اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها
ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو
ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على
الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشي بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة
تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على
الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكنه تعلقه به كقوله تعالى بل الله
فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى من سائر ما تعلق به نحو زيدا
ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل لاتصاله او
الفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شي
مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شي
في اللفظ وانما ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقديم
على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس
موضوعا لطلبه كالمصدر ولكنه عمل في غير المسند اليه من المعمولات التي لم تقم مقاما
الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان ذلك كل واحد منها ايضا على المصدر
الذي ليس كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب
الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم
الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد نظر الواضع
الى العقلي ذي الحكمة لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به
فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في
نظيره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول لكنه
شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة
المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل

والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند
اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وحينئذ فجاز ان يتصل ان يتصل به غاية الاتصال وهو
اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابهها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول له لفظا
بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج
الى تقدير ان لم يلزم لزوم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب
المصدر فلما مر في باب المضاف فان **قلت** فان كان مشابهته للفعل
ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل **قلت** الا انه لما كان بنفسه يطلب
الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة تطالبهما وضعا اعني الفعل يتحرك ذلك
الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي
الفاعل والمفعول لا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر
فطلب عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع
اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل
وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه يصح اذن تقديره بان والفعل
اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك
ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر
بان والفعل لانه اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته
للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معه على معنى المضي لكنهم قدروه
بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا اشد يدا لكونها اشهر
واكثر استعمالا منهما والتقدير بها بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لا
لتعذر تقديره اذن **قوله** ولا يتقدم معموله قيل لانه عند العمل مؤول
بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر
في باب الموصولات قالوا ولا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك
اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة
وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه
يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه
فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ادري منعا من تقدم
معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك
الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال تعالى بلغ معه السعي وفي نهج
البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله ككلف وليس

كل مؤول

مؤول ليتبين حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى
مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل
كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق
بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا
تقول لم اقم لك لما سمعت لاهينك بتركك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا
يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
اي حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك
يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر وكذا يجوز الفصل بينه وبين معموله
باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله
مضمرا مع قيام الدليل عليه **قوله** ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرنا
وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى ن
والمجموع والمفرد بعضها ببعض لو ثني المصدر وجمع باعتبار وهو مستحق لذلك باعتبار
مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستقبل او تحذف احديهما
وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه
اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية
احدهما وجمع تثنية الاخر وجمعه وللقائل ان يقول يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا
ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف **قوله** ولا يلزم ذكر الفاعل وقد تقدم
علته قال اما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان الغايب ن
متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ن
وللقائل ان يمنع القياس لذا القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف
الفعل وغيره **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم
به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله
ضيف لضعف مشابهة الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل
جائز في المصدر دون اسم الفاعل وسيجي الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى
اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون
اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل
واما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما يجي تابع له منصوب
حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجي الفاعل صريحا كقوله امن رسم دار
مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل
الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية
نحو اعجبني اكل خبز اي اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف
اليه مرفوع المحل كما يجي للمجرور تابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف

الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمروا
قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اليوم على ما تقدم المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصوله داخله على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما يجي المشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شي من المصادر المعرفه باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل في نحوها معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البنا للفاعل والاستثنا متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثنا منقطعا ويجوز ان يقال انه متصل والمضاف محذوف اي لا جهر من ظلم وعن الخليل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداوه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمراد منعه قال لاستقبال الاسمية فيه وقال في قوله اعداوه اي في اعدايه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعدايه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه
قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سوا كان الفعل ظاهرا او مضمرا جايز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجي الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقايم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا اضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر وعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المصنف وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جايزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقايم مقامه حقيقة بل هو كالقايم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن

العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يبطل الوصف لشبهه عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه من المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب واما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ وهو الارجح الظاهر كما مر في باب الاستثنا وتحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جا ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بنا كما في يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اي غلبه من المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطايك المائة الرتاعا اي اعطايك والعطا في الاصل لما تعطي ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غاير وبمعنى اسم المفعول كقوله دار سعدي اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمونث والجمع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون بحذف المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذلك الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر
قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقات من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقايم هو الحدث قوله لمن قام به الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا المقرب من فلان ومتقدم منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسبته عين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر
قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث

ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن
حاسن الان او غدا قال تعالى في ضيق وضائق به صدرك وهذا في كل صفة مشبهة
ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس
ضامر وشارب ومقدر وعذر ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها
على الحدوث كما في قوله والله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله
الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المصنف وبه سمي
اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي جعلوا
اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفي ما قال نظر لانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل
الشيء ولهم باب الفعل والمتفعل والمنفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال لا اسم المفعل
بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل
والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد
والخارج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة
والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعبه الرباعي فيكون لجميع بوزن مضارعه
المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في
المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او ضم عينه
اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب
فهو عاشب وادرس فهو دارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح
على بعض الاقوال وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب
فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى
مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون
على النسب كتابل ونابل اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل
له كتابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في
اللفظ وكذا قالوا يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده مأتيا
اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا
قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
والهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان
معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل زيد
الضارب ابوه امس استوى الجميع اقول انما اشترط الحال والاستقبال
للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى
شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه
اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد
على صاحبه اقول اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى

لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابدا كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على
خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل
او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا
فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك
لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما
ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان والمضرب
فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما
وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي وتعني بصاحبه
المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخوه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه ن
وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب
زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا قال ابن مالك وهو حال كونه خبر المبتدأ
او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال لان الحال
يجيء جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى
الحال الموطئة قوله اذا الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او
حرف النفي ليشمل هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا
ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو انما قائم الزيدان ن
اي ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش
يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب
المبتدأ قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى
ما يجيء بعده مما يكون في معنى مفعول نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية ن
هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه
ماضيا نكرة ذكرنا ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس
بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى
الماضي كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجوازه ههنا ان يقال انما نصب
اسم الفاعل والمفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى
المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال
ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول
الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل
هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى
قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع قال الاندلسي ردا
على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد
مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا
كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي في قولهم هذا ضارب زيد

امس وعمرا اذا الا اضطرارهنا الى نصب عمرا لان حمل التابع على اعراب المتبوع
الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي وكلبهم باسط ذراعيه بانه حكاية للحال الماضية
قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان
او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك
الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية
الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية
الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون
انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب
وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا
يعمل بمعنى الماضي ثبت ان تكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة
نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في
باب الاضافة **قوله** فان دخل اللام استوى الجميع اى عمل بمعنى الماضي والحال والا
والاستقبال قال ابو علي في الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا
كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي
ولعل ذلك لان المجرد من اللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل
هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه
ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره
بذلك انه اذا اعمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال
واستدلوا بقوله فبت اليم بغالي طوارقه من خوف رحلة الظاعنين غدا ويحتمل
انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلا
فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا
لكونه في الحقيقة فعلا **وقال** الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي
تشبيها للمنصوب بالمفعول لا انه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف
ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما
ارتكب ذلك لان عنده ليس بموصول كما مر في الموصول لان فليس في واللام عنده فعلا
واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعمد
باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما الفرعيتهما
للفعل كما يجوز ان يعمد الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى
للرؤيا تعبرون وقوله لزيد ضربت واختصاص بذلك من بين حروف الجر لافادتها
التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمد ما كان من نحو علم وعرف ودري
وجهل باليا نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجي **قوله** وما
وضع للمبالغة لضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع
مثله **اقول** ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهي

الثلاثة

الثلاثة مما حول اليها اسما الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال
ابن الرماح اخو الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا
اني سماها او قال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما
بني فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احسن وادرك وقال
شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات الاخور ولا فزم جمع مهوان من اهان قال
سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل عمل ايضا وانشد
• حتى شاها كليل موهنا عمل • باتت طرابا وبات الليل لم ينم •
فكليل مبالغة فال يعني البرق وشاها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك سيبويه
وقال ان موهنا ظرف لشاها ولو كان الكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه
رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فهو هنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت
يومك تفعيل اذا مبالغة مفعل قلت الاستدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا
واستدلت سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وامن ما ليس منجيه من
الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن
شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه
اسم الفاعل كظريف وكريم وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلاهما في
ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب
اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى
الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من
ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي لها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب
فهو عندهم بفعل مقدر **وقال** البصريون مع فوات الشبه اللفظي يجبر المبالغة في
المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة
المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط
في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة
في كونه للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا
قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقدم منصوب ابنية المبالغة عليها
جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفه وهذا دليل على ان العمل لها عنده **قوله**
والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقا
صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
قال ممن حملنا به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل **قوله** ويجوز حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا **اقول** يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب
كقوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول
في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم

ثم العوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضارب زيد فللاضافة ويشترط في
عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه
عن تاويله بالفعل ولم تخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى
والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويبر فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا يكفيه
رائحة الفعل واعلم انه قد جاء الشذوذ فصل باسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف
قال وكرار خلف المحجرين جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها اي كرار جواده وقد شذ ايضا
الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم
فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو له
فالمختار جر المعطوف حملا على النصب وفي اللفظ جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل
وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون
هناك على ما تدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال
جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل
مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل
ليوافق المقدر الظاهر انشد
هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق
قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب
ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج وامره في العمل
والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطي غلامه درهما اقول قوله وقع عليه يعني
وقع عليه او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لانه هو
الذي يفعله الفاعل وهذا الذي نحن فيه هو المصدر لانه هو الذي يفعله الفاعل
اي اوقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله فهو كالمحمول
بمعنى الحاصل عليه وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب
يضرب فهو مضروب لكنهم لما ادام حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا التغيير احدهما
للفرق فغيروا الثلاثي بزيادة الواو لانه اخف لقلة حروفه في القياس الكثير والاسم
واما نحو عضعفور ومعتبر وهو سلول فليس بقياسي ولا كثير وايضا لما ثبت التغيير في اخيه
وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكن ليس الزيادة
في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها حركاته نحو ينصر فهو ناصر ويجهد فهو جاهد واما
واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروا بزيادة
الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمعزود ومكلول
وعصفور فبقي اسم الفاعل من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان
ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الناشي من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع

هنا م

الثلاثي

الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل ومنه الا في فتح ما
قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد
شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا **قوله** وامره في العمل
والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني
للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف الاستفهام
والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما تبين
في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال
في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل
فان كان الفاعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول
وان كان لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل
المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب
وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو
شرفت الى البلد فهو مشير اليه وكذا في متعد حد فمنه ما هو المفعول به وعدي بحرف
الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي حوالهم ومنه قولهم اسم المفعول اي اسم
المفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع
الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر
فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد
مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعولا ما لم يسم
فاعله كمودب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافة
غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من
حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين كرم الله وجهه قتيل الطف اخزى
الله قاتليه **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت
اقول قوله من فعل اي مصدر فقوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعدي بين قوله
على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه
مشتق من لازم لمن قام لكن على معنى الحدوث ثم يخرج عنه نحو ضارب وشارب وطالق وان
كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة
للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص
على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث
ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان
في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان
في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة
في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض
الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد

من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعا **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها اقول صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل في الدلالة على الحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب ولا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم تعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم تقصد وان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلا عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المبالغة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طايل المبني من باب المبالغة الا في معنى الحدوث كما ذكر في سائر الصفات المشبهة قلت اولا ما يقال ان باب المبالغة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعديه الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المبالغة لان جميعه متعد وكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم اي انا الطول للقوم كما تقول انا طايل القوم وانا طايل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب الغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبتدا القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المبالغة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فايدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المبالغة يفيد فايدته فالجواب ما مر **قوله** وتعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشيا الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قوله** وتقسيم مسايلها ان

تكون

ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه والحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا ان كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا لعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه اي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه بان لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضا الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها في جواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها تختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغنا عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شي من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاد مستندا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشي الى نفسه فان اراد انه اضيف الحسن الى الوجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفات الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت ضمير حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشي لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد

فه

قيل فيهما واحدامه وعبد بطنه وصد ربلدُه وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه
للاسناد الى على مجهما فى الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى
جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير فى مصطلاهما للاعالى اذ هو جمع فى معنى المثنى
اذ هو للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله رَوانف اليتيك وتستطارا
فالالف فى تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتا مصطلى
الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن فى جونتا كقولك زيد حسن الغلام ومعنى
مصطلى الاعالى ما تحت الاعالى وهو الموضع الذى اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض
واعلاه كميت وما بينهما جون اى اسود وماذهب اليه المبرد و تكلف والظاهر مع سيبويه
ومن المسايل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المص وهما
الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب فى معمول
الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه فى المعنى فاعلا ليبرز فى صورة المفعول
المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة
الى مرفوعها قبيحة فى الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هى المرفوع بها فى المعنى
كما فى قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكانك كاضافة الشى الى نفسه
التى هى مستقبحة فى المحضة وهى اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع فى صورة المفعول لان
الصفة الناصبة غير المنصوب فى المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو فى المثال المذكور
فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان كاضافة الشى الى الاجنبى فنصب معمول الصفة اذا
لاجل توطية للجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا
وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا فى الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب الا فى
الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس المقصود ابدائه لكنهم جوزوهما على قبح فى السعة ايضا
ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا عناية الظهور وتبيين
فى المجرور انه كان قبله منصوبا قال انعتها انى من نعاتها كوم الذرى واقدة سراتها
ثم اعلم ان امثل هذه المسايل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول
فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال واما كانتا اصليين لان الوجه فاعل فى المعنى
فالاصل ارتفاعه بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير فى متعلق الصفة اذ ليس
ليس فى الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان فى القياس كثير الاستعمال الحسن
وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن
انتصاب المعمولين فى القياس فلانك قصدت المبالغة فى وصف الوجه بالحسن فنصبت
وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع فى النفس للابهام
اولا ثم التفسير ثانيا كما مر فى باب التمييز فى نحو نصب زيد عرقا فحصل التخفيف
اللفظى بحذف الضمير واستتاره فى الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار
الوجه مع اللام فلان فى حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف
الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفى الحسن الوجه تخفيفا واحدا فى المفعول وفيهما
معا تعريف الوجه باللام التى هى خلف من الضمير مراعاة لاصله فى التعريف وهذه فايدة
لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا
على التمييز كما فى الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك

هذه

هذه حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا
يأتى هذه العلامة فى الصفة او لا ونيا ضما برستترم الا فى الندرة نحو قام رجل
قاعدون غلمانه وانما جاز الصفة الاضمير المسبب لعدم اسنادها الى السبب
لكونها فى اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا او فى المعنى دالة على صفة
له فى نفسه سوا كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه حسن وجهه
او لا نحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ على المسبب نحو زيد
وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له فى ذاته لم يجز اسكان الضمير فيها
نحو اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصغر غلاما لانه لا معنى لكلهم
الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيمتنع ان يجعل صفة سببه كصفة
نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس
تدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوره على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثور كذا قلت
معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لا من صفة المسبب وانما حسن جبان
الكلب كونه كناية عن كرمه اى هو كريم قال الحزن بابا والعقور كلبها المعول الاصلة
فى التعريف واربع مسايل قبيحة بحالها لا ينتهى الى منعها فى حال السعة وهى الحسن وجه
والحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول فى جميعها والاولتان اقبح من
الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله فى التعريف وجه قبح الاربع خلوها
الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اى وجه منه والوجه
منه قال ابو على الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن فى الصفة قال فى قوله
تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا اغسل الدم بالدم لان بدل البعض والاشتمال
لا يخلوان من ضمير المبدل منه فى الاغلب وقال الكوفيون اللام فى الوجه بدل
من الضمير كما فى قوله لحافى لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما
كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فى ما يشترط قبيح عند البصريين ومسئلتان
فيهما وجه حسن ولكن قل استعمالهما لاستنكاره فى الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن
الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب تعطية للجر وهو حسن كما
مر واما استنكار ظاهر مما فتنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين
نصب المعرف فى مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر فى بابه وثلاث مسايل
قبيحة لا تجوز الا فى ضرورة الشعر عند البصريين جائزة فى السعة بلا قبح عند الكوفيين
وهى الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما
مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم
والمجموع ثمانى عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح الثلث القبيحة فى السعة
بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب فى صفة السبب لما ذكرنا من الامرين
اعنى جريها على المسبب واستلزامها لصفة له فى نفسه فصارت صفة السبب كصفة
المسبب صار السبب كالفضلة المجيئه بعد الفاعل اى الضمير المستكن فنصب تشبيها

السادوم

بالمفعول نحو الضارب زيدا او جرا بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب
لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح
مجيئه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا
واضمار الضمير دال على السبب لانك لم تضمر فيها الا الى لا الة صفة سببه على
صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه
كان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة
صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم
حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعه **قوله** والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على
التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل
قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما يليه
قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح
عندك مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن
الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو
ظاهر لبروزه نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفة فلذلك اذا لم ترفع ظاهرا
فتونث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل
تونث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت
ثم **اعلم** ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف
اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي
الغلام وكذا لو زدت حكم المعمول المضاف الى الضمير حكم المضاف الى المضاف الى
المضمر وهل جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه اي غلامه وكذا لو زدت
وكذا ان كان فيه ضمير ولم تكن مضافا اليه كقوله رحب فطاب للحبيب منهاره
وبرجل حسن وجه بصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو برجل حسن وجه غلام
وحسن وجه ابي الغلام وكذا لو زدت **قوله** واسم الفاعل والمفعول غير المتعدين
الخ **قوله** يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى
واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي
الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما من المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه
عمرا كريما **تقول** في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشامخ النسب وفي
اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي والمضارع
او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في
معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجي في كل واحد منهما الثمانية
عشر مسالة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جر
اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في

الصفة

الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد نائم ابا ولا قائم ابن العم ولا مضروب مملوك اخ
ولا مشروب ماء الا الاخ بجر المعمول اذ لا يحصل في الاغلب بمثل هذا للموصوف المتقدم
صفة هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى عمرو ثوبه
فان حذفت المعمول الذي يجر نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة
المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب به
والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا فامن القياس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع
عند ابي علي نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض
الاسماء الجوامد مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجي فيه المسائل
المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسما الفاعل والمفعول
بل تعمل في السببي فقط وليس بطلا لانهم هذا القول وجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في
معمول لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف
الاستفهام نحو احسن الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل
في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه لجاز خلو الصفة المعطوفة
ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع لصاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه
راجع الى الجارية التي في المعنى مضاف **قوله** التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه
قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته
لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاها
اي مصطلى الاعلى اي مصطلا اعاليهما كما مر **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل
الموصوف بزيادة على غيره فهو افعل **قوله** ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو
احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اي في الفعل المشتق
منه لانتقض بنحو طايل زيد زيدا في الطول على غيره والاولى ان يقال هو المبني على
افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه نحو
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على القياس **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء ليس بلون ولا عيب
لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى قياسه للفاعل وقد جاء للمفعول
نحو اعذر والوم واشهر واشغل **قوله** شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي
مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه احتراز
من ابدى وادخل من البدو والرحل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من
الحنك واول شاة وكذا قولهم ابل من حيف الحاتم لم يستعمل منه فعل على ما قال
سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل
وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من

الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون
مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل
في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجي في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال
هو اكون منك منطلقا وهو اصبر منك غنيا اي اشد اتصافا لا الى الغني فوكنا غير
لازم للنفي احترازا عن نحو ما تسبب بكلمة فانه لا يقال هو ابس منك كيلا يصير
مستعملا في الاثبات فان قيل فعل في النس قلت ليس في النس لنفي الحدث الذي هو
التكلم وليس موضوع له بل لنفي الفضل في التكلم وقولنا متصرف احترازا عن نحو نعم وبئس
وليس وقولنا قابل في معناه للكثرة احترازا عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة
كالعور والعمى **قوله** ثلاثي احترازا عن الرباعي نحو دحرج **قوله** مجردا احترازا
عن ثلاثي ذي زيادة نحو اخرج واعلم وانقطع واستخرج ونحوها **قوله** ليمكن
اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج ولم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يكن
بنا افعل منه اما ان اردت بناه من غير حذف شي فواضح الاستحالة لان افعل
ثلاثي فزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه
يلبس المعنى اذ لو قلت من دحرج ادحر انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج
بحذف الهمزة لا التبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بنا
على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر عليه اختصارا **قوله** ليس بلون
ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي **قوله** لان منهما افعل من غير اعتبار الزيادة
على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالاخر لو قلت زيد الاسود على انه
للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما
يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانا بد لنا على
اثبات مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج
واخرق والد واشكس واعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجي منها افعل لغير التفضيل
ايضا كاحمق وحمقا وارعن ورعنا واهوج وهوجا واخرق وخرقا واعجم وعجما وانوك
ونوكا فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل
التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتي افعالها على
افعل وافعال كابيض واسود واصفر فحمل كل ما جا من الثلاثي عليهما وايضا
العيوب المحسوسة قليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا
فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تعلل
واو هما حملا على احول واعور وما لم يجي منه افعل ولا افعال كالنجر والعغم والعرج
والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي

محمولة

محمولة على القسمين في الامتناع واجاز الكوفيون بنا افعل التفضيل من لفظي السواد
والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود
في عيني من الظلم وهما عند البصريين من السواد **قوله** فان قصد غيره يعني قصد
التفضيل من معاني الاشيا التي تعذر بنا افعل التفضيل منها وهي ذوا الزيادة والرباعي
والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل من فعل يصح بنا افعل منه من حسن او اكثر
او غيره لك على حسب غرضك الذي تقصده ثم تؤتى مصادر تلك الافعال التي امتنع
بنا افعل منها فتنصب على التمييز لتتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو انه عوار او اشد
بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب
افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم الدينار واولاهم للمعروف
وانت اكرم لي من فلان وجوزه قلة التغيير لانك تحذف الهمزة وترده للثلاثي ثم
تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع
كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بنا افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه
كافعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف
افعل **قوله** وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في
الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من ساير الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب
اكثر مضروبية من ساير المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول ثم لو
جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا ان يجعلوه في احدهما الظهر
دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ المفعول الاولى فاعل في
الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه
حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم
اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر
والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه ومنه اعنى في
قول سيبويه وهم بشانه اعنى **قوله** ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن
او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز
في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من
المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فيجوز زيد الافضل من عمرو ولا افضل الا ان يعلم
اول اعلم انه يلزم استعمال افضل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا
يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل
الشي على غيره ومع من والاضافة بذكر المفضل عليه ظاهرا لانه يشار باللام الى معين
مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فتكون اللام اشارة الى

فلام

افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي
ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان تكون
اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعري عن ذكر المفضل عليه
فلا يفهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا
كما يقال انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان
الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا
دانيت الاسل الحرارا ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء واعز دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع
ذلك واما جواز فقد ذكرنا تصديهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال انه من مع
مجرورة محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب
من قال جاءك افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان
حذف بعضه ايضا اكثر واعلم انه لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد
منها يغني عن الآخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا
ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر
حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الافضل
من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام من تفضيلية كما
في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل
ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه ولا
منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك
زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد
لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا
واغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل
في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي كرم الله وجهه لان اصوم
يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن
ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره كرم الله وجهه محبوبا الى نفسه ثم
فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من
شعبان احب منه وقال كرم الله وجهه اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وفي
ان فيهم خيرا وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه كرم الله وجهه
شر ومنه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا
النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت
مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم
انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود

تفضيل

تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل
يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها
في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا
تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك
علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى
الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما
نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي كرم الله وجهه شعر
• ولي مما تعدك من نزول البلاء • عتبك ذا النقص في قوتك اصدق •
واني من ان تكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فرط صدقها من الكذب ويجب ان
يلي التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او تلي معموله قال فانا رأينا العرض احوج
ساعة من ربط يمان مسنتهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو
انصفت من الشمس وقد تقدم عليه في الشعر كقوله واستنزل الزبا قسرا وهي من عقاب
لوح الجو على متني ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيدا ومضاف
اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا اكثر لان وضع افعل التفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على
من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على ما اضيف اليه وكيف يكون ذلك وهو
من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا
لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك
معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ
افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان افعل حيث كان بثبوت اصل المعنى
والزيادة فيه اذ الزيادة من ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فقولك لفظ
افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل
دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح
ان لا افعل حصتين باعتبار الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله الثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف
اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف
لم تخرج لك عدة فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة

يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الخ يعني اذا قصد معنى المضاف
اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وصفه وهو من التفضيل
لانه يصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يعدى الى المفعول من الابتداء
كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم
كافعل في بدء النظر من التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل
بينهما الا بمعمول له افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق صاحبه تثنية
وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية
الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه
من اجزاء المضاف اليه كان افعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك
لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن
مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث
ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضوله الا
صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر
فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي ذكرنا وجاز ايضا
تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف وقال ابن الدهان
وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن
ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور
ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن
اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر
المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب
الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو
مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام
والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما
المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها الفعل التعجب الفعلي مشابهة
تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية
فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى
الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد
ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان
مصاحبا له اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام
والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة
قياسا عن المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح قال فنجحتم يا آل زيد لنفرا الام قوم
اصغرا

اصغر او اكبر اي صغيرا او كبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم
وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو
اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه من شيء وما كان لهذا المعنى فلزومه صيغة
افعل اكثر من المطابقة اجرا له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع
من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال جمهور منهم على
انه من تركيب وول كدون ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال
بعضهم اصله اوال من وال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله اأول من آل
اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحد فقلبت
الهمزة الثانية واوا وادغم وقلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت
الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى
همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن يطابق لكونه فوعلا
واما قولهم اولة واولات فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لم تقلب واو
اولى همزة على مذهب جمهور البصريين كما لم تقلب في اواصل على ما يجيء في التصريف
وعند من قال هو من وال اصله اؤلى فقلبت الواو همزة كما في اجوه
ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في ادم ولهذا يرجع الى اصل الهمزة
في قراءة قالون عاد الولى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها
فزال اجتماع الهمزتين واول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في
تصريفه الاول الاولى الاولان الاوليان الاولون الاوائل الاولى الاوليات
الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من عمرو ثم قالوا دلهم وهو الاول ولما لم
يكن ملحوظا اول مشتقا من شيء يستعمل على القول الصحيح لا بما استعمل منه فعل يجيء ٢
حسن ولا بما استعمل منه اسم كاحنك حتى فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار
المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك
اي ذو حنك اسد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق
وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلا جرم لم تعتبر وصفيته الا
مع ذكر الموصوف فلهذا ظاهرا عن يوما اول اذ ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا
اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وابرع فان حكمهما معا ولم
يكن مع الكلام والاضافة وجعل فيه التنوين مع الجر خفيفا وصفيته اذا كتوله
الصاق الية من اول دنيا وعلى القسم اذا كان هو ولا يظرف الزمان نحو قوله
لعمرك ما ادري واني لاوجل على ايناعه والمنية اول اي اولا وقات عدوها
وبعض العرب يقول مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام
ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الذي اسبق

اجزائه يعني اول عامك اسبق اجزائه امام الليالي والايام وقد لا وقت وحين
قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك المكان
محذوف المضاف اليه من حيث معناه اي القصد ويجوز ان يكون اول عاما بمعنى اول
من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عاما كائنا في زمان اسبق من عامك جعل
للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف
لان ما بعده قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب لا يبين غرابها وقوله تعالى
فاصدق واكون من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم
تر زيدا يوما امس رايته مذ اول من امس ولا تتجاوزه لك فاما آخر فقد
يجيء عند معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من
ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او معها للامر والمعلوم بكونه معنى من فقد
مع الجمع وطابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد
واعلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والعلى بمعنى الخطة
العظيمة قال في سعي دنيا طال ما قدمت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة
يوم سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لمجامعتي التفضيل بينهما واما
حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فمن قرأها بالالف وسوى في قوله
ولا تعجزون من حسنى بيتو ولا تجزون من غلظ فلستنا بتاب احسن واسوا بل مصدر
كالرجعى والبشرى **قوله** ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لشيء
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا افعل التفضيل فيه بمعنى
بالجنبي وهذا الكحل وذلك ان تقول احسن الكحل في عين زيد فان قدمت ذكر
العين **قلت** ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف
الا ما وقى الله تعالى ساريا **قوله** اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل
ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم
الظاهر الا عرفا لانها الا بشرط كما يجيء وحكى يونس عن اناس من العرب
رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه ورجل
خير منه ابوه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان
ذلك العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاء بفعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى
هو اعلم من يضل عن **سبيله** اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله
واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه ما ...
لا ينصب المفعول له به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة
فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة لاما كان مرتفعا ولا يرفع الفاعل الظا

الا

الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل
الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك
لضعف مشابهته للفعل في اسم الفاعل واذا جاز زيدا ان تدعم ان اسم الفاعل والمصدر
باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما
فجاز ذلك في افعل التفضيل لضعفه وان كان المفعول به ما يفهم علم به
وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها
الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل
فان كان المفعول به يتعدى بحرف الجر تعدى اليه افعل بذلك الحرف
ايضا نحو انا امر منك بزيد وازهد منك بالشباب ويتعدى الى اول مفعولي
باب كسوت وعلمت باللام ويتعدى الى ثانيهما في الباب منصوبا نحو انا اكسى منك
لعمرو الثياب واعلم منك لزيد مطلقا وكان القياس ان لا يتعدى الى ثاني
ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر في جرمتا شكلين لفظا ومعنى الى
شيئين من نوع واحد كمفعولين او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع
كقولك مررت في البلد في يوم الجمعة جاز فقولك اقمت في العراق في
بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن العمر لشهرة
الجزئية فان اختلفا معنا الحرفين نحو مررت بزيد لعمرو اي مع عمرو جاز
وانتصاب ثانيهما المذكور عندنا لكونه ... بفعل يقتضيه ... لا ...
وعند ... بفعل مقدر يدل عليه افعل فيكون ثاني مفعولي افعل ... الفعل مع
مفعوله الاول محذوف اي انا اكسى منك لعمرو واكسوه الثياب وانا اعلم منك
لزيد اعلمه مطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف الا في وجه لا منصوبا ولا مع
اللام ومع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال
صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت والاولى
ان يقال نحو اشد منك علما زيدا مطلقا او علما بان زيدا مطلق **قلت**
احترس عند هذا كله والعدول من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان
الفعل يفهم منه الحب او البغض يعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي الحب
والمبغض بالى نحو هو احب الي وابغض الي ... الي ... لك ...
... لان افعالها يتعدى الى المبغض والحب بالى ايضا كقوله
تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد
واشهر واحن ... قياسي ... يعديها الى المفعول من اي فعل كان من
افعال التفضيل وهذا هو المعمول الحاصل لافعل بوقوعه على هذه الصيغة ويعمل
في ... الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد
احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ... **قوله** الا اذا كان لشيء الخ هذه شروط رفع افعل

لنا عليه الظاهر قياسا بلا ضعف **قوله** لنفي هو رجلا في المثال المذكور وذلك
لان معنته **قوله** وهي اي احصل في المعنى للسبب اي المتعلق به الا ان الشرع الا
في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا المتعلق
رجلا وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل **قوله** صفة لسبب
اي ذلك المتعلق الذي هو مفضل الكحل واذا اعتبرت الاول اي صاحب افعل
وهو رجلا في مثالنا مفضل **قوله** على نفسه اي المسبب اي هو اذا اعتبر الاول
مفضل واذا اعتبر غيره لك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه
قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك
منفيا المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول
مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني وانما
في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فان الكحل
الذي في عين زيد مفضل الكحل الذي في عين جميع الرجال وانما قلت جميع
الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي
فتكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله
مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفين بمعنى
الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول او باعتبار الثاني ظرفان
احوال من الضمير في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار
الاول ومعترضا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله
باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت
حاله **قوله** لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل لانه لو لم يكن له فعل من
تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان الاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر واحسن هنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان
فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل
فيلزمه اذا جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن
ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد **قوله** مع انهم لو رفعوا هذا لقلل
سيبويه وهو ان افعل انما عمل هنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار
الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء فيكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت
برجل احسن منه ابوه بجعل احسن في الجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك
منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله
باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا
وعني هاهنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات العامل الا الذي لا يتعلق له

بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ او احسن خبر فلا به تعلق من هذا الوجه
وعند الكسائي والفراء ليس الفصل هاهنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما كما
ذكرنا اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل
والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت ينبغي الضمير في منه راجعا الى متأخر لفظا
وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الجرمي جوازه لك كما ثبت ان
السماع لم يثبت الا في المنفي ولا مانع ان يستعمل في ذلك ما بعد النفي دائما
مع جوازه نحو قلما رايت رجلا احسن **قوله** وذلك ان تقول يعني ان لك
في هذا المثال المضبوط بالقواعد المذكورة وجها احصر من الاول وهو ان
تحذف المجرور من وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه عرا وذلك
فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف
اي من كحل عين زيد لانه تفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية
تدخل على المفضول **قوله** وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة احصر
من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه عرا ودل على افعل التفضيل
وعلى فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسألة وان لم
يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من
التفضيلية مع مجرورها مقدرة هاهنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن
في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا احسن فيها الكحل وذلك ان
معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا تا تدع عليها ومعنى ما رايت احسن منها
اي احسن منها ولا مثلها بحذف المعطوف في الوصفين احتمالا وداعيا ووضوح المعنى
كقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت
احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل
الكل من الكل في التبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص
من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل
صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدا عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في امر موصوف زائدا عليه
في ذلك الامر في حال واحدة وانما استغنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع
لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دون عين زيد في حسن الكحل
فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل من عين زيد **قوله**
كوادي السباع حين يظلم واديا انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادي
حال منه لانه صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان
يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا لكاف
الاسمية كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بافعل بدلا من لوادي

السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير باقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع **قوله** ولا ادري لواد
اعتراضية **قوله** حين يظلم ظرف لمعنى الكاف اي وادي يشبه وادي السباع
وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت
وقاية الله السارين وهو ظرف لاخوف فهو بمعنى المفعول كاشهر واحمر **قوله**
تائية اي تثبتا وتوقفا وهي تفعلة من تركيب اتي كيجي يقال تاتى اي تهيأت
وهي منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في
المعنى فاعلا مضافا الى المرجوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تانية ركبا انه
ولو صرحت بالعبارة الاولى قلت ولا ادري ذا ديار اقل به ركب منهم بوادي
السباع كقوله عليه الصلاة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه
في عشر ذي الحجة ولو صرحت بالعبارة الثانية قلت ولا ادري واديا اقل به
ركب من وادي السباع ثم قسم الاسما والحمد لله رب العالمين **قوله**
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول
قد والسين والجوازم ولحوق تا فعلت ونا التانيث الساكنة اقول قوله في
نفسه يخرج الحرف قوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال
والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم
فهو غير مقترن باحد الازمنة اعني الاعتراض بباب الصبوح واسما الافعال فهو
وارد على عكس حد الفعل اي اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس
حد الاسم اعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال
غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو
مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل
لانه موضوع لتحقيق الفعل في التقريب والتوقع في الماضي وفي التقليل في
المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرف تنفيس ومعناه تاخير الفعل
الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي
وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفا فيقال سو وقد
يقال سي بقلب الواو يا وقد يحذف الواو وتسكن الفا التي كانت تحركها الساكنين
وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما
اختص بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخير الفعل عن الحال الى الاستقبال
واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسما لما ذكرنا انهم وفوا الاسما لاصالتها
في الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته في الاسما في الاعراب
ما لم يكن من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يعوض شيئا الا الجزم فيبقى مجزوما اي
ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ان يقال في المضارع المسمى مجزوما
مبنيا على السكون لان عمل ما سمي مجزوما جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك

لان

لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثمة تطلب
العلة للبنا على السكون ولا يحتاج عاملا لكونه عدا اخر الكلمة عما يوجب سكونه في حالة اخرى
لفظا او تقديرا تقول ان يخرج لم يخرج ولم يخش مبني كا غزو وارمي واخش
وانما حذف الاخر يكون حرفا بين الموت المعتل اخره وانما بني وذلك لانه يجري
في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا ثم سكونه لا لاستثقال الحركة عليه
للبنا اي حرف العلة لتكون تنبيها على انه كان محل الاعراب منه بطا من ليس مقدر
ايضا لو زال محل الاعراب اي الحرف الاخر بلا علة بخلاف نحو يا شيخي ولا فتى
فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان
العامل انما يكون عاملا لتغير اخر الكلمة عما هو اصل بل انما يكون عاملا لتغيره
من حالة الى اخرى كما كانت الحالة الاولى اصلا بل انما يكون عاملا لاخراجه
اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فيض انما
منعنا الجازم عاملا لتغيره اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع
الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع
مقدر على عامل النصب والجزم اذا عامل الرفع هو التجرد عنهما او العامل
عنه التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا
ليس زوال الرفع اثر الجازم حرف منسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع
اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة انعدام المعلول عدم العلة فان قيل فيكون
زوال الرفع اثرا لزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم فيكون اثر
الاثر اثرا فزوال الرفع اي الجزم اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون
اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فان قيل ما يكون في تسمية قول
النحاة ان نقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله
لا الى بدل فلم لا يسموا الناصب جازما لان تعريفه بانه الجدي اولى من تعريفه
بانه التعدي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه
يلزم على هذا ان يكون الناصب في لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما ان
ازاله الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع
بحروف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله
وما نقل له بعد ذلك من نحو رفع مثل زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد
الاعتراض المذكور **قوله** ولحوق تا فعلت يعني التا المتصلة به تفيد الرفع البارز
وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق منها ومحوضه جمع الثلاثة اتصالها
زالوا وتلوحه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فلم
يحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس **قوله** ونا التانيث الساكنة
٤٧ انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من
الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل **قوله** الفعل الماضي ما دل على زمان قبل

ومانك مبني على الفتح مع عدم الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله فعل لما دل
اي فعل دل على حدث لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بالمقطع لفعل لانه
في معرض الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظك المتلفظ به لا على وجه
الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول زيد بعد ما خرجت امس نحو
ما من كان لم يدل فيها على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد متلفظ
به لا على وجه الحكاية فدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج عنه ايضا نحو
اخرج في قولك الموعد قال زيد اول من اخرج غدا فانه دال على زمان قبل
زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل الماضي
نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال
ان قولك ابيع لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ مطابقته لذلك
الخارج فيه تحصيل المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت
الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ
وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب
وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام الخارج والكذب عدم مطابقته
فاذا لم يكن خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف
الى الاستقبال بالانشاء الطلبي نحو رحمك الله واما امرا كقوله كرم
الله وجهه في انهم [illegible] اخاه نفسه [illegible] البنا
من الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب
النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين انه من تحقق ارادة
المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم يخبر عنه وينصرف الى [illegible]
اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا
يلزم تكريره كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال [illegible] فوالله لا عذبتهم بعدها
سقر [illegible] ان الشرطية وما يتضمن معناها [illegible]
عن الظرف والمصادر نحو [illegible] ما دامت السموات لتضمنها معنى ان
اي ان دامت قليلا او كثيرا وقد ينفي بها على المعنى كقوله وكنت عليهم شهيدا
ما دمت فيهم ويحتمل المعنى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أانذرتهم أم
[illegible] وبعد كلما وحيثما الا ان في الثلاثة [illegible] الشرط وكذا بعد حرف
التحضيض [illegible] الطلب والتقريع [illegible] وكذا اذا كان صلة لموصول
عام [illegible] الذين تابوا [illegible] قوله منفتح
[illegible] الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ [illegible]
الفتح [illegible] لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة
الاسم [illegible] ضارب [illegible]
التامة استحق الاعراب [illegible]

وايضا

علامات المضارع

وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل الفعل
لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لانه يدل على المصدر
والزمان وتطلبه المرفوع والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك
سكن اخره كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات
ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء
ولهذا قالوا اصل علبط علابط قوله الضمير المرفوع احترز عن المنصوب
نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احترز عن المرفوع الساكن نحو
ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم
اخره لمجانسته الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه
مشتركا وتخصيصه بالسين والهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب
وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة مضموم
في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون
تأكيد ولا نون جمع مؤنث اقول قوله اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم
وانما عرب المضارع بمشابهة الاسم لانه لو سمي مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما
بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس
بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين
فالباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على الماضي مع تغير بعض
حركات سبب لحصول جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا
كما ذكرنا فالباء فيه كما في قولك بزيد مررت كما في الزوائد قوله
باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة
المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته
للحال والاستقبال كذلك عمل عمله كما تقدم وقال بعضهم هو حقيقة في
الحال مجاز في الاستقبال وهو قوي لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على
الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وانما
من المناسب ان يكون الحال حقيقة خاصة كما لاخويه وقيل حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس
بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان اما مستقبلا
وليس بشيء لان الحال عندنا عبارة عن اجزاء [illegible] في كونه زمانا بل هو ما يعني
من [illegible] الزمان [illegible] الان [illegible] ان يصاحب زمانا او لحد المشترك بين الزمانين
ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض

وبعضها باق بحاله الثلاثة الواقعة في الابيات الكثيرة المتنابلة واقعة في
الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول
ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان
تدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم وعلى ما اشبه
الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلكونه قائما مقام الظرف
مقام حاصل كما حقق في بابه وهذا الكوفيين لان لام الابتداء الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها لاجل
المشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج
للتنافر في التخصيص ويجوزون ذلك البصريون لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد
فقط كما كانت تفيده كما دخلت على المبتدأ **قوله** لتوقعه مشتركا وتخصيصه
بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو
الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما
بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل
توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع
بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد تتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف
المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعيينه وذلك كقولك لا تضرب فرفعه
دليل على كون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه
على كونها للعطف ونحو قولك ما تاتينا فتحدثنا فنصب فتحدثنا دليل على كون
الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون
اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود فتتغير المعنى بكل واحد
من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب
زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم تلتبس فيه الفاعل
بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سوى ان المواضع الملتبسة في الاسم ادنى في الفعل
اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي
ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد
وكذا حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم **قوله** فالهمزة
للمتكلم مفردا ابتدئ بها في حروف المضارعة لتعلم انها لا تكون للمضارعة الا
باعتبار معانيها والالف لا يمكن الابتداء بها فقلبت ايضا همزة وليست للمتكلم لسبقها الغائب
والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
والنون للمتكلم مع غيره كما نذكر او مؤنثين او مختلفين وكذا مع
للجمع بالاعتبارات الثلاث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل ونعلن وهو

مجاز

مجاز من الجمع لعده المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام العرب المعتد به وانما هو من استعمال
المولدين **قوله** والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين الغائبين ايضا **قوله** والياء للغائب
عطف على الهمزة اي عن المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة للواحد المذكر ومثناه
ومجموعه ولجمع المؤنث **قوله** وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي سواء
كان حروفه اصلية كدحرج او منه زائد كاكرم واصله اوكرم ويقطع
ولقاتل واموت [illegible] الافعال ثلاثي ورباعي وفتحت حروف المضارعة في
الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان في الثلاثي الاصل اولى فلان
الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الكاسر
حروف المضارعة فيستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة الحجاز
اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا
كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل جرد فيه حمل عليه ما
المزيد كما علم [illegible] وبني عن الرباعي على الاصل الفتح لخفته واما اهراق
يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء
في التصريف **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره وقد تقدم علته **قوله**
اذا لم تتصل به نون توكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التوكيد
فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون
فحرف ولا حظ له في الاعراب فهو الجزء المنفصل فانه [illegible] امتزج هناك
اعرب الكلمة على النون كاعراب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لا مركبا
مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على
ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فردى
اعراب الاسم بعد ما امكن دون الفعل لاجماء النون من خواص الافعال
لانه علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فرجع الى اصله لادنى سبب وهذا على مذهب البصريين واما
العرب داعما اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التنوين
من نحو الدلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون
المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد
المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق
فلما كان اصل الاسم الاعراب لم يتوه مركبا مع التنوين بنا الفعل مع النون
وايضا لم يكن التنوين معه امتزاج قوي لانه يؤدي الى سقوطه في الوقف
وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين لا اعرب على

ثم الغائب وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه
كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة
قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب
المصنف وقال بعضهم المضارع مع التنوين مبني للتركيب الا اذا اسند الى
الالف نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين لان
الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم
الثابت فنحو هل تضربن وتضربن كتضربون وتضربين فالمسند الى احدى الاحرف
الثلاثة معرب مقدرا الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل
فاذا كانت معربة فلم لم يعوض التنوين من الحركة كما عوض في نحو تضربان
وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة
للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يقدر الاعراب
عندها ولا على نون التوكيد كما زاد على يا النسب وتا التانيث لمشابهتها للتنوين
والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابههما نقلت الغلبة على تسميتها قوله
ولانون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للخافة قال
سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما اسكن آخره وان لم يجتمع فيه
اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك تشبيه
الفعل بالاسم ولخراجه عن اصله من البناء الاول في الفعل لمشابهته للفعل
ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو لزامهم بمحل
الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن وذلك وقال بعضهم هو معرب لضعف
علة البناء مقدرا الاعراب لالزامهم محل السكون ولم يعوض النون من الاعراب
خوفا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح
المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث بالضمة
والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان
ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا
والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اقول قوله
فالصحيح المجرد لم يفصل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لانه
الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسما فقال نحو عينته في الاسما
وبين هاهنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولته
امره بخلاف الاسما فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم
انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه
ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المثنى
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير يكون في المضارع الاتي للمثنى
والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن

هذه

هذا لامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل النون وحذفها
كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون
المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب
بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو سكت على قوله
المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك
بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به
ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة
مرتفع بالنون ومنجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل
الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف
وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دون الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء
حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعل بدلا الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما
حقه هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو
ويرمي ويخشى والقاضي والعلاء وان كان الاعراب في جميعها مقدرا
الملائم مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى
والمجموع بالواو والنون وذلك ليكون الف يضربان مشابها الالف مسلمان
وواو يضربون مشابها لواو مسلمون وان كان بينهما فرق من حيث ان
اللاحق بالاسم حرف وبالفعل اسم لكن متقبلين على احرفه الالف والواو في لحاق
النون بهما وانما جاز وقوع علامة الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف
لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء منه اذا كان على حرف والاسما اذا كانت
تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمقصور ومسكين وعماد وسقوط النون
في الجزم ظاهر لكونه علامة وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حالة
النصب لان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء النصب في موضعه في الامثلة
الخمسة زال الرفع لا الى بدل كما كان البدل في الاسما المثناة لان حروف العلة
يبدل بعضها ببعض في الاعراب لكونها متولدة من حركات الاعراب القايم
بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم وتحذف
هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر
واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب
معها مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك
فالكسر اولى وتفتح في التثنية بعد الواو والياء حملا على نون
الجمع في الاسم ويد وحذفها لا للامثلة المذكورة لفظا وتقديرا لما امتنع شرعه
وسيجي تذكر ذلك بالغرض والمثلث الذكي قوله والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم
تستثقل الفتحة لعدم ثقلها وربما يظهر للضرورة الرفع في الواو والياء كما

مجرى الاسم جرا ليا ورفعها قال بجواري يلعبن في الصحرا ويقدر رلاجل الضرورة كثيرا النصب الواو والياكقوله ابى الله ان اسموا بام ولاب وكذا الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جواري يتعاطين الورق ويقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل واما الجازم فحذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاسم والرفع في الفعل محذوف للاستثقال فحل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الاخر الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانبا تنمى فيقدر انها كانت مضمومة متحركة فحذفت حركتها للجزم وقيل لان الحرف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله فانظور وفوق له بشباع وربما جا نحو لم يات في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد اقول هذا ان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفرا كالاعا الى ذلك المذهب ولعل اختار الفرا هذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا ومنصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه بوقوعه اذا كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مقدم عليه وكذلك قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير فاعلا او عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزا الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله ملاحظة وقوع موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجي في بابه وكذلك الاخر اي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع معه وهذا اذا اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين كما الفرا وانما عزاها عامل النصب او الجزم لضعفها وصيرورتها جزءا الكلمة وينتقض المضارع بالنواصب بالان وان ومال في معناهما من الظروف الدالة على الحال لذ بلا

نواصب المضارع

الابتدا عند الكوفيين كما مر قال بعضهم يتعين لها يتنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وما نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم وبان صحوا ان يقوم زيد وقال ابو على المطلق اليقع ولما لتفي الحال وقد مضى الكلام على ما في باعجا وسيجي الكلام على ليس في بابه ويتخلص للاستقبال بطرق مستقبل كاضرب غدا ونحوه وبا سنادهم الى متوقع كيموت الفيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعا والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق ولا زيد الحاصل بحال ديكونه وهذا كقوله واعد كومك واحسن اليك وبنون التوكيد ولا امرا لمستمرا ذا لثلاثة تو كيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن ولاضربن واما الحاصل في الحال فلا يؤكد وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على منفعته او قوته لم يؤكد واذا الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلهذا كانت انما الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وسيصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل لا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزا مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم التي واقع في زمانه ويتخلص ايضا عرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا التي ايضا قال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحال ولا يتعين لقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية وينصرف الى المعنى بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اقل لان تقلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم وينصرف ايضا الى المعنى بلو غالبا وباذ وربما لانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن واذا وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفا والواو واو قال مثل ريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذا تدخل الجنة واذا وقعت بعد الفا والواو فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يحتاج الى تفصيل وهو قوله قال ان مثل اريد ان تحسن الخ قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان ان المخففة بعد وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد كما كان معها الفعل او نحو علمت ان قائم ولولا انك قائم ونحوه

كان المعمول مثلا للتحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمولا مثل الشك نحو شككت في انك سلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال رجوا واطمع اذا اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يكون شاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما لفظي الوداد التمني ٭ بما في العز الحاجبية عالم ٭ وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله لو قلت تمنى عليك انك تقوم لكان كالمتضاد قال ان ادل على ثبوت جزم وخففه بل على ان جزم بانكم فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وددت ان يتمنى نحو قولك لو ثبت ان زيدا قائم وددت انا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافي او كالتنافي لو عرضت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقارنت حطاها فلا تقع بعد ما الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من انك تخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كتبين والتعين والاتحاد والظهور والنظر والتفكر والايجاد والندا ونحو ذلك اذ بعد فعل الظن متاولا ان يكون عنده غالبا مشابها للعلم فلا تقول احب بني انك تخرج ولا وددت ان تخرج او يجوز ان تخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد المخفف شابهت لو فكما ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما يؤدي معناه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤديا من الاداة الامن انها مخففة لان التحقيق ان المخففة التي فابعدها التحقيق انسب واولى ولهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية فاما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فتجيء المصدرية كالمشددة والمخففة ولم يجب فمنعوا لهذا الا ان الاولوية لا تفيد الوجوب فتنظر فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو اذا استعنتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق لان المصدرية تلازم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا احتمال ان تدخلها الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى ام لم ينظروا اي لم يعلموا الى قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله اولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب لم يحتاجوا ايضا الى فرق احترازا لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها لا تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كالمصدر ولهذا المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان تفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيكون او سوف يكون او قد نحو علمت ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم ولن تقوم ولا تقوم وما قام وما تقوم وذلك لان المصدرية لا تفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف الا كونه كونها مع الفعل بتأويل المصدر بمعنى عاملة في المضارع لفظا فلا تفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا تفصل بين لو وكي المصدريتين لا يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواته

عن

عن حيث بالمثال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم التبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني انّ كما ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قد يشبه الخوف اي الرجاء فيلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن جاز فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول يجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله وايقن بوجود واسد معا فترى ٭ من هذا وجوز ان تكون مخففة من غير تعويض كما حكى الفراء عن العادة علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير نحو ٭ فعلا لترتب كحسبت وظننت ورجوت واردت او فعل عام كقوله تعالى اولم يكفهم انا ظهرانيه ان تعليمه واعجبني ان تخرج وما كان جواب قومه الا ان قالوا ولا بعد حل كقوله تعالى لولا ان كتب الله وان تقوم خير من ان تقعد وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية **قوله** والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وتعرفت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كا سرو نزل واوحى ونادى فيها معنى العلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كما دليته اذ ليس عند ما التي هي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك وبمعنى المباركة ولو قلنا ان بورك معنى الدعا فهي مفسرة لا غير وكذا في عبارته ان فسرد ذلك لان صلة المخففة لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا وكذا صلة المصدرية على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا

من ها او من الهاء او خبر المبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة في
حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفعل الذي بلا فصل وكان الفعل اوليا ان
وان وليت ما فيه القول وولتها الفعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة
ومصدرية نحو امرته ان لا تفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة
فلا للنفي ولا يجوز كونها للنهي لان المخففة لا تكون تدخل الطلبية وان كانت
مفسرة جاز كونها لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية
انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا مجزوما الفعل الا
عند ابي علي فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بغير لا
من حروف العوض نحو اوحي اليك ان ستفعل مخففة او مفسرة وكذا وناديناه
ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفعل الذي بلا فصل وان وليت ما فيه
معنى القول ولم يليها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان يا زيد في
الدار حكمها ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على
الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا
سمعتم وقوله قل اوحي الى قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب
ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما في قولك اما
انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم
ان فتح الهمزة ذكرها بمعنى واجرح ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون
المفتوحة بمعنى ان النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم
في باب الموصولات واجاز ذلك الفراء استشهادا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلد
وقوله وشفاء عيك خابرا ان تسال وحمانا دان او نقول لا يتعلق بالعصا
بان اجلد بل جزء [illegible] معمول [illegible] متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بمقدر
مقدرا **قوله** ولن معناها نفي المستقبل هي نفي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام
والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما
وميما في الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض
دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية
في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقدم معمول معمولها عليها حكى سيبويه عن العرب عمرا
لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى
وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف في لا نفي [illegible] حروف
معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا الا اضرب فالاصل جواز تقديم ما في حيز
النفي عليها كما ذكرنا في المنصوبات على شريطة التفسير **قوله** واذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها الذي يلوح لي في اذا وغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف
اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد
ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا

الى لفظ

الى لفظ اذ من ظروف الزمان لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا
للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان
يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف
اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي وقت زيارتك لي
اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة
فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذا على ما تقرر صالح للماضي كقوله
اذا لقام بنصري معشر خشن وللمستقبل نحو ان جئتني اذا اكرمك وللحال نحو اذا
اظنك كاذبا فاذا هاهنا هي التي في قولك يومئذ الا انه كسر ذلك في يومئذ
ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة
المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ
صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب
في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذا جزاء واغامض
معنى الجزاء لكونه كلاما وجئتما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب
اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات
الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف
اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وعبد لها التنوين في اللفظ خلافا لما
وحيثما لم يجزم ما بعدها جزاء نحو اذا اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا يكون
الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل وجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى
للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون
الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذا لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذا اكرمك بنصب
الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله
تعالى اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذا لقام
بنصري وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط
في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما التاثت بنيات
تكرهه اذا فلا رفعت سوطا الى يدي اذا فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من
يانيك بالحسد اي انا ابيت بشي فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان
الشرط نحو لو زرتني اذا الاكرمتك وان جئتني اذا اكرمك فكانك كررت كلمة
الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذا وكذا تتوسط اذا بين جزى ما هو جزاء ومعنى
تقول انا اذا اخارج وان كان نحو ذلك لا يجي زنة كلمتي الشرط في اذا وكذا
تقول والله اذا لاخرجن كما تقول فان الله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذا
اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم بان
نحو ان جئتني اذا اكرمك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض

لم يجوز منها واذا لا يلبثون واما في كلام مستانف اخر كقولك لك اذا اكرمك في جواب
من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذا اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط
في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزا كما تقول لمن يحدثك
اذا اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزا ههنا اذ الشرط والجزا اما في المستقبل او
في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزا في الحال فيكون اذا مع الحال
كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين فلما احتمل اذا التي يليها
المضارع معنى الجزا فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع
بمعنى الحال وقصدوا لتنصيص على معنى الجزا في اذا نصب المضارع فان المقدرة
لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذا على ما هو الغالب فيه اعني كونه
للجزا لاستحالة دخول المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزا وذلك
بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع
الواقع بعد الفا الكائنة في جواب الاشيا الستة كما يجي فانه لما قصدوا التنصيص
كون الفا للسببية دون العطف اضمروا ان بعدها ليتخلص عن المضارع الحالية
عن المضارع المانعة للفا من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى
الجمع وباو معنى الا والى نصب الفعل بعدهما لان النصب بان النواصب اي ان
المصدرية او كي ليكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى التي لا تدخل الا على
الاسما وتكون او بمعنى الا والى اللتين حقهما ان تدخلا على الاسما واذا جاز ان
اضمار ان بعد الحروف التي هي الفا والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد اذا ثم
واما لم يحسن اظهار ان بعد اذا لانه استغنا عنه بالمتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل
بينهما اذا واو المنصوب بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصدا لتنصيص على ان اذا
للجزا صار اذا لاقتضائها النصب كانه عامل النصب كان فا السببية وواو الجمعية
صارتا كالعاملين في الفعل الا ان اذا لما كان اسما بخلاف اخويها جاز ان يفصل
بينه وبين الفعل باحد ثلاثة اشيا دون الفا والواو وهو القسم نحو اذا والله
اكرمك والدعا نحو اذا رحمك الله اكرمك والندا نحو اذا يا زيد اكرمك وذلك
لكثرة دوران هذه الاشيا في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف
وشبهه فلا يقال اذا عندك يفصل لا امرو لا بالحال نحو اذا قايما اضربك
لان الظرف والحال لا يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم
على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعا والندا واما اشتراط
في نصب الفعل ان لا يتوسط اذا بل يتصدر فلان نصب الفعل على ما قلنا
لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذا والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط
كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية في نحو يقول والله انا اعتني ثم من يك
فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب
الفعل بعده تحصيل ما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذا

ثلاثة

ثلاثة اشيا تصدرها وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعا والندا وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون
وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذا لا يلبثون خلافك وكقولك
ان تاتني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر وما هو
متوسط فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله
بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض ما هو متوسط وارتفاع الفعل بعد
العاطف اكثر ولهذا لم يقرا واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر
ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر مبتدا خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك
اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه
حذف ان التي بسببها تهيا ان يصلح الابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتدا حق الظهور
فلو ابرز الخبر لكان يراه فسادا وانما ارتكب ادعا ان اذن زمانية محذوفة الجملة
المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذن معنى ان جئتني
اذن اكرمك في وقت المجي اكرمك وكذا الوزن في اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى
فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانهما متمحضة للزمان
ولا شرطية فيهما وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني
انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال
الفرا اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا
الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفعل بينهما وبين منصوبها
بالقسم والندا والدعا يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين
الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين
بفعل مقدر كما يجي بعد واما قوله فان تجمها احاك نصاب القلب فلقوة شبه ان
بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها وقال
سيبويه ويروى عن الخليل انما انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه
سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديمه في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن
اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض
الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان كما ركبا قال في لن
اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز
ان يليها الحال وانما قلنا ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال
زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا تستبعد ذا ولم يكن يروي غيره سمع هذا كلام سيبويه
قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها
من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها

نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها
قال لا تخذلني فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا اي انا ويل ان الخبر اذن اهلك
لا اهلك وحده فيكون مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان
يكون خبر ان محذوفا اى اذن او لا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه
رفع اهلك وجعل اذ بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء الشرط الذى قبل اذن
نحو ان تاتيني اذن اكرمك • وقول الشاعر •
• ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا • اذن يرد وقيد العير مكروب •
يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما يكون لا فيه للنهي لانه جواب
الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل
النار فيكون المعنى لا ترتع ان ترتع ترد وعند عدم ترد منصوب واذن منقطع عما
قبله لصدوره كان المخاطب قال لا نرجع فاجاب بقوله اذن ترد الثالث ان يكون
جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في هذه المواضع الثلاثة
معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل نقع في غير هذه المواضع نحو نقلل اذن زيد عمرا
وليس الرجل اذن زيد ونحوه ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك
ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستئناف وعطف
اذن مع الفعل اوهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار
المبتدا بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله وكي مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناه السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف
جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب
لكي ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا قال
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ان ببيدا بلقع وتعتذر لتقدم اللام
عليها في نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قولكم لتقضيني رقية ما وعدتني
بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل
من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فيتم اذا
اصبحت اصبحت غاديا وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو
انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها لا انها حرف
ناصبة مثل ان ويعتذر روت في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي
كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي
مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي
كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول الفعل المقدم ولا ينتصب
الاستفهام معمول ما قبله ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون
اذن متقدما على كلمة الاستفهام ومع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة

للاستفهام كما في كيمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا
الوجه عن التصدر اللفظي الثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرور
ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة
مضمرا بعدها ان فاذا بعدها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان
وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي هذه
المواضع نحو جئتك كي تكرمني تحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون
جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من
كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي بعد اللام بمعنى ان كالمرو ولا يتقدم
عليها معمول ما بعدها واجاز الكسائي تقديم منصوب كي عليها واما قول
الشاعر • اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع •
برفع يضر فقيل ما كافة وقيل بصدرية وكي جارة لمضرته ومنفعته وجوز المبرد
والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا
لا يظلموا الناس كما لا يظلموا او قيل بل الناصبة ما تشبيها له بان والكاف للتشبيه والبصريون
يمنعون ذلك وينشدون لا يظلمون الناس كما لا تظلموا بالتوحيد وعلى مذهب
الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع
اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من
النصب وبوقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب
بالنصب لما وقع ان مع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم يوجد وذلك
مع ما يسمى جوازم فلم يعرف اذن لضعف المشابهة كما اخبرنا قبل قوله وحتى اذا
كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت
سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية
كانت حرف ابتدا فترفع ويجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في
كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في كان سيري حتى
ادخلها في التامة سار حتى يدخلها ابتداء الحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار
ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها باضمار ان فعند
البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو وحروف عطف ولا ينتصب
شيء منها عندهم بنفسه لان الثلاثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلاثة
الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان طامع بعد لام كي خاصة في
بعض المواضع فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين
تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا
حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل
عدم خروج الشيء عن اصله وفيما تاول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه

الجارة حتى ينفي عن اصلها من الجر منه وحده عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما
قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها الكبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايها
الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية
ليست بمعنى ان فكيف تعملان في النصب على ما ليستا بمعناه وقال الكسائي
من الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو
حتى مطلع الفجر بعد بحرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه
الاعتراض في حتى بان عوامل الاسما لا تعمل في الافعال كما ورد على ساير
الكوفية بل يرد عليها بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد ان حذف الجار
وانما عمله في غاية القلة فكيف اطرد في حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها
مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفا والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء
الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا
للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في
المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف بينهما ههنا لانه طرا على الفا معنى
السببية وعلى الواو معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او
الاستثنا وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم
نصب على الخلاف سوا وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف
كما مضى في باب المبتدا والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان
الابتدا عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز عطف العامل باحد
القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف وهذه المعاني في المخصوصة مختصة بالمضارع
واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سوا فتقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية
كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب
بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا
يصح تقدير الفعل اسما الا بان وكي اوما او لو ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في
مقام السببية سوا كانت بمعنى ان نحو لكي تقوم او بمعنى اللام بل قد جا كي بمعنى ان من
غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريد لكيما تصد بي وتخال الدا وهل بهم السفان
وتحمل في غير كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة
ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت
لاعدل بينكم فيكون اللام زايدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم
يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ولا يصح تقدير ما ولو لانهما ليستا
ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه
ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتقر عيني واحضر الوغى وحمل
المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو
سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بعد الا الكلام ا

مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر
الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان السير
مترقبا فيجوز النصب سوا كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن
على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى
بمعنى كي او على الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول
فلم يكن الدخول في احد الازمنة وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي
يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا تخلو اما ان يكون بمعنى كي او الى
فما بعدها سبب عما قبلها او انتها له لان المسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد
تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول
ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي
علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى
حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان يتبين متى يرفع المضارع
بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر
الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية
الحال الماضية وجب رفع المضارع سوا كان بنا الكلام المتقدم على اليقين نحو ان
زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد
الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او لم
يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني
ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشي على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله
على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن
ان يودي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سوا اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو راى مني العام
الاول شيا حتى لا استطيع ان اكلمه العام ثم فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل
حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى
تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير مجزوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك
في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول نسبته وقال الاخفش يجوز ما سرت
حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار
حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن
السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك
في اللفظ مجرى المنفي المصرح به وان اردت النفي الصرف وهو الاغلب في

في كلامهم كما ذكرنا في كتاب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما لحصر الشيء كقولك انما سرت وتعديت اذا احضرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفي واما الثناء على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب الشمس ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب كذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسما الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم تثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يامر لي بشيء اي الى ان يامر نحو زوقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمشي له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتدا اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعني بذلك ان ما بعدها مبتدا مقدرا اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو في الاستيناف مثل قوله حتى اذا جاء امرنا جاء بعده جملة شرطية مستانفة قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستيناف شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من الاتصال قال ولا اصلح حتى تصنعون وتصنعا بعدم الصلح سبب للصنع اي مد الايدي بالسيوف وقوله وتصنعا عطف على يصنعون على توهم النصب على قوله تعالى فاصدق واكن ورفع قوله ويصنعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجازم عليه كانه حاصل اي قد حصل

ومعنى

ف

ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسالة المذكورة لانه لا يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى يدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو السبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان يجي ماخذ بنصب ماخذ ولو جيء بالشرط مجزوما فليس لك في ماخذ الا الجزم وكذا بعدا او نحو والله او اذا اقلت لك اركب مركب بنصب مركب او استقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال المفصل بالظرف اسهل نحو سلت حتى اذا اردنا ان نقوم قمتم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف مفصول به على صحة اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من احد تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها لانها الناصبة بنفسها ولا يفصل بين العامل الجزمي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفا واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان يعد رابعا بعدها اللام الزائدة التي تجي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بك ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد قوله وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفا اللام بنا على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجب الاضمار بعدها لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفا بشرطين احدهما السببية والثاني ان تكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمني او عرض والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى كي ان ترك التحضيض وهو من جملة الاشيا المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على حفص واما الدعا فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق به والكسائي والفرا جوزا نصب الدعا المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرو وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقا

تلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكفا
يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال فنبا على انه مطرد
كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب
له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب تضرب اي اضرب ان تضرب
تضرب اي تضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فتندم والنفي اما بما فتكرمنا او بنحو
انما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان
هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي العرفي وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما
ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير
امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا تقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم
نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجي التشبيه المفيد لمعنى
النفي ملحقا اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما
ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته
شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد تضمر ان الناصبة بعد الفا
والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزا نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد
الشرط والجزا نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في
الاول والجزا في الثاني النفي اذ الجزا مشروط وجوده بوجود الشرط مفروض وكلاهما
غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن
الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جا بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد
لما قلنا في حتى انه فيه معنى التحقيق القريب من النفي واما نحو الحصر بالا نحو ما قام
الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير
الذي عمل فيه ما بعد الفا بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شي
في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز
لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن
متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد
المستثنى عند البصرية الا المستثنيات المعدودة هناك وقد جاء بعد الفا منصوبا
في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو الا تزورنا
فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع
الافعال المنتصبة بعد فا التشبيه الرفع على انها جملة مستانفة لان فا السببية
لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان تستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما
ايضا متقاربان ولذلك تتعاقبان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة
بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفا السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا

يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما
جزع عليك فتجزع وكذا لا يمتنع في ابقاء الرفع فيما بعد واو الرفع وكذا في او قال
تعالى تقاتلونهم او يسلمون يعني الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اجاز
لك ان الصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر
الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فا السببية من الرفع الى
النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة
مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع
فلو بقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على الجملة
التي قبل الفا فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع
المنصوب بان مفرد وقبل الفا المذكورة جملة ومخلص المضارع للاستقبال اللائق يق
بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون
الفا للعطف وتقوية كونه للجزا فيكون اذن ما بعد الفا مبتدأ محذوف
الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير تزورني فاكرمك
ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فا السببية ان عطفت وهو قليل فانما تعطف الجملة
على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب
بعد واو الصرف انهم قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون
الصرف عن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن
اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف
الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى
مع وهي لا تدخل الا على الاسم فصل وههنا مصاحبة الفعل للفعل منصوبا بعدها
فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم
نصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتصيد من
الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية
على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف
للجملة قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شي على معنى ان
يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب
ما بعد فا السببية كون ما قبلها احد الاشيا المذكورة لانها غير حاصلة المصادر
فتشبه الشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا كالجزا لها ثم حملوا ما قبل
واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا المذكورة على ما قبل فا السببية التي هي
اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها
وذلك لمشابهة الواو للفا في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن
العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية

من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفا مبتدا
محذوف الخبر وجوبا صار الفا مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية
بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك
تفصل به بين الفعل الذي قبل الفا ومعموله نحو هل تعطي فياتيك زيدا او
يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين
الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاتيك
فاستقبلك تجيئني ولم فاسر تسير ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه نحو هل فاتيك
للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء مما هو كالشرط تقول
متى فاسير معك ولا يجوز شي من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما
في اللفظ جملة ظاهرة قال والواو لا جواب للجواب بالفا ولا يجاب ايضا الشي الواحد بجو
ابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون من دون الله جوابه فتكون من الظالمين وقوله
تعالى وما عليك من حسابهم من شي فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون
فيكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط
بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا تحدثنا انتفى الحديث لانتفا
شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ثم ذكر ابو العباس
وذلك لان فالجزا انتفاه ان تجعل النفي المتقدم علته الذي هو غير
موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان وتكون الفا مع ما بعدها من الفعل
جزاه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا
فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في
الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفا معنى السببية وحق الفعل ان
ينتصب بعد فا السببية لكنه انما انتصب في تشبيه السببية
كما يجي وانما قال ان الفا بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تاتيني
حدثتني مخالف في المعنى لقولك ما تاتيني ولا تحدثني بل انما يعطي هذه الفا
معنى فا العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل
نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع الموضعين شيا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف
عليه معا فيكون المجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا
والمركب من جزئين ينتفي بانتفا جزئيه معا وبانتفا كل واحد من جزئيه فعلى
الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله
تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط
يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قول علي رضي الله عنه في
النهج لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز

ان

ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من لا اتيان
الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفا على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل
الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا مما تحدث به الجاهل
بحالنا كما قال غدرا ما لم نزا تاسيفين فنرجي وتكثر التاويلا اي فنحن نرجي ويجوز
مع الرفع ايضا ان تكون الفا للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب
سواء وانما لم يعرف النصب بعد ما للتبري كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو
تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذ رون
اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه
سواء فتستووا وكذا قوله الم تسال الربع القوا فينطق ولم يدر ما جزع عليك له
فيجزع ولم ار باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فا الجزا قد تدخل على
المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير لا كما يجي في المجزوم لكن الاستيناف له
والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهي مما ينطق على كل
حال وذلك بناء على توهمات الشعرا وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم
بيدا سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب المثبت كما ذكرنا في
باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لم يصرف كما ذكرنا بعد
او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه الا اسلامهم للتبري ان او في الاصل
لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايما الى معنى
الى او الا فللرفع بعد الفا اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز
النصب في المعنى الثاني مع ان الفا ليست للسببية تشبيها للفا بفا الجزا لكونه فا
بعده مضارع كما بعد نفي كما شبه في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال
كقولهم لا يسعني شي فيعجز عنك اي لا وسعني شي لم يعجز عنك وقال وما قام فما قام
بد بينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل
سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي تحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد
الفا في البيتين منفي لما جاز الاستثنا اذ المفرغ لا يكون الا في المثبت الموجب وقد
يستانف بعد الواو من غير معنى جمعية ولا بالشعر نحو ذلك تفعلت ذا تيم او تيم اي او
انا تيم اي بل انا تيم ولا كما تقول انا اسافر وانا اتيم الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي
اي وانا لا اعود على كل حال او بعدا من غير معنى الى وجوز سيبويه الرفع في قوله نحاول
ملكا او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل
رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا
معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون وقوله الا تناغب الابنين
عن الهادي وقال هو من هو على القطع اي بل انتم نازلون وان بمعنى بل كما يجي في حروف
العطف كما في قوله تعالى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو
وغير الجمعية قال على الحكم المانى يوما اذا اقضى قضيته ان لا يجوز ويقصد لانه لم

بنصب لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوف على نحو المنفي فيكون المعنى على الحكم
ان لا يجوز ولا يقصد وهو ناقص ويحتمل ان يكون عطف على لا يجوز الكاين بمعنى بعد ل
بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي
وهو يقصد كما يقول زيد يجي اذا استبطيت مجيئه ولقيته اي ينبغي ان يجي فالمعنى ينبغي له
ان يقصد الى ان لا يجوز وقد يقطع مع الفا التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فيرجع
ويكثر التاويل ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاه فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى
بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت وقوله لواو بشرطين الجمعية وان يكون
قبلها مثل اي يجمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها
امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمني نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو
هل لا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا باب واو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة
مني وقد ذكرت ما عليها في الفا قوله واو بشرط بمعنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيين
او الاشيا نحو زيد يقوم او يقعد اي يفعل احد الشيين ولا بد له من احدهما فاذا انفصل
مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما
عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وسيبويه يقدرها بالا
وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد فان قربه بالا فالمضاف بعدها محذوف
وهو الظرف اي لا لزمنك الا وقت ان تعطيني حقي في محل النصب على انه ظرف لما قبل
وعند من فسرها بالى ما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى هذا وقال
سيبويه في قول الشاعر وما انا بالشي الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول ويجوز
رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال
ابو علي في كتاب الشعر بل هو على عطف على نافعي وليس بشي لانه يكون المعنى اذ انا ما انا بقؤول
للشي الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيا لا يغضب منه صاحبي وهذا
ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال لا يجوز ذلك لان فيه اذا انتفى النفع
والغضب وهو عكس المقصود لان المراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله وقلت
الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى
اذا لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه وذلك اما بانتفايهما معا او بانتفا
احدهما لان المركب ينتفي بانتفا احد جزييه كما ينتفي بانتفا مجموعهما فيقدم الواو على
ما هو منفي حقيقة اعني بقؤول كتقدم الفا من على الفعل المستفهم عنه في قولك متى
فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب
المنصوب معطوف على الشي اي الذي يغضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع
الى الشي غير النافع فيكون المعنى وما انا بقؤول الشي منه يحدث غضب صاحبي من الكلام
الذي هو لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر
لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه قد يحتاج الى لفظ منه كما بينا في

الظروف المضافة الى الجمل **قوله** والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى
في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها نحو قولها للبس عباءة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف فيكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفا وغيره نحو
اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفا واو
في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها ويجوز اظهار ان مع
لام كي والعاطفة ويجب مع لا في لام اخذ من المواضع التي يجوز فيها اظهار ان
المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي بقي بعد القسمين
من الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة
واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جيتك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر
معها ما نقلت الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ذلك وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي في هذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما او والواو والفا فلانها لما اقتضت نصب ما
بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتها كما تقدم صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها
واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول
المصنف لانهم يدخلون حروف الجر على حرف النفي لا يستعملها صدر الكلام ففيه نظر لان
لام من جهة يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود
بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوز تقديم
معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر

لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن ۞ مقالتها ما كنت حيا لاسمعا ۞

لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل
ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للضمير واعلم ان الناصب يضمر في
غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا يعمل لضعفها كقولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات
ويعمل في ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما تسمع في بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا
وقد جا قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع ويقد بنصب شدود كقوله الا ايها اللايمي
احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب مثله قياسا **قوله**
ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين
ومتى ومن وما واي وانى وامامع كيفما واذا تشاذ وبان مقدره هذا ذكر
الجوازم مطلقا فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها

الفعل ولا النهي المطلوب بهما الترك اخذ في التفصيل قوله ويقلب المضارع ماضيا
قد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لولا الفوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون
بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال كأن صحف
معانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش توهل قوله ولما مثلها يعني
لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كما
قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية واسما فاختصت بسبب
هذه الزيادة باشيا احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل
في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع ايضا
نحو تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا
نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال المتكلم وهذا هو المراد بقوله
بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه لو قال هي مثل لم في احتمال
الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع
نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم
يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله
واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاخبار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرها قال
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت
همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير
الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك وقوله
الا امر فوانسا التقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر لك الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم
نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا او ثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو
كثير لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام
بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن كتف وكبد فتخفف بحذف الكسر واما ثم
فمحمول عليهما لكونهما حرفا مثلهما ويلزم اللام في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وهو
اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب
المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو لتضرب زيد وليضرب هند ومما كثر ان ذلنا
فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا
اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان
كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا
لحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب

ليفيد

ليفيد ان الخطاب واللام الغيبة فيكون للفظ بمجموع الامرين نصا على كون امره
بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا لقوله عليه السلام ولتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك
فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل غير المخاطب قال محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل
له يفعل قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وانما ارتكب ذلك
لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاوطان يقال في مثله انه جواب
الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه السلام لهم صلوا جعلوا
قوله عليه السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب
كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب
بالامر اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب
لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال المشابهة
الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته عند
زيادة حروف المضارعة فاذا لم يوجد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتنتهوا ولو
بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
فتقضي حاجة المسلمين والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر
وهو القياس المذكور وايضا مجيئه في اللام في الشعر وايضا مقابلة الجزم بمقابلة
المجزوم كما يجيء ايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله
ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم
بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع
ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب
كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريتك ههنا لان المنهي
في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة
تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان
كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات
الشرطية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة
قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في
السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ايتني والا اضربك
اي وان لا تأتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون
جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذاك فافعل
هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها
بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست
للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك
قلنا انه تستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان مستحيل مدلولها في حقه تعالى

لضرب من التاويل لقوله تعالى لنبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة
الابتلا وقال ولعلهم يرجعون لما كانوا في صورة من ترجى منهم ذلك وقال يضل من يشا
اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه فكذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم في ريب
لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده بالنسبة الى علم
البارى تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها
على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زايدة ولو قيل انها للتانيث
لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق ساير كلمات
الشرط نحو متى ما واما ثم لتكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى ها لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه
بمعنى كف ومعنى الشرطية وفيه بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام
مقدر كانه قال لك قايل لا تقدر على ما افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب
مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي
يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جا مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية
انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم
بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر
ومهما وكلت اليه كفاه وقد جا ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس اي ما تجلس
من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه واما اذما
فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظه تدخل على اذ اسم ان فيه معنى
الشرط وهو للمستقبل وانا دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معهما فكيف باذ
الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذا اما عنده غير مركبة وقال السيرافي
ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه
ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس
والاخر قوله اذ ما ترين القوم ارخي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال
بعض النحاة اصله اذا اما وهو لا يجي الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى فاما
ترين فلما كان يتكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا لان
والهم له هذا اذ اما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما
كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث واما صارت بمعنى
المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا اما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلم
ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا في تضمن معنى
الشرط بل اذا اقعد فيه ويجزم حيثما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها
كافة لحيث عن الاضافة لا زايدة كما في ليتما واما وذلك ان حيث كانت لازمة
للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة
لتصير مبهمة كساير كلمات الشرط واما وجه ابهام كلمات الشرط انها كلها

بجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع
به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في ساير اسما الشرط كاعمامها ل
الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه
الاسما ايضا كالشرط بعد ان في الوجود والعدم ايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمن هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا لو اتى ضربت
زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما يتناهى وكذا اما ومتى وساير اخواتها
ويجوز ايضا ما الزايدة بان واي وايان واين ومتى واما في حيثما واذما كافة
كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزا قال السيرافي العامل
فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضا واحدا وربطها الجملتين احداهما
بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتدا العامل في الجزئين وكظننت وان
واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان
ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزا لارتباطهما وحروف الشرط
ضعيفة لا تقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتدا والمبتدا يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيين كان وما لا
وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه
جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشي لان العمل بالجوار
للضرورة ايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزا مع بعده عن الشرط المجزوم وبدونه
وقال المازني الشرط والجزا مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما
مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو
ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك في قوله تعالى لو انتم تملكون بخلاف
ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل
ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي وقال اينما الريح تميلها تمل
وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة وهل
الاستفهاميتين لما كانتا اصلا في الاستفهام دون سواهما ولي ذلك الاسم
فعل كازيد ذهب وهل زيد ذهب ولم يجز في ساير كلمات الاستفهام
اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى
زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم
فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد
الاسم الذي يلي ان ومما تضمن معناها من الاسما ان يكون ماضيا سوا كان ذلك
الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد
يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنايه ولديك ان
هو يستزدك مزيد وقوله اينما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجي المضارع

بحصول الفعل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو
عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع
زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو ايضا عندهم
ليس مبتدا بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان اهلكت كما مر في المنصوب او اهلكه م
على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتدا لكنه مبتدا يجب
كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط للفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا
في مثله انه مبتدا لكن العامل عنده في المبتدا هو الابتدا وعند الكوفيين الخبر
والضمير كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك منصوبا فان كان الفعل
الذي بعده مشتغلا ذلك الفعل بضميره او بمتعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو
ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما
ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في
لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فيجوز عندهم ان
قمت زيد تقم وان لم يأتني زيد اضرب فهما معمولان لمقدر يفسره ما الجواب
الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان
الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط وانما
لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان يضربني زيد اضرب
فان تقدمه المنصوب فالفرا يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة
المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا اجاز الجزم في الجزا لانه كلا
فصل نحو ان تأتني اليوم غدا آتك وان تأتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا
لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي • وللخيل
ايام فمن يصطبر لها • ويعرف لها ايامها الخير يعقب • والقصيدة مكسورة القافية
والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذا رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفا
نحو ان تمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفا فيرتفع المضارع ان
اتفاقا نحو الى ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والندا ان
والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزا نحو ان تأتني والله آتك وان تأتني
غفر الله لك آتك وان تأتني يا زيد اكرمك ولا يجوز عند البصريين
تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول
الجزا فلا يجوز زيدا ان جئتني فزيد اضرب اضرب بالجزم بل انما يقول اضرب
مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جوابه اي ان جئتني فزيدا
اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز
ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا
ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه ن

وزيد

وزيدا حين جاءك تضرب وتضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط
بل جعلتهما واما اذا قلت زيدا اذا جاءك كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم
الجمعة تضرب وتضربه فنصب زيد اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لعجز
زيد ضربت على ما ولم ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين اذ جاءك ك
قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان
واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان لظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل
الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيد
زرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذ وحين مجرى كلمات الشرط وجب
رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذا بالضمير اولى ان
كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد
فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من
فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمني
او اذا جاءك واكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا التقديم زم
معمول الجزا المجزوم على اداة الشرط قالوا لانه حق للجواب التقديم فنحو ان
تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم
على الجوار قالوا والدليل على مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع
انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد
بمنع كون مرتبة الجزا قبل الاداة لان الجزا من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف
المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف
الفا كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران
يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف الى الجانب
الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعمل الشرط بين المبتدا والخبر
الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى
يكون للجملة الشرطية خبر المبتدا واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله
ان جئتني لاكرمنك فسيجيء وانما جاز تعليقه اذا مع شرطه بين المبتدا
والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم
عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اي انك تصرع
ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول
الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفرا واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط
ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر
الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب
في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفا لتقدمه فهو جواب واقع في موقعه
كما ذكرنا انه ينجزم على الجواب اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو ان ضربتني فاضرب

جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار
في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا
المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جواب اخر للشرط لانه عندهم يغني عنه
فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذ اذكرت احدهما لم يذكر
الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر
عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب للزم جزمه وللزم الفاء في نحو
انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد
لرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد تدخل
الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان
شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وكذلك
قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في
مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا
به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت لا طلاق والطلاق
البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجي بعد تمام الكلام كقوله عليه
السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني
زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا
فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته
لم تذكر الجملة المذكورة الظاهرة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست
جملة اعتراضية وذاك الجزي هو واو العطف عليه محذوف وهو ضد والمعطوف
الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عندك زيد
ان لم يكن غنيا بخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه
مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتي ما قلنا في الاخبار فتقول زيد ان كان غنيا
فبخيل لما تقدم ان الشرط لا يكفي بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا
من كون الواو اعتراضية فيجوز الان الاعتراضية يلي اي جزئين من الكلام
كانا بلا فصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري في مثله للحال فيكون الذي
هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم
في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متغايران ولا يصح اعتراض
الجزي عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو
لان حاليته للحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه
غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليه شرط ان باعتبار زمان التكلم فلا
تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط فهو جواب في المعنى فالشرط لا يكون
اذا الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني او ان لم تعطني واما جاز

ذلك

ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما
او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجي في الشعر مضارعا نحو اتيك متى ما تاتي انشد سيبويه
فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضرها كانه قال لا يضرها من ياتها
كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب
معنى على الظروف بالزمانية والمكانية من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من
وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو اتي من
اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدا والخبر
مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير من اتاني اتيه ولا محل للفعل الذي
بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن
السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية تحتاج الى حذف
الجزاء عند البصرية وجعل المقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من
ياتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما
تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان حيث
بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه
جعلها موصولة سواء الكلم المذكور ماض نحو تذكر اذ من اتانا من اكرمناه او مضارع نحو
نحو يوم الوجيز ما تفعله نفعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال
لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد بعدها اذ في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم
في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر من ياتينا نكرمه واذ مضاف
الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان الغلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته
اليها فصار ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف
ولا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى
مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون مصدر لكونه واقعا
على من اي اتذكر وقت اكرمنا من ياتنا فلم يمتزج من بها كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه
الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه فكذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم
تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط
من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام ويكفي
كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من تضربه وجاءني الذي من
تضربها تضربه قلت قد مر في المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم
عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وزايدا
عمدا شرحا قوله لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام بل يلزم امرين
احدهما ان يتصل تلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي
من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها واما البارحة فتقول
ما من تضرب اضرب وما من يقعد يقعد واما لا فلست كما لانها تلغى في اللفظ

نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطيك نعطه
ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطيتنا ولا ان تعدت عنك سألت
عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في اخذها في الجمل معنى وبتقديرها بمعنى المصدر
ولا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر مفرد وليس الكلمة وخبر
المبتدا كذلك فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا في تقدير
المفرد قلت لا نسلم واما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان
وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها
موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بنجيه ولكن ان تاتني اعطاك لان لكن
لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي للاستدراك مما قبلها كما يجي في الحروف المشبهة
بالفعل قال فلست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله
وماذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان الفاء في
مرفوعة بعلي التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان تصرع اخوك
تصرع **قوله** ومتى شرطية بلا شبهة فتجزم واذا لا يجي موصولة كما ومن واي واما
اذا المفاجاة فيصح مجي من وما واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته
يعطه كما يجوز فاذا من يأته يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا
يغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع اين نحو
متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها في بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه
ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها
الا على اضمار المبتدا اي فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع ابدال اذ من يأتنا
نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى الحذف للخبر في مثل خرجت فاذا
السبع واما فان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يصح جعلها
شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في حروف الشرط ويقع
جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في ان يأتك ايأتني فالاول جعلها موصولة
نحو اما من يأتني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو
اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فلا
يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها
معاني فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات الشرط لكن
لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجاز أمن يضربك
تضربه وان لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها في على
الشرط وكذا لو حذف ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذف
ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام
بني حسان الله واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تكن اذا تلك النواسخ في

الحقيقة

في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط
نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو تقدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان
من يضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم
زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم
ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان اتيتني
وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب
الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا
او معنى نحو ان لم تفعل لئلا الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء قوله فان كانا
مضارعين او الاول معنى اوكان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني
ازرك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله
ان تصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في
محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم
ومثله قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة
الشعر قال من يكد في بني كنته كالشجي بين حلقه والوريد
والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني
ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
كقوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف نحو ان
تزرني زرتك لان الاداة اذا توثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل
من غير ان يوثر في الاقرب شيئا تغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه
مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما
كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان تزرني اكرمك
واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فليس له من بد ولا يكون نحو ان تحسبني اعطك
او صلة نحو ان تضرب الذي ضربه يضربك فاما ان تتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني
ازرك احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان تختلفا لفظا او معنى
نحو ان تاتني تسال احسن اليك يجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط
بتقدير ان نحو ان تامرني بان اذهب اجئك ان تامرني بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب يضرب
اي يسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جا الفعل
بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن اليك
والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا
لا معنى نحو ان تبعث الي ابعث اخر والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب
اضرب اي اسير فان جامع المتوسط واو او فا او ثم فالوجه الجزم وكذلك النصب

مع الواو والفا على الصرف كما ذكرنا في فا السببية وواو الجمع وكذا في الفعل
المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تعم اتك فاحسن اليك
اوفاحسن فيكون النصب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي
فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف فتعطف فعلا
عليهما فان كان من شكل الاول فعطه لا غير نحو محمد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه
وان كان من شكل الثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في
المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف والنصب
على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني
اي الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزا وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر
وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فاذا لم يجزم الجواب فعند النحاة
الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفا قبل الفعل
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان
يقال لتغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب بحيلولة الماضي بينهما
وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزا فتكون الاداة جازمة لشي
واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم ساير الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا
النهي وهكذا القول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزا معنى تقول هو جزا غير معمول فيه
وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب
المتقدم لانه اما لم يجزم عندهم للجوار **قوله** واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او
معنى لم يجز الفا وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم
ان اداة الشرط سواء كان ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر
بشي من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجي مضارعا مصدرا من جملتها بلا او لم فلانها
لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جيت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى
المضارع الى الماضي صارت كجزيه مع قلة حروفها اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا
يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى
هذا لا تقول ان سيفعل وان لن يفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد يفعل
ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الجزء الذي
يليها معروض الصدق اما في الماضي نحو لو جيتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني
اكرمتك واما الجزا فليس مثبتا معروضا بل هو مترتب على امر معروض فجاز وقوعه
طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده
عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية ومصدرا باي حرف كان فنقول ان كان
الجزا مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة
بينهما واولى الاشيا الفا لمناسبته للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزا

بعد من

بعد من معنى الفا وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجي لوجود الجزا او متمهم عليه
فثبت لهذا ان الجزا ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والتحضيض والدعا والندا يجب مقارنتها لعلامة الجزا وكذا اذا كانت انشائية
كنعم وبيس وكلما تضمن معنى انشا المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا
اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان
تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جيتني فانت مكرم واما قوله تعالى فان اطعتموهم
انكم اذا لمشركون فلتقدير القسم كما يجي في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى
عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان اذا لمجرد الوقت
من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزا ضرورة في موضع اللزوم
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكرها فلا ضرورة
اذا واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استند لا لا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم
الموت على قراة الرفع وهي شاذة وتجب الفا ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى
لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بلن
وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشيا لم تقع شرطا فلا يقع ايضا جزا الا مع
علامة الجزا بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا ولم
اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفا اصلا نحو ان ضربتني
ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا
بكلمته معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا الى
العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما
الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما
تاثيرا لفظيا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها
فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالحة
لهما على الصحيح فالاداة خصتهما بالاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى
ان تدعوهم لا يسمعوا دعاكم وقال ومن يومن بربه فلا يخاف بخسا وقال يجوز
دخول الفا وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا
وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس
اذ المضارع صالح للجزا بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفا وعلى ما ذكرنا
من تعليل دخول الفا في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسة
وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن
في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز بعد ان المخففة قياسا وبعد

ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سوا
كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفا لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى
الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك
ان اكرمتك تكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال الله تعالى ارايت ان كذب
والاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة
او جهرة هل يهلك وقال ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من
اله غير الله ويجوز دخول الفا فيها لعدم عرافتها قال تعالى ان كنت على بينة من ربي
واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف
قال وقد احسن مع ان لبعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفا اذا لم يوثر الاداة من حيث
المعنى في الجزا معنى ونعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه
اليه ان كان ماضيا فلم يدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه
للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية
لتمحضها للاستقبال ولم يدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا
بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذا استمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون
ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد وترجح لم ينقلب ولم ينقطع على انه
قد جا قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال كما انما
دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه
واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي
نحو جيت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال
وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فتجب الفا وان
كان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جيتني فانت مكرم
لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون
شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فاذا اردت معنى الماضي جعلت الشرط
لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك
بكان لان الفايدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي
فقط وذلك على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصصه يعلم من جزوه
نحو كان قايما فمطلق الحدوث يستفاد من جزوه لانه يدل على تعيين الحادث
من دون الحدوث فمعنى كان قايما في الزمن الماضي زيد قايم فكان مدلوله
هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال
وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة لان غيرها يدل على
الانتقال الذي لم يدل جزوه عليه وكذا باقيه ثم ان كان شرطا قد يكون بمعنى
فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق
الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط

متحقق

متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل كقوله الفضل اذا ما اديته
حزنا ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا بخيل وانت وان ضربت امرا لا اهابك
وقال المصنف لتقدير ان ثبت جزاؤه ان اديته لتكون الشرط مستقبلا
وليس بشي لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان
في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا حالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق
دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة
وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته
قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر
الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيامة وكون عيسى عليه السلام قايلا
ذلك او غير قايل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف
اكافيك وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجي اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفا بشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام
الفا اي مناسبة بين معنيهما وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصدت السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر
تدخل النار خلافا للكسايي لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كلما اجابت بالفا ينتصب
المضارع بعد الفا يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب
والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزا من
الخبر وذلك لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه وحامله على الكلام الخبري
افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخا
طب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل في الكلام الطلبي فكون الطلب مقصودا له
للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله
وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده
ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه
ولغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك
المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشي الظاهر
واما الخبر فانه اذا اورد جملة على المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخا
طب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ ذلك خبر بني مع ان ذلك
الشي غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جيت ايضا
بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الا انه جزاؤه او
ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره
ومع ذلك الغير فالاولى ان يكون له فلما تقررت في الطلب مع ذكر ما يصلح جزا
بعده معنى الشرط جاز ذلك ان تحذف فا السببية وتجزم به الجزا كما تقدم بان وانجزم
الجزاء بهذه الاشيا لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل

كلما فيهما معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة
بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك استنكارهم اسناد الجزم الى الفعل
وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين
فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب
بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرع الناس واتقى الله امرء
فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد
الاسد تنج واما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشيا التي فيها معنى الامر بعد
الفا بل وجب للنصب صريح الامر والنهي اتفاقا لان فا السببية قد ترتفع ما بعدها
مع بقاها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون وكم تقدر
ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع لضعف دلالة الفا على معنى السببية لان الرفع
محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وساير الاشيا الثمانية شابهة
للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفا فاريد ان يكون
قبل الفا صريح الامر العريق في الامر به حتى ان ضعف دلالة السببية في الفا بان يرتفع
الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر
من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية ولا يضعف معناها معه
فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تومنون لانه بمعنى امنوا
وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع ان تقول في جوابه كما
مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين وقال المبرد في مثله ان يقيموا
في جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشي لانه مثل كن فيكون على قراة
ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف
نحو قم يدعوك الامير وقال رايتهم ارسلوا تراودها وكل حتف امرى يجري
مقدارا او الوصف نحو ذلنا برثني على قراة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مر يحفرها نحو الجزم على الجزا والرفع اما على
الاستيناف اي انه ممن يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف
او الحال والجزم وقوله تعالى واضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع
وكذا قوله ارسلوا تراودها ومما جا حالا بعد الشرط الصريح قول الحطية متى تاته
تعشوا الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني
من جنس الاول بخلاف قولك ان ياتني تغزا اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجي
بعد الجزا ظاهرا كان الشرط او مقدرا بالفعل المقدر بالفا او الواو او ثم نحو
ان تاتني اتك فاحدثك وائتني اتك فاحدثك فيجوز ما بعد الفا على العطف
وترفعه على القطع وبنصبه على الفا للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم
في المنصوبات وكذا اما جا بعد جواب الشرط المصدر بالفا نحو من يضلل الله

يا تئي

فلاهادي

فلا هادي له ونذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا
جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم
ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون فلما كان فا السببية
بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق
واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي تعالى انه عطف
على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا
جر الثاني لان الاول قد تدخله البا وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما
قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل
النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل
المظهر نفيا او اثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل نصب خيرا اي تنزل تصب
خيرا فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات
وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل **قوله** مثال الامر صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم
المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان
بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة
مقطوعة لو قال الصيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل
ما تسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف المضارعة سوا طلب به الفعل على سبيل الاستعلا
وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلا او طلب به الفعل
على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعا نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم
يطلب به الفعل بل كان اما على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال
هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلا وهو الامر حقيقة اغلب وذلك كما
سموا المايت والضايق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل
حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تواخذ
في نحو اللهم لا تواخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعا في
الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق
الامر بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان
قيل الامر اعم من قولنا امر الغايب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه
الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب
اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر
المضاف الى شي اخر قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتنزا انت يا ابن
خير قريش قوله حكم اخره حكم المجزوم وقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة

كما في قول حسان محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالواحد
حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد الكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه
اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني
على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة
والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما مر الغايب
لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب
الموازنة فرجع الى اصله من البنا فبقي اخره مجزوما للوقف كما كان في الاصل مجزوما
للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع
حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع
متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب
همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم وتقابل من يتقابل
ودحرج من يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه لمن متحرك بعده
نظر فان كان حذف حرف بعد حرف المضارعة رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة
حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعد اقم واعد فان همزة
افعل حذف بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم
وتقيم ويقيم وطرد الباب وحملا لساير حروف المضارعة وان لم يكن حذف بعد
حرف المضارعة متحرك ابتدأ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد رخف وبع
وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو
الساكنة في يعد ومضارعه ايضا وذلك للحمل على يعد كما يجي في التصريف
فلم يرد الساكن بعد حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل لكنت تقول اوعد اوهب ثم كنت تعلمه اعلال المضارع
الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وهبة فكان
يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان
كان حرف ما قبله متحركا لاجل حرف المضارعة لم رددته لزوال العلة كاكرم
من يكرم وان لم تجد هناك شيا اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق
استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يأفعل لان قياس بنا المضارع
في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب
واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثانية في
الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأكرم
لان الهمزة وان كانت زايدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم
لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل ساير حروف المضارعة عليها قوله
وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف
مضارعته ساكن ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان

كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في
الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة
كما يجي في التصريف وانما ضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كما قيل او في غيره
كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز
غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده
فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من ها السكت كما يجي في اخر الكتاب **قوله**

بحث فعل ما لم يسم فاعله

فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره
ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين
الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير
واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا
قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى
المفعول لانه يحله ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فتكون اضافة الفعل اليه
اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وقولهم ما حذف فاعله
هو مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو
ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو
ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا
لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام
الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله
وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه
كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير فيه صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل له لالتبس المفعول المرفوع بقيامه مقام الفا
بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه
اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون ساير الاوزان لكون
معناه غريبا في الافعال لضرورة معناه ما تقوم به فلما حذف منه ذاك جيف
ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون الا في الاسماء
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي
عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني
مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر
لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقف عليه واتصل بما قبله
نحو الاستخراج فلو لم يضم بعد الفا ايضا فيما اوله تاء زايدة وهو نحو تكلم وتغافل
وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل
وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي قال وباع

عل

في بني للمفعول منه ثلث لغات له نحو تكلم وبيع باشباع كسرة الفا وهي افصحها
واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم
ينقل الى ما قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول
وبيع بيا ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب اليا واوا والضمة ما قبلها فيقول قول
وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في اليا فيبقى بيع لان تغيير
الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل
العين مثله فكسرت فاوه فانقلبت الواو الساكنة الفا وعند الجزولي استثقلت
الكسرة على الواو واليا فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها
وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف
حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت
الواو الساكنة يا كما في ميزان قال وبعضهم سكن العين ولا يقلب الكسرة
الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب اليا واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها
لثقل الضمة والواو والاولى اولا لخفة الكسرة واليا وقول الجزولي اقرب لان
اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في الخفة على غيرها والمصنف انما
اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما
الاشمام نحو انقص وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة كتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها هذا هو مراد القرا والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفا كسرا خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها
يا ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصل ههنا بخلاف
خلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك في
الوزن المستقل في الاسما لتحصيل الغرض المذكور قيل فاذا اسقط العين في
المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز اخلاص الضم في الواوي
واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت
وعدت فالاولى انه لا بد لك من اخلاص الكسر او الاشمام وفي الثاني من
اخلاص الكسر او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه
انه لا يجب الفرق بل يغتفر للالتباس بقلة وقوع مثله قولهم باب اختير وانقيد
يعني ان باب افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في
مجيء الوجوه الثلاثة فيها لمشاركتها له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف
العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما

بل

ما قبل حرف العلة في افتعل وانفعل والفرق لا يوجد في الثلاثي وانما في الفعل مما
قبل حرف العلة فا كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان
باب استفعل وافعل معتل العين لا تجي فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام
لان سببها في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا
وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه
كما في غير هذا الموضع نحو تقول وتبيع ونخاف على ما يجي في التصريف ان شا الله
تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان يكون اللام
حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا اقوي ولا اسقوي ولا انطوي على هذا ولا
احتوي وانما لم يفعل ذلك لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع
قلب نحو طوي وهوي الفا وكسر فا فعل للادغام نحو ردة الغت والضم اكثر لان
نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانك ان حللت فيهما اجتمع
الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة في المعتل العين
واليا وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسر في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز
النقل على قلة لكون الكسرة احق من الضمة وربما ضم فاء رد نحو ردة ضمة ايضا وربما
كسر فا فعل المبني للمفعول في الفصيح للتخفيف تقول عمد في عمد كما تقول في المبني
للفاعل في شمد شمد وفي الاسم نحد في نحد وجميع ذلك في الحلقي العين لما يجي
في التصريف وقد حكى قطرب زيد في ضرب على نقل كسرة الرا الى الضاد وهو شاذ
قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اما ضم اول المضارع حملا على
الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع
الذي هو اثقل من الماضي **قوله** ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي عين المضارع
في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على
الماضي في اسكان العين كما يجي في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال
على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادوا ان لم
يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة لانه هو الله تعالى فحذف للعلم
به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر
وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم ووعك ووعد قال سيبويه
لو اردت نسبتها الى الله تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده
ولعل ذلك لانه لم يات من فعل المذكور نحو جن وسل فعلته صار كالمر ورح وعمي
ونحو ذلك من الامراض التي بابها فعل المكسور العين فصار متعديا الى المنصوب
كما تعدي فعل وذلك بالنقل الى افعل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف
فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد
كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبا وحدث
وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علم

معتل العين مما لم يسم فا

رع

قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما اخذت
ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا متعلقا
بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع
عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال لها لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر والامر
الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد متعدي الى
المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق
منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا ثم حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي
بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد
بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان
وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي
ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا ومعناه مع اللام هو معناه من دون اللام
والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذا
زايدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا نحو نصحت وشكرت دون ردف
فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص
دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف
منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا وهو متعد والحرف زايدة كما في نقرا ان
بالسورة ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في
محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال الله تعالى
فامسحوا برؤوسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دونه
عدنان والدا ودون معد فليزعكم العوادل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب
المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا
واكرمت عمرا ولكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا
منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب ولا يجوز حذف
الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على
موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف
حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا احكم بشذوذ والله لافعلن ونحو قول رؤبة خير
لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف
الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف
الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم يثبت بل قد جا في غيرهما اما شذوذا
كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا
عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن
اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الدار ولالزمن صراطك وتنووا عقدة
وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما ضمن الفعل معنى غيره فتعدى

تعديه ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وانما الكثرة
الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم
الفتنة اي يبغون لكم وكتبتك الحراي كتبت لك وورثتك المال اي ورثت لك
وكلتك مالا اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزنتك دينارا اي زنت
لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت ونقصت
معنى حرمت وكذا وحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا
ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شي من حروف
الجر معنى الفعل الا البا وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف
نحو مررت به والذي تغير البا معناه يجي فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول
به لان البا المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه البا في مثله كالهمزة و
والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى
لذهب بسمعهم البا فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه وتعالى ذهب معه
واما الهمزة والتضعيف المعديان ففيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف
البا المغير لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قراءة
ايتوني بهمزة الوصل واذا ادخل الهمزة والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار
متعديا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر
ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم وراى نحو اعلم واري
والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل
دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد
بهما من المفاعل مقدما على ما كان الاصل الفعل فلذا لا تقول احفرت نهره زيدا
وتضعيف العين تعدي الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدي
الى ثلاثة كالهمزة وقد تعديته للحلقي العين الا في الهمزة نحو ناديته ويجوز
ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من
البصرة الى الكوفة لاكرمك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل
التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان
لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال
واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قايما وعند الكوفيين ثاني
مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشي اذ الحال يجوز حذفه
وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم اشارة وغير ذلك من ساير المعارف
ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلاثة كاعلم واري يدخل الهمزة
على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني
اعلم واري وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا
قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا قايما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك

واوحدثتك ولو جاز القياس في هذا الجار في غير افعال القلوب نحو اكسوتك
عمرا جبه واجعلتك زيدا قايما وما بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرهما ولم
يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف
نحو انصرت زيدا عمرا واذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل
من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة واما اخبر واخبر وانبا ونبا وحدث ولم
يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة
بعد التعدي الى اثنين بل لم تستعمل من ثلثيها فعل مناسب لهذا المعنى الخبر
بكسر البا اي علم واما حدث ونبا فلاثنين فلم يستعملوا احدث بمعنا مشتقين في
النبا والحدث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدي
الى ثلاثة لان الانباء والتنبيه والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم
يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبا والحق البواقي غيره والحق بعضهم اري الحلمية
باعلم سماعا نحو اراني الله في اليوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية الى واحد
بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك
بخروج زيد وبالخروج وهذا كله كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما
الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيد
وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كارايت وانبات
وحدثت لا تتعديان اليه الا بحرف الجر فلا يقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول
بخروج عمرو واما قولهم انباته نبا واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات
اسما صريحة مقامة مقام المصادر اي انبا واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها
لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونباته دخول
خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او
انباتك واخبرتك زيدا قايما ليس معنى حدثتك التحديث المخصوص ونباتك
هذه التنبيه المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قايما لكونهما
متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب
الامير لان زيد قايما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفيته نفس الاخبار
الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص ولذا كان صريحا
او بطيا او غير ذلك من صفات اللفظ فقولك خبرتك زيد قايما اي اخبرتك لهذا
المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا
يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر لهذا
ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قايما في اخبرتك زيدا قايما خبر خاص وان خبرا
في قولك اخبرتك خبرا مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس
بشيء الا الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر هنا مفعول به اي مخبر به
خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هنا بمعنى الاخبار ولا المخبر به فجعل

لجعلهما

احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولي علمت
انك تقول اخبرتك ان زيدا قايم كما تقول علمت او علمتك ان زيدا قايما فتصدر
الجملة بان وايضا تقول اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا
يقال حيث ضارب ضرب الامير وكذا اما اعترض به المصنف على نفسه من قوله
قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما
ذكره بل هو بمعنى المفعول به او القول الخاص خلاف قلت قولا سريعا على انه
مفعول مطلق ومنشا الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر
به كما ان القول يستعمل بمعنى القول كما عرفته قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول
اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا
كثاني مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة
متعدية الى مفعولين ومما غير الثاني لمعنى اعلمتك زيدا قايما اعلمتك قيام
زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سوا فيجوز ذلك ان لا تذكر مفعولا اصلا كما في
اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان يذكر
الثاني والثالث دون الاول واما ذكر من الثاني والثالث وترك الاخر
على ما يجي في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول
وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان تقتصر على واحد من الثلاثة
فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجاز ابن
السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على
الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون
فاذا قطعنا النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي
علمت مع الثاني في تمامها والاول هو الذي اذا استثنت الهمزة كما يجي **قوله**
افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورايت ووجدت وعلمت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل
عليها الافعال لا يخلو اما ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولى فالاولى
هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها
القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي
المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها
لتعلق معناه بمضمونها فلا تدخل اذا الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان
خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع
المسند اليه ولا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع ما اسند
اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن موثرين
مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف

والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يبين فيهما اثر الفعل الداخل بى اذا
كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذا في الظاهر
كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وابهم رايت بنصب اى على انه معمول
الفعل الموخر ثم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل
ومفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له
بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجوز رفعهما لان الفعل لا يرفع
فاعلين بل فكيف يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ سقى الفعل بلا مرفوع
ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه
للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففي
كان زيدا قايما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكاين في الحقيقة
وكذا في صار زيد قايما الصاير هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان
كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها
كان دايما ومعنى اصبح واخواتها كان في المسا والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى
ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا الذي من الافعال الداخلة
في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مرفوعة كما يجي
في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزيين لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي
فلذلك يدخل على هذين الجزيين لفظة ان الجاعلة للجزيين في تقدير جزء واحد
ولم يدخل الجزيين اللذين كانا واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المعرفة كهذين الجزيين
المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب
على اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا
هب غير منصرف واذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجرم من ان
نصب جزيتيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امرا من اهبه او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا
جميع افعال القلوب المذكورة في المتن بنصب المفعولين اذ وليها الاسمية
غير مصدرة بان وتستعمل اى الذي بالترسيم فاعله من ارى عاملا عمل ظن
الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت ارايت بمعنى اعلمت واما
للتعيين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا
قايما واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا فرق
معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد
المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف
وابصر بعلم في المفعولين ويستعمل دري بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن
لا ينصبان المفعولين بان ترد الاسمية بعدهما مصدرا بان نحو درايت انك

بعد

فانم وتعلم ان بعد النفي رشدا او لا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم
ان الامر كذا فلا تقول لا تعلم بل علمت وان كان دري بمعنى ختل وتعلم من تعلمت
الشي اي تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزيين اذا لم يصدر
بان واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض مواضع اليقين وهو ظن لا بمعنى
اتهم قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجي
بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا وبمعنى الالهام ان يجعل شخصا موضع
الظن السي تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيا وكذا اتهمته واما للاعتقاد
الجازم في شي على انه صفة معينة سوا كان مطابقا او لا وهو راى فاذا كان بالمعنى
المذكور ووليه المجردة عن ان نصبت جزيتيها نحو رايت زيدا غنيا كان في نفس
الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق
وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا يتضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى
حالهم وقد يلحق معنى الحلمية براي العلمية في نصب المفعولين قال تعالى
رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد كون الشي على صفة اعتقادا غير مطابق نحو
عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزيتيها
نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملايكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثية ولما للقول بان الشي على صفة قولا
غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد تستعمل في التحقيق قال الله تعالى
الله للناس ما زعموا واما لاضافة الشي على صفة وهو وجد والفي وعدا من افعال
القلوب لانك اذا وجدت الشي على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن
معلوما وقوله تعالى ووجدك عايلا فاغنى لم يخرج عن هذا لانه قد يستعمل
من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى
ليبلوه ونضل ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عايلا وعلمه بعد ان لم يعلم
فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي
مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني
جامدا يحصل منه مصدرا فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيديته اخيك وان وقعت
بعدها المعلقة في الندرة في ضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو
حسبت تقول زيد اي حسبته تقول وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول
واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته
وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني
غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيا غير لزومك كذا في
الغرا وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال
اظن زيدا قايما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا في افعال القلوب

قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه
صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا
والصلة لا تتقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير
واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله القرا
وعلى ما ذكرنا وتقول ظننت به اذ جعلته موضع ظنك قال تعالى يظنون
بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اي شيئا
غير الحق كما في قوله فلا تظنن غيره وقوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه
اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك
الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المبتدا
بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قايما حكمك انت بالقيام الذي
هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قايما
عن ظن قوله ومن خصايصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب
اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغا اذا توسطت او تاخرت لاستقلال
الجزين كلاما بخلاف اعطيت مثل زيد علمت قايم ومنها انها تعلق قبل
الاستفهام والنفي واللام مثل علمت مطلقا ولبعضها معنى اخر يتعدى
به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت
ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت
اعلم ان حذف المفعولين في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها
فيجعل نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اي مستفاد من مثله فاما
دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي
يخل مسموعه صادقا وقال باي كتاب اي باية سنة ترى حبهم عارا على
ويحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال فاما حذف احدهما دون
الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا
والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد اذ
مضمونهما هو المفعول به على الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان
كحذف بعض اجزا الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله
قوله هو خيرا لهم اما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غراتك
انا طالما قد وشى بنا الاعدا اي لا تخلنا اذلة على اغرايك الملك بنا قوله
ومنها يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغا معنى انهما معنى ابطال
العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في
تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق
فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزين على الجملة المعلق عنها

الفعل

الفعل نحو علمت لزيد قايم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغا فالجملة
معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قايم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه
لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوب المحل والفرق الاخر ان الالغا اختيار ري
لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قايم ظننت مبنية
على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشي لان الفعل الملغى لبيان ما صدر
عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل عنها في نحو زيد قايم
ظننت مبنية على اليقين ولا شك ان معنى الظرف فيجوز زيد قايم ظننت زيد قايم
في ظني ومع الظروف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغا مع تاخر الجملة
عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما
يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب
رفعهما ضعيف فمع عامل تقدم عليهما تغلبهما ومع ذلك قد جا في قوله كذلك اديت
حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب قوله ارجو واامل ان تدنو مودتها وما
اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس
تاثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه
لا يحمل ذلك على الالغا على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال
بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من
نواسخ الابتدا نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء افعلى هذا
الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ولاجل الفتح في متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر
اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط
الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغا بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال ومما سا وبان
وذلك ان الرفع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين
الفعل ومرفوعه نحو اضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلي
اخال حتى ينال اقاصي الخطب الوقود وبين معمولي ان زيدا احسب قايم وبين سوف
ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف عليه كجاني زيد واحسب عمرو وتوكيد
الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتنا بحال ذلك العامل والالغا ظاهر
في ترك الاعتنا به فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما
المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه اذا احسب ذاك قايم
ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق
نحو اعجبني ظنك زيدا قايما وعلمك لزيد قايم واما الالغا فواجب مع التوسط او التاخر
نحو زيد قايم ظني غالبا اي ظني زيدا قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا
معه فالعمل للفعل كما في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قايما
ففي الصورتين يجوز الغا الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغا قبيح لما مر من

فيح تاكيد الفعل الملغى وَاما حذف الفعل وجوبًا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك
زيدا قايمًا اى ظنَنا نعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب
المصدر وهو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك ومتى
زيد قايم ظنك ويجوز الاعمال ايضًا لانك تعمل المصدر لا المصدر وكذا عند من قال
العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لكونه مقدرا بان والفعل نحو الالغاء والاعمال
توسط او تاخر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبًا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قايم حقا
على ما قيل لما ذكرنا فى المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام التعليق
ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج يكون كالشى المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بروح لتجويزها وجوده فلا يقدر على التزوج كالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا
عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب
الجزئين فمن ثم جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها لزيد قايم وبكرا قاعدا
قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل
على الخلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اى
الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفى معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام
نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتدا نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف
النفى وهى ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايم وان زيد قايم ولا زيد فى الدار ولا عمرو
فى الدار اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيتان فللزوم وقوعها فى صدر الجمل
وضعا فابقيت الجمل التى دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت
فى تقدير المفرد واما دخول لام الابتدا فى المفرد فى نحو ان زيدا قايم فللضرورة ملجية اليه
وهى اجتماع ان واللام كما يجى واما لا الداخلة على الجمل الاسمية لما كانت معلقة لانها
كالتبرية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة
اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جا فى خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا القايم فان اللام
لا تدخل الا مع المكسورة كما يجى واما اذا تجرد عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها
معمولا لفعل القلب وذلك ان المنصوبين بعد فعل القلب فى تاويل المصدر فاذا امكنك
جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان يفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل
بكسران عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتى ان المنايا لا تطيش سهامها فانها
اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده الكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد الموكدة
فى قد علمت معنى التحقيق فصار كقوله وانى سم اليك مع الصدود لامثل وقد يجرى نحو
علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجى بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اى والله
والفعل الملغى قد يدخل على الفعلية نحو علمت بمن تمر وعلمت ايهم ينصب ايهم
على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت انت ام قعدت واعراب الجملة
المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز فى علمت اى يوم
الجمعة رفع اى على انه خبر مقدم على المبتدا اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى

الاجماع

الاجماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت واى يوم عقبتى والمنصوب
ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا اصدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان
لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو
وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التى بعده فكانه
قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت زيدا اما هو فيما معناه
ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من
هذا الباب حتى يجوز الرفع فى زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر ولو سفو
من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالة العجيبة او عرفتها
اخبرني عنها فلا تستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة لشى وقد يوتى بعده بالمنصوب
الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب
الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجى بل حرف خطاب ولا بد سوا اتيت بذلك المنصوب
او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت
زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة وارايتم ما تدعون من دون الله ارونى
والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتنى اى ارايتك هذا المكرم
وقوله ان اخرت كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا
للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا
اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان لو وارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة
لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت
ارايت زيدا عن اي شى من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع
وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية مارايت
الذي بمعنى اخبر لانه لما كان بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شى نحو النجاك
فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريفها الخطاب فبقى التا فى
الاحوال مفرده مفتوحة سوا كان المخاطب مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل
ارايتك التا لا الكاف المقدر فى نحو رويدك لان مفعوله بقى منصوبا على حاله مع صيرورته
بمعنى اخبرنى فى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقا فاعله ايضا وفى
العسر ازيل الاسناد عن التا الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاك كما مضى فى اسما
الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت بفعل القلب فالكاف الملحقة به
اسم منصرف المفعول الثانى وكذا التا منصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما
كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتكن ان
الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة
فالمعنى عرفت ذات القايم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس فى
الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما
كنت تعرف بعد ذلك ذات القايم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام

مستحيل كونها مفعولا لما تقدم من لفظة عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول
علمت اذا مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة
او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي قام والفرق بين الاستفهام
من غيره في اي لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع ايهم اذا كان موصولا
قلت علمت ايهم بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد ايهم
قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان
علمت المقدم على ايهم مفيد ان قايل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القايم
المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي الاستفهام المتكلم
لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك
هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك
فيه اذا النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام
اذا لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه
وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت
قيام زيد وانما لم يصرح باسم القايم ولم يقل علمت زيدا قايما او علمت قيام زيد
لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الامر على المخاطب مع معرفته كما يكون له داع الى
التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع
الاستفهام الذي جوابه لا او نعم او بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قايم او هل زيد
قايم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان
المشكوك فيه في لم وام ومع الاستفهام الى انتساب الفعل الى هذا المعين والى ذلك
من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز ان زيد قايم او عمرو وعلمت
هل زيد قام او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام
الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي
يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع الاستفهام جوابه لا او نعم بعد فعل
القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم
الا انا وبل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال
في جواب الاستفهام بام وباسما الاستفهام شي معين منسوب اليه الحكم المذكور
في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما اذا قلت بعينه على
صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قايم
واما عمرو واما علمت هل زيد قايم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى
يقال ان العلم تعلق تلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة
والعلم الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم
للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا نعم او لا في الجواب متضمن

اسام

ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قايم وما زيد قايم فحصل المقصود
اي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات
الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل
فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ء
ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اتقوم ام تقعد كما يرد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتعرفت وامتحنت وبلوت
وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت
وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يا تيني ام عمرو وقد يضمر الدال على الفكر كقوله
تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي متفكرا
ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة ينجالسان انفسهما ايهما يسقي صاحب كاس المنون
اي متفكرين ايهما يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الاخر
وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقد
مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قايم واستفهمت اقام زيد
ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المقول على ما هو مذهب البصريين او
تضمن السوال معنى القول فيلحق به في بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما
يجي بعد من مذهب الفريقين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي
اما في موضع مفعول بنصب الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت
ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه
الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه ء
والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا
نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا
الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في
مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم
الدين فان ادري يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اي المتضمن لمعنى العلم
فهو كل ما ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم
وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى التعرف اي تعرفت هذا الامر
بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقايم هو ام قاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر
اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من
هو زيد اهون من رفعه في نحو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي
بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا ء
سلطت عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به متعديا بالوضع تعطيه من

الحكاية م

الفاعل ما اقتضاه وضعه ثم يحكي بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزايد له بسبب
تضمنه في معنى التعريف نحو امتحنت هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحاني او ابصرت
زيدا اهل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسألونك
عن الساعة ايان مرساها اي يتعرفون وقت ارساها بما يسألونك عنها وهذا كما قلنا
في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول المضمر وقد
تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قايم او لا اي شككت
في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل
من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا وقد اوجب الاخفش
ان زيدا الظننت اخوه قايم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قايما لان اللام للابتدا
فلا يدخل الماضي كما يجي في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه
قايم واما الالغا والتعليق في اعلم واري في المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن
مالك انه يجوز الالغا والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى تقول اعلمتك
ازيد منطلق وازيد قايم ام عمرو وما زيد قايما وزيد اعلمتك قايم وزيد قايم اعلمتك
وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغا بالنسبة اليهما وفي بعض
النسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاه وتعليقه واذا بنيته
للمفعول جاز والذي اري انه لا منع من الالغا والتعليق سوا بني الفعل للفاعل او للمفعول
وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك الاول كذا يحصل التعليق والاعمال
في حالة وليس ما قال بشي لان اعماله بالنسبة الى شي واحد والغاه او تعليقه بالنسبة الى شي اخر
فهل مثل زيد علمت قايما اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قايم
اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول قوله المعمل معنى التصيير والملغى او المعلق
في اصل علم والملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو
كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد
هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز
كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قايما وقال اراني
اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله ورايتك تقول
كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على
وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل
الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا منه واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه
ولم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تغايرا لفظا لاتحادهما معنى ولاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه لانه باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين

في الظاهر

في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو
مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ذا القياس
جواز ظن زيد قايما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب
ايضا سوا وقع المنفصل بعد الا ومعناها او لم يقع نحو ما ضربتك الا اياك وانما نقتل ايانا
واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما
ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظن قايما فظنه زيد قايما لم يجز المثال الاول مطلقا
وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع
ذلك تعليله في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت
ان زيدا قايم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم الا ان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم
هو مصدر الجزء مضافا الى المبتدأ او ان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فتقول اذا دخلت
افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك
وان كان ذلك الفعل مما عهد نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت
لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا او مسندا اليه سوا نصبهما كحسبت زيدا
قايما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قايما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قايم اذ مقصود
الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان
مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدر والاخفش يجعل ان مع جزئيها
في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قايم حاصلا او قيام زيد حاصلا
ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شي حتى يكون
واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما
يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجي في الحروف
المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما
سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ويفيدان فايدتهما بتقدير المصدر بلا الة مصدر
كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر فهذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال
القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفه من جعل ووهب غير
منصرف ورد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة هما اسم
وخبر كصار في الاصل وان منزلة صيرت زيدا قايما من صار زيد قايما كمنزلة احضرت
زيدا النهر من حضر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه
معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا
يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شي اشيا في الاغلب فلا فايدة في ذكر الفعل وحده
كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين في تقدير الا قليلا لان مضمونهما
هو المفعول كما قلنا كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في
تقدير المصدر جواز تقديرهما بان كما في مفعول علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا

اسما وخبرا الصارفا نهما لا يتصدران اذن بهما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما العاصير
ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتنا كما اتيا في افعال القلوب فان ذلك فيها لضعفها من حيث لم
يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب لجعلته
عينا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا
الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى
ورد اي جعله راجعا وترك اي خلى وتخذ واتخذ اي اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجي الا بمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله
كاينا تحصل من الهمزة معنى نقل غير الكاين الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون
متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله
مثلا عبدا او نحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول
اي جعله مثلا وصا ... من ضرب الخاتم ... ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين
فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر
بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا
ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع فالحاق
غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغير مرادفات صير
سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز
تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا واذا عمل في المبتدا والخبر لا فعلا دالا
على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت
انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
بنصب الناس في قدر ذي رفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف
منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت
زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة
بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به لفظ اخر في غير هذا الكلام لا مجردا بل المعنى من حيث
مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل
هذا اللفظ من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفا اللفظ
المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل انه ربما يتغير اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القايل
يجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتغير عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا اعرم لمن يسهل
عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شي من اجزا الكلام اجرا المثل هذه
الجملة مجرى اصلها المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد
قايم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة
الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قايم وقلت لعمرو انت بخيل حكاية
للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا لحال
الحكاية فان زيدا او عمرا فيه غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا

لوكان

لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يودي معنى
القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة
الموضع لكونها مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب علم واري والدليل
عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قايل زيد قايم واطلاقك على تلك الجملة انها
مقوله وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة
الموضع مفعولا به جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت انا زيد قايم او لفظا
اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون موديا معنى الجملة فقط
ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة لم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت
كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام حق
او باطل او كلام حسن ثانيهما ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة
عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة
وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظا وكلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن
الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظ فينتصب هذه الثلاثة
لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى تراعي وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا
على بقا المعنى كما تقدم حتى تراعي اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن
مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بل تجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان
زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما ... فعل يراعي اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها
مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة والمقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر
معه ما يكون جملة كقوله تعالى قالوا سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا
اقبلت قلت دباة اي هي دباة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان
يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقريك السلام اي سلام عليك
فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام وعلى يجوز ان يكون
من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا بفعل محذوف اي سلمنا
سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا
باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب
المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته
زيد قايم قال ينادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول
مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب
العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم ونادوا فقولهم الرحيل غدا وكلا
القولين مرتب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام وكذا التاويل ذلك التاويل
وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قايم فتقول انا
قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط

واعلم انه قد يجي بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما اوظنا
كما تقول كيف تقول في تلك المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين
وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال
المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول
زيدا قايما فتجيب اعلمه قايما فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان اوظنا وجواز
الحاقه بالعمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط
كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط المخاطب دون
المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو انقول زيد عمرا قايما
على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول
زيدا قايما او منفصل بظرف نحو اقدامك يقول زيدا قايما والسوط تقول زيدا
ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا
فان نقص بعض الشرط فعند الاكثرين يرجع الى الحكاية وايضا مع استيفا الشرط
قوله ولبعضها معنى اخر بل لكلها فان حسبت بمعنى ضرب احسب وهو الذي في
شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت وهذه
الثلاثة بهذا المعاني يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى
اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدي وجدت وعلمت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت
وعرفت ايضا الا ان المصاب والمعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم
نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت
لا ينصبان المفعولين **قوله** الافعال الى قايما **قوله** وانما سميت
ناقصة لانها لا تتم بالمعروف لها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف
الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال
بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشي لان
كان في نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على
الكون المخصوص هو كون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما
ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام وكان
فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان
قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فايدة اخرى ههنا وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتين الفايدتان
مما فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين
واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي
الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال
الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال
ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار

وكذا

وكذا اخواته وليس الدال على الانتفا فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية
الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله وما وضع لتقرير
الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد على صفة فيقول على صفة غير مصدر فان
زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة والا ما | ما
الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفه بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد
قايما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى
صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغني المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول
بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار
الى اخرها لم يذكر منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن مما
لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة | قعة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا قال
تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها
المصنف ونقص منها فالذي زيد من مرادفات صار الى ورجع وحار وارتد وكان
كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى
انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة فتتعدي الى ما هو مصدر
خبرها بالى ان قدرت نحو صار الى المعنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان
الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه ذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن فاعلها في
الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضاف الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة
كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن فاعلها حين كانت تامة هو المرتفع
لها كانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال
نصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضيت فذلت صعبة اي ادلال وقال
انعت الي له محالة حيث صار القوم صابر اي مكان انتقال القوم ينتقل في قال تعالى
انه ظن ان لن يحور بلى ولا بد في التامة ان يليها لفظة على والى ظاهرين او مقدرين
لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يتمهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه
وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به
مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتي وما فتا وما انفك وما
ونى وما رام من رام من رام يرم اي برح واصل ما زال وما برح وما فتي وما افتا
وما فتا وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو الان
مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما
منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما فتنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه
لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وكذا اصل برح ودام ويكونان
تامتين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما ومن نحو برحت بابك ودمت
بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان تعدي نفي نحو ما ونى زيد في

القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر
فيه يكون فاعلا له دايما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي
اثبات عمه واذا قيدت نفي الشي بزمان واجب ان ذلك النفي جميع الزمان بخلاف
الاثبات فانك قيدت اثبات الشي بزمان لم يلزم استغراق الاثبات كذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جز من اجزايه
الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب جميع اجزا الزمن الماضي
وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المفيدان يومين واحد في طرفي نقيض
فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا بوقوعه اي بوقوع النفي في جزء غير معين من اجزا
ذلك الزمان المخصوص لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن الجزء الذي يفيد
الاثبات به غير الجزء الذي يفيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذا استمر الفعل اصعب واقل
من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية
اللتين تناقض احداهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب
اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا الكلام ان نفي النفي يكون ايضا دايما كما ان نفي الاثبات
يكون دايما ونفي النفي يلزم اثبات دايم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل يقتضد [?]
للنفي داخل عليه ولا يجعل بمعنى كان دايما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال
ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاي ولا ما زال امره او ما
زال الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف فما زال يزول كقال تقول وقوله
زال يزيله اي فرقه من اليائيات وقد حكى س وابو الخطاب عن بعض العرب
ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زود وكود فاقلوا كسرة الواو فيهما الى
ما قبلهما وقلبت يا كما يفعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال
وما كاد وقد تستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه
قال تعالى لن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر وما ما زال و لا
يزال وما فتي اذ فتاء فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في
قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان تقول هو الخبر اي ما زلت معه ونقض
ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال بما لا يكونان الا تامين وان جا بعدهما
مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول
اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع
في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما قوله
يروح ويغدو واذهبا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح او الغداة فهما ايضا
تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان
فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جا في ما جاءت حاجتك اي ما كانت

حاجتك واما استفهامية وانت الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا
كان من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك
ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين جا اليهم رسولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا
يتجاوز بهذين اعني جا وقعد الموضع الذي استعملتهما فيه العرب قال
وطرده بعضهم وقال المصنف واجاز الاول طرد جاء مثل جا البر قفيزين وقيل هو حال
لانه لا يراد ان البر جا في حال قفيزين قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد
فانما يطرد في مثل الوضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد
كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله
يدخل على الجملة الاسمية لاعطا الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال

معاني الافعال الناقصة

الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها
اسماءها اولى من تسمية فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا
الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها
مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفو عها
المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا مفعولا منصوبها لما مهدوا
من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد تستغني عن المفعول فكان الى مطلقا قوله
شرع يذكر معانا في هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجي بعضها تاما او زايدا قال
فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي تدل عليه
صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال او
للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون
الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار
مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا انه يجوز كان زيد
نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكا ن
قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقوله المصنف دايما او منقطعا
رد على هذا القايل يعني ان كان لا تدل على احد الامرين بل ذاك الى القرينة والمعنى
الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال
بتيهاء قفر والمطي كانها ٭ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ٭
قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت من معنييها
ضمير الشان مقدرا فترتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبي المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم
فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا
في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد
قايم وظننته زيد قايم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان

الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان
اسم الفاعل بمعموله وعملها النصب لمعمولين فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجي بمعنى كفل وغزل
قوله وزائدة اعلم ان كان يراد غير مفيد لشي الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في
كلام العرب كقوله ان سراة بني بكر تسامى على كان المسومة الاعراب وكذا في قوله تعالى من
كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي وان لا فات المعجزة وصبيا على هذا حال وكذا قول ام
ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لحية عمرت
انا ان تجوزها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت على الزمن الماضي نحو ما كان احسن زيدا وكذا
قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند من وقال المبرد ان زيدا اسوان وكان خيرها ومن افضلهم خبر
كان وورد بان خبران لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد
من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة لجاز العدم عملها واما
جاز ان لا عملها الا غير زائدة لانها كانت تدل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد
في الخبر يعني عنه لدلالتها على من الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من
الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لاغنا الخبر عنه فاذا
جردتها لم يبق الا للزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا الا على الزمن فقط فلذا جاز
وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقه بالظروف التي تتسع فيها وتقع
بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور ونحو على كان المسومة فثبت ان كان الى
المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان
فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو الثبوت اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله
بدلك من تلك القلوص بدا اي راى فهذا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي
انه لا فاعل لها على ما اخبرنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزيادة كما ذهب اليه ابن المبرد وانما قال ذلك
لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا قوله اي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاولى افادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة و
والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداءة تكون باللوازم والاصول
والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على
راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا يزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز
ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها
عسل وما على رواية رفع مزاجها وعسل وما قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد
ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم تثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله اصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلاثة ناقصة وتامة
والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل
عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه

صيغة

صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في
المسا وكان في الضحى وتقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر
مضافا الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته
فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى تصبح قائما
ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد
لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمسا ودخلنا فيهما وكذا اصبحنا فيدل
ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما كما في التعجب
كان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال الشريف
الاندلسي من كتاب سيبويه كوا عما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش
كان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح او المسا في الزمن الماضي كما كان لفظ كان
مجردا للماضي قوله وظل وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع
النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد جميع النهار مستغرقا له ومقترن ايضا
بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الاستقبال او الحال وتصريفه ظل
يظل ظلولا قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى طال
او دام والعمدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل فاقترن هم زيد
بزماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدره لبيتوتة ومضارعه يبيت او يبات
كباع يبيع وهاب يهاب ويجي تامة بمعنى اقام ليلا دخل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم
سروبت وقد جا ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من كون الزمان المدلول عليه بتركيبه
قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي
جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده قال وما زال الى اخره قد ذكرنا
ان معنى ما زال واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة
ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه
لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية فيما ولم ولا في الدعا وان كانت
مضارعة فيما ولا وان والاولى ان لا يفصل بين لا وما يليها بظرف وشبهه وان جاز ذلك
في غير هذه الافعال نحو اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة
الاثبات قوله فلا والى دهما زالت عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي
كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا والى دهما لا زالت عزيزة لان حذفها
لم يسمع الا من مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ تقرر انها لا تكون ناقصة
الا معها قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في
جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى
يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال
ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها وكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب
من حيث المعنى لا تتصل اداة الاستثنا بخبرها لان الاستثنا المفرغ لا يكون في

الموجب لا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا
عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان
وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد
يمتنع ذلك فيهما ايضا وذلك اذا انعقدت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن
زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة
في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان
تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل
الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة
نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه
ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما
ان المفرغ قلما ياتي في المثبت فان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا
والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه
او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف
من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل
الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه س خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى
اذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما
تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر الى اخره اي لتوقيت فعل بمدة
ثبوت مصدر خبرها لفاعل وذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد
قائما اليوم موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام الى زيد وكذا ان كان فاعل
الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي ومن
اجل كونه توقيتا لشي يكون ظرفا لذلك الظرف والشي فضلة فلا بد من تقدم جملة
اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا الغير من الفضلات واما التي في اول ما دام
مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله
وليس لنفي مضمون الجملة قال س وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا
تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين
القولين ما قرر من خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في
نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به ثم قوله وحكم ما يحكم
ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم
لا في باب المضارع واصل ليس كما يقال علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم
قلب يائها الفا كما هو القياس في باب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز
ليس كهيئت كما يقال علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم ان يكون مفتوح
اليا اذ المفتوحة لا تخفف في العين تخفيفا وس والاكثرون على انه فعل غير متصرف

وقال

وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان فعلا كصيد في صيد كعادة حركة
عين اليا عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف
قال واما الحاق الضمير به في لست ولسنا فللتشبيه بالفعل لكونه على ثلاثة
وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في ها هنا بهات مع كونه اسم فعل
لتشبيهما بالفعل ويجوز الى ليس قوله ذكر ابن معطي ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى اخره
كل ما الى ليس في اوله مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها
وفي ليس خلاف على ما يجي واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها لما ذكرنا في المفعول له
وكذا لا تفصل ما عن الفعل ما دام لما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير
الفرا ووافقهم ابن كيسان تقديم اخبارها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الناقصة
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم تلزمها
بل جاز حذفها لفظها ومعنى في الفصل بينها وبين الفعل ولم يجوز ذلك في هذه الافعال
ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى
الدوام واما توسط الخبرين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد
منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد
كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النافية فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما
من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا اشتغلت بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها
وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب
التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم
خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم
المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما والنقصان فعليتها
جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك ايضا اجاز
بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز
بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز
وقوع العامل ولا يطرد ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب ولا يمتنع ان يقال
ان يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق
الحدث واعلم انه لا يدخل على الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما ذكرنا في باب
المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدا اعادم
التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا لازم التصدر كاسما الاستفهام والشرط ولا
على مبتدا اعادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه في
المثل كقولهم الطعن بطار او يلزمها لكونه في جملة كالمثل وكالجمل الاعتراضية كقوله
فانت طلاق والطلاق اليه او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة
او التضمنة معنى الدعا كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لتفيد معنى الثبوت

كما ذكرنا في باب المبتدا او لا يقع بما لا الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال
كانعوت وصفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قايما لزيد
قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي
بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد
قايما لزيد قيام له حصول وقت الصبح وكذا اسايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر
كما ذكرنا غير مرة فلو كان اخبارها طلبية لم تخل من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت
خبرية يناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر
مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم
عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل
الناقص كما مر تعريفه فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه
ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه مجهولا غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك
ام لا فقد ذكرنا ان زيد ليس في استفهام هذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت
الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفيه بالطلب الذي فيها
عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيهما طلب في اخبارها
تقول كن قايما اي قم وهل تكون قايما اي هل تقوم وقد جا الطلب فيهما في الشعر قال
وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما
نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما
ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام وجار في ذلك المفرد يجب تقديمه عليهما
نحو اين كان زيد وايهم كان زيد فكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى
الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل اخبار حتى يناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز تقدم
الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تعمل
في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع
اسما الاستفهام واخبار لهذه الافعال اذا لم يكن مصدره بما النفي فلا تقول اين ما
كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدرهما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم
يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس زيد نحو اين ليس زيد فان معنى
ذلك بنا على منع ما تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لاداية الى المحال
من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل
المبالغة ونفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته
ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان
واخواته ان لم تصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت
قايما كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار
رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو ان لم يكن قايما الا زيد لما ذكرنا في

باب

باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر لخبر الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا
اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك قايم اذ لو تاخر
الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر
عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قايما ويجب توسيطه او تاخيره اذا
كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل بمهمل
واسما الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قايما ومتى كان قايما زيد اذ لا يفصل هل
الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام واما
النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قايما تما
كان زيد وقايما ما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم
اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان
زيد وجهه فصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزء بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه
فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس بجزئه
اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ
الظرف متسع فيه والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسيطها او
تقديمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها
من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل
الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان
كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا
نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا
نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك
المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل به فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولا يجوز
في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم ذلك خلافه قد رده البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى ياخذ او كان زيد اياه اخذ الحمى قال
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا او يجوز في البيت زيادة كان
واعلم انه يجيز في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفايدة ولا يطلب
التخصيص مع حصول الفايدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن
فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا وكذا في باب ان قال ان شفا عبرة مهراقة كذا
انشد سيبويه وقد يخبر في هذا او في باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا
والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي الجزين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان
من قال من زيد ان زيد هو الخبر وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة
الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وما فيمن نصب مزاجها قال ولا يك موقف
منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول
ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية

الاخرى ولا خلاف عند مجوزيه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا
الا ابن بابشاذ فانهم قالوا ان ان اولى بالاسمية لما تقدم من نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا
ان قالوا مع كونهما معرفتين لشابهتها المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر واما جراءتهم
على تنكير الاسم وتعريف الخبر عند اللبس في بابي كان وان واورد للتمثيل بالاخبار عن
النكرة بالمعرفة قوله اشكران كان ابن المراغة اذ هجا بتميم بجوف الشام ام متساكر
وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني
اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب
المبرد عن ش بان همزة الاستفهام في و اظبي و اطب و اشكران دخلت على اسم مرفوع بعد
الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اذ في فاسم كان
اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المتساويين والاخر الهمزة ولو قدر
بعد الهمزة فعلا لم يليها المتساويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا
وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استويا لفظا فقد يكون في ضرورة الشعر
كما يجي في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع
انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك
قوله خاصة اظبي كان اسمك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجي في
باب العطف بعد ان سواء ولا ابالي لا تدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاب
بعضهم المبرد عن ش بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جواب بان الضمير الراجع
الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه
والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى النكرة مختصة بوجه لهو معرفة نحو جاني رجل
تضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة في
الابيات الثلاثة غير مختصة فالضماير اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص
بكثرة اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا لقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل
اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال
متصرفة الا ليس ودام ولتصاريفها مالها ولا تستعمل ما زال واخواتها مصدر ودام
فاعل الا نامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد تحذف لام يكن
للجزم تشبيها لكونها بالواو وتحذف قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال
تعالى لم يك مغيرا نعمة كما حذفت كثرة في لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه اليا
لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لا في نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم
يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد
واجازه يونس انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار وقد
تعفى بالسرو وقال السيرافي في هذا اشاذ قال ش تقديم الخبر اذا كان ظرفا
مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ما
وهو استقر مقدر قبله تقول كان في الدار زيد اي مستقر في الدار زيد فالظرف

مستقر فيه ثم حذف الحال كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف
في الفضلة وهو ما اذا انتصب ظاهر الا انه اذن فضلة فلا يهتم به نحو لو كان زيد في الدار
جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتمد الفائدة
اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية
للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة الذي اري ان عسى ليس من افعال المقاربة
اذ هو طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على ثقة من حصوله
فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما يفهم
من كلام الجزولي والمصنف اي الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي
مريضي اي ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون
خبره بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سوى ترجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة
تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج
فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم طفق ومراد فاته من افعال
المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس
باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب
قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشي قرب تمام ذلك الشي على يده فعلي
هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول
المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فيه خبط لان نصب هذه المصادر على
التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني
طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر ولدنو حصوله ولدنو الاخذ
فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته
ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي الى ان عسى لمقاربة الفعل
في الرجاء اوضح فيما قصد من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر
مرجوا وحاصلا وماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه
المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب
الحصول وبين ايضا الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد
الى الاستعمال قوله فالاول عسى ان الذي لرجاء مضمون الخبر قال بين عسى طمع
واشفاق والطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق ق
الخوف وانما لم تتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت
في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيه واما الفعل نحو بعت والاسمية
نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة
الطمع والاشفاق عليه تعالى ولا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه
ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك
لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب جا على احدى لغتي العرب لان عسى للرجا

وللیقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال
اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين ففيه نظر
ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد تكسر عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم
نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيتن واما نون
جمع المونث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى
لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان تعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما
تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان
والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير
ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما وتقل من منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال
ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجري
في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال
زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي في القصريات عسى
زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف الى اللفظ
لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع
بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثراما ولزومه مطردا في موضع معين
مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر ككان حتى
يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي
الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى
ما احسن زيدا اي جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى
عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل
المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا
ولا استعمالا كما مر وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان
تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد
جاء لما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد واما ذهب اليه لان عسى
بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا
فشاذان على ان نصبهما بمعنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا
وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا بقوة
الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله
كما ذكرنا من مذهب من في المفعول معه ومثله ما قال الكسائي في البيت الا انه يكون
الفرق ان الان القرينة هاهنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت

ان

ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم
تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع
الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان تقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر
ايضا ويكون من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسى
ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس
الجمع والمونث وجاز ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول
في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى
لكون ربك وهو اجنبي اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى وعسى
ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان
يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان تكرهوا منهم وعسى ان تكن خيرا
منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا
واحدا ولا يضمر في عسى نحو الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله
تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع
وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل
حذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب
تانيث احد الفعلين لاسناده الى المونث بل هو على اضمار الشان في كاد وقوله كاد يقدم
زيد يحتمل التنازع فيعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق اسمه مثله
وليس بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد وفي الناقصة الا في كان
وليس ولا يتقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه
غير منصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف
الخبر في هذا الباب ان علم ان قال متمم ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان
تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا يقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي
كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول
كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ه وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال
هو خبر وقد مر ذلك عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان
يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه اي يكون
المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه هو بمعنى
كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو
ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط وسمعنا بما صار حريا وحرى جديرا وصار
خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس
مع ان وان وقيل ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر

بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حري ان يفعلن واذا قلت هو حرٍ
بالتنوين او حرٍ بكسر الراء لزم ان يكون يثنى ويجمع ويؤنث ويقال ايضا بالحرى ان
يكون كذا وقد يقع بعدها اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى
ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح
السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين
ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من
ما راوا الآيات ان يتوقع اطفا غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول
الخبر وهو من كدت تكاد كيدا اي مكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كوّدا بالواو ويكون
كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع
قرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في
الاصل الاسراع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات
كاد اوشك واولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي ما رث قال فاولى بين هاتين منها واولى
ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان واظهار كونها مفعولا لاولى ويجب
تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان وتجريده والتجرد
مع كاد وكرب اكثر واذا كان مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك
من ان يقوم وحذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا لكثرة الاستعمال وان اما
منصوبة او مجرورة كما مر وقد يقع بعدها اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي
اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن تستعمل
استعمال كاد اي بتجرد الخبر من ان وتستعمل استعمال عسى على الوجهين المعلومين فاذا
حذفت ان مع اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما تسمع بالمعيدي
واما ان يحذف راسا بلا تقدير لها لاستعمال كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على المقاربة
استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير
الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل
استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك
اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد
وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من
قوله تعالى وجعل الظلمات اي وجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب من الفعل
وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان
لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق
لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر
وكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير
ان نحو هلهل يقوم ولكون افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق

ومرادفاته

ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم تتقدم اخبارها عليها كما كان تتقدم اخبار كان عليه
واما لزوم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع
المقترن بان لان المضارع المتجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في
بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد
وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال
يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل
على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل
على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال
على كان وقصد المعنيان اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا
يكون اسما ولا مضارعا بان واما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون
اخبارها كذلك وجواز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال
والشروع فهي بسبب ذلك متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث
الاستعمال فقط لجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم
من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع
المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالاستقبال فنوا الى ما يعطي من المصدر
ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل
النفي على كاد الى آخره قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي ما كون اثباته
نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات
نفي وهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل يثبت كاد زيد يقوم اثبات القرب
من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح
وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت
اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود
اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون بل هو الحشو لان نفي القرب من الفعل
ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وان ما قربت من الضرب اكد في نفي
الضرب من ما ضربت بل قد يجي مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج
بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون
خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد الثبوت مضمون خبره بل المفيدة لثبوته
تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه
كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم
وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في توقفهم اتتخذنا هزوا

ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي
وهذا النعت ثابت لا يفعل ولا لمقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك
مات زيد وما كاد يبات قلنا نفي مضمون خبر كاد على نفايه وعلى انتفاء القرب منه كما
في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل
على حصوله بعدما انتفايه وعلى انتفائه القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله
اذا غير النأي ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم
انه للاثبات في الماضي كان لقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ في المستقبل فعلوا واستدل
بكونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله لم يكد اي لم يجد ولم
يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن هذا
الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اي
قوله فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد
يبات لما لم يكن قرينة واما الجواب فبان تخطئتهم ذا الرمة في بديهته بنا على الدليل
المذكور اي نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في ذلك
من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي
الماضي اثبات شبهته قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى
لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد في قوله والنا
اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واحوالها وبنال
طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق
يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد وشك من بين جميع الافعال المذكورة
في هذا الباب ويندر اسم الفاعل وشك قوله موشك كاد في الاستعمال وقد يجي
خبر جعل اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد
يجي شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض
الشارب الثمل فعل الى ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا
ينتقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره وياله ويالك رجلا ويالك رجلا وويله
رجلا بلى ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس محض الدعاء وكذا قولهم لا برحت ربا الا ان تقول ان هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت
ونحوه وان كان فعلا فليس لانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند
الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب حقيقة
حقيقة اذ لا يخفى عليه شي فعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة
ما افعله وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل
التعجب فوله وهي غير منصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف وايضا كل لفظ منهما دال
على المعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا ينصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم

كاسما الاعلام ولهذا لم يتصرف في نعم وبيس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الا مما قد
مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما
وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا تتعجب الا مما
حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منها فلهذا كان
اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب من فعل مضموم
العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل
ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضع لهذا المعنى وكذا
قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وانت اضرب لزيد ضرب لزيد وفعل
له وقيل له واما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل
منه لا لذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان في الفعل الثلاثي يتعدى اليه
بنفسه الا باللام كما رايته ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل
ويجوز تعليل امتناع بنيهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا
وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره
وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في الفعل التفضيل الى
ما هو الفاعل في المعنى بالى ويعبد نحو احظى صدري وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض
قال س جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل ابغضه واعجبه وامقته من بغض
وعجب ومقت واشهاه من شهوته يقال وموقا ليديك وقياس التعجب من المبني للمفعول
ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشده
واشدد نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سجن ويبنى ايضا من باب افعل افعالا
قياسا عند س سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اتعصني له والاخفش والمبرد
جوز بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما
احنك هذه الشاه كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما ابلهه وما
ارجله وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما نحو ابل وقارس وقد يبنى من غير
متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كما في فعل التفضيل نحو
ما اجمعه وما انوكه وما الده ويدل ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر
في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سوا لمشابهة
افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح
العين في نحو ما اقوله وما ابيضه وتعديه بما يتعدى افعل التفضيل توهم غير الكسائي
من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوي وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما
أميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل
التعجب وانتصاب التعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان يعمر
دقلا عند روالفتح احسن بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان موضع له حرف

كامر في بنا اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا
واحسن خبره اي شي من الاشيا متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة وا عند ره الف
المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها المفعول لمجيئه بعد افعل المشابهة لفعل سفعو
فاعله موقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولدنا بعده ثلث عشرة
احب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان المنتصب في مثل احب الظهر
وحسن الوجه توطيه لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كامر في باب الصفة المشبهة ه
ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وا بيعه واقول
به وابيع به بان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام
في نحو اشدد به كما جاز في غيره اما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند
ابن كيسان فانه يدعي اطراده ونقيس عليه افعل به في جواز التصغير انما جاز ذلك لانه
بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني
بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان او العيوب
الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره اولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قايما واما ما لزم
النفي كليس او مصوغا للمفعول او عادما للمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها
الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل بها اذ لا مصدر منفيا للنحو ليس او مصوغا للمفعول
نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبيس ويذر ويدع حتى يوقع شيا منها بعد ما اشد واشدد به
وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله ه
استغنا بما اكثر قيله لا قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم
والتاخير يستلزم الاخر لانك لو قدمت شيا فقد اخرت المتقدم عليه عن المقدم يريد
انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم
تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما ه
فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيت ما احسن
امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قايما
زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف
فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفرا والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية
نحو ما احسن لولا كلامه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا
في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيد خبر كان وفيه بعد
لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل فاين الفصل
مكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل بزمان
المتكلم بل كان دايما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والعهد
للغداة وما امسى ادفاها والعهد للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون
على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدا اي مبتدا مع كونه نكرة عند

والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير
يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شي من الاشيا لا اعرفه جعل زيدا
حسنا ثم نقل الى انشا التعجب وانمحى عنه الجعل لجواز استعماله في التعجب عن شي يستحيل كونه
بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من
الشي سوا كان مجعولا وله سبب اولا وهمزة افعل للتعدية ما كان لازما للاصالة نحو ما حسنه
اولتعديته ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل
نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو
فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا
مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللايق في التعجب كما
كان في تقدير س ومذهب س ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة
نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداة وقال الفرا وابن درستويه ما استفهامية
وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سببه حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وانت تدري ما هو وسيد رجاك
رجل قال • وسعيا خيرا ما فتى • فيك مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام
الى النفي فالنقل من انشا الى انشا لم يثبت وما احسن بزيد فعند س اصل صورته امر
ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والبا بعده زايدة في الفاعل لازمة
وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس
وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه
اي بان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة البا في الفاعل
قليل غير مطرد زيادتها في المفعول وقال الفرا وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن
امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما جعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شيت فان فيه منه لكل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال • وقد وجدت مكان
القول ذا سعة فان وجدت لسانا قايلا فقل • وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير س
وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن في منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف
على هذا القول افعل بان خوطب به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل احسنا احسنوا احسني
لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحا معنى الامر فيه كما انمحى فيما
افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشا التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب فهمزة افعل به على هذا للجعل كهمزة ما احسن والبا مزيدة في المفعول
وهو كثير كما يجي في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة ثم ان الزجاج
اعتذر لبقا احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن
احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول يا حسن بزيد يا عمرو ولا تخاطب شيان
في حالة واحدة الا ان نقول معنى خطاب الحسن قد امحى فيجب كون المتعجب منه مختصا

فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفايدة وان خصصته بوصف نحو رجلا حاله كذا واذا علم
المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال الله تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ
انما جاز حذفه عند الفرا لكونه مفعولا واما عند س فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز
حذفه الا انه بملازمته الجر يكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور
بعده مفعول او اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفا بما تقدم فان لم يلزم الجر كما في جا في
من رجل وكفى بزيد لم يحذف ولم يولى لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل مفعول مطلق
خلافا لمن اجازه لك لانها بمجردها صارت كنعم وبيس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف
المستتر في ما الفاعلية كما قدمنا بل معناه الا ان اي حسن حسن زيد فلو جي بتوابعها واخبر
عنه لاعتبر بعدا بحاله واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا ينفصل
الا بالظرف قوله افعال الي مخصوصه قوله ما وضع لانشا مدح او ذم كما تقدم في
باب الكنايات في بيان ان كم الخبر متضمن للانشا وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما ينشي المدح
وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا
الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي
لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة وقال والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح
اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصله
فهو انشا جزوها الخبر وكذا الانشا التعجبي هو الانشا الذي في كم الخبريه وفي رب هذا غاية
ما يمكن ذكره في تمشيه ما قالوا من كون هذه الاشيا للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر
اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا
لم يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية
زيد وكذا اذا قلت زيد قايم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار
اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولوده بيان
ان النعميه اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابته وكذا في التعجب وفي كم ورب
قوله فمنها نعم وبيس اعلم ان نعم وبيس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة تميم كما يجي في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين
خاصة كسر الفا واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال س
كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفه نعم على الاصل في قوله نعم الساعون
في الامر المبرور منه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفا وكسرها على القراتين فلم يجيزوا اسكان
العين مع قصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفا وسكون العين
ولم يات في القران الا مكسور الفا ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح
والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف
بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام ونعم جزا نحو نعم وجه فرس غلام
الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي

والتاسع

والتاسع لما ذكرنا في باب المعرفة لان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل
اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل وكيف يكون زيد هو
كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول رايت رجلا الرجل كل الرجل
فان امتناع التصريح في مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا
فانت لا تقصد معنى المبالغة المذكورة الا مع التصريح في مثل هذا في نحو نعم كل الرجل بلفظ كل
تقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه
بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف
لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما تاء التانيث التي لا تقلب ها في الوقف بينهما وهي انما
تلحق الفعل دائما واما احرف ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث ويدل على فعليتهما ايضا ما
حكاه الكسايي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال
وايضا جوازا استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبيس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك
وهو كونهما فعلين مستقلين بنا على انهما كلاما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على
موصوفه كما في قوله والمومن العايذات الطير يمسحها وجرد قطيفة فصار نعم الرجل رجل في
غاية الجودة فكانه كان نعم الرجل ورجل جيد فصارا معنى جزء جمله بعد ما كانا جملة مستقلة
ولهذا نظاير قوله تعالى سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قايما على ما مر في باب
ظننت ونحو يوم يجمع الله كان الجمل في هولا هذه الصورة منسلخة عن معنى الجمليه بدليل
كون الاول مبتدا على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون
الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت على انهي محكية مطلقا
وان لم يكن فان كانت فعليه تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزان بما استحقه فصار
مضمونهما ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قايما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء
الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكى الجزان ان كان المضمون
مضافا اليه اذا لم يكن جزاسم واحد لا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جزء منهما لم يكن
لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل
التي هي خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست
بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع
الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء
عليهم انذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها
بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبيس
لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجي اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل
جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشترى اللحم او ضميرا
مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم قصدوا
تا فيرهنا المبتدا من الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا

افعال المدح والذم

الفاعل لنا بصورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم
في الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فايدة فيه
فيتبوا امر المدح او الذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في
تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث
فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة وتجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات
لفاعليها فصار نعم الرجل كجرد نطيفة ولا يبال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب لان
الاصول تدعوا اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتدا وما قبله
خبره لان خبر مبتدا مقدرا اذ لو كان مقدرا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على فعل
المدح والذم مؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما فاذن نظهر كونه مبتدا ما
قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيها ما يرد اليه والاعتذار بكون
ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق في لعموم المبتدا بمنزلة العايد قد مر ذكرنا ما عليه
ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق المضر للجنس غير معهود ذو نكرة
المفسرة ايضا بعيد من الاستغراق لكونها من حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام
قايما مقام الضمير على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه
راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير
فيه اذن كالضمير في قولك ابوه قايم زيد وليس اذن نا عتذار الا ان ينبغي يكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع الى شي اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل
يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة
ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد
على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤكد كونهما بتقدير المفرد دخول حروف الجر
على نعم وبيس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة
نصرها بكا وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بيس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير
ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه
اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبيس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكي قطرب
نعم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤكد كون نعم الصفة المشبهة
فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بيس الرجل على انه منادى وايضا
يجوز دخول لام الابتدا او لام القسم عليهما نحو ان زيدا لبيس الرجل ووالله لنعم الرجل انت
مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشيا هي التي غرت الفرا حتى ظن
انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يمكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة
بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزيها ولا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر
ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج
الى الضمير العايد الى المبتدا لان المفرد الخبري في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون
المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر وبه خلا هو اصل المبتدا موخرا

نحو

نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم السيد ان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم
المخصوص على نعم وبيس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايد كما رايت
او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا
واما الذم كون الفاعل بينهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخله
مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع
الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روي وان كان
كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم هم قوما ونعموا قوما ولبيس الضميران ايهم والواو
راجعين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في
نعم وبيس على لا اظهر الاغلب ولا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين
احدهما عدم تصرف نعم وبيس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المراة لان ذلك النوع
تصرف ولهذا اجازوا نعم المراة هند كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق التانيث امور من
الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت ولعلت تداركه
المفرد لنعت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد
المذكور اشعارا بهما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شي
وشي يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث ولو تثنية وجمعه وانثته لتخصص بسبب افادة
معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد لهذا الضمير الابهام فلما كان ادخل فيه كان اولى
واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا ورجلين
او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم والضمير في نعم رجلا فالبصريون
يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصده
فيثنونه ويجمعونه ويونثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله ابلها روحه ولها
قصه ويالك من ليل رقد تعرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فقد منع الجزولي
وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييز في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا
افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى او المجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته
لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين هذا الضمير المضمر وتمييزه لشدة احتياجه اليه
الا بالظرف قال الله تعالى بيس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين المبهم
وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جا شاذا بغير الظرف
نحو نعم زيد رجلا وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد
والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم
هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بيس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف
اي بيس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي مثل القوم
الذين ان التمييز محذوف او حذف المخصوص اي بيس مثل القوم المكذبين مثل هم

لا يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي مع الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود
مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا
وهذا كمجيء الحال في ثم وليتم مدبرين للتاكيد ومنع س منه ذلك لان وضع التمييز لرفع
الابهام ولا ابهام ويؤول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا
ذ قوله تعالى ذرعها اي مذروعها اي طولها مصدر بمعنى المفعول قوله او بما مثل فنعما هي اختلف
في هذه فقيل كافة هي ان نعم وبئس الداخل على الجملة كما في قلما وطالما قال الاندلسي هذا
بجيد لان الفعل لا يكف لقوله واما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية
ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف
الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفرا وابو علي ما موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم
ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف
ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها
في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي تبدونه الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا
نعما وقال س والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فهي فاعل لكونه
بمعنى ذي اللام ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا
ما حكى سيبويه انه يقال اني مما افعل ذلك اي من الامر ومن الشان افعل ذلك قال
وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما هي في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء
اما موصوفة او غير موصوفة كما هو في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي
المخصوص واقامة جملة في مقامه نحو نعما يعظكم به وبئسما شروا به انفسهم وهو قليل
كما ذكرنا في باب النعت انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء يعظكم به
وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم
البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون يخرج في قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج صفة مخصوصة محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف
اي قولهم ويجيء قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول
اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل بيانا لا محالة
الذم وان يكون له صفة ثم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا
محذوف والجملة بيان للمذموم قال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة
منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما مذكور كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور
كما في قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نحو نعما يعظكم
او مذكور كما في قوله تعالى وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه
لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في نحو النكرة كما بينا
ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود
وقال ولنعم الفتى المرئي انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة تخصصه والمقصود

العموم

العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرشد بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام
مع جزئي هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين نحو كقوله تعالى ولعبد مومن ولا يمتنع
عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا للجمهور اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية ولذا من
وما اعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها
دارا قال فنعم صاحب هذا ابيه ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي هو عبد زيد واما
ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز
اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضاف اليه كقوله
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم بهم قوما اذا ابا الكفا على
التشبيه لنعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل
هذه الباء في المخصوص كقوله صلى الله عليه وسلم نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم
شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم
نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي سمع انه نعم عبد الله
زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف الجنسي
وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد مر في شهدت صفين وبيت الصلت
والاولى ان يكون ههنا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه ضميرا اي بئست
نعمه نعمة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثاله قولهم نها ونعمت اي مرحبا بهذه
القضية ونعمت فهي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما
مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطلا ثبجا
تجوزه دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان المفسر للضمير مذكرا اذا انث
المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدا ما قبله خبره
او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز
دخول نواسخ عليه وحكى الاندلسي مثله عن س وهذا الذي نصرناه قبل قوله
وشرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل
القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين وعلى
حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين
وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يصفه
بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بدلوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية
نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفا نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل
القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد
او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو قضو الرجل زيد بشرط تضمينه
معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو
ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا

ورفيقا تمييز لانها اوليك وقيل حال ونحو قوله بعد ما شبا ملي ما بينه رايك وكذا في قولهم شدد ما انك ذاهب وان فاعل شدد يجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما وشاملي وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا اعلى دفي ما قبله نحو جا في الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجوز ذلك في نعم وبيس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه لفعل التعجب معني قوله ونهاية وفاعله اذا اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيرهم والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبيس ولا يتغير معني لا يثني ذا ولا يجمع ولا يونث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حبا ولا ولا حب ذي لانه مبهم كالضمير في نعم وبيس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعني حب الشي فعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليه حب لان الاسم اقوي مبتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسميه ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعل واذا دخل لا علي حبذا وافق بيس معني والاولي ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم ابتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يحتمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم علي حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان ان اوكان ينبغي ان يجوز ادخال مثل ذلك في مخصوص نعم وبيس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك قال الربعي ذا زايدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل لا يتجاوز كحولق وبسمل وغيرهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا الان التمييز ههنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جايز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر علي الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر لا يلتبس وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة في نعم وقد يغير وحب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الي فايها ولا يجوز حذفها وحب بها مقتولة بفتح البا وضمها وكذا كل ما هو علي فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله تعد ما شاكي وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ودري عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ دلالة علي التغيير في المعني الي المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالبا مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة من تم الافعال والحمد لله رب العالمين الحرف الي عزم قد مضي شرحه في حد الاسم ومن الي فعل اي ومن اجل ان معناه في احتياج كونه جزء كلام الي اسم كالتنوين في زيد قايم او فعل نحو قد في قوله قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين ولد من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شي اخر وكذا الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل واسم وقد يحتاج الي المفرد

كما ذكرنا وقد يحتاج الي الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا واذا كان تدو خرجت ولما حروف الجر ما اول الا قضا الوصول والبا بعده للتعدية اي لا اتصال فعل والمراد بايصال الفعل الي الاسم تعديته اليه حتى لا يكون المجرور مفعولا به لولا ذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالي وارجلكم وتسميه بعضهم حروف الاضافة لهذا المعني اي تضيف الافعال الي الاسما اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الي الاسماء والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ممرور به ومرور بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذي ونعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك نحو زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الي اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر ولشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان اليا قايم مقام انادي واورد المصنف لتمثيل تعدية معني الفعل هذا في الدار ابوه ولا ارا من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معني الاشارة كان هذا يعمل شيئا ولو صرحت بما هو معناها لقلت اشير اليه في الدار اي كاينا في الدار فلفظه اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف فتعمل الشي في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في تعديته عمل معنى الفعل الي المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الي حرف الجر من امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اي انت مني لان معنى اي انت تعدت وقد مضى الكلام علي ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجي الكلام عليه قال المصنف فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسما والثلثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد علي اسما وفعلا وحرفا لاني اراعي العدد ان يكون بين الكلمتين المتجانستين في النوع المتماثلتين في اللفظ موافق وتناسب من حيث المعنى لتشارك علي الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا مع كونه امر المونث من وفى يفي وله امر من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجي بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واراعي ايضا في العدد مع التناسب في المعنى التساوي في اصل الوضع فعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من ربي وله اغفا لا اصلها امين ورقي ونيا قال نظر الان علي الاسمية تكتب الفا واصله واو اذا تما فالكنه اذا اضيفت الي الضمير تنقلب الالف يا تشبيها بعلى الحرفية وقوله بانت سوس الحوص نوشا من علي علاقه مبني علي الضم لقوام من علي بحذف المضاف اليه ثم اعترض علي نفسه وقال في حاشا وخلا وعدا حرفيته لا اصل لا لغاتها بحذفها فعليته واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثنا اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لا لغاتها وهذا عذر بارد قوله من للابتدا كثيرا

بحث الحروف؟

ما يجري في كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية
وبمعنى المسافة كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان
بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء
الغاية وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية ومن للابتداء
في غير الزمان عند البصرية سوا كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا
الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى
من اول يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج
ومن شهور وانا لا ارى في الايتين من بمعنى الابتدا لان المقصود من معنى الابتداء في من ان
يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي
الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد
نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والتاذين حدثين ممتدين ☉
ولا اصلا للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في من في الايتين
بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية وتاتي لبعض حروف
الجر بعض غير عزيز وكذا الاقوى ان يقتدي من في حجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهور الظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال
وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه واتبرى اليه فالبا هاهنا افادت معنى الانتها
واذ قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا كونه مبتدا الشي
ممتد جاز ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما يجي تقول خرجت من مكانه اخرج عنه
انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة اي من العيمة وعنها واما من التفضيلية
فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل
كبعض حروف فعل التفضيل فلا يتغير ولا يبدل واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية
الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب
فمبدا رويتك مكانك ومبدا كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك
من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف
اي اخذت من الدراهم شيا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت
من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم
والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته نكرة بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم لجاز ان ☉
يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة الشي فيتعلق بمقدر اي شيا كاينا من
الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة الموصوفة قال تعالى خذ من اموالهم
صدقة وتعريف من التبعيضية بكون مكانها لفظ وهو بعض المجرور بمن في قوله تعالى خذ من اموالهم

صدقة

صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر
والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتدا الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم
مبدا الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرف بان
يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور
على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرون انها الدراهم وللضمير في قولك
عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا تطلق على ما هو مذكور قبله
او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون
من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان عشرين
بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه
لا يمتنع ان يصرح ويقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة قال
الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتدا وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون
في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشي مبدا لنفسه وكذلك الاوثان نفس
الرجس فلا يكون مبدا له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حطه
في روضه ومن رغابته في حرمه وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون من الدراهم
ومحال ان يكون الشي مبدا لنفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له ومما
جاز لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا شي من حطه
في روضه وعندي شي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد
كانك قلت يعجبني شي من خصال زيد كرمه ومثله كثرت من زيد بك اي كثر شي من اعطا
زيد بك في جميع هذا انما المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطفه بيان له كما
ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد
اي شي من اشيايه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشي هنا واما
ما تسمى منها من نحو زيد قد لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف
اي لقيت من لقا زيد اسدا اي حصل لي من لقايه لقا اسد والمراد تشبيهه بالاسد
وكذا بالتجريدية في نحو قوله تعالى فسل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي سل بسواله
خبيرا ولقيت بلقا زيد اسدا وقد تكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة قال فليت لنا من ما زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف
بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزايدة في غير الموجب سوا كان نفيا نحو ما رايت
من احد او نهيا نحو لا يضرب من احد او استفهاما نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش
والكوفيين شرطوا بها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون ☉
والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب
وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيا قالوا فقوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم

خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم
ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم
غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان
من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر
فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال عيسى بن عمران كما مر
في الموصولات وقوله المصنف شيء من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف
الموصوف واقامة الجمل او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل
وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل
الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر
عنه لولاه والفعل لا يقصر عنه فاعله ولو صح فاعله لجاز ان يكون الكاف في قوله
اتنهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف
الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى
ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال
ان ضميرها للقران وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها
على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند من لا تراد من الاستغراقية
وعند الكوفيين والاخفش تراد ايضا غير الاستغراقية كما في الموجب وفايدة من الاستغراقية
ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها
احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان
او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق فذلك
ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة
الباء في نحو الوسيلة فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل لمن الاستغراقية
في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى وقد تجيء للتعليل نحو لم انك من
سوء ادبك وكانها من ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من
مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى يا القسم ولا تدخل الا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله
وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو من ربي ومن الله ومن حرف جر عند من
جاء ضم ميمه في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمن والمضمومة مقصورة
من ايمن وتكون في الظروف بمعنى في كما تقدم وتختص من بحرف قبل وعند ولدى
ولدن ومع تقال جئت من معه اي من عنده وكذا بله اي باب الصحيح واختصت ايضا
بجر عن وعلى اسمين **قوله** والى للانتهاء الى التعجب اعلم ان الى تستعمل في غاية ابتداء الزمان
والمكان بلا خلاف نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء
والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان
لا يدخلان ظاهرا في الشري ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعدها
ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها

نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام
الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى
المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله
وانت الذي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل
تجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب
والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي به اجرب مكره مبغض والتكريه يتعدى بالى
قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى امانه الى قال تعالى وحبب
اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا على سخطت
عليه وقيل ان الى في نحو انت الي حبيب وبغيض وحلت اليه بمعنى عند والاولى
بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت
الكريم المعتمد بمعنى ينتسب الى ذروة ولا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك لانها
الغاية مثل الى الا ان بينهما فروقا كما يجيء وعتى بالعين لغة هذيل فيه وهي ثلاثة اضرب
حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي
ولا تجر بمعنى الى الا مصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى
تغيب الشمس وبحو الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل
الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي وتجب توقيت ما بعدها كما في حق الجارة
فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه خبر ولا فايدة في ابهامه وتشترك الجارة
والعاطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة
حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره
نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة
حتى الصباح وتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها
نحو ضربت القوم حتى زيدا او جزئيه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم
او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اي القى جميع ما معه لانه
اذا القى الصحيفة التي لا يثقل الا بها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا
واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها في حكم منفصلا باجزاء ما قبلها
كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا
نحو اكلت السمكة حتى راسها باتجوا السيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها
ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح
جزءا كالفجر وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر واما دخول

المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول سوا كان جزا مما قبله
او ملاقيا اخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول
وعدم الدخول جزا كان او ملاقيا اخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي
وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي
انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض
التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كما للتفصيل لما قبلها فيدخل في الاجمال ما دخل
في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر
واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزا ما قبلها حسا ولا اخرها
دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه
اذا نبيت الاجزا الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بقصدك من الجانب الاضعف صعدا
كان اخر الاجزا اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم بالعطف وليس هو
عليه السلام اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدات
لعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان اخر الاجزا اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة
عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون
ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزا حسا او ملاقيا له
نحو قولك قرات القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جا بعدها كذلك ولئن لا يكون
ما هو ملاق ايضا على ما في جواز عدم كون ما بعدها جزا في جواز عدم دخوله في حكم
ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزا حسا لا قوة او ضعفا لانك
اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز
اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى
ثلثها والعاطفة كالواو في العطف وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو
خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم
المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع
فقال بمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى عاطفة على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا
لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون بمعنى ذو الاجزا الذي
قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو ضربت القوم حتى زيدا
عطفا او جرا كل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة [illegible]
للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته يجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها
لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز
دخولها على المضمر نحو جاني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر احترازا الى لكون الى اشد تمكنا واوسع
تصرفا ولهذا تدخل اخر الاجزا او وسطها وتقوم مقام الفاعل نحو نمت الى زيد
ولا يقال نمت حتى عمرو وشبهه المبرد بقوله ولكنه ما يخشى ذا عطية سؤله ه

والخفة

والخفة بالقوم حتاه لاحق وليس مما في البيت لحتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق
وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله بينما يشري رحله البيت وتمسك بقوله ه
ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى
ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزا لفظا او تقديرا كما ذكر بخلاف الى وان الاظهر دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة
وان كان ايضا جزا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما
جزا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا
اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء
المجرور الذي قبل حتى شيا فشيا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى
فان كان قبلها ذو الاجزا وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو فلقي
اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم
ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر
ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها
الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وغاية الابتدائية ايضا اما التحقير كما في قوله
فوا عجبا حتى كليب تسبني كان اباها نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى
تمج دماها بدجلة حتى ما دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من
جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى ضاحك لم يجز
ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله
وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في
العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والذات
مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله صلى
الله عليه وسلم في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل
متضمن الدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها بمعناها للسببية
وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة
بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في
الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في
طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها والمراد التمكن وقيل بمعنى
مع في قوله تعالى فادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله [illegible]
دنشوب في اثمانها وبعنا برو الاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في
زمرة عبادي او بمعنى ادخلي بها الروح في الجسد اجسام عبادي والشاعر
جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف
اي في الطافه وقولهم انت احبني في الله اي في ارضه الله مشتمل على مواخاتنا
لا تخرج عنه الى الاعراض الدنيويه وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله

الباء

قوله والبا للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت بزيد اي الصقت
المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي
به شغب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت
وهذا مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر
وهم قد خرجوا به واشتريت الدار بآلاتها قيل ولا يكون لهذا المعنى الا مستقرا والظاهر
انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا
ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر
عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف
وتعيين وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي
اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكى الكبير
بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله
غلب تشوقا بالدخول وهي فرع الاستعانة وقيل جاز للتبعيض نحو قوله تعالى
وامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء
ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجي بمعنى من نحو عينا
يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب وتجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي
رويته كاسد في من قوله وزائدة في الخبر وفي الاستفهام بهل لا مطلقا الاستفهام ولا
يقال اانا زيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد
براكب وقيل بلا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في وان ولم يسمع في التبرئة
بان لما كان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو
فاعل لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب س وفي المبتدا في حسبك
وتزاد شاذا في خبر الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا في المفعول
به نحو القى بيده ونحو تضرب بالسيف ونرجوا بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو
فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعه قال الاصل انا هنا
والحوادث جمة بان امرئ القيس بن ملك يبقرا وقد كثرت مواضع زيادتها في ما الحال
ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد
في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لا افعلن وشاذا قليلا
في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة
مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قيل ان المضمر
نحو ايعلم بفتح الميم وتشكل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو
والفاء ولام الابتداء فتحها النفي لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي غاية الخفة لكونها
على حرف واحد وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون
اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف
هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بساير اللامات كلام الابتدا

ولام

ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات
اذا الضمير غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب
لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه وفايدة اللام الاختصاص اما بالملكية
نحو المال لزيد وله ولد والموت فرع لام الاختصاص كان طلبهم لحسنهم وولادتهم للموت وكذا
التي للتعليل نحو جيتك للسمن والضرب اذا المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا
نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو بالزيد وبالما لام الاختصاص وقد تجي بمعنى الى
نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون
للاذقان اي عليها قوله وزايدة في ردف لكم لان ردف يتعدي بنفسه وكذا في شكرت
له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنت المال ووزنت له فاللام ليست بزايدة
بل هي متوية قد تحذف تخفيفا وهي في لا اباك زايدة عند س وكذا اللام المقدرة
بعدها اي بعد فعل الامر والارادة على ما مر في نواصب الافعال وزايدة ايضا في قوله
تعالى واذ بوانا لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دوا
ويجوز ان يكون التاكيد توكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في طلبت
عن لزيد لكان يقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا
قوله وبمعنى الواو في القسم في التعجب نحو لله لا يوخر الاجل قوله في التعجب يعني
في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في
الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين
احصروا للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص فلم تثبت لام التعجب الا في القسم
وقد تجي بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكرنا ذلك في باب العدد قوله ورب للموضوع
في رب ثماني لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة والثانية ضم الرا وفتح البا
المخففة والثالثة ضم الرا وضم البا المخففة والرابعة ضم الرا واسكان البا المخففة
والخامسة فتح الرا وفتح البا المشددة والسادسة فتح الرا وفتح البا المخففة والسابعة
والثامنة ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة بعدها تا مفتوحة ووضع رب للتقليل
تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي انكر لقاي للرجال بالمرة
فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب
للكلام اما ظاهرا او مقدرا فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا
لا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في
معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لقيت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة
شعوا وقوله وان يمسي مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه
ذلك ان المادح يستقل الكثير من المدائح لان الكثير بها كانه قليل بالنسبة

الى الممدوح لطا وذلك ابلغ في المدح ومن هذا التقليل قوله تعالى قد يعلم الله لان قد
للتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول الممدوح بكثرة العلم لا تتكبر ان اعرف شيئا
من العلم وان كان وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم
على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي
مستعملة للتكثير في الاغلب كما فادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما يجر
كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت
فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يصل اليه واكرمت يتعدى
بنفسه قال صاحب المغني انا ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر من المفعول عن العمل
فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل
كما في رب والجواب ان العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف
الجر لافادتها التخصيص حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول
بذلك المفعول فلا يستنكر عليه فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربني لزيد
حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى ه
مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته
صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان المعنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته
ثم واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال
ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمت واكرمته ثم واحد والاول جواب بلا خلاف
ولم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحقق وثبت على ما ادعوا وان اعتذروا
بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران
يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو
زيد رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيد ضربته
جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل
اخر نحو بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال
ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء
اخر بل تم بقولك جاءني فيكون لقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد وكقولك زيد
اضرب وللضمير للمنصوب بعد مرفي المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك
فان ارتكب مرتكب متمحلا ان جاءني صفة والعامل يحقق ونحوه فهو محال لعدم توقف
معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب
رجل كريم قد حصل ويقوي عند مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب
مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل
كثير واعرابه برفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم
اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما متناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان
نواسخ المبتدا لا تدخل الا في نحو غيرما سوف على زمن وقولهم خطبة يوم لا احد

لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم
تجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو ورب لا عامل لها لانها
صارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف
مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي
يطلب الفعل الا ان لخروجها الى معنى الكثرة في الاكثر مع اتفهما جاز وقوع نعت
مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه ويكثر وقوعها ايضا
صفة معطية معنى الفعل ههنا خلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء
قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم
القيامة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه
البصريون من تقدير الخائل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة كقوله رب رفدهم فيه ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال
وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفدهم فيه ولا تو
على بني اخرو الرفد القدح الضخم يقال اهرق له رفدك اذا مات وهو كناية كقولهم
صعوف رطانه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر
حصلت لي واما مجرور اول فعلية او ظرف كما اخترنا في باب الاستثناء واستدلهم
الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار قال رب مبتدا وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف
والجملة نعت مجرور رب كقولهم يا رب هيجا هي خير من دعه قوله مختصة بنكرة
كان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة
للقلة والكثرة نحو جاءني رجل فلولم تحتملها لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة
على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة
كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة
في المحتمل حتى تصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن
السراج ومن تابعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا على
ما اخترنا لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل تقول لك على ما اخترنا
وقولهم خطبة يوم لا اصبر فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا
يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم
عليها ناسخ ولزوم الصدر قوله غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه متصلا
نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة وكذا اذا كانت
القرينة غير ذلك كما في واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة
وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل
ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل
في الدار او امامك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعه او صفة مشتقة

نحو قوله صلى الله عليه وسلم رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس شيء من هذه الاشيا
عاملا في رب بل هو وصف المجرور بها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد ويجوز ان
يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي مضاف الى ضميرها
لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة
وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف نكرة معرفة
نكرة لكنه جاز ذلك لانه لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز
رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف
قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز وشرحه مر في باب نعم وبيس قوله ربحتها
ما اذا دخلها ما فالاكثرون كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب
وان كان اسما على ما اضمرنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاء ما بعد رب
زايدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما
غارة ومثلها ما التي في كاف التشبيه الاولى ان يكون كاف نحو كن كما انت اي كما كان
وشذا انت صديقي كما عمرو اخي وشذا عمال الكاف معها وما لا يكف عن نحو عما ورب واما
اذا وليت البا ومن فالاولى زيادتها واعمال الجار نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما
كما يجي ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال س وقوله ربما الجامل المؤبل
فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي تنجيز ربما زيد قائم
والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل
في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين ان مثل هذا المستقبل
اي الامور الاخروية غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى
اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما
قال س قللنا وقال القتل منا وربما يكون على التوهم الكرام لنا الظفر اي ربما كان
مثل قوله فلقد يكون … ودنا … والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل
كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله وربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند
النحاة كما مر في الموصولات وقد تحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك
ان تلق الكتيبة تلقها حتفا وان تستعن يوما فربما ابدهما توقع ذلك قوله ودارها
اي ورب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر
لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس
ساير اللفظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وحذف حرف الجر قياسا شايع بقا
عملها اذا كانت رب الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني
ان يكون بعد الواو والفا وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت
في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في الشعر فالواو كقوله وقاتم الاعماق
خاوي المخترق والفا كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه على يكاد يلتهب التهابا
وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب اما الفا وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما

بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف نقلا على ما قبلها والفا جواب الشرط واما
الواو فالعطف ايضا عند س وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله
وبلد العتوس ربما وا قطعه اللالي لها ينسل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في
اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت
عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قايمة مقام
رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وكذا اذا كانت في وسط الكلام نحو وليله وبحر يقدرونه
عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف
لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفا وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف
قياسا على الفا وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليله بحر فلا ملليله اعتبارا لاصلها
بخلاف واو القسم فانها لم تتمكن في الاصالة والعطف فلذا جاز دخول واو العطف
والفا وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب اما على ما اخترنا فرب مضاف
مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة واو القسم اعلم ان واو العطف لها ثلثة شروط
احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اي البا والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله
اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما
يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخرين لكونها فرع البا وبدلا وانما حكم باصالتها
لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان
بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف واو
الظرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتا بدل من الواو كما في تراث
وترات ووكلة وتكلة ولهذا انحطت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها
الخصايص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب ورب الكعبة ومن ذاد
ولام الجر تجي بمعنى الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا
من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب س كما ذكرنا
انها حرف جر قامت مقام البا لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول
في العلم منه من مالك بعض الثلث ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم
مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجي باسم الله والكعبة
ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل
بنباه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب
البنا كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم
والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحده مما من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون
الميم ضما وكسر للساكنين واما من الله بفتحتين فتقول هو من ايمن الله بكسر الميم وفتح النون

اتبع الميم النون وان كانت فتحته عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الحا
المستعملة مع ربي في القسم مختص بربي او بالله وقيل بل الثلثة اي مضموم الميم والنون
ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من يمن اما اختصار من الله بضمتين
من يمن فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين منه وجها
لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البنا لمن اين جا بكسر
النون وفتحها فان جا ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما يمين الله
رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون
نصبا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم النون
بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون
للميم بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع
النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ام الله بفتح الهمزة وكسرها
مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال ميم الله بقلب
الهمزة المفتوحة ها وقد تحذف اليا مع النون فيقال اما الله بفتح الهمزة وكسرها
بالقصر من ايمن ولا تستعمل الا مع الله ولا تستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها
وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورين من من على ما قال س
وقيل هما مقصوران من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المقصورة مقصود
من يمين وقيل هما بدلان من الواو وكالتا لكون الميم والواو شفهيتين فاختصا
بلفظ الله كالتا وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجي في كلامهم مضمومة واذا
حذف حرف القسم الاصلي اي الباقان لم يستدل بهما فالمختار النصب بفعل القسم
ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر
في كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف
لمن يكون كذا ويختص لفظ الله بتعويضها او همزة الاستفهام من الجار وكذا
تعويض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا
من الحروف وجاز الله حمل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها
بلفظة الله كالتا فاذا جيت بها التنبيه فلا فلا بد ان تجي بلفظة ذا بعد المقسم
به نحو لاها الله ذا اي ها الله ذا بسين نحو لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف
التنبيه من تمام اسم الاشارة كما في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به
عند حذف الجار ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه
اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي بها كان الفها واللام
الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمه
كالضالين لما في كلمتين فالواجب الحذف نحو دا الله وما الله الا انه لم تحذف
في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا كان ها الله ذا بحذف
الفها ووهم ان الها عوض عن همزة الله كهرقت وهيال والثانية وهي المتوسطة

في القلة

في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في دا الله وما الله والثالثة وهي
دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان
حقها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي
وهي الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين
وذا ثم قال الخليل ذا من جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي للامر ذا او فاعل
اي ليكونن ذا الجواب الذي يأتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل
بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا اخوك اي لانا اخوك ونحو وقال
الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف الخبر
اذا اقسم فبعد هذا اما ان يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما
ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري الله لتقومن عبيد من العبيد فيقول كذا
وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس
ابي جهل الله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل
الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا يحذف للبس
ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله
فا تليها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم فيقول افا الله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة
الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بالفا العاطفة
وعند الاخفش الفا في افالله زايدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا معا تبعه
لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم
واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزا صارتا بتركيبه القسم كجملة
واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم
كعمر الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك
اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين الخبر
للقسم كامانة الله وعهد الله وعلي الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله
ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله وعهد الله ويمين الله ما فرض
الله على الخلق من طاعته فانها امانة له تعالى عندهم ويجب عليهم ان يؤدوها
اليه تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به
تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين الذي يكون باسمايه تعالى
نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات
الخبر نحو علي امانة الله وعلي يمين الله ولذا يقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة
يميني لافعلن وقال الفرا ان كان المبتدا اسما معينا نحو لعمرك وايمن الله نحو
القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين الله ايضا فهو هو وليس بشي
لان العمر بمعنى البقا فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا

الكلام في امانة الله وايمن ونحوه والمبتدا المحذوف وجوبا ان اقترن بلام الابتدا نحو
لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الحرولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب
او الجر وجوّز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل
يمين الله جعلت همزة القطع وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة
ال المعرفة وعند س هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته
للوصل في الاصل والدليل عليه نحو كسر همزة وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة
استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة في الاصل مكسوره ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل
بكسر الهمزه في الاسما والافعال وكذا قالوا في الامر من نحو نصر انصر بضم الهمزة ويستبعد
اصالة افعل في المفردات ايضا فتصدق ههنا قوله كلا مركبه تحت رجلك شاجر
واذا ذكروا الواو بعد واو القسم نحو والله لا اذا يغشى والنهار اذا تجلى مذهب س والخليل
ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاولى قوي وذلك انها لو كانت
للقسم لكانت بدلا من الباء ولم يبعد العطف وربط القسم الثاني وما تقدم بالاول بل يكون
التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل
قسم لابد له من جواب فيطلب ثلثه اجوبه فان قلنا حذف جوابان استغنينا بما بقي
فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها
لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل وان جعلنا الواحد
جوابا لم يبق الا ان تقول المقسم بشي واحد والقسم به ثلثه والقسم هو الطالب للجواب
لا المقسم به فكفاه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم
لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لا فعلن وبحيوتك لافعلن
ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى وما عرض
على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذا كون معطوفا على
الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو
كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم
لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه
عوض من الحرف وقوله والنهار كانه عوض من الحرف فقوله عطف على عامل واحد وهو
الواو قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يجوز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى وقد جا قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس وقوله
تعالى والليل وان لم يكن قبله معمولا الا انه يكون الواو وفيه قايما مقام اقسم والباء حتى
كانه مجرور بنصب وهو المجرور وقال المصنف انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار
زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنيه ان التقدير
وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقه هو العظمة المقدرة وكذا في
اذا يغشى فيكون الواو قايما مقام العظمة وهو العامل واحد فيكون التقدير وعظمة
الليل وقت غشيانه فالعامل في المجرور والمنصوب شي واحد واعلم ان القسم

على ضربين

على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله وبالله
ليفعلن وقد يستعمل لمطلق القسم في قسم السؤال لجواب قسم السؤال امرا ونهيا واستفهام
كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت
ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثنا وقوله قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ان فيه
زايدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله ليفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله وتلقي
القسم اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا اذا استقبله اي اجاب به اعلم
ان جواب القسم اما اسميه او فعليه والاسميه اما مثبته او منفيه والمثبتة تصدر
بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتدا المفيدة للتاكيد لا فرق
بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد
الذي لاجله جا القسم واللام الداخله بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتدا
ايضا كما يجي في باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما يدخله
اللام الواقعه بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قايم جواب
القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتدا
قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها
في التقدير داخله على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قايم ولام القسم لا تدخل
لا بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قايم مقام
العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قايم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان وظنوا
ما لهم من محيص ظنوا كالقسم وما لهم جوابه بل لو جا مثل ظننت لقد فعل
لكان نصا في اجراء ظننت ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قايم لام
الابتدا مفيد للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفيه لان الاصل عدم التقدير
والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان
يؤكد الجمله التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قايم فلا يقال لما زيد وذلك لان
اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في الظاهر تناف
واما قولك لزيد ما هو قايم وان لزيد لم يقم فان واللام انما نفي مضمون الجملة بلا
مجامعة بين الحرف ثم ان لام الابتدا تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا في كونه
اول طرفي الجملة مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس ولا ورب تعدي شنه لعدي
فلا واحلوا على ذي شبهه ان توهما وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف
يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضي وان كان اول طرفي الجمله لبعد
عن مشابهته الاسم فاذا دخل قد كثر دخول لام الابتدا عليه نحو لقد سمع الله ولقد
اتيناك وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب
معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق وتدخل ايضا لام الابتدا على
خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي يتقدم عليه نحو لقايم زيد ولفي الدار زيد وعلى
معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار زيد

قايم بشرط كون الخبر الفاعل اسما كان كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل
او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل
في خبرها ما ذكرنا من حروف الشرط وغيرها وانما يدخل على نعم وبيس وان كان في الاصل
ماضيين لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى فقولك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن
زيد واذا وقع لام الابتدا بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر
المبتدا المؤخر كان زيدا لقايم كما يجي في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم
مقدر خلافا للكوفيه بل هي لام الابتدا والاسميه المنفيه مصدرة اما بما معمله عند
اهل الحجاز مهمله عند غيرهم او بلا التبريه على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها
ولا عمرو ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امراة واما مصدرة بان نحو والله
ان زيدا قايم وان كانت الجملة فعليه فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره
باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل لا على متعلق المضارع متقدم عليه
كقوله تعالى ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل
على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا ياتي بالنون اكتفا باحدي علامتي
الاستقبال عن الاخري وقد تخلو المضارع عن اللام استغنا بالنون وقد
جا قسما مره لابارز فانه نزع وان اخام لم يصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفا
باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن
ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال ابا بن وبس حلفه
ليردي الى نسوة كانهن مفايد بفتح اللام وضم الدال ويروي ليردي بكسر اللام
ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله
هذا كله ان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه
جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده
بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره
انشد الفرا لين تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فتقول والله
ليصل زيد فيجب الاكتفا باللام ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال
فان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا بحل ما مضى لكن ما وان اخالم يقيد
انا الزمان المستقبل ظاهرا بما تعين الحال على ما تقدم في الافعال الناقصه
فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم
عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لكونه
يتلقونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجي والعامل الجر لا يحذف مع بقا عمله
وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا
فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبيس فاللام وحدها
اذ لا يدخلها قد لعدم تصرفها قال عسا لنعم الشيد ان وجدتما وان طال الكلام
او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحاها

الى

الى قوله قد افلح فلم ياتي باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا
فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بمعنى اللام لان لام الابتدا لا يدخل
على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان
لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئه كاللام
في لين جيتني لاكرمنك فاللام لكان اذن جواب القسم لان جواب لو يكون
جواب القسم في قوله واقسم لو شي اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك موقعا
محذوفا وسيجي الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله
ما قام واما ان نفي بلا واذا انقلبت الى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال
حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم
تكرير لا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الذي للدعا نحو لا رحمه الله وذلك لان
الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل في غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا
صلى وربما جات في الشعر غير مكرره كقوله فاي الامير سير لا فعله ولما قوله
تعالى فلا اقتحم العقبه فانما لم تكرر فيه لتكرير تفسير العقبه وهو قوله فك
رقبه الى اخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم
عليه جواب شرط مستقبل وقد تقدم على ذلك الشرط قسم فربما ادخلت الشرط كثيرا
بلام مفتوحه يسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو
قولك والله لين اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف
القسم وقدر فالاكثر المجي باللام الموطية تنبيها على القسم المقدر من اول الامر
وقد يجي من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم
على الشرط الماضي وربما يكون بلو وسيجي حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي
من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسميه سوا كان المضارع
لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى
على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وانما لم يحذف من الاسميه
لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعليه والحذف لاجل التخفيف
وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان
لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حروف النفي في غير القسم من لا يزال
واخواته قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة
للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة
فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصه وانما
جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها يكون في
الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى
فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها اكثر
استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض وتقدمه

وفي نهج البلاغة قد والله
لعوا الله قوله او تقدم
ما يدل عليه نحو زيد قايم والله
وقام زيد والله

ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد قايم والله وقام زيد
والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب
القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في الرمك ان تاتني
كا مر في بابه وقد يجي بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب فتحذف
ولست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى والفجر
وليال عشر اي ليعذبن لما بين لذلك له قوله ام تركيف فعل ربك
الاية عليه وقد تحذف الشمية لكون ظرف من معمولات الفعل جوابا
دالا عليها نحو لا افعله عوض العايضين وانما كان كذلك لكثرة استعال
عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة فغيه تاكيد ما يدل فايدة
القسم ولا اصل افادته فايدته فقد تقدم على عامله قايما مقام الجملة الشمية
وان كان عامله مقترنا بالحرف يمنع عامله فيما تقدمه كنون التوكيد وما يقال
عوض لا يعد وعوض ما اتيك لغرض شدة مسد القسم كا يجي في الحرف نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا قايم وقد تستعمل في غير القسم كقوله هذا ما اي ارلت
من حسن لا رلت عوض قرير العين محسودا وتقوم مقام القسم ايضا بعض
حروف التصديق وهو حير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وموسى
كالقسم تقول حير لا افعلن كانك قلت نعم والله لا افعلن وهي مبنية على الكسر
وقد تفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناوها عندهم لموافقته
حير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البنا الموافقة اللفظية الا ترى
الاعراب في الى بمعنى النعمة وقد تنون لجادرون قسم قال وقلن على الفردوس
اول مشرب احل جير ان كانت ابحت دعا ثم وربما تنون ضرورة قال
وقايله اسيت فقلت جير اسي اي من ملك ذاك انه وبه استدل من
ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعرف ولا يبعد رماه
اركبه في جميع حروف التصديق وقد يستغني بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله
فاقسم لو شي انانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغني كثيرا عن القسم بجوابه
ان اكد بالنون نحو اضربك لان النون لها مواضع كما يجي في الحرف نحو تضربن
زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قايم فلم يقم دليل على كونه جواب القسم خلافا
للكوفيين كا تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا وتبينا وقطعا واما اشبهه
نحو حقا لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا الالتزام
بنذر نحو سه علي كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت الله وعلي عهد الله لافعلن
وعن الى وخلا وقوله عن المجاورة اي لبعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر
المعدي بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا
اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن
زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجازا كانك نقلته عنه وقولك

جلست

جلست عن يمينه اي براحت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى كالعفون
عن امر معص بمعنى بتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن
طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة
طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم
من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير
والتدبر فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث
السيادة كابرا عن كابر اي كابرا بعد كابر اسنجا وزا في الفضل عن كابر اخر وقال
بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقا الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت
في الفضل قال ابو عبيده وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى ابقاها
بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى وعن
في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تقصد وتبدي
عن اسيل ضمن في تبدي معنى تكشف اي تكشف الغطا عن وجه اسيل قوله
وعلى للاستعلا اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه
ركبه دين كانه تحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضا الصلوة
وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان
على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلا شي عليه ولكنه اذا صار الشي مشهورا
في الاستعمال في شي لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على
فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت علي
بنو قشير فلحمل رضيت على ضده الى على سخطت وقوله رعبة اشهرا وعلا
عليها اي على مداقها كانه ملك مداقها وتسلط عليه فهي تتبعه وقولهم فلان
علا على جلالته تنزل كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه
من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر على اسم الله اي ملتزما به فكانه
مركب لحالك اي معتمدك ومررت عليه يفيدان مرورك به كان من جهة
الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمد ان عد يوما على
من يتكل على ليس فيه زايد بل الكلام في التقديم والتاخير واصله ان لم يجد
يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول
كا مر في باب الموصولات على ما سبق من يتكل فصار حرف الضمير لا ستغنا
بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين
بمن وانما تعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص الاسما قال يصف قطاة
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزا مجهل وقال
فلقد اراني للرماح درية من عن يميني مرة وامامي فيتعين اذن لكونهما
على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى ان يلزم عن الاضافة ومعناه جانب

بخلاف علافا قال بانت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز
الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في
نحو جا الذي كزيد فهو مثل المري في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعني المثل
والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت قد تقرر في باب
الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال
نحو الذي كزيد شايع كثير وتتعين اسميتها اذا جرت كما في قوله يضحكن عن
كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهي ذوي شطط ه
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
اما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زايدة
اذا لم يلبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق
اي الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شي او دخول
مثل عليه كقوله فصيروا مثل كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يشبه بالشبيه
فلابد من زيادة احد اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولي ولا سيما
اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولي واما اذا اجتمع
الكافان نحو قوله وصاليات ككما يوثفين فاما ان يكونا من باب التوكيد
فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا دوا واما ان يكون احدهما
زايدا فيكون تلك الزايدة حرفا اذ زيادة الحرف اولي فيكون اما الاولي
فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو مثل كعصف ويجوز ان يكونا
اسمين وحرفين واحدهما زايدا فان قلت لفظ مثل لابد له من اسم مجرور
فلا فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل مثلها الى مجرد كعصف قلت لا ه
يمتنع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر
ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر يدل عليه كعصف
الظاهر كما قلت في ما بين ذراعي وجبهة الاسد فعلي هذا لا يكون الكاف زايدة فكانه قال
مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شي ان لا يحكم بزيادة الكاف
بان يكون على طريقة قوله ولا تري الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد مناخ
اعني نفي الشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم واخو زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لابد لاخ زيد من اخ هو زيد هذا اللازم والمراد نفي الملزوم
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا
نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالي اذ لو كان له مثل لكان
هو تعالي مثل مثله والكاف لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادي الي
اجتماع الكافين اذا اتصلت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد تدخل في
الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في سيرك انه ضعيف
ولم يوسكا اياك الشرع ه وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلي

المجرور

المجرور قال فلا اري بعلا ولا حلايلا كهو ولا كهن الا حاظلا وقال
وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في الشعر على المرفوع نحو انا كانت وحي
ما الكافة تلحق الكاف فيكون لها ثلثة معان احدها تشبيه مضمون ه
جملة بمضمون اخري كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالي
اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا تقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما
يكون للمجرور معمولا وذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان يفضي
بالفعل القاصر عن المفعول به لا بد له من فعل بمعني كن كما
انت كن في المستقبل كما انت الان فانت مبتدا محذوف الخبر فانك
تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله صلي الله عليه
وسلم كما تكونوا يولي عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اي بحالتهم
المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعني لعل حكي سيبويه عن العرب انتظرني
كما اتيك اي لعلي اتيك قال روبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون قد
يغير بمعني الكلمة بالتركيب وذلك كما يجي كما بمعني ربما قال واني كما امن
الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول اني كما افعل
اي ربما قال بعضهم ان ما يجي ايضا بمعني ربما نحو اني بما افعل اي ربما
وثالثها ان يكون بمعني قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام
وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعني كيما علي ان
يكون اصله كيما تحذفت اليا تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية
لافادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعدها واستحسن المبرد القولين وانشد
الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا ه والبصرية ينشدونه على الافراد نحو
لا تظلموا الناس كما لا تظلم اي لعلما وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية
ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني
نحو كن كما انت وكما تكونون يولي عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا
النوع من القسم الاول ان يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان
رب حرف نهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتهيي رب لتقليل
النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم مبهم كانت ايضا
عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن طلب
الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم ما في قوله صددت
فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زايدة ووصال فاعل
قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدا قوله ومذ ومنذ الي اخر الباب
قد مضي في شرحه مستوفي واعلم انه اذا اسكن في كل حرف يتوهم خروجه عن اصله
وكونه بمعني كلمة اخري وزيادته ان يبني على اصله معناه الموضوع هو له ه
ونفس فعله المتعدي معني من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولي

الحروف المشبهة بالفعل

بل الواجب فلا تقول ان علي بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس
بل تقصموا اكتالوا لوامعنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا نحكم بزيادة في قوله
تخرج في عراقيبها نصلي بل يتضمن تخرج معنى يوموا بالجرح وقد يعني كثيرا من ذلك
في اماكنه **قوله** الحروف الى الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف
المشبهة بالفعل بخلاف ما لا لانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير منصرف
وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية يشبه ليس معنى
لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كالتمني ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف
فصاعدا وانما فتحة اواخرها فان لم نقل انها لمشابهتها الافعال بل قلنا
هي لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها
تشابه الماضي فتحمل على الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل بلا تشابه
بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت
بعد المشابهة لا يكون من جهات المشابهة ولذلك نون الوقاية قلنا
انها لحفظ فتحها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان
قلنا هي لاجل المشابهة فلانها لما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها
الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابهتها للافعال
اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها
وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان مرفوع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي
فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها
وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا لكونها
فروعا للفعل وهاتان العلتان تاتيان في ما الحجازية ولم تقدم منصوبها
فالعلة هي الاولى ومشابهتها بمعنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان معنى
حققت واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان
خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك
قايم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه
ايضا والمعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما
بالاخر لانه لما قام الوصف مقام الموصوف المقدر فهذا تقول كاني اسير وكانك
تمشي والاصل كاني رجل يمشي وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن
وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة
الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول
تبقى كان على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شيء ونقول التقدير كانك تبصر
بالدنيا وتشاهدها من قوله تبصر به عن جنب والجملة بعد المجرور بالحال اي
كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كاينة الا ترى قولهم كاني بالليل وقد اقبل
وكاني بزيد وهو ملك والباء لا تدخل الجمل اذا كانت اخبار هذه الحروف

وفي لكن

وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع متوهم يتولد من الكلام السابق
رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلاكن فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمرا لم يجي في ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني
غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني
في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة
حصول الشيء سوا ينتظره وترتقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب يدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه
نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى
لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي
معناها التعليل بمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك
في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه وقال بعضهم
هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قولك امنت بالذي امنت به بنوا
اسرائيل فتوبة لا بمعنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال
سيبويه وهو ان الرجا والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك ان
الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لهم على ان يرجوا
او يشفقوا كما ان او المبينة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك
والابهام لا للشك وقيل لعل يجي للاستفهام تقول لعل زيدا قايم اي هل
هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في
حال الابتدا وكون الخبر لا التبويه ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا
والخبر معا لطلبه لهما معا ويجوز عند الفرا نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا
قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام
زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سوا ومن ثم جاز
ليت ان زيدا قايم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سوا واستشهد
الفرا بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحال
وعامله خبر ليت المحذوف ايام الصبى ترجع رواجعا والكسائي
يقدر كان اي يا ليت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون
لا يضمران فيما اشتهر استعمالها به فيكون اشهر وقليلا عليهما
كما في قولهم ان خيرا فخيرا ويجوز عند بعض اصحاب الفرا نصب الجزئين
في الخمسة الباقية ايضا كما رووا عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين
خريفا وان اشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة وقلما محرفا وذلك لانا ثم

كان حضيضه مشبه وخبره مشبه به فيهما فعلان لتشبيهت الاول مفعول بلا اجاد
والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت
انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمه
فنقول ان ليت متضمنه معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة
فلا يصل لها التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونها
مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله باليت ايام الصبا رواجعا في غنم والحرج منها
فوق كذا اذ اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها مفعول
تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير
المفعول الثاني ان يقدرها هنا ايضا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاد
الاخفش قياس لعل في مجي ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا
قايم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروي ان قعر
جهنم لسبعين خريفا واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطئ فيه
قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويوثر في مضمونه وكان
حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم فقد مر في المنصوب
على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام
والتحضيض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة
فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراء لها مجرى ساير
الافعال وانما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه
الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها توكد معنى
الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف
ابتدا فلذلك وجب تصدرها كاللام واما المفتوحة فلكونها مع جزويها
تاويل المفرد وانها مصدر وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول
وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي
حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة
لا تدخل على مبتدا في غير معنى الطلب سوا كان ذلك الخبر مفردا او جملة
اما ليت ولعل فلانهما للطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب
اخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان في مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد
لانه مشبه به كما ذكرنا وهي المادة المذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد
ومقدره تامة الصفة مقامه نحو كانك قايم وكانك قمت او يقوم او عندك
او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب كالاسم اسم الاستفهام
فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة
التصدر الواجبة لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الا خبرية
لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثمة اول نحو قوله جاوا بمذق هل

بل

رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلان وضعها لتكون مع جزئيها في تاويل
المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو قوله امرته ان قم
لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب
المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى الطلب
لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف
الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى من دخولها خبرا لهما
كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا مرحبا
بك وان زيدا مثل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه وقال ولو اردت
لعا لله وبني صادقة ان الرياضة لا تنصل للشيب قوله وبلحقها ما فتلغى
على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز تعمل وتلغى وروي قوله قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها
تخرج بما عن الاختصاص وبالجملة فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الجارية
فاذا اعملت فما كافة ومذهب الجمهور ما الكافة حرف وقال ابن درستويه
انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا
اعملت فما زايدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة وروي ابو الحسن وحده في انما
وانما الاعمال والالغاء والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان
التاكيد تقوية الثابت لا معنى اخر متجدد وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما
ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سايغ عند الكسايي واكثر النحاة اذ لا فرق
بينها وبين ليتما اذ اسمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه
الحروف ولكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وترك الاختصاص
بسبب ما وسمع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قال
الى النبي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف
فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة
لتكون بتاويل مصدر ويكون خبرها مضافا الى اسمها لمعنى بلغني ان زيدا
قايم ذاك بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيدا اي
زيديتك فان يا النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى
المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية وكذا بلغني ان زيدا في الدار
اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم
وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة
لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتدا اي مبتداها سوا كان في اوله كلام
المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتدا كلام اخر نحو
اكرم زيدا انه فاضل قوله انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه
ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول

اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح
بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانها مبتدا الكلام المحكي.
وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه
لتنوا وكذا في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قايم وقد يفتح في جواب
القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لنا ويلهم بها
بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد لصريح جواب
القسم اذا لم يكن في صدرها القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك
راكب كما قال تعالى وما ارسلنا من قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الجملة
تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت افتحها ليكون بتاويل
المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر
لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر على عن اسم عين نحو زيد انه قايم
وكان عمرو انه قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا في تاويل
المفرد واما اذا كان المبتدا احد تاجاز فتح ان في الخبر نحو ما قولي انك قايم
وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة
لان وضع لام الابتدا لتاكيد مضمون كان المكسورة فهما سيان في المعنى قوله
وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم لان الفاعل لا يكون مفردا وكذا المفعول به
نحو علمت انك قايم اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قايم وكذا المضاف
اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم
قوله وقالوا لولا انك هو جواب سوال مقدر وهو ان لولا يدخل على الجملة
الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة • لا يجوز اظهار جزئها كما تقدم
في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهر غير
مقدر ولا يجوز ففتحناها لتكون ان مع جزئها في موضع المبتدا والخبر محذوف
واما على مذهب الفرا ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا
في باب المبتدا ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حروف شرط فلا
بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحها
لتكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجي
في بحث حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان ه
زيدا قايم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها على ه
الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما في لو انك قمت سوا قوله
فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها
وذلك في مواضع بعد فا الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه بتاويل فانا اكرمه ه
والفتح على ان مع ما في خبرها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد
اذا المفاجاة كقوله وكنت اري زيدا كما قيل وسيدا اذا انه عبد القفا والهازم

اي عبد قفا اي لئيم نحو صفعان والهازم ان عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما الشاعر باعتبار ما حولهما كقولك حسن مذاكره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا
والفتح على تاويل فاذا عبوديته ثابتة وكذا اذا اوليت ان الواو العاطفة قولك
هذا ادل التقرير للكلام السابق • قال تعالى ذلكم وان الله مومن كيد ذلكم خبر مبتدا
محذوف وان عطف على المحذوف الخبري الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن • وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها • قال اني اذا حييت
نار بمنزلة التي بارفع نار رافعا ناري ه ذلك واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار
فهو مثل قوله ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة • وكذا اذا
وليت نحو اول قولي • واول كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول
والتقدير اول قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم جمع مع انه بمعنى المفعول لاصل
المصدر والمعنى اول مقولاتي هذا المقول وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما
اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال
صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله
اني احمد الله حمدا لا للمقطة قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول وهو
كذلك مضمر وفي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمول المضروب وقال
قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اي
اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احرازا وذلك ان افعل التفضيل
لبعض ما يضاف اليه فيكون لمنطقه بهذا الكلام اول ووسط واخر • والجزء الاول باعتبار
كلاته الثلث بالمنطقة بلفظ اني وباعتبار الحروف بالنطق بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا
بالمنطق بان او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم • ويجوز الوجهان بعد اما
فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول احقا انك قايم فان فاعله اي حق ذلك حقا او تقول حقا بمعنى
الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدا كما مر في المبتدا • قال احقا ان احطلكم
هجاني ودليل كونه في مذهب الظرف انهم قد قالوا افي حق مواتاتي احاكم ما لي ثم نظلي السروس فهو كقوله
احقا بني ابنا سلمى من جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح كما لا تقول اما انك
قايم • كما قال تعالى الا ان عادا كفروا وتقول اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله
انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كالا انك قلت الا انه والله ذاهب ومتى
ان كانت ابتدائية وجب كسران بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر • ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان
جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو لقيتك مذ زيد قايم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان
الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الاترى ان رب وانما
يضا فان الى الجملة لكان لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان بعدهما الا مفتوحة كما مر
في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اما
موكدة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل وان لانه لا اقسم لان في جرم معنى القسم

وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله
ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا اوقع فزارة وان يغضبوا بدل
الاشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة الغضب
اي حرمت لهم الغضب كقوله تعالى لا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يجرمن لكم وبمثله فسر
بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء اي لا جرم كلمة كانت
في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه روي عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشترك
في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع لا اقطع من هذا كما ان لا
بد بمعنى لا اقطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأبيد الذي
فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت
ولا جرم انك قايم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا اوانك
تفعل كذا اي من ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم
وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التعبير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم
بزيادة ذا ولا ذا جر ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة وعن بدل
من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة وتقول شدما انك ذاهب
وعزما انك قايم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كعلما وطالما ومما بمعنى
حقا لنقول شد ما انك قايم حقا انك قايم اي في حق الا ان في لا تدخل على شد
وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب
سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل يجوز استعماله
استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا فاسق وليس ما ههنا كافة كما كانت
في زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسران ولا يجوز الا الفتح فقال
الخليل ما زايدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك
ههنا لكنهم التزموا الكاف مع هذه الزيادة كراهة التباس لفظها بلفظ ما كان ومعنى زيد
فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رايي
انك قايم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رايي واذا جيت باما
فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رايي فانك قايم فالكسر وهو الوجه لانك لم
تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك
لان معمول ما في حيز ان يتقدم عليها مع اما لما يجي في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة
فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطرت الى فتح
ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبر قال سيبويه يجوز اما ورأي فانك ذاهب بالفتح
والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قايم بالكسر اذا
قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث
فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل
اولى من تعريف ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما

فالفتح

فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم
الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين
فيه الفتح قوله وكذلك جاز العطف الى آخره يعني لاجل ان ان المكسورة لا يغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز
العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك تقول بعضهم
كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال
الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها
كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان زيدا كاللام في
لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي الامر مع ان ومن
قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا
مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم
باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة
المحل لكانت مع اسمها مبتداة والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهو مع اسمها ليست اسما
فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله
لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو والمفتوحة التي في حكم
المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد
من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد
مفعولي علمت كما ان المكسورة في جزئيها بتقدير اسمين ان المبتدا والخبر فحكم المفتوحة
بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام اسمين وفيما قال المص
مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير
اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قايما وعلمت زيدا قايما بتقدير علمت
قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير
المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق ان ان مع ما في
خبرها ليست بتقدير اسمين نقول ان ذانك الاسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد
اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعا المص الى هذا
التكليف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى
واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة
بتقدير حذف الخبر من الاول اي انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة
بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى
من يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع على محل اسم
ان المفتوحة مطلقا اذ لم يتغير معها الابتدا بل مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد

مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابو سعيد صحيح فيقول قوله ورسوله
عطف على الضمير في برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله من الله مقام التاكيد
او نقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي رسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة وتقول
في قوله والا فاعلموا البيت اي ما عتبنا شقاق جرانا وقوله وانتم بغاة اعتراضية
لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق
بعد قوله ولا تحسبوا اني تخشعت بعدكم لشي ولا انني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي
في القيد اخرق عطف على اني تخشعت بعدكم لشي فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة
اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالمشي
بالكسر ارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز
العطف على محل ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ه
الزيات بالرفع لكن منقول قال لتمثيله في جميع الكلام بمنزلة ان معنى في جواز العطف
المذكور ونقارفها في ان اللام لا تدخل على ما في خبرها دون ان كما يجي وانما كان لكن مثل
ان لان معنى الابتدا بعدها لم يزل لان الاستدراك راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها
جعله اذ هو ، الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيها الا الاسم المنتصب لكن فقولك
ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن
عمرا لم يقم واجاز الفرا رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا
ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتدا بما اورث فيه الحروف من المعاني والوصف وعطف البيان
والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفرا في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك
لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب
في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم
يذكروا البدل والقياس كون سائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما
شمايلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار
الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو
قايمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند
جمهورهم الابتدا وفي خبر ان ان فيكون قايمان خبرا عن زيدا وعمرو معا فيعمل عاملان
مختلفان مستقلان رفعا واحدا فيه ولا يجوز ان عوامل النحو عندهم كالموثر الحقيقي ه
كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا تجزي له يصدر عن موثرين مستقلين
في التاثير كما ذكرنا في علم الاصول لانه مستغني بكل واحد منهما عن الاخر فيكون مع احتياجه
اليهما مستغنيا عنهما ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قايم وخارجة لم يات
الفساد الذي ذكر فيجي جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى ومن اياته جعل لكم الليل ه
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان ياتي للمعطوف بالخبر
ظاهرا نحو ان زيدا قايم وعمرو كذلك او محذوفا فهو يقدر وهو الاكثر الحذف نحو ان زيدا قايم ،
وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قايم لا يكون خبرا عن الاسمين ،

وانما

واما اجازوا الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قايمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر
المبتدا لا ان لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان
المبتدا والخبر مترافعان عنده فلا يلزم [illegible] وارد اثر عن موثرين والفرا توسط مذهبي س ،
والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب
الاسم لكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيد
قايمان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر كما ينكر مع ظهور
الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهرا في الاعراب
مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد
لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي اما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابيون والنصارى من امن ، ان الواو في الصابيون اعتراضية لا
وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابيون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في
بانهم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها
لغريب اي قيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المبني
كذا المعطوف عن مبني الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان خبر عنهما
بلا شك ومنقول ذلك وجوزه بعض النحويين في الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على
اول مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زايدي وعمرو وليس بشي
لان ظن عامل قوي اثر في الاسمين الذين بعدهما بان صارتا تسمونهما مفعولاه
واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح واما اشتراطه خفا اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها
فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفرا والاطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل وكذلك دخلت
اللام اي واجاز ان المكسورة مع خبرها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم
ان هذه اللام لام الابتدا المكسورة المذكورة في التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتدا
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على
معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيين احدهما
ان لا يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاجزانها لما استطنت عن مرتبتها وهي صدر
الكلام الى المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المتقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قايم
ولقايم زيد ولطعامك زيد اكل لا يدخل بعد التاخر الا على احد الثلاثة نحو قول من
الشعر حكما وان زيدا لقايم وان لزيد الف الدراهم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر
عن الخبر فلا يقال ان زيدا قايم لفي الدار لئلا يبحث حقها كل البحث بتاخيرها عن حقه صدر
الكلام عن جزءي الكلام اللذين هما العمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
ظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايم
ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتدا فيما قبله لنقصان حقه في التصدر في قوله تعالى وانا ه

منكم لمن ليبطئن الاولى فيها لام الابتدا والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية
صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان
زيدا لقام كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب
القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا
مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين
كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم
ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط
لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فيتنافران ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول
ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط
واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل
لوضيعته لان اصلها لام الابتدا فلا تدخل الا على ما كانت عليه وقد ذكرنا موضعه
واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها
في الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قايم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها
على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر
ان لا تتاخر عن الاسم وعن اول اجزا الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي هو لام
القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم
فصل بينهما بالزايدة كما قلت في قولك زيد صديقي كان عمرا اخي وانما تدخل على
معمول الخبر اذا لم يكن الخبر مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك اكل واني لبك
واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش
وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت
الحكم وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام
يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم
عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد
شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر
بعضهم لهي عجوز ليكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة
سعيد بن جبير الا انهم لياكلون ولذا قرا في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح
كما جاء في الخبر معمولا لاضحى كاضحى به لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا فقلت الا
كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها
لكالهايم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقايما وقوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان
ولا سوا وكذا دخولها على كان ولولا قال فيادي حتى لكان لم يكن فاليوم ابكي ومن لم تبكي
وقال للولا قاسم ويدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت
ان تعدى بالبا نحو شهدت بكذا وبان زيدا قايم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس
نحو شهدت انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسوله فنشهد محمول على نعلم

لان

لان الشهادة تكون عن علم ونشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قايم الا ان يكسر ان وكذا
شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيها وكذا قد يجي اشهد
لقد رايته كانه قيل والله اعلم لقد رايته وكذا شهدت لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين
منيتي وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراوها مجرى القسم ضعيف كما ان
حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيد قايم وشهدت زيد فاضل
وكقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على اجرا الشهادة مجرى اليمين
قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فمعنى قولك
شهدت ان زيدا لقايم واشهد لزيد قايم يجوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قايم
ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم فاللام جوابه ولا يجوز اجرا شهدت مع البا مجرى علمت
نحو اشهد بان زيدا لقايم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك
لقايم لعطفك الجملة على الجملة واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل
صدق قال الها لمقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت غارما
وقد يحذف اللام وهو القليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق
على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من
همزة ان كما قال وهيا لك فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها ها جاز مجامعة اللام اياها
بعد الامتناع والثاني قول الفرا وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهيم
الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الف فعال كما تحذف
من الممدود اذا قصر نحو الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله في سهيل
اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها قال تكلفات والثالث ما حكي
المفضل بن سلمة ان اصله لله انك وان اللام للقسم فيفعل به ما علمت في مذهب الفرا
وقول الفرا اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقايم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا
ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر
اي والله ليضربن ووالله لقايم وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم
دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتدا لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان
هناك جملتين في حكم واحد الا ترى الى تخفيفا قايمن في وجوب حذف الخبر في لعمرك
وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجي لام الابتدا من جملة الحروف الناسخة
الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد
قالوا انما ذلك لانها بمعنى الابتدا كان ولذا جاز العطف على محل اسمها
بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها
تسقط بسببها عن مرتبتها الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما لكونهما
بمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى
فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها وما انشده فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام

لجلس يمعوز شهرته واما ان يكون في الاصل لكنني فحققت بحذف الهمزة ونون لكن كان
خففت نحو هو الله ربي اصله لكن انا فحذف الهمزة واصله لكن انا وا علم ان ان المكسورة
ترادف نعم كاجي من حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة
لكونها مع جزئيها اسما مفردا امتنع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها
لكراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قايم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في
البواقي وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدي في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى
الطايفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم
اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم
مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى انكم الثانية معادة للتاكيد الاولى لما تراخا ما
بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا يحسبن في قوله تعالى لا تحسبن
الذين يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من
العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال
المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت
موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله ان الخليفة
ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها
بكسر اني وروي بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية
قوله وتخفف المكسورة الى اخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسما فيغلب
الالغا قال تعالى في الاهمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين
اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المصنف وتلزمها اللام مع التخفيف سوا
اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما الاعمال
فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا مع المعملة لا يلزمها اللام
لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباسها بالنافية
فعلى قوله تلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام
وقولهم اما جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللام لان الدعا لا يدخله النافية فاذا دخلت
المخففة على الفعل لزم عند البصرية كونه من نواسخ الابتدا حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية
والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال قياسا كقوله تالله ربك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشنيك لهيه وهو عند
البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتدا
التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب التعلق في ان علمت
لزيدا قايما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتدا في نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك
وذهب جماعة الى انها لام الابتدا والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قايما ان التعليق
واجب لو دخلت على اول معمولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة
الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل مع المثقلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القايم مقامه

وفي

وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت
لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين
ولما نصب الاول للخلو عن مانع ومعلق ولا بد من نصب الثاني وان دخلت لام الابتدا قال
تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما
وان يزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسما وبينها معها في الافعال
فجعلها في الاسما المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان
المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع
الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الافعال او في
الاسم واللام بمعنى الا وقالت البصريون لو كانت اللام بمعنى الا لجاز جاني القوم
لزيد اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشيا ببعض المواقع
كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من
تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب
الضماير وقوله وتخفف فيعمل في ضمير شان مقدر قد مر ذلك في ضمير الشان مع
الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن انك قايم
واحسب انه قايم وهذه رواية شاذة غير معروفة فاما في الشعر ورد بحاق المضمر
فقط قال فلو انك في يوم الرخا سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وما
بابك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك التما لا قوله ويلزمها مع الفعل الى اخره
قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد تكون
الجملة مجردة كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت
ان لا اثم لك او باداة الشرط نحو ان علمت ان من يضربك اضربه او رب نحو علمت ان رب
خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لك قوله كان للتشبيه كان قولان
قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتوذن من اول الامر بقصد التشبيه
فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت
لفظا وفي المعنى نافية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة
واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل جر ان لصيرورتها جزء الحرف
كما ذكرنا في كاف كذا وكاي ولا تقتضي ما تتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل
الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة واذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد
جا كان وريديه رشا اخلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا الغي
يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يقال ان ذلك
غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي
تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجرا لها مجرى
ان ولزوم حرف العوض عن الفعلية بعدها تقوي كونها مركبة من الكاف وان

ويجي بعدها اسمية كقوله عبات له رحا طويلا وآله كان تبص يعلى لها حين تشرع ونعليه
كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله صلى الله عليه وسلم في نهج البلاغة كان قد
وردت الاظعان وقوله افدا الترحل غيران ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
اي وكان قد زالت تها ان جاء بعدها مفرد كقوله بمثى نها الدر ما سحب عصيها
كان بطن حبلي ذات او نين متيم فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلي وقوله
ويوما توا فينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى ناصر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية
تعطوا جملة اسمية وان يكون تعطوا صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية
ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية
قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فلا تعيدان ما بعدها كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما
قبلها بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب
قوله متغايرين معنا اي في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد
يكون نحو جاني زيد لكن عمرا لم يجي وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله
ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد
بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن
اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل
ومثله كثير واذا خففت العت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف
له شاهدا ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة
وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون الخفيفة للساكنين
قال فلست باتيه ولا استطيعه ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله
وليت للتمني الى اخره قد مضى شرحه قوله لعل للترجي فيها احدى عشر لغة اشهرها لعل
وعل وعا لعن بعين غير معجمة واخرها نون وعا وعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان
وان ولغا بالمد قال لقا الله فضلكم علينا لبثي ان امكم شريم وقد نقل الخليل كريت وعقيل
يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا العل بكسورة اللام ومفتوحتها قال
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان
جرها عمل يختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال
في حالة واحدة مما يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا لا ظاهرا
ولا مقدرا الا في مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند من جازه لا متعلق لها وفي البيت
الذي انشدنا انه روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال الاسم لعل هو ضمير الشان مقدر
وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعل لابي المغوار منك
جواب قريب ويجوز ان يقال انه لا بى لعل محذوف فاللام المفتوحة جارة للمظهر
كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا

عن

عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف
ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغمت الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية
ان يقال الاصل لعا اي انتعش عاله فاذا نونه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة
فيما روي ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بحر الله واللام الاولى
في لعل زايدة عند البصرية اصلية عند الكوفية وان لام الاصل عدم التصرف
في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف
فيها والتعلب وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب
والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبهة العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم
واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها حالها قبل دخوله لكنه يجب
تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف
واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا
انكالا لكثرة في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست لضمير الشان الا في الشعر
على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فمن
روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا
هكذا لا تعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من
لام في بني بنت حسان الست وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية
المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي
الاحرف فعل صريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب
ان بك زيد ماخوذا اي انه وتقول ان في الدار يجلس اخواك وقال كان على عرسه
وحصنه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف
لبقا مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمدا للكلام بل المراد به التعظيم فقط فهو
كالزايد وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائي
من فيه زايدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة
واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير
الاسم لكثرة ما جا لذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
اي سبقا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الاخرة وان في رحيل السفر او مضوا
الى الاخرة مهلا اي سبقا اي لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقول ان مالا وان ولدا
وان عددا ابلا وشا اي ان لنا ذلك والفرا يشترط في جواز حذف اخبارها تكرارها
كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الربابه الغاره فقال ان الربابه الغاره اي هما
مختلفان والرد على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار
نصرونا ووصلونا واوونا وفعلوا ابنا قال صلى الله عليه وسلم الستم تعرفون
ذلك قالوا بلى فقال صلى الله عليه وسلم ان ذلك اي ان ذلك كذلك وكما روي من
قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اي مصدق ثم ذكر الحاجات

حاجته فقال عمر لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زايدة وقال
الشاعر ، فلو ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان المكارم نهشلا ، ،
وقال ابن يعيش لو جبران المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيدان تقدر
في ان ذلك ولعل ذلك الظرف اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول الاملحي [illegible]
جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد
ليسد مسد الخبر المصاحبة نحو ان كل رجل وصنعته والحال نحو ان ضربي زيدا قايما
واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر لنصرت انصر
اي فطنت قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في
قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدرا الا بالهاء كالقعدة والا فلا موجب
لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري فا
باستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا وهذا الاستفهام مفعول لا شعري كما ذكرنا في افعال
القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما اسال عنه بهذا الاستفهام حاصل
وقال المص هذا الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر
لان شعري مصدر ومعناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول
شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لان علمك بالشي غير ذلك ٥
وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذي بعد
وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع معموله من فاعله ومفعوله
لحمله لعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب
حذفه سادا مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن
ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري اجتمع ام لا وما فعل مسافر وقد يخبر ههنا
بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير مشروط
في المبتدا محصول الفايدة وانما لم يخبر عن المبتدا المنكر بخبر موخر ليلا يلتبس المبتدا
بالخبر وذلك لتوافقهما في اعرابهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال فان شفاء
عبرة من مهراقة ، وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان الى ويجوز ايضا
الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله كما قلنا في باب كان اظبي كان
امك ام حمار ويجوز ان يكون كما في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى
اسم ليت والجملة خبره على انه روي خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا
راجعا الى كفافا فان روي بنصبه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك
اسم كان ولم يتركونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على
هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو من الماء اي مرتويا
اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اي اعني خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كفافا فالخبر
النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا

فاعل

فاعل ارتوى اي ما دام الماء رتاي قوله ولا حروف الى ضعفا اعلم ان بعضهم عدا في المفسرة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها
مفرد نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح يطرد في كلامهم لانها لتدارك مثل هذا
الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيين او الاشيا كما كان
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاني زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو
للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد
اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شي منها
هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفرا والكساي وثعلب
والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقها انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما
يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو ولقايل ان يقول
استعمال الواو هنا مجاز وفي اصل الوضع الترتيب وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله
او حوية يموت ونحيا بها وقوله تعالى اسجدي واركعي وقوله نموت ونحيى
والاصل في استعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب
سجدا وقولوا حطة مع قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة
واحدة ثم اعلم ان الواو مرة يجمع ويشترك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو
اي حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل
كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد
وقعد عمرو وزيد قايم وعمرو قاعد فان قلت لو لم يجي بالواو في عطف الجملة لعلم
ايضا حصول مضموني الجملتين فما فايدتها قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون
الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول الامرين فالواو صارت نصا في حصول الامرين معا
ففايدة الواو في مثله لا في مثل قولك ما جاني زيد ولا عمرو كما يجي وكانه زايد يفيد
النص ان لم يعده النحاة في الزوايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو
مثلا قلت ما جاني زيد وعمرو بلا تاكيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم
يجيا لا في وقت واحد ولا مع الترتيب وفي الاكثرون ان لا يعطف على المنفي بالواو
الا وبعد الواو لا نحو ما جاني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر
للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع
في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت
وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ما جاني زيد مع عمرو
فيكون قد نفى الاجتماع في وقت لا ترتيب مجي احدهما على مجي الاخر فجي بلا في الاغلب
لرفع التوهم وللاثبات ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد [illegible] فيما لا يحتمل
الترتيب طردا كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله وما

يستوي الاحيا ولا الاموات وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من العيد
نحو ما جاني زيد وعمرو معًا او ما جاني زيد ولا عمرو ثانيا او ما جاني زيد ثانيا وعمرو اولا
فينتفي بعد ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالات لان اخرات بخلاف ما لو كررت العامل
فقلت ما جاني زيد وما جاني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيين المنقطع احدهما عن الاخر
كان المخاطب توهم انه حصل مجي كل واحد منهما لكن منقطعًا عن مجي الاخر فرفعت بهذا
الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلث كما كان من دون تكرير
العامل وهذا القول قرب ويكون فايدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد
الواو واكد قوله والفا للترتيب اعلم ان الفا تفيد الترتيب سوا كان حرف
عطف او لا فان عطفت مفردا فنايدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل
المنسوب ليه ولي المعطوف عليه بلا مهلة واذا دخلت على الصفات المتتالية
والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر
تلك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم اي الذي ياكل فينام كقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب ٥ اي الذي يصبح فيغنم فيوب
وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في متعلق مدلول العامل لموصوفاتها كما في الجوابه
نحو قوله في صلوة الجماعة يتقدم الاقرا فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح
وان عطفت الفا جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب
مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفا العاطفة
للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لان مضمونها عقيب
مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس
مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر
العاملين فانه ذكر ذم الشي او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل
المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني لاية وتقول احسنه
فقلت لبيك وذلك ان في موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم
من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك وقد تجي
الفا العاطفة للمفرد بمعنى الى مثل ما حكى الزجاج تقول العرب مطرنا من زباله ٥
فالثعلبية اي الى الثعلبية وبعضهم يقول ما زباله فالثعلبية بحذف من مع كونه
مرادا ويقيم المضاف اليه مقامه وتعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ٥
ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا
فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه
موصولا فلا تقول مطرنا زباله فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته
عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفايدة بمعنى الى منازل
بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول
خرجت المدينة الى عمرو قلت تستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين

الموضع الفلاني الى دار زيد اي دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام
عليه قال النابغة الجعدي يا دار سلمى بالجزورية اسلمي الى جانب الغمان فالمثلم اقامت
به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول وجرثم وسكنها بين العروب الى اللوى الى
شعب يرعى بهن فعنهم فاذا كرر ذلك مع حرف الجر اغنى بحذف وفيه نعم فالعطف التي هي
بمعناه اولى بل هو واجب في الامتناع اجتماع جزي عطف وبجوز ان يكون المعنى قفا
نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراه وكذا ايضا غير هذا
الموضع واما قوله يا دار مية بالعليا فالسند فالفا فيه لافادة الترتيب في
الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العليا موضع وسيع
مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك داري ببغداد فالكرخ واذا نفيت قولك
جاني زيد فعمرو وقلت ما جاني زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجي عمرو لمجي زيد فيمكن
ان يحصل المجيان في حالة وان يحصل مجي عمرو قبل مجي زيد هذا الذي ذكرنا كله حكم فا العطف
والتي لغير العطف ايضا لا يخلوا من معنى الترتيب وهي التي تسمى فا السببية وتختص بالجمل
وتدخل على ما هو جزا مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاك فاعطه ٥
وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفا
وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال
تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقوله
تعالى فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج فقال رب فانظرني اي
اي اذا كنت لعنتني فانظرني فقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا
على الاخرة فانك من المنظرين وقد تكون الفا سببية بمعنى لام السببية وذلك
اذا كان ما بعدها سببا لما قبله لقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول
اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت
على ما هو الجزا في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول
اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية
وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها
العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يوتى في الكلام بفا موقعها موقع الفا
السببية وليست بها بل هي زايدة وفايدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها
لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما تقدم في الظروف المبنية وقد تجي زايدة في غير
الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك
فاجزعي ثم اعلم ان الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب
يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم كقوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض
يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا فلو قال ثم تصبح نظرا
الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم قال

خلقنا النطفة علقة نظرا الى اتمام صيرورتها علقة ثم نظر اليها ابتدا كل طور ثم قال
ثم انشاه خلقا اخر انما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي
فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله ثم مثله بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب
الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سي في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران
ولا تكون الا عاطفة ولا تكون الا للسببية اذ لا تراخي للمسبب عن السبب التام
ولا يعطف المفصل على المجمل كالفا وقد تجي ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها
عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشاه خلقا اخر وكقوله
تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه
وكذا في قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه
بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد تجي ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج
في درج الارتقا وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدا بسيادة
لنفسه ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة
الجد وان كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفا في بيت
مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم والفا لمجرد التدرج في الارتقا وان لم يكن
الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله
ثم الله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد
اي ثم مجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى
واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة
والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل اما
نظرا الى تمام البقا او استبعادا لمرتبة البقا عليها افضل وقد تدخل همزة
الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات
بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا الاية فقوله وكلما
عطف على انزلنا والهمزة لانكار الفعل وقد تكون للاستفهام للتوبيخ او التقرير
اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا
عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتي وكذا تدخل على فا العطف للانكار كقوله تعالى
ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع
عطف على منهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هولا
الصم وكذا ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا
دخلت على النفي وقد تدخل على فا السببية كقوله من اله غير الله ياتيكم بضيا افلا
تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون فالفا للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا

تدخل

تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم
اذا ما وقع امنتم به لان الايمان بالشي مستبعد ممن استعجله استهزا وهذه الحروف ليست
بعاطفة على معطوف مقدر كما في الكشاف ولو كانت كما ذكرنا هناك لجاز وقوعها في اول
الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجي الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف
الثلثة تجي عند الاخفش زايدة والبصريون يؤولون فيما يقبل التاويل صيانة للحروف
اما الواو الزايدة فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصرية جواب لولا
محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافه تعالى وكذا
قوله فلما اجزنا ساحة الحي البيت واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس منهم رشيد ولانا
اخاد عن العذر وصب عليهم ثعلب بل فكانوا عليهم مثل راعية البكر فالمعنى عصب
عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا الماءل فذلك ما لعمه فلم يكن
الاكله حالم عال اي فاذا المائل فذلك الامام واما الفا ففي قوله اراني اذا ما بت بت على
هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفا زايدة وقيل بل الزايدة ثم لحرمة التصدر
واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقايم قياسا على زيادة الفا مستدلا بقول
الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفا في قوله
الاحرامة اماتت ذا الغرفان قومي لم ياكلهم الضبع زايدة عند البصرية دون الكوفية
كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زايدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض
بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم
ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من
من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادتها الحروف وانشد ابو علي لزيادة ثم
قول الزاجر يا دهرام ما كان مشي رقصا بل قد يكون مشي توقصا قوله وحتى مثلها
يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة فالحروف المهملة ثلثة حتى اقلها مهلة ثم وهي متوسطة
بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها
بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق ما سايره في القوة او في الضعف على
ساير اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف
عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لي حتى ادم
وقد يكون في تعلقه اثنا تعلقه بتلك الاجزاء كقولك مات الناس حتى الانبياء فالمقصود
ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزا ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى كمات الناس حتى الانبياء ومن الاقوى الى الاضعف
كما في قدم الحاج حتى المشاة واو والى او اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين والامور
واو واما العاطفتان سوى في المعنى الا في شي واحد وهو ان او تجي بمعنى الى او الا
وتجي ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا تكون حرف عطف
بل حرف استيناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد او عمرو
وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي اقمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا

اخرج اليوم ثم سد ولك الاقامة فتقول واقيم اي بل اقيم على كل حال وهذه في هذه
الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما
في قوله ۞ بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ۞ وصورتها او انت في العين املح ۞ فلا
يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف
وكذا قوله تعالى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب
بل مع كونه تعالى عالما لما يعده منهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق مضربا
عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحرف اي او اسنده الى الجماعة بحزرهم الناس مائة
الف وهم كانوا زايدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقالوا ان لاو
اذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر ثلثة معان
التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام
اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاني زيد او عمرو ولم
تعرف الجائي منهما فالشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو الابهام
كقوله ۞ وهل انا الا من ربيعة او مضر ۞ والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما فابهم
تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام
على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا عرض او على انه لا هذا او ذاك واما في الامر فان حصل
للمامور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه
او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق
بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير
يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع وهذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين
في نحو تعلم اما النحو او العلم لم يفهم من اما واو بل ليسا الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما
استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها لان تعلم العلم خير وزيادة
الخير خير بدلالة او اما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على احد
الشيئين او الاشيا على السوا وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل
اشيا اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل
من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير
من حيث لا يحصل به ذلك واما في ساير اقسام الطلب فلا يعرض فيه شي من
المعاني المذكورة والاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو واما التمني ليت لي فرسا
او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ من غالب العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما
معا واما التحضيض نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض
نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكان الامر في احتمال الاباحة
والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز
الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها

واغرت

واغبرت السوح فان سيان بمعنى مستويان وهي بين شيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم
من عظامه واذا انتفيت الخبر نحو رايت زيدا وعمرا فان اردت نفي رويتهما معا قلت ما رايت
واحدا منهما وما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي روية احدهما لا رويتهما فان تعين عندك
ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين
عندك او يتعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما
ورايت الاخر وكذا اذا انتفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت في اضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي
ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما
ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت
والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا فرق حرف في اصل الوضع
الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى
اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب
احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا
او عمرا او خالدا وهذا القياس مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا
استعمل احد وما يودي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب
فمعناه العدم في الاغلب وان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت
في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو وكذا فيما يودي معنى الواحد
مثل رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا كل من الالفاظ الثلثة تفيد انك رايت
واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت الا زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ
الثلثة وان احتمل ان يريد الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت
الاخر لكن الاظهر الاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بهما
فوقا لواحدان المراد نفي روية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية
فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يودي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا
منهما عما كان اصله اي من عدم الروية فيبقى الاخر على اصله من عدم الروية فيبقى الاخر على
اصله اي غير مرئي واما اذا قلت واحدا منهما او ما يودي معناه ما لقيت زيدا
او عمرا او الاصل الروية ولم يصح فيها الا روية واحد منهما لبقا الاخر على اصله
من عدم الروية او لم فيكون نفيا لمطلق الروية فلو قلت فاذا كان الاصل عدم
الروية كان عليك ان لا تاتي بمفعول رايت لا واحدا ولا اكثر حين يحتمل توهم المخاطب ان
هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول من جنس الرجال فما دعاك الى تعيين
نفي الروية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي عدم الروية
نفي على حاله ولم ينتف متعلقها باقل ما يكون اي الواحد فما زاد فاذا تقرر هذا ظهر
لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم كما مضى فان قصدت التنصيص
على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد
واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس

ولو رأيت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحملات الاستغراق وغيره ومعها يصير الاول انصًا
في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما
رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا
مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويدفع هذا الاحتمال مثل القرينة التي في قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم
والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ومعنى الوحدة
في غير الموجب تفيد العموم فلم تخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في لا تطع منهم اثما او كفورا
عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة
الا ان المعطوف باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى
الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني
اما زيدا او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض المتكلم معنى احد الشيئين
بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعترض الشك او تقصد
الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان تكون شاكا ومبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال
عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا
فاما الثانية في كل كلام لا بد من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه
يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمها وقد جاءت غير مسبوقة باما اخرى في الشعر
لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها
واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد تحذف الثانية اكتفاء بالاولى
فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك
وتتقيني وتلزم الثانية الواو وربما ترد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال
يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة واما الى نار ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما
قالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه
مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف
فلن نعدم ماء فارتكب ان حذف اما من الاولى وحذف ما وحده من الثانية قال القد
كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال النضر اما جزع جزعا ولا
منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما منع من كون ما بمعنى زعاء قال غيره هو
مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البعض بان الشرطية وشرطها
كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي عبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة
على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقرونة بواو العطف فلا يصلحان للعطف
وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم فان معنى ان المصدرية
هو معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية وقال الاندلسي
ان الاولى مع الثانية حرف عطف قدم تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة
بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد

الثانية

الثانية على ما بعد الاولى وهذا غير بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على غيره موجود فالحق ان الواو هي
العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار
مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى اخره اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنفصلة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد
يجيء شرح همزة التسوية ومعه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال
فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت
داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس
الظلام من الرباب خيالا وليس بمستمر وربما جيء بل المتصلة على الشذوذ ولما لزمت
الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي من ادوات الاستفهام
او عادلتها التي قبلها بمعنى اي الشيئين فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب
الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها
قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام
وقد يتقدمها اما بهل او بالهمزة ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان الاستفهام
بام على اسم داخل في عموم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام
اذا استفهم بها عمت في الجميع فتغني عن كل الاستفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك
عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك ام عندك حمار وابن زيد
ام عندك عمرو ولان معنى قولك او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا
ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان تستفهم بها عن شيئين او اشياء
ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين فلا بد مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم
بام عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع
بمعنى اي يجاب بالتعيين في امثلة المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما
بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى
بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال
من كلام الى اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله تعالى ام
اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء
او بمعنى الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد تجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى
ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد ام وما
قبلها على كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها
كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانها استفهام مستانف وثالثها انه يليها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك

عمرا ومفردا احدهما نحو انها لابل ام شاء ثم قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة
بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة في الخبر اذ لا تلتبس اقول
اذا كان الاستفهام المقدر بغير الهمزة لم تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة
مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سوا ليكون ام مع الهمزة بتاويل
اي في المفردات بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فيجوز ازيد عندك ام عمرو
بمعنى ايهما عندك وازيد عندك ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز
المخالفة بين ما وليها مما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار
والقيت زيدا ام عمرا وجوازا حسنا كما قال س لكن المعادلة احسن ولكن
ان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين
مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصلة
ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم
وان كانتا فعليتين منشا وفي النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام
عمرا واسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قايم ام هو قاعد وازيد
اخوك ام عمرو هو فالاولى كون ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا
فيها على الاكتفا بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى
كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في
الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخريين اقايم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام
عمرو فترد ذلك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما
في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفا بمفردين منهما لان
كل فعل لا بد له من فاعل واما ان حيث تعدهما جملتين غير مشتركتين في جزء
نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد واقايم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو
وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة
فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان
كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع
الاختلاف بين الجملتين اما ان تكون احداهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد
ام عمرو قاعد او تقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر جزء الاخرى نحو اقايم زيد ام عمرو قاعد
وكون في المشتركتين في جزء اذا لم يتناسب نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قايم
ام قايم عمرو فالظاهر فيها الانفصال لا ام قوله تعالى سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية
لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة
قوما واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعضها جملة فان
لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنقطعة
بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة

كان

كان عند السايل ان زيدا عندك فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن انه ليس عندك فقال
ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه لم يرد
اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام فايدة مجددة وهي تغيير
ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة
التسوية وام التسوية فهما اللتان يليان قولهم سوا وقولهم لا ابالي ومتصرفاته
نحو قولك سوا علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت
ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سوا علي
قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسوا خبر مقدم وقد
اجاز ايضا ابو علي ان يكون سوا مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين
قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما
بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت
ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السوال التعيين
فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما
مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظة الندا مقام الاختصاص
في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص بكل منادي مختص ولا ينعكس فكل استفهام
بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سوا في مثله خبر مبتدا
محذوف تقديره الامران سوا علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت
كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سوا عليكم اي الامران سوا لا يثنى ولا
يجمع وكانه في الاصل مصدر ومن ثم حكى ابو حاتم تثنيته ورده ابو علي وقولك
اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة اي
الامران سوا دالة على جزا الشرط وكذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه
في الحجة ان يقع بعدها الا المبتدا اسمه نحو سوا علي وما ابالي ادرهم مالك ام
دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن
معنى الشرط واما قوله تعالى سوا عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم
الفعلية والا لم يجوزوا وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم
مما ملكت ايمانكم من شركا فيما رزقناكم فانتم فيه سوا اي فتستووا لتقدم
الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الما حلقي شرق كنت كالغصان
بالما اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سوا علي
القوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال
ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما
جا في التنزيل من هذا النحو جا على الماضي قال تعالى سوا علينا اجزعنا
ام صبرنا وسوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وسوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
وقال سوا عليك اليوم انصاعت اهوا عرقا ام الحي كنت الشيف وليحوقال

ما ابالي انت بالحزن قيس ام تحلب في مطرغب لسم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره ان اكان ظبي كان امك نحو
وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية
لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا انفصال ان عرفت
التمر وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لا يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها تجردت عن معنى
الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لا نها مثلها في افادة
احد الشيئين او الاشيا نحو سوا علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ورشدك الى ان
سوا ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سوا اقمت ام قعدت ولا ابالي
اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان اقمت او قعدت
فلا ابالي بهما وقوله ابن سيناء سيان عندي ان بروا وان فجروا وليس يجري على الاثام
قل نعوى ذلك وان لم يكن الاستفهام بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو
بعد بادري وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك او
عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى
التسوية في الشرط لا عن لفظي سوا وما ابالي فالعالم التصريح باو في موضع ام بلا
همزة استفهامية فيهما نحو لاضربنه قام ام قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير
ذلك التقدير ان المقصود ان قام او قعد فلاضربنه قام او لا وانما غلب في سوا ان
وما ابالي الهمزة ولم مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سوا
ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا . وهو التسوية وهل التي جوزت
الاتيان بهما بعد اللفظين لتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهامية وجعلها
بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سوا ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة
نحو سوا علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال
ولست ابالي بعد ال مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت قال ابو علي
لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال لان يكون المعنى سوا
احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشيا فلا
يكون معنى سوا علي اقمت ام قعدت سوا علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين
لتجرداي من الاستفهام وهو ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او دون ام
لانه جعل سوا خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سوا خبر مبتدا
محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سوا ولا ابالي ان يجري مجرا اما
قد ذكر بعده ام وا لهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي
ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال بعيد لان معنى التسوية مع غيرهما
ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره
قال اذا ما انتهى علمي تناهيت بعده اطال تامل ام تناهي فاقصر ا روي او ناهي فالهمزة في
اطال البيت باستفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروي ام تناهي فالهمزة

استفهامية

استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجي الهمزة قبل او لا فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت
ولا لاضربنه اقام او قعد لانك اتيت بالهمزة مع لم وان لم يكن فيها معنى الاستفهام
لما قبلها من التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك
لا قتلنه كاينا من كان ولافعلنه كاينا ما كان كاينا فيهما حال من المفعول ومن وما
في محل النصب على انهما خبران لكان اوهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة
محذوف اي كانه وفي كاينا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كاينا اي شي كانه . ٢
قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احديهما في الاخرى بالحال
فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قايما كان او قاعدا او ان قدر الكلام
بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقايل
ان يبطله باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او ٢
يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام
ان معنى قولك ازيدا رايت ام عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى
قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا
او تقول عمرا فالسوال باو ولا يمكن ان يكون بعد السوال بام لانك في ام عالم بوجود
احدهما عنده فكيف يسال كما يعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل
من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو ولم يجز الا اذا كان
المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال
لك مثلا نحن عندي رجل افضل من بكر بحضور زيد وعمرو فتقول ازيد او عمرو
افضل اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر وفي او وام المتصلة
في الاستفهام فقدرا او باحدهما وام بايهما تقول الحسن والحسين افضل ام
ابن الحنفية والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفية افضل من احدهما والجواب
احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي لانه لم يلها المستويان
اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل ذلك جائز حسن
الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين
اي ثم لكونها لطلب التعيين ولا للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد
بعد اثباته للمتبوع فلا يجي الا بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد الاستفهام
والعرض بعد اجابة والنهي والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت
زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا والعطف بها في الاسمية ولا الماضي على الماضي
فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات
وقد يعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته
للاسم فكانك قلت انا قايم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا
تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك اذا
ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا الد فتخرج لا عن لفظ العطف وتمحض

لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي
ورد بقول امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
سوى نعسه والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا لانها
انما يجزي النفي ليس الحمل جاريا واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط
ولا تخلو ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر
نحو قام زيد بل عمرو ونحو ليجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع ٥
فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا لجواز ان يكون قد قام وان لم يقم فافدت بل
ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو لسان ونقل صاحب المغني
عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل
فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري ٥
والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت بل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر
انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت
عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد
بالمجي في جاءني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ٥
ذكرناه ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي
كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجي زيد في قولك ما جاءني
زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك في جاءني زيد لكن عمرو
وبالاتفاق وبه قال المصنف لانه قد جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجي
لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله حكم بل بالنظر
الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت
فعمرو بل في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو ونقل ابطال
النفي والاسم المنسوب اليه المجي ما لو والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم في امتناع
النصب في ما زيد قائما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط
في الاسم المعطوف عليه فيبقى الفعل مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني
عمرو وكما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل
بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا رجع
الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت
بلا القيام عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت
عنه يحتمل ان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان يكون مع الامر
مع الامر بضرب عمرو ولا الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النهي
او النفي موكدة لها وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور
ولا يجي بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن

الجزم

الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والعرض في الاستفهام لا يحصول شي
ولا تحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجي بعد التحضيض والتمني والترجي
والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعدما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض
والعرض واما التي يليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد
تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين
الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج
زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في جزء وقد لا تشترك واما لكن فشرطها
مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في
المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف
النفي انما تدخل الجمل وجب ان تكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما
جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة وعدم مجي زيد ما في حاله
لم يتغير الحكم به غلطا منك وانما جيت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجي
كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لان لا للاثبات للسابق بعد النفي عن الاول
ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفية مجي لكن العاطفة
للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد
وكون وضع بل المغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع
واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعد
جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل
وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها المخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها
مفردا او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد تقدير العامل بعدها
ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو كما قال
الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي ٥
الواو ولكن لمعنى مجرد الاستدراك واختار فيما بعد الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة
صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجي الجملة بعدها نحو مع الواو وليست بعاطفة
اتفاقا واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها غير مفرد فقيل
عاطفة وهو ظاهر وهو مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو
مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتدا حروف التنبيه اعلم ان اما
والا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما
مركبان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان ٥
لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية
كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان
بالجملة لخلافها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدا به وقد [illegible]
اليهما كما هو مذهب المصنف وتدخل الا كثيرا على الندا واما كثيرا على القسم وقد تبدل

حروف التنبيه

ممرة اماها وعينا نحوهما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وفيم
وقد يجي الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
وقد جا اما بمعنى حقا فيصح ان بعدها كما مر في باب ان واما الا واما للعرض منها حرفان
مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليسا الحرفين في
الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف فهذا اللذان
للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولهما على الاسمية
ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل في جميع المفردات على اسما الاشارة كثيرا
لما ذكرنا في بابها وتفصل كثيرا من اسما الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا ويجعلونها
لعمر الله ذا قسما فاقدر بدرعك فانظر اين تسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم
اولا وبغيرهما قليلا كقوله ها ان ذا عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ومذهب
الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك متصلة باسم الاشارة اي كان العباس الله ولعم الله هذا
قسما وانتم هولا وان ها انا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة كما حكى
ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل ليس المعنى
ان حرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي
ها انت ذا تقول وها هو ذا يقول استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغايب كان معنى ها انت ذا تقول وتضرب زيدا انت هذا
اري لا من كنا نتوقع منه او عليه مثل هذا التقريب ثم بيّن بقولك تقول وقولك
تضرب زيدا الذي استغربته ولم نتوقعه قال ها انتم اولا تحبونهم فالجملة بعد اسم
الاشارة لازمة لبيان الحال المستغرب ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصرية
هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قايلا قالوا والحال هاهنا لازمة لان الفايدة
معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد
انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون المبتداة في نحو ها انت ذا تفعل
غير منوي الدخول على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ثم انتم هولا تقتلون دليل على ان
المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير
اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل
كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد
يفصل منه كما مر ولم يثبت فيه دخوله في غير من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك
يا حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت
معهم او التقليل نحو يا رب تماغارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف
للندا فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف للتنبيه وجميع
حروف التنبيه صدر الكلام كاللاستفهام لما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير
مفصولة فانها تكون اما في الاول وفي الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة

حروف القريب وقد تشوب واما مقابا في الندا والمشهور استعمالها في الندبة

وقد

وقد جا الهمزة بعدها الف واي بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة فيا اعمها اي ينادي بها
القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب
الى كل مخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى
وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السوا ودعوى المجاز في احدهما
خلاف الاصل وايا وهيا واآ واآي ووا في البعيد واي والهمزة في القريب

حروف الايجاب يا للخبر مقرر لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
سوا كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم
في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وسفيا في جواب من قال الم يقم
زيد اي نعم لم يقم فنعم للاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون لخبر
فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداته نفيا كان او اثباتا ومن
ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار
ان يقال حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال
ان يقال الايجاب نفي في الكلام المثبت لا المنفي والكلام المستفهم عنه وجوز بعضهم
ايقاع نعم موقع بلى اذا جا بعد همزة داخلة على نفي لفايدة التقرير اي الحمل على الاقرار
والطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان
الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا اعطف على الم نشرح
قوله ووضعنا فكانه قال قد شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم
في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا التقرير لما بعد
همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد
اداته وا الذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوز هذا
القايل مبني على كونه لتقرير المدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل
على جواز استعمال ما قال هذا القايل قول الشاعر

اليس الليل يجمع ام عمرو ... وايانا فذاك بنا تدان
نعم وترى الهلال كما اراه ... ويعلوه النهار كما علاني

اي ان الليل يجمع ام عمرو
وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القايل فلو قيل لك اليس علينا
دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بنا على العرف الطارى على الوضع وفي نعم
اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالثة
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حا كما قلب الحا
عينا في حتى وتقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي ازورك وتقول
نعم لمن قال الا تضربني اي لا اضربك ولو قلب نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا
كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى
مختصة بايجاب النفي اي انها لتنقض النفي المتقدم سوا كان ذلك النفي مجردا نحو بلى
في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي

الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم
بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار
القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب
شاذ وزعم الفرا ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلذا كانت للرجوع
عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها
ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهاما الا ما كان بالحرف
وهي الهمزة وهل واما الاسما الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت
في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو ولم يعرف السايل
ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال في الرجل فتقول
زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سوالا عن صفاتها نحو ما زيد فنحو
عالم او ظريف او فارس كما تقدم في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف نحو زيد
او عمرو او انا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل
رايته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة فانه يصلح وصفا لتلك النكرة نحو
عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف نكرة ولا
غير وجواب كم معين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب
متى واين معين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص ومنع ابن السراج
كونه معرفة وجواب متى واين معين المنزه مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع
او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي
والاستفهام موجبا كان او منفيا فتكون لتقرير الكلام السابق كنعم سوا يقال
لا تضرب مني فتقول اي والله لا اضربك وكذا يقال لم ما ضرب زيد فتقول اي والله ما
ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام
وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا ٥
جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها الا فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي
ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله ٥
بحذف حرف القسم ونصب الله واي ها الله ذا واي ولعمري فاي لعمري واذا جا بعد لفظة
الله فان كان مع ها نحو اي ها الله ذا ففيه من الوجوه الجايزة فيه وجب جر الله اذ ان
لنيابة ها عن الجار وان تجرد عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يا اي ثلثة
اوجه احدها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاها ساكنة والجمع بين ساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها في التحريك والحذف وان كان
يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجرا لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين وعود النون
كما في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظة الله قوله واجل وجير وان لتصديق الخبر
سوا

سوا كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر
وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال ابن [illegible] هو في قول ابن الرقيات
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والها للسكت وقيل ان فيه للتحقيق
والها اسمية والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين
قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه
يجي لتقرير مضمون الدعا وهو خلاف ما قال المصنف من تلثها لتصديق الخبر
حروف الزيادة ذكرها قيل فايدة الحروف الزايدة في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والبا في خبر
ما وليس فان قيل فيجب ان يكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية قيل انما سميت
زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا بمعنى الثابت وتقويته
فكانها لم تفد شيا لما لم تغاير فايدته العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم
ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد اسما كانت او لا زوايد
ولم يقولوا به وبعض الزوايد تعمل كالبا ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو
فبما رحمة واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلمة والكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او
غير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية
والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما
كلام الباري تعالى وانبيايه عليهم السلام وقد تجتمع الفايدتان في حرف
وقد تنفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل
بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وقد تدخل على الاسم والفعل نحو فما ان طبنا
جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زندا وقلت
زيادتها مع المصدرية نحو انتظر ما ان اجلس القاضي ومع ما الاسمية
نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الاستفتاحية نحو الا ان
قام زيد وكذا مع لما قيل زيادة ان المفتوحة بعدها في المشهورة نحو لما ان
جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فتكثر زيادتها بعد لما نحو ولما
ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب س كونها موطية
للقسم قبل لو كما ان اللام موطية قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تعالى واذ
اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجي الكلام فيه وقد يزاد في الانكار
نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر وليست
في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان المرا زايدة كما توهم
بعضهم بل الاوليان مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل

واما ما فتزاد مع بعض الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير
الجزم وحيثما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تعد بها معنى التكرير وافادتها لم تكن
زايدة فمن قال ان متى للتكرير فحيثما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا حيثما وايا تفعل افعل
واين ما تكن اكن واما تذهبن بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا وبحكم ما مع ان في
نوني التاكيد قوله شرطا لتعميد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل
شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم تعد واما الكافة وان لم يكن
لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول
ما لم يكن له ان تدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زايدة
وليت في حيثما واذ ما زايدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين فهي الكافة ايضا
عن الاضافة وينبغي ان لا تعد في نعم ما ارسك وبئس ما صنعت شكرها
زايدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجي في بابها وقد مضى الخلاف
في ما في مثل في الموصولات وقد تزاد بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور
بعدها بدل منها ولذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما في باب الاستثناء مستكنا وما في هذه
اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو مثل غير ما جرم واما الاجلين قضيت
ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد
بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب
انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا نعد
وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحروف زايدة ويرون تاثيرها اللفظي لكنها
مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم
وجاءت قبل المقسم به كثيرا للابتداء بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل
قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاء قبل فعل قسم قليلا وعليه
حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شعروا بحور الهلكة واما من والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في
حروف الجر حرفا التفسير قوله اعلم ان الفرق بين اي وبين ان ان اي تفسر
كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول سرق رفلي اي مات
قال وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر
الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه
اي يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذا كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف
دال على ان قم تفسير لمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المقدر المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اذ اوحينا ... ان اقذفيه وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول
وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد جوز بعضهم

ذلك

ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان المصدرية وذلك
على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا
المذهب يجوز ان تكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر
او نهي متصرفا لان له اذن مصدرا واستدل س على كونها مصدرية بدخول حرف
الجر عليه نحو اوعزت اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زايدة زيدت لكراهية دخول
الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعزت اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله
زايدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها
بمفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا قال التقدير قايلا
بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زايد وبان القول المقدر كالفعل
المؤول في القول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين
عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول
وشرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها
بان تم الكلام دونه وانما احتاج اليه من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله
تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان مفسرة لان قوله
تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم وامتنع لو ارتكب من كان المسماة
بالمفسرة زايدة في مفعول ما هو بمعنى القول بمعنى امرته ان قم اي قال له قم بتاويل
امر فقال او تقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زايدة
وهذا يطرد في جميع الامثلة حروف المصدر الاسمية اما ما فيوصل
بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول مع الحرف به ولا يوصل
بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افادت ان مع ذلك
الفعل والامر ليس هو ولا بد الا ترى ان معنى علمت توجيهات في واحد وكذا معنى
علمت انك قايم وعلمت قيامك والمصدر المؤول به ان مع الامر كقولك كتبت اليه
ان قم ويجيء بهذا ان صلة ان لا يكون امرا او نهيا خلافا لما ذهب اليه
س وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة
وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بانها عن ظرف الزمان
المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة
دروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي
بلم نحو لا افعله ما در نحو لتقدر في ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب
الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا يكون عند س الا فعلية
وجوز الاسمية ايضا وهو الحق ايضا وان كان كذلك قليلا كما في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد
ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كونها صلتها جارا او مجرورا
فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية

فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا
او مضارع وله فيه خاصة تاثير ان اخران نصبه وتخصصه بالاستقبال او امثر
اوبني على مذهب من كان زرو بني تميم واسد تقلبون همزتها عينا وينشدون اعن توسمت
من خرقا منزلة ما الصبابة من عينيك مسجوم واما أن المشددة فتوصل بمعموليها
وإذا كفت بما الجملة الاسمية والفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا
دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف
في نواصب المضارع فمن جعلها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان
بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى
ودوا لو تدهن وقال على حراما لو لنشرون مفعلي وصلها كصلة ما الا
انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل
بعد مقرونا بالفا نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى
لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين حروف الى الفعل اعلم ان معنى هذه
الحروف اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيا يمكن تداركه في المستقبل فكانها
من حيث المعنى للتخصيص على مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في
موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان تفعله المخاطب قبل ان يطلب منه
فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض وتستعمل
في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما
نحو اما التعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا
نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا
زيدا ضربته ووقعا الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو تقولون ليلى ارسلت ولو
ما نابينا بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالظرف
بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت
لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل نصوبا غير الظرف نحو هلا زيد
ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها المفرد والكلام لما مر قبل وقد يجي الفعلية
بعد لولا غير التخصيصية الا رعلها الا اجها فقلت بلى لولا ينازعني شغل فنوول
بلو لم فهي اذن لولا لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية
والفعل صلة لان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي لا ان تراه
حروف الى التعليل اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا بد فيهما
من معنى التحقيق ثم انه مضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب
كما تقول لمتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما يتوقعه ومنه قول
المؤذن

المؤذن قامت الصلاة تنبيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول لقد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع
ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي
حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم
وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل
التحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير
في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال
وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا تفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله
لقوي الله وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف ما بعدها قال
لما تزل برحالنا وكان قد حرفا الى هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله
ان زيد قايم واقام فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قايم
الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد قيل اهل قال اهل عرفت الدار
بالعرصين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغنا بها عنها واقامة
لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما
كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في
حيزها حنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم ترم في حيزها تسلت عنه داهلة
ومع وجود الفعل لا يصح بها تفسير ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا
هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم بمعنى
انها تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على نون زيد مبتدا
ولا على كونه فاعلا الفعل مقدرا ولا يقال اهل زيد ضربته على ان زيدا منصوب
بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام
وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر
اطربا وانت قنسري ومن ذلك ازدينه في الانكار ولا تستعمل هل للانكار
واذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بامر
يعرفه نحو الم نشرح لك والم نجدك والبس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار
وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا
مع ام المكسورة ولا تستعمل هل معها الا شذوذا كما وتختص هل بحكمين دون الهمزة
وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار
للايجاز لقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان الا الاقتصار
قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد
ومن خصايص الهمزة ان تدخل على الفا والواو وثم كما تقدم في حروف العطف
ولا يدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل

على هل ولا تدخل الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل
انتم مسلمون وقال تعالى الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول
فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه هل يلتفت الي والهمزة لا تجي لعدم وبجوز ذلك
في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف
همزة الاستفهام قبل هذه الاسما وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام
وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى ام من يجيب
المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وغير ذلك واذا جات ام بعد همزة الاستفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدها نحو من
يطعمني او من يسقيني وان اكلام اين اشرب اذا قصدا الشراك بعدها فيه فلا يجوز فيه من
يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكهما فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته
مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام
المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل وساذج الاستفهام الذي هو معنى الاستفهامية
المتقدمة لان معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستعد من ام
بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك
بد من التصريح بها بعدها واما هل فيجوز ترك الاعادة لانها لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة
تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت وما
استودعت مكتوم ام حبلها اذ نائك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم
البين مشكوم · ابدلت ها هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق
من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا وازيدنيه لمن قال
جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ولا تقول هل زيدا وهل زيد حروف الشرط
لتعذره قوله ان للاستقبال سوا دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على انها دخلت
على المضارع قال تعالى لو يطيعكم في كثير هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب
الفرا ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر اطلبوا العلم ولو بالصين
ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول قال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع
الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب السبب قد يكون اعم من المسبب
كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فلا يلزم من انتفا الاول انتفا الثاني لان
انتفا المسبب يدل على انتفا كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه سوا
كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت ولا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار
موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان
لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدرا لوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزا لان الملزوم ينتفي بانتفا لازمه

وقد

وقد يحذف جواب لو قليلا الا زما لو جود في جميع الازمنة في قصد المتكلم واية ذلك ان يكون
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك
الجزا فيلزم استمرار وجود ذلك الجزا على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم
للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزا فيكون ذلك الجزا لازما للشرط ولنقيضه
فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني اكرمتك اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله لبعثت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم
يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وتكون لو بمعنى الماضي وضعا
لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو تشا طار به ذو ميعة
لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله
ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام
في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا
ضربت وجا شرطها اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان
بالماء اعتصاري وهذا من باب الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى
شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل
بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ارتفع
ان بعد لو على الابتدا وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن
الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاني فكانك لو قلت جاني زيد وانطلقت موضع
منطلق يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان
يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دالة عليه وان لم يكن مشتقا جاز لتعذر كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض الاية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية
وليست بشرطية لمجيها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجي الفعل في خبر ان
الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن معد يماحا
في كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ذلك نائم وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها
او لو ان النصح مقبول وسلم هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر
وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط الذي هو
الماضي وقد جا مضارعا قال تدبا الاعناق او تنوءها ولشكي لو انها تشكيها وجواب
لو اما فعل مجزوم بلم او ما في معناه او له لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت
لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جا الذي لو ضربته لشكر وذلك للطول وكذا اذا
طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب
لو اسمية بخلاف ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب

لو منتنف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لاجواب لو كما في قوله تعالى ولئن
اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد
مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة
على استقرار مضمون الجزا واذا الى طعتموهم اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان
يتقدم القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته ياتيك وان زيد والله ان اكرمته
يجازك او لا يتقدم والاول قد مضى الكلام عليه في قوله وان توسط يتقدم الشرط وكلامه
الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم
اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسما الشرط
فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط
لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم
ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فكقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله وتقول والله لو جيتني لجيتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب
لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جيتني ما جيتك ولا تقول ما جيتك
ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي مع لو والقسم عنده موطية للام قبل ان وقيل
اسما الشرط وعند غيره زايدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك واما في اسما
الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله
لتؤمنن به وقوله تعالى لمن تبعك منهم لاملان جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار
الشرط والغا القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا
عن دما القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ
للشمس باديا وحلفت له ان يدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس
الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط وذلك بعد ذلك الغا
القسم نحو ان جيتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جيتني والله لاكرمنك وتعليل
هذه الاحكام مبني على مقدمة وهو ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر اي جوابهما
قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره ام لا تكون في الجوابين علامتهما
اما الشرط فنحو ان تاتني اتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف
امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه
وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم اكثر الغا من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام
حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية لتمرن الالسنة عليه وسماه لغوا فقال تعالى
لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا ما تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير
الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت في نفسه فهو كالزايد الذي يتم معنى الكلام
دونه والشرط مؤثر في جزايه معنى وهو التوقيف وكان اداة القسم اليق بالالغا
عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان لا يلغى بخلاف

الشرط

الشرط تقول والله انا اكرمك بالالغا وقد امكنك ان تعتبر فتقول لا كرمنك ولا تقول
انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على انه خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان تصرع اخوك على التقديم
والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمة
الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط
ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان
كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو اصله وحقه
والقريب يتضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا
بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان ترجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب
ويلغى القسم كما مر من قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط
على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك
بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان تاتني فوالله لاتيتك فالقسم وجوابه جواب
الشرط ويجوز الغا القسم لتوسطه لما ذكرنا انه يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول
ان تاتني والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط والجواب دال على جواب القسم وساد مسده
اما اذا تقدم لو او لولا على القسم فجوابهما لا يكون الا جملة قسمية تقول لو جيتني والله
لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم قوله يتقدم الشرط قد
ذكرنا ان قوله او غيره معنى طالب خبر كالمبتدا بلا تنازع او مع التنازع جاز ان يعتبر القسم وان
يلغى سوا تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغا فنحو انا والله ان اتيتني اتيك
العسه مع تقدمه على الشرط وجواز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع
الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله تقوم وتقول في الاعتبار انا والله ان
اتيتني لاتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدا وهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بنا على ما تقدم من انه لضعفه
قد يلغى مع امكان اعتباره اذا كان هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغا
فنحو انا ان تاتني والله اتك العسه لتقدم طالبين للجواب عليه اعني المبتدا والشرط وتقول
مع الاعتبار انا ان تاتني فوالله لاتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابه جواب الشرط
والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اي طالب الخبر عليه
ولم يكن هناك شرط متقدم عليه ولا متاخر فان تاخر كان الخبر جملة جاز ان يعتبر
القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغا القسم
لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا
فلا يحسن اطلاق قول المصنف وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاوه وطريق الحصر ان
تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره
وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لاتينك او لا نحو والله ان توسط الكلام فان ان يتقدم
على الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغا القسم واعتباره سوا تقدم على ذلك
الشرط طالب خبر نحو انا ان تاتني فوالله لاتينك وانا والله ان اتيتني لاتينك وان العسه

اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة
جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب
الغاء القسم نحو انا والله قايم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قايم والله ٢
وان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان وما تضمن معناها من الاسما فيه ملغاة
اي لا جواب لها لفظا مرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فقيل
نحو اجيك ان تجيني والله ان تجيني لاكرمنك وقد جا ذلك في الشعر كقوله فان تك من
لا روح طارقا وان تك انسا ناما ها الا انس يفعل وقوله فان يعلمن بالشعراء مطل
لما اعطيت منك طول وقوله لين تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم الي ان بيتي اوسع ٥
وقوله اما ترى ما حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما يحفى وننتعل فقول المصنف لزمه
المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان تقول الاكثر كونه ماضيا لفظا
او معنى ويعني بالمعنى نحو ان لم تزرني وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم
لفظا ليس بحتم بل قد يجي الجواب للشرط وان قل كقوله لين منيت بنا البيت ثم اعلم انه
لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل
وما تفعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى
ولين اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولين زالتا ان امسكهما
ولين ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا وقوله تقديرا القسم كاللفظ اي اللفظ المقدر ٥
كالملفوظ به سوا كان هناك لام موطية كما في قوله لين اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان
اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفا مقدرة
ولم تقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سوا كانت تلك الكلمة
اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كاين ولو فالجزا لتلك الكلمة والاستفهام داخل
على الجملتين الشرط والجزا لكونهما كجملة واحدة نحو ان تضربك تضربه بجزم تضربه وكذا او ضربك
تضربه وكذا اين تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزا لاعتماده على الهمزة ولا افعل ذلك
في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من ان اضربه بالرفع بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة
هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ان اتيتني اتيك بتقدير اتيك ان ٥
اتيتني تاتي وكذا ان بررته يكرمك بالرفع والحق مع الاول اعني مذهب سيبويه لين كلمات
الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان ٢
يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزا معا كدخول الموصول عليهما
معلقا في نحو جاني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت
فهم الخالدون والفا في فهم لجواب الشرط في فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون
لم تفعل فان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة
واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزا لانه ليس
بجزا كما مضى في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزا لغرض ما ذكرناه هناك فليست اذا

اذن

اذن مع جملتيها بل مرتب جزاها المتقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في الموضع المذكور
فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفا في قوله تعالى ايذا كنا عظاما ورفاتا
اينا لفي خلق جديد لان التقدير اينا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا اكثر ما ان يكون الاستفهام
في انا نحو قوله تعالى ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما اينا لمدينون لطول الكلام وبعد
العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما في
قوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن الذين لما طال الكلام والفا فلا تحسبنهم
زايدة فقوله المدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام وان ولا تعمل في غير هذا الموضع
ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما يوم الجمعة
فان زيدا قايم فان انتصاب يوم تقام على الصحيح مع كونه خبر ان لغرض ذكرته هناك ثم
اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزايه للاول
فلابد من الفا في الاداة الثانية لما ذكرناه في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفا
في الجزا تقول اذ دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالته فان اعطاك فافعل كذا لان
الاعطا بعد السوال وان قصدت الغا اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزا الكلام الذي
هو جزاوها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخر فلا يكون في اداة الشرط الثاني
فا كقوله فان عزت بعدها ان والت نفس من هاتا مقول لا لعا فهو بمنزلة والله ان
اتيتني لاتينك فما في الشرطين لفظا او لهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي فان تبت
ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطيتك اي ان
دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزا جواب
فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزايه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر
واما الثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هولا فضلا
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد وللاستلزام شي لشي اي
ان ما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط
انما هو ايضا استلزام شي لشي اي استلزام الشرط للجزا كما في الظروف المبنية والمعنى ٥
الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد
عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا في جميع مواقعها والتزم في ذلك المتعدد
بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على
معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على معنى
قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول
من حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة
للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيودي ١٠
الاستثقال هذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ٢
ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
تغير ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن من شي فزيد قايم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا

شي يقع قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شي في
الدنيا وما دامت السما باقية فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه
الملازمة بين الشرط والجزا لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن
من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر
لان فا السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا
الغرض جاز وقوع الفا في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة
جز الجزا موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط
الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في
كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جز الجزا موضع الشرط ما هو المقصود عندهم
من شغل حيز واجب الحذف ببعض اجزا الامر اي ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم
لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقا
الفا متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جز الجزا لوقعت فا السببية في اول الكلام
وكذا يقدم على الفا من اجزا الجزا المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة
فانا ذاهب اذ اقتضيت انهما ملزومان بحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما
لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزا كالحال نحو اما مجردا
فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له اما تاديبا
فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي بعثت
ولا تقول مثلا ان جيتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل
بالتقديم شي من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك
مانع اخر من التقديم غير الفا نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سايرا واما زيدا فما
اضربه ولا يقدم من اجزا الجزا شيان فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول
اما زيد طعامك فلا يا كل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزا الجزا مقام الشرط
كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي ان يكن شي فان كان من المقربين
فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها
ليست جواب ان عدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني
فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من
نحو ان ضربتني فاكرمك قال الله تعالى اما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي
اهانن من شي فاذا ما ابتلاه نقول وانما وجب الفا في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان
فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان يعمل في
الجزا الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا اضعف الجزا في قولك اتيك ان اتيتني
فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط فالجزا ابعد للانجزام عند حذف الشرط اولى واما
قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزا لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بمعنى ان

كا

كما ذكرنا واما تفسير س كقولهم اما زيد فقايم مهما يكن من شي فزيد قايم فليس لانه
اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى
مهما يكن من شي فزيد قايم انكان شي فزيد قايم اي قايم البتة ويجوز ان تكون
اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما فاعمل ما بعده من مذهبهم في اما انت
منطلقا انطلقت فلا يحذف الفا في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما
الصدور لا صدور لديكم اوسع قول محذوف يدل عليه محكية كقوله تعالى فاما الذين
كفروا الم تكن اياتي فيقال لهم الم يكن ولا تقع بين اما وفاها جملة تامة مستقلة
نحو اما زيد قايم فعمر وكذا لان الواقع بينهما كما مضى جز الجزا المقصود كونه ملزوما
للحكم الذي تضمنه ما بعد الفا فلا يكون جملة وعلم انه قد ياتي بعد اما ما يكرر
ذكره بعد فايها وذلك اما مصدر مكرر صريحا بان يذكر بعد الفا ما اشتق من ذلك
المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة مكرر لفظها بعد الفا نحو قولك
اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك
نحو اما البصرة فلا بصرة واما ابوك فلا اباك واما العبيد فذو عبيد واما زيد
فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ومختار ذلك بنو
تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر
لفظ س والاولى انهم يخيرون فيه الرفع والنصب كما يجي واما الحجازيون فانهم
يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الصفة مرفوع عند الجميع بلا خلاف
واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجي والرفع
في جميع ما يجوز فيه حرف الرفع من ذلك على الابتدا عند الفريقين واما
النصب فان س ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول
له عند الحجازيين فقال شراح كلامه قال ذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة
فلا يصلح للحال فينبغي مفعولا له فمعنا اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن
فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال
سيبويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر
الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول
في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم والمذكور بعده
اي عالم في مثالنا فيكون حالا موكدة قال الرضي اما الرفع في المصدر
فعلى انه مبتدا والعايد اليه محذوف بمعنى اما العلم فعالم به اي عامل به
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا اي لا تجزي فيه واقول
الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكي عنهم
س اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز
عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر
المعرف على انه مفعول مطلق بعد الفا ونصب الوصف المنكر على الحال
عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند

بني تميم وَاقول كون المصدر مفعولا عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما
للسمن فسمين واما للعلم فعالم وَالاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم وَالحجازيين في
الصفة على انه حال مما بعد الفا واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفا خبره
بلا تقدير ضمير كذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان يقول ان مثل
هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشيا له او يدعى له ذلك فيسلم السامع
بعض تلك الدعاوي او يدفعه كما يقول مثلا انا سمين وانا عالم فتقول السامع
اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حاصل المعنى اما اذا كنت
سمينا وَادعيت ذلك فلست بسمين وَاما اذا كنت عالما اي قد نسبت الى
نفسك العلم وترتب به وَادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال
اذا كنت مومنا فكن مومنا واذا كنت عالما فانا عالم لامثالك واذا كنت ذا امر فكن فيه
ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون
للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفا وَالتقدير ان يكن شي فانت
عالم حقيقة حين كنت عالم صورة وفي ذي العلل والمصدر المنكر بمعنى الوصف
حال ايضا على هذا الوجه او يجعل مفعولا مطلقا على ان معنى ما سمنا فسمين
اي ان يكون شي فهو سمين سمنا فلا سمن اي اما ان يكن شي فلا سمن فيه سمنا
واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفا فمعنى اما العلم فعالم به اما يكن
شي فزيد عالم العلم وَالكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفا فيما قبلها في نحو اما سمنا فما
انت بسمين او فانك سمين فقد علم انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن
فسمين وَاما العلم فعالم وَانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدا لان التقدير
اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم فيه مثله خبر مبتدا محذوف اي انت سمين وزيد
عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر للعالم المضمر نحو لا ارى الموت
يسبق الموت شي وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت
صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا تضاف الى المضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما
العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم ولا عالم
كالضمير الراجع الى المبتدا وقولك اما العلم فلك علم اي لك شي منه واما العالم
فلست بعالم اي فلست به وَانما لم يطرد في مثل هذا الخبر الظاهر
السادّ مسد المضمر ولم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدا
نحو وقد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدا والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط
الفا بينهما فكانهما ليسا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد
فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان اولا وروى يونس
عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز
هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال
كما في الجما الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
كما

كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على
الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا
لان معنى ذو عبيد اي يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم
اي اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدا اي اما
كونه عالما فحاصل والخبر يدل عليه مما بعد الفا وكذا قولهم اما ان لا يكون
عالما فهو عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال س ح في ان لا يكون
زايدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصورة التي ذكرنا خبط
كثير من النحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد تحذف اما لكثرة الاستعمال ل
نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوه وبذلك
فليفرحوا وَانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به
او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك
زيد فوجد فالفا فيه زايدة وقوله وقايلة خولان فانكح فقد ذكرنا في باب المبتدا
ان مثله على كلامين عند س وعلى زيادة الفا عند الاخفش وَانما جاز اضمار اما
بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل
لفاعله قياسا على الزام الفعل او تركه للمفعول في ذلك بان تقدر اما قبل المنصوب
وتدخل فاها على الامر والنهي فانهما قبل اما ملزوم لما بعدها كما مر وقوله تعالى
واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا
وقوله تعالى فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجرا الظرف مجرى
كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم
وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون واذ اعتزلتموهم
وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر
اي مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون فاووا فاقيموا
في الظروف الماضية اعني واذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق
اذا الغرض المعنوي اذن فصل الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة
قوله وهو معمول لما في حيزها اي ما بين اما والفا معمول لما في حيز الفا اي لما بعدها
ولم يذكر ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدا في اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل
عنده فيه الابتدا عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله فاما ان كان من المقربين
خارجة عنه قوله مطلقا اي سوا كان ما بعد الفا مما يجب له صدر الكلام كان
وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن ذلك للغرض المذكور
هذا مذهب المبرد واختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي
سوا كان بعد الفا ما يجب له صدر الكلام وإما النافية في نحو اما يوم الجمعة

فانك مسافروا ولم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المص
وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا يمنع من عمل ما بعد فيما قبل الفا اولا
معنى نحو اما زيد فقايم عندك بتقدير اما ذكر زيد وهو قايم ونحو اما يوم الجمعة فزيد
قايم اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشي اذ لو كان كذلك لجاز النصب في
نحو اما زيد فقايم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز ولجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة
فزيد قايم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قايم فيه والمازني هو لا مذهب المذهب
نظرا الى ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل فيما بين المبتدا والخبر بالفا في نحو اما
زيد فقايم ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب
المازني الى انه ان لم يكن بعد الفا مستحق للتصدير كان وما وما اومانع آخر من عمل
ما العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو اما زيدا
فانا رجل ضارب اوكون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون
اوكون العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلا اضربن واما صلة نحو اما القميص
فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها لعمل لما بعد الفا وان كان بعد الفا احد
هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله ولا لمع الثاني ولم ايضا
بشي لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفا فلا تابى
نحواره مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز تحصيله الفا مانعين فصاعدا
والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانا ضارب ولو كان معمول
متعلم لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت قال ابن خروف قد تبدل الميم الاولى
من اما يا فيقال رايت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واياما بالعشي فيخصر حرف
احفا الردع نقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول
ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت
كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم عما قبلها وذلك اذا اخبر عن عزم بشي منكر ينكر
بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم
عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى
فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا ايجاب به كقوله تعالى كلا بل
تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر
الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا
عنيدا او اذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز لكن
اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف
لان الحرف لا يستعمل نحو كلا لا تفعل وليس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز ان
يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك
تردع المخاطب عما تقول تحقيقا للصدق لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى
حقا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فان لم يخرجها ذلك عن
الحرفية

عن الحرفية نا الى صعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث
هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين
الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزا
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا تتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
الا ترى الى قوة الفاعل بين العامل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين فثنيت
الفعل لتثنية فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر
كقول الحجاج يا حرسي اضرب عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني ارجعني وهذه التا ساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البنا فسه من اول الامر بسكون هذه على بنا ما لحقته لانها
كالحرف الاخير مما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما ولته ودليله كونها كلام الكلمة
دون الاعراب عليها في قايمة وتقلب لاسمية في الوقف ها بخلاف الفعلية
اذ القلب تصرف وهو بالمعرف اولى لكون اصل التا الفعلية هو السكون لم ترد
اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التا وان تحركت لاجل الالف التي
بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان الاصل في التا السكون
فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي
وخافن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون لام المضارع
ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التا الفعلية بل اصله
تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لم يخافا وخافا
ولم يقولا وقولا هو لحركة ومن الان متحرك بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع
الذي هو كجز الكلمة بخلاف لم يخف الله وخف الله ولم يقع الثواب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام
وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة
وكذا لم ترد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلهما بين الحرفين
السكون كالتا الفعلية وجاء لغة ضعيفة باعتداد حركة التا لكونها لالف كجز الكلمة فقالوا
رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراتان لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجز ما قبلها
اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف يعني
فانا اخواتك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك فكون الالف والواو والنون مثل التاء وقد منعه
من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون اسماء اضمارا لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره
من غير فايدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا اضمارا جاز
استعمال الواو في غير العقلا نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل
موضوع للعقلا وجاء ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه
ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا اذا قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف ضمايرا وابدال
الظاهر منها واما الفايدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة
خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما   التنوين الى علم قوله نون ساكنة يدخل فيه

نون نحو من ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا
ان نونها تتبع حركة اواخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله
حركة الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولي ان اصبت
لقد اصابا قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة
في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا
واما اقسام التنوين فمرت في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الخ نحو جاء في
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا وطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم وكذا طامر بن طامر وهيان بن بيان اى فصل بن فصل لانه يعبر به عما لا يعرف على اجرائه
مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن
كريم او زيدا بن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الف خطا لقلة الاستعمال ايضا
مع ان التنوين حذفت في الموصوفة لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة
التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم ابنة حكم بنت وفي الوصف
بنت وجهان كما مر في النداء وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئين وقوله
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وترى في الشذوذ قراءة قل هو الله
احد نون الى لغا انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف
الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع
فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المبني نحو الزيدان قوله
وتختص بالمستقبل الخ لا يدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب
في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في
المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد
ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون دال على الاول تاكيد
لدخول نون التوكيد كما ايدانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه
كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام
نحو افعلن او لا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال الاعشى فيعد كنت بدحن قبلا وتقول كم تمكثن وانظر
متى تفعلن قال اقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى يرى كيف نفعلا
والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله لتضربن وكذا كل ذات شرط جاء بعدها ما
الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن وبما تفعلن وايهم ما تفعلن واياما تفعلن
واينما تكونن آتيك او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد تدخل نون التوكيد
اختيارا في جواب الشرط اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه كقولهم فمهما تشا منه
فزاره تعطهم ومهما تشا منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزراني في الثرى
حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط

بلا

بلا تقدم ما نحو ان تفعل افعل قال من يثقفن منكم فليس بآئب ابدا وقتيل في فسله باق
ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما الزائدة في غير الشرط
اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن ولعز ما ارينك اي احقق الذي اراه قبل
وما لم يحسد تضرب لمن بطلت امرا لا يناله الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن
شكيرها تضرب لما كانت له اصل وامارة تدل على كون شيء اخر وقلما يقولن
وكثر ما تقولن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها
مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله او منت في
علم يرفعن ثوبي شمالات فضرورة حسن لزيادة ما في رب وترفعن في
خبرها او تجيء النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند
ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار
يحضرن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا لعروه من معنى الطلب
وتجرده من ما الموكدة في الاول قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا في النهي
من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع
قال اردت ان جات به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا
وقال اخر يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه
به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم النون يلزم من هذه
المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قومن بشرط ان لا يتعلق
به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي
ان بيتي اوسع شاد عند البصرية كما ذكرت وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام
ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال فاما ترين ولمة فان
الحوادث اودي بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اتيانها
قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين وهو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا
وتنفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد
للساكنين في كلمتين واولاهما مدة وان كان الثانية لشدة الاتصال وعدم
الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما على كل حال كلمتان واولاهما ساكنة وان كان
الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما على كل حال
كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت
وهي ضمة ما قبلها قال لو قال اضربون واضربن كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن
القياس وذا لثوب ومدنق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف
لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر
ولم تفتح اجرا الماقبل نون التوكيد في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة قوله
ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة يا فان كان مكسورا ما قبلها كاضربن

وَاعزن وَارمن حذفت للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحًا حركت
بالكسر كاخشين وَارضين اجرا لما قبل النون في المخاطب في جميع الانواع مجرى واحد مع
ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف يا الضمير بعد الفتحة لغة
طائية نحو ارضن في ارضى قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد
المذكور نحو اضربن واغزون وارمين وَاخشين وَالمبني نحو اضربان وجمع المونث
نحو اضربنان وَليس ما قبل النونين في المبني وجمع المونث نحو اضربنان وليس ما قبل
النون في المبني وجمع المونث مفتوحًا بل هو الف بلى قبل الالف فتحة ولعل هذا
مراده اما فتح ما الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح
عند الجمهور لكون النون كجز الكلمة واما ردف المفتوحة للجزم او للوقف
جاري مجراه في نحو لنغزون واغزون ولترمين وَارمين ولنخشين وَاخشين لا نحذفها
كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع فضله البنا على الفتح للتركيب لازم ولا
وقف وكونه مبنيا على الفتح واني على ما قال الزجاج والسيرافي بل
الحركة للساكنين حعوبا كالتر الفعل او مبنيا لانه
الاسما فعادا الى اصله من البنا والاصل في البنا السكون فلزم تحريكه للساكنين ٥
الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك
للساكن بحركة كالحركة وكون النون كجز الكلمة لاتصاله
بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون وَاخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة
ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب
الجمهور وَالذاهبين الى بنا ما اتصل به النون واما على مذهب من قال بان الفعل
باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب وَالبنا فانه تقول انما ردا اللام
وفتح في الناقص نحو اغزون وَارمين اذ لو لم ترد لقيل اغزن وارمن فكان تلبيس بالاول
جمع المذكر وبالثاني الواحد المونث فتحوا اما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه
ومعتله واما رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شي ٧
اخرهذه او لغة طي على ما حكى عنهم الفرا حذف اليا الذي هو لام في الواحد المذكر
بعد الكسر وَالفتح في المعرب والمبني نحو والله ليرمن زيد وَارمن يا زيد وليخشن
زيد وَاخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قال يا الله حلفه لتغنن عني ذا ابا ليت
اجمعا وانما لم تحذف الالف في اضربان وَان التقى ساكنان كما حذفوا الواو وَاليا في اضربن
واضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت
الالف لانفتحت النون مع ان المد في الالف اكثر منه في الواو وَاليا والمد يقوم مقام
الحركة وَالنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين وَاما الالف في اضربان فلم تحذف
لانها مجتلبة للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه وَاما حذف النون التي هي
علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم
لاجتماع النونات قوله ولا تدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المبني وجمع المونث
لانه

لانه يلزم التقا الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان المدغمة ان كانت ساكنة
فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد محرك
ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضرباني بنون الوقاية واضربان
نعمان وان كان يزول التقا الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان
لان النون المدغم فيها ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون تجوز والحاق
الخفيفة بالمبني وجمع المونث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو
المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة كقراة نافع محياي وقراة ابي عمرو
اللائي ومواهم احلمنا الطان ولا شك ان ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز
القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان
بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف براسها عند سيبويه وعند
اكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة قوله ومما في غيرهما اي النونان في غير
المبني وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو واليا قوله كالمنفصلة اي كالكلمة
المنفصلة حذف الواو وتحريكها ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النونين بها وقد جميعها
في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمها مع المبني وجمع المونث ما ذكره وغيرها
على ضربين اما جمع المذكر نحو اغزوا وارموا وَاخشوا ٥
والواحد المونث اي وَاخشي وَارمي وَاغزي واما مع ضمير
واغز وارم وَاخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ٥
ارمن وَاغزن يا امراة بحذف اليا المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا
اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو وَارم واخش نحول
فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ومعناها الالف في التثنية نحو اغزون ٥
وارمين وَاخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا وَاخشيا قال لما كان
النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لا الضمير فاصل فلما لم يكن ضمير
بارز كان النون كالضمير المتصل مثل انه بلغ كلامه ويرد عليه ان المنفصل ليس هو
الالف فقط بل الواو واليا في ارضوا وَارضي متصلان ايضا وَانت لا تثبت اللام
معهما كما بينهما مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه بصحيح وَايضا يحتاج
الى التعليل فيما قبل النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل لم لا لم تحذف
اللام في اخشيا وَارميا وَاغزوا كما حذفت في اخش وارم وَاغز ولم ضمت الواو في ارضوا
الرجل وكسرت اليا في ارضي الرجل ولم تحذفا في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة
تذكرها في المحمول تحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية
للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله وَالمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا

١٢٤٢

لا في المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
حط الها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع
وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها كثيرا ما تترك بلا مانع وايضا
ينبغي ان تكون النون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين تحذف
في ابن وابنه بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي
واما النون الساكنة فتحذف للساكنين مطلقا قال س عن يونس انه اذا جاء
بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن بعدها همزة مفتوحة
نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمبنى
فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفردين المذكر والمؤنث
فتسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف في نحو افعل في اخو نون
خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح الذي قبلها الفا فتمد للمدة الاولى
بعد الفين وقال الزجاج لو مددت الالف وطال مدها ما زادت على الالف
وانها حرف لا تنكر ولا توالي بعدها مثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره
الزجاج بمنكر وذلك انه يعتقد ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاول
يرام به الف اخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم
ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها
واوا بعد الضمة في نحو اخشون ويا بعد الكسرة في نحو اخشين فتقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على قول من قال من اهل اليمن هذا
زيد ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن واضربن فيقول
يونس اضربوا واضربي وفاقا للعرب في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان
من النون وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجي
وتقول في هل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من
المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء وهذا ايضا
بنا على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها
لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني قاضي بغير
رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا فهو اخر
الحروف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله والنعامه بتوفيق كماله
وصلواته على محمد وكرام اله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المعروية على شرفها
صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة
ست وثمانين وستمائة والحمد لله

وحده وصلى الله على من لا
نبي بعده
امين